

حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية
العامة للكتاب



تاريخ المصريين

(١٥٩)

رئيس مجلس إدارته:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

المدينة المصرية العامة للكتاب



حزب الوفاء

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش



الإشراف الفني

محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن « حزب الوفد من ١٩٣٦ الى ١٩٥٢ » ، الذي كتبه الدكتور محمد فريد حشيش ، وهو في الأصل رسالة علمية أعدها صاحبها للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس .

والكتاب ينقسم الى تسعة فصول ، تتناول في الفصول الأربعة الأولى (وهي تكون الجزء الأول) تاريخ الوفد منذ تأليفه في نوفمبر ١٩١٨ حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وتعرض لدوره في إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وفي مؤتمر مونترال ١٩٣٧ لالغاء الامتيازات الأجنبية .

وتتناول التنظيم الحزبي للوفد ، ولجانه ، وسكرتاريته ، وهيئته البرلمانية ، وصحافته ، وبرامجه ، والتيارات اليسارية فيه (الطليعة الوفدية) ، كما تعرض للانسلخات والانشقاقات التي وقعت في الحزب منذ ظهوره ، وخصوصا انشقاق ماهر - النقراشي ، وانشقاق مكرم عبيد ، وانسلخ أحمد نجيب الهملاي .

وقد تناول الكتاب (في الجزء الثاني) حزب الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢ . فتناول حكومة الوفد عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، وسياستها الخارجية والداخلية ، وعلاقتها بالقصر الملكي . وازماتها الدستورية حتى اقالة مصطفى النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

وانتقل الى الحديث عن الوفد في المعارضة من عام ١٩٣٨ حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فتناول موقعه من حكومات : محمد

محمود باشا . وعلى ماهر باشا ، وحسن صبرى باشا ، وحسين
سرى باشا .

ثم تحدث عن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ . وسياستها الداخلية
والخارجية ، والمؤتمر الرفدى الكبير الذى عقد فى ١٩٤٢ ، كما
تحدث عن سياسة الوفد العربية ، وصراعه مع القصر ، حتى اقالة
الحكومة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

وانتقل الكتاب الى معالجة موقف الوفد فى المعارضة من
١٩٤٤ الى ١٩٥٠ ، فتعرض لموقفه من وزارات : أحمد ماهر باشا ،
ومحمود فهمى النقراشى باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، وابراهيم
عبد الهادى باشا ، ووزارة حسين سرى باشا الائتلافية والحيادية .

وتحدث عن وزارة الوفد الأخيرة ، فتناول سياستها الداخلية
والخارجية ، وحركة العمال ، والغائها معاهدة ١٩٣٦ ، وما تبعها
من معركة القنال ، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم اقالة
حكومة الوفد .

واختتم الباحث دراسته بتناول موقف الوفد فى المعارضة من
وزارات : على ماهر باشا ، ونجيب الهلالى باشا ، حتى قيام حركة
الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

والكتاب بذلك يرسم صورة متكاملة لحزب الوفد منذ نشأته
حتى قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، من وجهة نظر
الباحث ، التى قد يتفق معها القارئ أو يختلف ، ولكن المعلومات
التي وردت فى الكتاب تعد جهدا علميا يستحق التقدير .

رئيس التحرير

والله الموفق .

د. عبد العظيم رمضان

« اهـداء »

الى روح الوالدين .. رحمهما الله ..
والى أستاذى الجليل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم
شيخ المؤرخين العرب ، ورئيس جامعة عين شمس
« سابقا » (رحمه الله) ..

تقديم (*)

يسرني ان اقدم الى قراء اللغة العربية في كل مكان هذا المصنف الجديد عن تاريخ مصر السياسي في الفترة التي سبقت مباشرة قيام حركة ٢٣ يوليو ٥٢ والذي توفر على اعداده واخرجه الباحث المحقق الاستاذ الدكتور محمد فريد حشيش واستغرق منه ذلك حوالى سبعة أعوام قضاها في الاطلاع على المراجع ذات الصلة بموضوع بحثه وكل ما كتب عن تلك الفترة والاتصال بمن كان لهم شان مؤثر فيها من رجال السياسة والفكر والعلم .

وبدا المؤلف بصناعة القلم بالقاء نظرة سريعة على ظهور الأحزاب في مصر ، فنذكر ان ارض الكثافة هي اول دولة عربية عرفت النظام الحزبي بمفهومه المعاصر في دول المشرق حيث تالفت في عام ١٨٧٨ في حلوان (جنوبي القاهرة) جماعة باسم « الحزب الوطني » ما لبثت ان تحالفت مع تنظيم عسكري مماثل انشأه الثائر احمد عرابي الذي سرعان ما أصبح زعيم التنظيمين بعد اندماجهما في حزب واحد اثناء الثورة العربية التي انتهت باحتلال بريطانيا لمصر في عام ١٨٨٢ .

وفي ظل الاحتلال ظهر أكثر من حزب سياسي مصري كان اولها حزب الأمة في سبتمبر ١٩٠٧ بايحاء من المعتد البريطاني في مصر اللورد كرومر الحاكم الفعلي للبلاد ، بينما كان حاكمها الشرعي

(*) تفضل الأستاذ الدكتور وحيد رافت (رحمه الله) بكتابة هذا التقديم في ١٩٨٢ - وقد تفضل بالمشاركة في مناقشة رسالة الدكتوراه عن معاهدة ١٩٣٦ وآثارها في العلاقات المصرية البريطانية في ١٩٧٥ .

الخدوي عباس حلمي الثاني . وكان شعار حزب الأمة الذي ضم كبار الملوك الزراعيين من نوى النفوذ وابنائهم المثقفين ، الدعوة الى التقدم والاصلاح في ظل الاختلال . ثم ما لبث أن ظهر في نفس العام « الحزب الوطني » بقيادة الزعيم الوطني الشاب مصطفى كامل مطالباً بريطانيا بالجلاء حتى أصبح الجلاء عن مصر والسودان وملحقاتها في أفريقيا هو شعار هذا الحزب الى آخر أيامه ، كما ظهر بتشجيع من الخديوي عباس الثاني حزب ثالث وسطا هو حزب «الاصلاح على المبادئ الدستورية» وكان من اكبر دعاة الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد التي أصبحت لسان حال الحزب . هذا بالإضافة الى احزاب أخرى ثانوية « كالحزب الوطني الحر » الذي اشرف على مولده اصحاب جريدة المقطم المؤيدين للاحتلال البريطاني ، وحزب الاعيان في عام ١٩٠٨ . ولم تعمر هذه الاحزاب طويلا ، وجاءت الحرب العالمية الاولى فحرقتها حرقا ولم يبق قائما منها الا الحزب الوطني الذي آلت زعامته بعد وفاة مؤسسها مصطفى كامل الى زميل كفاحه محمد فريد . وبذلك أصبح الجو مهيئا لظهور منظمات حزبية جديدة متمشية مع متطلبات ما بعد هذه الحرب الكونية الاولى . وكان اول هذه الاحزاب الجديدة واهمها شأنا في تاريخ مصر في فترة ما قبل ثورة أو حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حزب الوفد ، أو الوفد المصري كما كان يسمى في سنواته الاولى .

واناض المؤلف في شرح كيف نشأت فكرة تاليف « الوفد المصري » لغرض اسماع صوت مصر في الخارج والمطالبة بحقوقها في التحرر والاستقلال امام مؤتمر الصلح المنعقد في فرساي وكيف انه لا يمكن اسناد هذه الفكرة الى زعيم مصري بذاته ، سواء اكان هو سعد زغلول أو الأمير عمر طوسون من العائلة المالكة ، أو غيرها من رجالات مصر ، وانما كانت حاضرة في اذهان الكثيرين من أبناء البلاد بعد اعلان الرئيس الأمريكي وودرو ويليسون

لمبادئه المعروفة وفي مقدمتها مبدأ تقرير المصير أى حق الشعوب
المظلومة على أمرها فى الحصول على استقلالها واختيار نوع الحكم
الذى تترضيه . وكيف استطاع سعد زغلول مع ذلك بشخصيته
الجبارة أن يتزعم الحركة المطالبة باستقلال مصر وانهاء الحماية
التي فرضتها بريطانيا من جانب واحد على البلاد فى بداية الحرب
العالمية الأولى . . فما كانت تعلن الهدنة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨
بين الحلفاء وبين ألمانيا وشريكاتها ، حتى تم تأليف وفد من سعد
زغلول وعلى شعراوي وعبد العزيز فهمى وكلهم من الأعضاء
البارزين فى الجمعية التشريعية (الهيئة النيابية الاستشارية) التي
كانت مازالت قائمة شرعا من عام ١٩١٣ رغم تعطيل أعمالها خلال
سنوات الحرب ، — لمقابلة المندوب السامي البريطانى فى القاهرة
والتحدث اليه فى أمر انهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر مقابل
عقد معاهدة صداقة مع بريطانيا ، وكيف أعقب هذه المقابلة
التاريخية تأليف الهيئة التي عرفت باسم « الوفد المصرى » من
سبعة من أبرز رجالات مصر وقتذاك برئاسة سعد زغلول باشا
نفسه للسعى لتحقيق هذه الأهداف بكلفة الوسائل المشروعة .
وكيف حرصت هذه الهيئة على الحصول على تفويض او
« توكيلات » من كافة الطوائف فى طول البلاد وعرضها ، لتمكينها
من اداء رسالتها الوطنية . وكيف ردت سلطات الاحتلال على هذه
الحركة باعتقال سعد زغلول وثلاثة من زملائه فى ٨ مارس ١٩١٩
— وترحيلهم الى جزيرة مالطة . فكان ذلك ايذانا بانفلاق الثورة
الشعبية فى القاهرة والاتليم بغير ترتيب مسبق وبطريقة تلقائية
أذهلت سلطات الاحتلال وحملت الحكومة البريطانية فى النهاية على
الافراج عن سعد زغلول وصحبه والسماح لهم ، ومن انضم اليهم
من مصر ، بالسفر الى باريس حيث وصلوها فى ١٩ ابريل ١٩١٩
ليصدموا باعتراف الرئيس الأمريكى ويلسون بالحماية البريطانية
على مصر . .

وتابع مؤلفنا بعد ذلك جهود « الوفد المصرى » فى الخارج للدفاع عن قضية الاستقلال ، والمفاوضات التى أجراها سعد زغلول والوفد المرافق له مع اللورد ملتر رئيس البعثة التى أوفدها الحكومة البريطانية الى مصر للتحقيق فى أسباب ثورة ١٩١٩ بعد أن قوطعت من جانب الشعب المصرى بناء على تعليمات الوفد ، وكيف انتهت هذه المفاوضات بالفشل هى ومفاوضات الوفد الرسمى برئاسة رئيس الحكومة عدلى يكن باشا مع وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون فى عام ١٩٢١ . وكيف اعتقل الانجليز للمرة الثانية سعد زغلول فى ديسمبر سنة ١٩٢١ مع عدد من أعضاء « الوفد المصرى » ، وابعدهم الى جزيرة سبشيل مما ادى الى استقالة وزارة عدلى يكن ، وبقاء البلاد بدون وزارة لعدة أشهر حتى تولاها عبد الخالق ثروت باشا وامكنه بحصافته ومعاونة المندوب السامى البريطانى الجديد اللورد اللبنى ، الحصول على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلنت مصر بموجبه دولة مستقلة ذات سيادة مع عدة تحفظات أربعة خاصة بقضية السودان ، والدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى ، وحماية حقوق الأجانب ومصالحهم فى مصر ، وتأمين المواصلات البريطانية عبر قناة السويس والأراضى المصرية وبدأت مصر بذلك صفحة جديدة فى تاريخها استهلكت بإعلان السلطان قواد نفسه ملكا على البلاد فى ٢٥ مارس ١٩٢٢ وإصدار دستور نيابى برلمانى جديد فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، وبالإفراج عن سعد زغلول وأصحابه حيث عاد الى مصر فى ديسمبر ١٩٢٣ ، ليخوض هو وانصاره من أعضاء الوفد الانتخابات العامة لمجلس الشيوخ والنواب ، فيفوز الوفد بالأغلبية الساحقة فى الانتخابات ، ويتولى سعد زغلول وفقا للتقاليد النيابية البرلمانية ، تشكيل أول وزارة وطنية ، وبذلك تحول الوفد المصرى من هيئة مكلفة بالدفاع عن قضية مصر فى الخارج ، الى حزب سياسى برلمانى يقود الثورة ، أو بعبارة أصح

يقود العصيان ضد الاحتلال البريطاني في الداخل . اذ ينفي المؤلف عن الوفد صفة الثورية حيث يقول « ان الثورة بمعنى الثورة لم تكن ابدا في حسابان الوفد وستظل هذه عقيدته حتى عام ١٩٥١ عندما ألغى معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، وأثر الوفد حتى ذلك الحين أسلوب التفاهم السياسي عن طريق المفاوضات مع بريطانيا ، وغلبت على تنظيماته صفة « الديمقراطية » لا الثورية المسلحة الحقيقية » ربما لان الثورة المسلحة كانت مستحيلة في ظل الظروف التي كانت تمر بها البلاد .

ويتشكيل وزارة سعد زغلول في يناير ١٩٢٤ دخل الوفد في صراع من نوع آخر ، صراع الحزب السياسي الذي يمثل الاغلبية الشعبية ، ضد ملك أوتوقراطي . هذا الصراع الذي يعتبره المؤلف بحق من أبرز ملامح تاريخ الوفد في الحكم سواء اكان الملك الجالس على العرش هو فؤاد أو فاروق ، وسواء اكان زعيم الوفد هو سعد زغلول أو مصطفى النحاس . . وذكر المؤلف كيف أن فشل المفاوضات التي أجراها سعد زغلول كرئيس للوزارة المصرية مع رمزي مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية العمالية في عام ١٩٢٤ ، كان نذيرا بسقوط وزارة سعد زغلول أو اسقاطها من جانب الملك والعاملين معه في الظلام ، وكيف ان هذا كان مصر معظم الوزارات الوفدية فيما بعد فشل في المفاوضات المصرية البريطانية ، ثم تلمس أول سائحة للاطلاحة بالوزارة الوفدية القائمة ، فيتخلص الملك من كابوس الرقابة الشعبية ، ويفرح الانجليز ولو الى حين لذهاب وزارة مصرية اجترأت على عدم الانصياع لوجهات نظرهم . ولقد منحت الفرصة للتخلص من وزارة الوفد الاولى بزعامة سعد زغلول في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ بعد اغتيال السير لى سنك البريطاني الجنسية والذي كان في الوقت ذاته سردار الجيش المصري (أى قائده) والحكم العام للسودان،

ووقع هذا الاغتيال نهارا في احد شوارع القاهرة على يد بعض المتعصبين من المصريين ، فاتهمت الحكومة البريطانية ووزارة سعد زغلول بالاهمال في المحافظة على حياة الاجانب في مصر وبإثارة المصريين ضد البريطانيين ، فقدم سعد زغلول استقالة حكومته وأصر عليها بعد تلقيه انذارا بريطانيا حمله اليه بمقر رئاسة الوزراء المندوب السامي البريطانى اللورد اللفنى بنفسه في مظاهرة عسكرية استعراضية ، وحل محل الوزارة الزغلولية وزارة جديدة برئاسة أحمد زبور باشا ، سعت لمهادنة الانجليز « وبقا ما يمكن انقاذه » ، فعطلت الحياة النيابية البرلمانية سنة ونصف السنة ولم يعد سعد الى رئاسة الحكومة بعد انقشاع هذه الغمة وعودة الحياة النيابية في عام ١٩٢٦ بل شكلت وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن في يونيو ١٩٢٦ ، ثم رأسها بعد استقالته في ٢١ ابريل ١٩٢٧ زميله عبد الخالق ثروت باشا ، وفتح سعد زغلول زعيم حزب الاغلبية برئاسة مجلس النواب حتى وفاته في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، فخلفه في زعامة حزب الوفد مصطفى النحاس في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، بينما كُنن يشغل حتى ذلك التاريخ منصب سكرتير عام الوفد . ولم يلبث مصطفى النحاس ان تولى بعد ذلك رئاسة الوزارة في ١٧ مارس ١٩٢٨ بوصفه زعيم الاغلبية ، وبدأ الوفد صفحة جديدة في تاريخه . ولم تخلد وزارة النحاس طويلا فاقبلت بعد ثلاثة اشهر في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ في اعقاب فشل المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية لتثبيت استقلال وانهاء الاحتلال . وكان السبب الذي تفرع به الملك فؤاد لاقالة هذه الوزارة هو تعدد الائتلاف بين حزب الوفد والحزبين الآخرين ، حزب الاحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، وتولى رئاسة الوزارة الجديدة محمد محمود باشا زعيم الاحرار الدستوريين . وسارع الى تعطيل الحياة النيابية البرلمانية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . مقاوم الوفد — والشعب معه — حكمه الدكتاتورى

وقرر رفض أية معاهدة يعقدها أحزاب الأقلية مع الحكومة البريطانية مما أدى بمفاوضات محمد محمود — هندرسون الى طريق مسدود ، وايقنت بريطانيا أنه لن يكتب لأية معاهدة تعقدها مع مصر البقاء ما لم يوافق عليها حزب الوفد بوصفه الممثل لغالبية الشعب المصري .

واستقالت وزارة محمد محمود وأجريت انتخابات جديدة في البلاد أسفرت كالمعتاد عن فوز الوفد ودعى مصطفى النحاس لتشكيل وزارته النيابية في أول يناير ١٩٢٠ واجتمع البرلمان في ١١ يناير . ولكن مفاوضات النحاس . هندرسون تحطمت على صخرة قضية السودان . وكان ذلك ايذانا بسقوط وزارة النحاس أو اقالمتها . فآثر رئيسها الاستقالة على الاقالة ، فقدم استقالة حكومته في ١٧ يونيو ١٩٢٠ ولم يمض عليه في الحكم الا ستة اشهر . وكلف الملك اسماعيل صدقي عدو الوفد اللود في ١٩ يونيو ١٩٢٠ بتشكيل الوزارة الجديدة . واثارت معظم طوائف الشعب على هذا الانقلاب الثالث من جانب السراي على حكم الوفد . وتجدد الصراع بين الشعب ممثلا في حزب الوفد — حزب الاغلبية — وبين الرجعية ممثلة في السراي واحزاب الاقلية أو احزاب مصطنعة ، تصطنعها أو تباركها السراي ، كحزب الاتحاد الذي انشأه أحمد زيور عام ١٩٢٥ بايحاء من بعض كبار موظفي السراي ، وحزب الشعب الذي انشأه اسماعيل صدقي باشا في عام ١٩٢٠ لمساندة نظام حكمه .

ولم يكتب اسماعيل صدقي بتعطيل دستور ١٩١٣ ابريل ١٩٢٣ كما فعل من سبقوه أمثال أحمد زيور ومحمد محمود ، بل استصدر امرا ملكيا بإلغاء الدستور واعداد دستور جديد يقيد من سلطة البرلمان لصالح الملك والسلطة التنفيذية . وظل حزب الوفد قربة

خمس سنوات بعيدا عن كراسى الحكم استقال خلالها اسماعيل صدقي ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ليحل محله في رئاسة الوزارة وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى باشا حتى نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ثم توفيق نسيم من رؤساء الوزارات السابقين وكان أكثر تقبلا لدى حزب الوفد من سابقه . وطالب الشعب يقوده ويلهب حماسه حزب الوفد بعودة دستور ١٩٢٣ ، وباستعجال جلاء القوات البريطانية عن مصر . وانضم الشباب المثقف من طلاب الجامعات الى هذه الحركة ولم يستطع الملك فؤاد الوقوف في وجه هذا التيار كما ايقنت بريطانيا أن الوقت قد جان لعقد معاهدة صداقة وتحالف مع مصر تنهى الاحتلال وتنظم على أسس جديدة العلاقات المصرية البريطانية . فصدر أمر ملكي في ديسمبر ١٩٣٥ باعادة دستور ١٩٢٣ ، وكلف على ماهر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٦ بتشكيل وزارة انتقل بعد استقالة وزارة توفيق نسيم ، تمهد للانتخابات العامة في البلاد . وتم بتشكيل وفد رسمي برئاسة مصطفى النحاس للتفاوض مع بريطانيا وفي ٢٨ ابريل ١٩٣٦ توفي الملك فؤاد بعد مرض قصير ونودي بفاروق ملكا ولم يكن قد بلغ الثمانية عشر سنة من عمره ولا يزال يدرس في الخارج وفي المملكة المتحدة بالذات بناء على رغبة والده الملك فؤاد .

واسفرت الانتخابات مرة أخرى عن فوز حزب الوفد بأغلبية كبيرة . والف مصطفى النحاس وزارته الثالثة في ١٠ مايو ١٩٣٦ . وافتتح الدورة البرلمانية بعد موافقة البرلمان على هيئة الوصاية على العرش التي ستمارس حقوق الملك الدستورية لحين بلوغ فاروق سن الرشد التي تقرر بان تكون ثمان عشرة سنة هلالية كاملة . وهكذا كان في الحكم وزارة وفدية ، الى جانب وفد رسمي للمفاوضات يمثل جميع الأحزاب لرغبة الانجليز التفاوض مع هيئة تمثل جميع الاتجاهات السياسية والبلاد لضمان تمرير المعاهدة .

وأناض المؤلف في شرح الظروف الدولية التي أدت الى ابرام تلك المعاهدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واعتبرها نقطة انتقال حاسمة في تاريخ مصر المعاصر ، وتحولا كبيرا في العلاقات المصرية البريطانية يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى الى حزب الوفد . وبين كيف أن الوفد ما كاد ينتهي من احراز هذا النجاح في الميدان الدولي ، مقرونا بنجاح مماثل في العام التالي ١٩٣٧ بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونبرو وتحرير البلاد من قيودها ، ويتوج ذلك بانضمام مصر الى عصبة الأمم في نفس العام مما أبرز شخصيتها الدولية ، لكي يجد نفسه مرغبا لخوض معركة أخرى داخلية للحفاظ على المكاسب الديمقراطية ضد غرور الملك الشاب ، فاروق ، الذي انسحقته حاشيته ، وورث عن والده فؤاد كراهيته الشديدة للوفد ولزعيمه مصطفى النحاس بالذات ووجد فاروق في اطماع احزاب الاقلية ومطالبها على الحكم من دستوريين وسعديين وغيرهم ومعظمهم انشق على مزاجل من حزب الوفد او انسلك عنه ، وجد فيهم خير عون للتنكيل بالوزارات الوقدية واسقاطها من كراسي الحكم الواحدة تلو الأخرى . وكانت المرة الأولى في ديسمبر ١٩٣٧ ونم يكن قد انقضى على تولي فاروق لسلطاته الدستورية في ٣١ يوليو ١٩٣٧ الا خمسة شهور . وكانت الثانية في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حيث انتقم فاروق للاهانة التي نزلت به في ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما أرغمته الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها في القاهرة السير مايلز لامبسون ، تحت التهديد بفقدان عرشه ، على دعوة مصطفى النحاس لتشكيل وزارة وقدية جديدة بعد استقالة حسين سري باشا قبل ذلك بأيام ، وكانت المرة الثالثة بعد حريق القاهرة في يوم السبت الأسود الموافق ٢٦ من يناير ١٩٥٢ ، حيث انتهزها الملك فاروق فرصة للتخلص من الوزارة الوقدية بزعامة مصطفى النحاس التي تولت الحكم عقب الانتخابات العامة في أوائل عام ١٩٥٠ ، بدموى أن جهد الوزارة قد قصر في حفظ الأمن والنظام

في البلاد . وكان الانجليز اول المستفيدين من هذه الاتالة لآخر
وزارة وفدية بعد أن اجترأت في نوفمبر ١٩٥١ على الغاء معاهدة
٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وخلقت للقوات البريطانية في منطقة القتال
الكثير من المتاعب وزعزعت اركان مقاعدهم هناك مما جعل حكومة
لندن تتشكك في جدوى الاحتفاظ بهذه القاعدة ومهد الطريق لتوقيع
معاهدة الجلاء بعد ذلك بستين في اكتوبر ٥٤ ، واستعرض المؤلف
الآراء المختلفة حول حريق ٢٦ يناير واسبابه واسراره ولم يستبعد
أن يكون للمخابرات البريطانية والأمريكية ضلع في ذلك للتخلص من
صلابة حكومة الوفد والخروج من الوضع الخطير الذي أوجتته
بالغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها .

وخصص المؤلف جزءا كبيرا من مصنفه القيم لدراسة حزب
الوفد دراسة نقيطة مفصلة تناول فيها التنظيم الداخلى للوفد وهيئاته
ولجانه في العاصمة والاتالم ، وطرق تمويل خزائنه سواء
بالاشتراكات أو التبرعات أو الواجبات ، للصرف على وجوه
أنشطته المختلفة ، وشروط العضوية فيه ونوعية هذه العضوية أو
ما اسماء بالتركيب الاجتماعى لحزب الوفد منذ نشأته حتى أواخر
أيام حياته ، وزعامة الحزب وأبائنه العامة والصحافة الوفدية ،
والانسلالات أو الانشقاقات التى تعرض لها الوفد ، وكان أهمها
في نظره انشقاق أحمد ماهر ومحود منهى النقراشى في عام ١٩٣٧ ،
١٩٣٨ ، وانشقاق مكرم عبيد في عام ١٩٤٢ / ١٩٤٣ ثم فصل أحمد
نجيب الهلالى أبان وزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٠ / ١٩٥١ والذي
ما أن تولى رئاسة الوزارة في فبراير ١٩٥٢ بقدر حريق القاهرة
واقالة وزارة النحاس ، ثم استقالة وزارة على ماهر التى أعقبتها
ولم يعمر الا شهرا واحدا ، حتى أخذ الهلالى يكيد للوفد فحصل
مجلس النواب الوفدى في مارس ١٩٥٢ وعطل الحياة النيابية بعد
أن كان حريا على من عطلوها من قبل واعتقل أو حدد اقامة اثنين

من أعضاء الوزارة الوفدية الأخيرة ، أحدهما فؤاد سراج الدين
سكرتير عام الوفد وأكبر شخصية فيه بعد الرئيس مصطفى
النحاس .

كما تناول المؤلف بذات الدقة والتفصيل نشاطات الوفد
وانجازاته في الداخل والخارج أثناء توليه الحكم في أعوام ١٩٢٤
و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ ثم في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ومن ١٩٤٢ الى
١٩٤٤ و ١٩٥٠ الى ١٩٥٢ ، ثم جهاده الطويل وهو في المعارضة.
ويسترعى الانتباه ضمن أشياء أخرى كثيرة تطيل المؤلف للعناصر
أو التركيب الاجتماعي لحزب الوفد وكيف راعى في أول عهده أن
يكون ممثلاً لعنصرى الأمة : المسلمين والاقباط . وكذلك لعنصر
الأعراب البدو فضم اليه في البداية أحد كبارهم حمد الباسل باشا .
ثم حرص الوفد بعد ذلك على ضم العناصر القادرة على تحمل
المسئولية ومواصلة النضال ، والقادرة كذلك على تمويل خزائنة
الوفد لمواجهة نفقات الصرف على صحافة الوفد ولجانه وأجهزته
ومؤتمراته واجتماعاته ودعايته وجهاده الخ . . مما يفسر أن أقطاب
الوفد كانوا في معظمهم من كبار الملاك الزراعيين أو الاقطاعيين كما
وصفهم المؤلف . وكيف استمر الوفد ينتهج هذا الأسلوب على امتداد
تاريخه ، حتى بعد أن تحول الى حزب سياسى في عام ١٩٢٤ وبعد
أن ترسخ هذا الطابع في عام ١٩٣٦ بعد توقيع معاهدة الصداقة
والتحالف مع بريطانيا ، نظراً لأن طابع النضال هو الغالب في
حياة هذا الحزب ، سواء أكان النضال ضد الاحتلال الأجنبى ، أو
ضد الحكم الملكى مما جمع حول رأيه الوفد مختلف فئات
الشعب من فلاحين وعمل وتجار وطلاب وموظفين وأعترف المؤلف
بأنه لولا وجود عدد كبير من كبار الملاك في حظيرة الوفد ، لما أمكن
لهذا النضال أن يستمر ومع ذلك لم تحل فئة كبار الملاك داخل
حزب الوفد دون ظهور جناح يسارى في الأربعينيات كان يقوم بدوره

الطليعى متعاوننا أحيانا مع العناصر اليسارية الأخرى من خارجه
مما كان يمكن أن يؤدي بالوفد لو امتد به العمر الى نهاية
الخمسينيات لحدوث انشقاق جديد فيه بانفصال جناحه اليسارى
عنه . ولكن نجاح حركة الضباط الاحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢
اختصرت حياة هذا الحزب وسائر الاحزاب السياسية فى مصر
بحلها جميعا ومصادرة أموالها فى ١٧ يناير ١٩٥٣ .

والملاحظة الأخرى التى تسترعى الانتباه فى تاريخ هذا
الحزب الذى أرخ له المؤلف فأجاد وكان دقيقا ومنصفا الى أقصى
حدود الحق والانصاف ، فى عهد يشوه فيه التاريخ السياسى السابق
على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على أوسع نطاق عن جهل أو جبن أو
سوء قصد أو نفاق هو أن الوفد لم يمارس الحكم فيها بين ١٩٢٤
و ١٩٥٢ الا فترات محدودة لم تتجاوز سبعة أعوام الا قليلا وعلى عدة
دفعات بينها مارست احزاب الاقلية الحكم فى الفترة من عام ١٩٢٤
الى ١٩٥٢ ، قرابة اثنين وعشرين عاما ، وهكذا كان حزب الوفد
رغم أغلبيته الشعبية والبرلمانية . جهاز معارضة أكثر منه جهاز
حكم . وحينما حاول مهانة الملك أو على الأقل عدم استعداداته فى
علمى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ من أجل البقاء فى الحكم لأطول مدة ممكنة ،
فقد الوفد شعبيته ، وبدا التفكك يسرى الى كل تنظيماته . او بدا
على حد تعبير المؤلف رغم غرابته « انفصال الوفد عن الوفد » .

ولا شك أن تاريخ حزب الوفد سواء أكان فى الحكم أو فى
المعارضة هو جزء من تاريخ مصر السياسى ، ومن تاريخ العلاقات
المصرية البريطانية ، ومن تاريخ كفاح شعب مصر من أجل الحصول
على استقلاله ، وترسيخ الحياة النيابية البرلمانية فى ذات الوقت ،
فى مواجهة ملكية عز عليها التنازل عن سلطاتها الوراثية المطلقة ،
فحاول كل منهما استرداد ما كان قد أرغم على النزول عنه للشعب

وفرايه ، ويعجبني قول المؤلف فى ختام بحثه واستقصائه انه
بمها قيل فى الوزارة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠ / ١٩٥٢) وعن
تهافتها مع فاروق ، فان من أبرز مميزاتا انها أطلقت العنان
للحريات العامة على اختلاف أنواعها الى حد لم يسبق له منيل
فى تاريخ مصر بشهادة خصوم الوفد أنفسهم وباعتراف جميع
الكتاب والباحثين المؤيدين منهم والمعارضين للوفد ، فانطلقت الآراء
انطلاقا تاما ، واخذت انات الشعب تتصاعد بدوية ضد الظروف
والاوضاع الاجتماعية الفسدة فى البلاد او ما أسماه المؤلف « بالظلم
الاجتماعى والظلم السياسى » . وكتبت الصحف المصرية حول هذه
الظروف والاضاع فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ما لم تكتبه هذه
الصحف قط من قبل وكيف اتاحت هاتان السنتان للاحرار ان
يتحركوا ، وان يعبروا الراى العام ضد الواقع القائم . واتجه
الهجوم فى هاتين السنتين لأول مرة الى الملك وحاشيته بوصفهما
على رأس الفساد وكيف انطلقت الحناجر فى الجامعات ومن صفوف
الطلبة عموما تهتف فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ بسقوط فاروق والنظام
الملكى ، بحيث تبدو حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى ضوء كل ذلك وكأنها
النتيجة المنطقية بل والحتمية لهذه الانطلاقة الكبرى التى جرفت
امامها فيها جرفته الأحزاب السياسية المصرية جميعا وعلى رأسها
حزب الوفد ، وحزب الاغلبية ، وعاشت مصر بدون احزاب حتى
يومنا هذا لا يشغل الصلحة السياسية منها الا تنظيم سياسى واحد
هو الاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد يتسائل البعض مؤخرا ، اظاهرة صحية هذه ام ظاهرة
مرضية ؟ وفى يقينى كرجل عاش جميع هذه الأحداث وما قبلها انه
لا وجود للديمقراطية السياسية بدون النظام الحزبى ، وان تعدد
الأحزاب رغم عيوب الحزبية ومثالبها وتكالب الأحزاب على الحكم
أحيانا على حساب الصالح العام ، افضل فى حماية الحريات

والكشف عن الأخطاء والمظالم والتصدى للطغيان في نظام الحزب الواحد وان اتخذ ظاهريا صورة تحالف قوى الشعب العاملة ، وخير دليل على صحة ما أقول هو تاريخ مصر ذاتها منذ قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى حركة التصحيح التي أقدم عليها الرئيس الحالي لجمهورية مصر العربية محمد أنور السادات بعد ١٥ مايو ١٩٧١ برفع بعض المظالم التي حاقت بفئات عديدة من المصريين ، وإعلان سيادة القانون بعد أن كان القانون في اجازة متصلة ، وإعادة الشعور بالأمن والطمأنينة الى الإنسان المصري بعد أن أفقد هذا الشعور أو كاد .

وهذا لا يمنعني من أن أعبر في ختام هذا التقييم الذي استطلت عن أعجائبي الصادق بهذا الكتاب الجديد عن تاريخ مصر السياسي في فترة ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وان أثنى جل الثناء على الجهود الموفقة التي بذلها مؤلفه الأستاذ الدكتور محمد فريد عبد المجيد حشيش لآخراجه في هذه الصورة المشرقة الجديدة بالتقدير والاعجاب .

د . وحيد رافت
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق
بجامعة القاهرة (سابقا)

مقدمة

تعتبر مصر بين كل دول المشرق أول دولة عرفت النظام الحزبي بمعناه الحديث . ففي عام ١٨٧٨ تآلفت في حلوان جماعة باسم « الحزب الوطنى » الذى تحالف مع تنظيم عسكري انشأه أحمد عرابى الذى أصبح زعيم الاثنين بعد انبعاثهما فى حزب واحد.

ولم يقدر لهذا الحزب ان يعيش بعد الاحتلال البريطانى الذى قام بتصفيته هو والجيش معا . ورغم حالة اليأس والانهيار التى انتابت المصريين عقب هزيمتهم واحتلال بلادهم فان جيوية الشعب الكامنة والمتجددة سرعان ما تهرت اليأس فقامت دعسوة جديدة لاستئناف الثورة ولتكوين احزاب جديدة تعتمد عليها مرحلة النضال ضد الاحتلال .

ومن ثم اخذت تظهر احزاب اخرى كنتيجة حتمية لموقف المصريين من الغرب ومؤثراته ولاسيما موقفهم من الاحتلال وبعضهم له واطاه بعضهم صوب تركيا . وكان لكل من هذه الاحزاب نظريته الى الاحتلال وموقفه منه واتجاهه من الخيرو وصلته به ونظريته الى مشاكل البلاد الداخلية مما كان له اثره وانعكاسه فى برامج تلك الاحزاب وسياساتها .

ولقد اتخذ الاحتلال مبدأ « فرق تسد » كسياسة له تجاه هذه الأحزاب فاصبحت قاعدة له ولوجوده . فقد تكون « حزب الأمة » في سبتمبر ١٩٠٧ . بليحاء من قصر الدويارة وضم « أصحاب المصالح الحقيقية » من الاتطاعيين وأبناءهم « المثقفين » ، ودعا الى التقدم والاصلاح في ظل الاحتلال . ثم تكون الحزب الوطنى فى نفس العام بقيادة مصطفى كامل كرد فعل ضد ظهور حزب الأمة ، كما انشأ الخديو عباس حزب « الإصلاح على المبادئ الدستورية » كما ظهر فى تلك الآونة حزب يمالئ الانجليز صراحة هو « الحزب الوطنى الحر » الذى تأسس فى رحاب جريدة المقطم . وفى أواخر عام ١٩٠٨ أوعز الخديو بتأسيس حزب جديد ينطق بلسان التصر وهو « حزب الاعيان » الذى سمي بهذا الاسم لأن معظم أعضائه — وهم قلة — كانوا من أعيان البلاد وقد تعاون مع سلطات الاحتلال لمصلحة مصر .

كما تأسس فى نفس العام « حزب المصريين المستقلين » ضد الحزب الوطنى .

ولم يكن من السهل فى ظل الاحتلال أن تقوم هذه الأحزاب على أسس من مبادئ مجردة كما هو الحال فى البلاد المستقلة المتمتعة بالحكم النيابى الصحيح . فمصر حينئذ خاضعة لسيادة تركيا محتلة بالانجليز ، وللامتيازات الأجنبية اثر بالغ فى توجيه شئونها الاقتصادية والاجتماعية فكان من الطبيعى أن تتأثر الأحزاب بهذا الحال وأن تخضع لمقتضياتها .

والى جانب هذه الأحزاب كانت هناك الجمعية التشريعية التى كانت بمثابة أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانيين النذير سيتزعمون ثورة ١٩١٩ ويتصدرون الحياة السياسية فى أعقابها .

ورغم الوقت القصير الذى انعقدت فيه الجمعية فإن نشاطها كان دليلا على نمو الوعي السياسى والقومى فى البلاد ، وهو الوعي الذى أثارته الصحافة والأحزاب وحركته الأحداث التى ألمت بالبلاد منذ وطئت أقدام الاحتلال أرض البلاد .

ان العدد الكبير من الأحزاب السياسية التى تكونت فى مصر فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الاولى كانت تعبيراً عن الشعور القومى والسياسى فى البلاد ، اذ كانت مشاعر الثورة والغلbian تختمر فى نفوس المصريين وكانت تعتبر بمثابة انذار للثورة التى كانت فى ضمير الغيب . وكانت معظم تلك الأحزاب اسمية أكثر منها حقيقية ، اذ كانت أدوات لمساعدة المطامع الخاصة او المصالح الجماعية .

وعلى أى حال هذه صورة سريعة للأحزاب التى ظهرت قبل قيام الحرب العالمية الاولى . وكان لا بد ان تنشأ أحزاب أخرى جديدة عقب انتهاء الحرب وكنيجة لها .

وكان أول هذه الأحزاب وأخطرها أثرا فى تاريخ مصر المعاصر هو « حزب الوفد المصرى » مجال بحثنا ودراستنا .

الفصل الأول

الوفد ١٩١٨ - ١٩٣٦

كيف نشأت فكرة تأليف الوفد المصرى وكيف تطورت ؟

حينما اشرقت شمس السلام وانتزاح كابوس الحرب في عام ١٩١٨ ، كان من الطبيعي أن تكون نهاية تلك الحرب بمثابة شعاع الأمل للشعوب المغلوبة على أرها وان تهب تلك الشعوب — وقد طال صبرها — لتطالب بإسترداد حقوقها في الحرية والاستقلال ، وفقاً لما أعلنه الدكتور ولين من حق تقرير المصير .

وكان الشعب المصرى في مقدمة تلك الشعوب التى انتهرت هذه الفرصة ، فقد أن له أن يعبر عن مشاعره ، فبدأ البخارى الجيئس يتهاى للانفجار ، ومن ثم أخذت العناصر الوطنية من رجال السياسة والفكر تتجمع وتستعد للمطالبة بالاستقلال ، فقد أخذوا يتباحثون ويتشاورون فيما عسى أن يكون عليه مصير البلاد بعد أن تضع الحرب أوزارها .

ولما كان كبار زعماء الحزب الوطنى متقنين أو معتقلين آنذاك ، فقد دارت هذه المباحثات والمشاورات بين بعض ساسة حزب

الامة واعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم ، الذين راوا ان الشعوب الاخرى قد تاهبت لارسال وفودها الى مؤتمر الصلح في باريس ، لاسيما وان مصر كانت قد بذلت مساعداتها ومعاونتها لانجلترا اثناء الحرب . ولقد اسفر البحث والتشاور عن فكرة تأليف « الوفد المصرى » . فكيف نشأت هذه الفكرة ومن هو صاحبها ، ثم كيف تطورت لى تصبح حقيقة تاريخية حية ونابضة في ضمير الشعب المصرى وتاريخه على امتداد ما يزيد عن الثلث قرن .. ؟

في الواقع لقد تضاربت الآراء واختلفت الروايات حول مصدر وصاحب الفكرة ، واجتهد بعض الباحثين في ذلك ، وهل هو سعد زغلول ورفاقه من حزب الامة ، أم هو الأمير عمر طوسون ، أم أنه حسين رشدى (باعتباره رئيس الحكومة آنذاك) وعدلى يكن ، أم هو محمد محمود ... الخ ، فبينما ذهب البعض الى أن سعد زغلول هو صاحبها ، نجد أن البعض الآخر ينسبها الى عمر طوسون .. وهكذا .

ويبدو أن هذا التضارب لم يكن وليد اليوم ، بل كان معاصرا لنشوء الفكرة ذاتها ، الأمر الذى يؤدى بنا الى نتيجة منطقية وهى الاعتقاد الجازم بأن فكرة تأليف الوفد لم تكن ولا ينبغى لها أن تنسبها الى شخص معين بالذات ، والصحيح — فى رأينا — أنها قد ظهرت فى اذهان الكثيرين ، ذلك لأن فكرة تأليف وفد للنطالبة بحقوق شعب ليست سرا كهنوتيا او امرا من الامور المستعصية التى لا يخوض فيها الا اشخاص بذاتهم او فرد معين ، لاسيما اذا وضعنا فى اعتبارنا أن شعوبنا اخرى كانت قد تاهبت لارسال وفودها الى مؤتمر الصلح كما اشرنا .

ان فكرة تأليف الوفد كانت لا تستوجب قدح الاذنه سواء فى نشوئها او فى الوقت الحاضر ، لانها هى الطريق الطبيعى ...

وانه اذا كان عمر طوسون او سعد زغلول او محمد محمود او غيرهم او اشياعهم حاول كل منهم ان ينسب الفكرة اليه فذلك امر طبيعى ، لكننا لا يجب ان نجاريهم في هذا التسابق ، ففى تصورنا ان الفكرة طافت بأذهان الكثيرين ، ونحن لا نستبعد انها طافت بفكر رجل من غمار الناس وليس فقط عمر طوسون او سعد زغلول او غيرها من الساسة البارزين آنذاك ، غلبة الامر ان هؤلاء الساسة والزعماء كانت افكارهم — كما فى كل عصر وآن — تجد طريقها الى النور لكى تشاع وتذاع بما تتيحه لهم وسائلهم الخاصة الميسرة لهم .

ونخلص من ذلك الى رفض الاجتهادات والآراء التى حاولت ترجيح انفراد شخص بعينه كمصدر لفكرة تاليف « الوفد المصرى » فان فكرة طبيعية كهذه الفكرة فى قضية عامة كالقضية القومية لا يمكن — كما يذكر الاستاذ عباس العقاد ويحق — ان تخطر لمصرى واحد او مصريين قلائل (*) .

ومع ذلك يحسن بنا ان نشير الى مراحل التفكير فى تلك المسألة وتطورها فقد عقدت عدة اجتماعات فى اوائل عام ١٩١٨ — اى قبل ان تعقد الهدنة (فى ١١ نوفمبر) — واخذ بعض الساسة والاقطاب يفكرون فيها فى مصر البلاد عندما تضع الحرب أوزارها ، يحذوهم الامل فى أن يستطيعوا تمهيد السبيل لأن تنال مصر حظها من الحرية والاستقلال سواء انتصر الطرف أم اعداؤهم ، وقد سجل سعد زغلول فى مذكراته تفاصيل اجتماعين « لبحث مصر بعد انتهاء الحرب » عقد أحدهما فى ١٩ يناير ١٩١٨ ، والآخر فى ١٩ أبريل ١٩١٨ ، وفرجح أن هذين الاجتماعين كانا بداية التفكير فى المسألة المصرية وإسباسا لما تلاهما من الاجتماعات التى من الممكن أن تعتبرها النواة الطبيعية التى نبت منها الوفد المصرى .

(*) عباس العقاد : « سعد زغلول » سيرة وتحمية ، ط ١٩٢٧ وما بعدها .

فقد توالى الاجتماعات وكانت حالة الحرب التى مازالت قائمة تحول دون الجهر بما يدور فيها ، ففى أحد أيام شهر سبتمبر (١٩١٨) كان سعد زغلول ومحمد محمود ولطفى السيد وعبد العزيز فهى خارجين من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة ، فلما جاوزوا بابها واتجهوا نحو ميدان الفلكى توقف محمد محمود فجأة ووضع عصاه أمام أصحابه بعرض الرصيف وقال : الى أين تذهبون . . ؟ أنتى أريد أن أتحدث فى مصر مصر ، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ، ولا بد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر الى الخارج للمطالبة بحقوق البلاد . . ويمضى عبد العزيز فهى فى مذكراته قائلا : « وبعد ذلك انصرف كل منا الى حاله وقطعنا النظر فى مسألة تأليف وفد ولكن لم يمض الا قليل حتى أرسل لنا سعد باشا نفسه يدعونا الى الاجتماع عنده وفتح لنا بيته . . . الخ ثم يتساءل عبد العزيز فهى لماذا وجه سعد اليهم الدعوة للبحث فى تأليف الوفد . ويفسر ذلك بأنه عقب الاجتماع السالف الذكر ذهب سعد باشا الى غادى محمد على كعادته فالتقى فيه بحسين رشدى وعدلى يكن وروى لهما ما كان من أمر الاجتماع وما دار فيه ورفضه الموافقة على تأليف الوفد ، فعتب عليه رشدى باشا وعدلى باشا وخطأه فى رأيه وقبلا له : أنت أخطأت لاننا نحن والسلطان مؤاد مقفون على السفر لاوريا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الأمة يدافع عن حقوقها نعتد عليه لأخذ شيء من الانجليز . وعندما « سمع سعد باشا هذا الحديث من رشدى وعدلى خشى ألا يكون له فى الأمر شيء فأسرع الى دعوتنا الى منزله . . . الخ » ونستطيع ان نستخلص من رواية عبد العزيز فهى أن محمد محمود فكر فى تأليف الوفد ، وكذلك كانت الفكرة موجودة لدى حسين رشدى وعدلى ، بل ونستطيع أن نقول ان فانوس — وفقا لما جاء فى مذكرات سعد — كان يفكر فيها ، وكذلك كان عمر طوسون — كما

سنشير بعد قليل — كان يفكر فيها هو الآخر .. وغير هؤلاء ،
ونمضي مع تلك الاجتماعات فيشير العقاد الى ما يؤيد رواية
عبد العزيز فهمي فيذكر لنا أن سعد زغلول دعا في سبتمبر أصحابه
محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمي بك
الى مسجد وصيف للتحديث فيها ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة
للبحث في المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة . ولبنى الدعوة محمد
محمود باشا وطفى السيد بك ، أما عبد العزيز فهمي بك فقد
اعتذر لمرضه .

وفىما يتعلق بالأمير عمر طوسون فقد سجل هو الآخر كيف
نشأت الفكرة في ذهنه فذكر « أن فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة
بحقوق مصر في مؤتمر الصلح قد خطرت بباليه بعد ما صرح الدكتور
ولسن بمبادئه الأربعة عشر » . ويستطرد عمر طوسون فيقول
« ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ،
وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وأنها تحتاج الى درس
وتحخيص قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم انعقاده الا ونحن
جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت
سدى ، فقد رفعنا ذلك الى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا
في شأنها ، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول
باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفي الجمعية التشريعية ،
فاستصوبنا هذا الرأي وصممنا عليه .. » ثم يقول « ولم تمكنا
المقادير من مقابلة سعد باشا الا فى الحفلة التى أقامها رضى باشا
فى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ . وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا
قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح وأنه يحسن بمصر أن
تتذكر فى ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمامه ، فاستحسن الفكرة ،
ووعد بالتكلم مع أصحابائه فيها عند عودته الى القاهرة وأن يخبرنا
بالنتيجة » .

وقد أشار سعد في مذكراته الى تلك المقاتلة وذكر أنه اجاب على عمر طوسون بقوله « انها فكرة جميلة قامت في بعض الرؤس من قبل .. وقد آن الآن اوانها » وانه افضى بموافقته وارتياحه كما تدبر معه فيما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من المال الكثير .. الخ .

نتهى من ذلك الى ان فكرة تأليف الوفد لا يمكن — ولا يجب — ان ننسبها الى فرد معين كما اشرنا ، فقد كانت فكرة شائعة لانها طبيعية وسهلة ، وليس معنى ذلك أننا نحاول التقليل من شأنها واهميتها ، ولكن الأكثر أهمية في تصورنا هو كيف تنفذت هذه الفكرة وتطورت حتى اصبحت تشكل حقيقة تاريخية .

ففي يوم عقد الهدنة حضر عمر طوسون الى مصر وزار سعد وأبدى رغبته في عقد اجتماع « للمذكرة في حالة مصر وما يجب ان يقدم لها من الخدمة الآن . فوافقه سعد واتفق معه على صيغة الدعوة واسماء المدعويين ومكان الاجتماع ... ويبدو ان سعد كان — كما يذكر العقاد — يعيل الى تقديم طوسون في هذا العمل لما له من المنزلة الرفيعة وما يحتاج اليه العمل من المال الكثير ... لكن هل كان هذا التقديم يعنى ان سعدا من جانبه لا يطمع في رئاسة الوفد الذى اصبحت تأليفه متوقعا وأنه يتنازل عنها لعمر طوسون ؟

نحن نشك في هذا ، فان المتابع لسيرة سعد وتاريخه في تلك الفترة وتعدد اجتماعاته وتحركاته سواء في خلال تلك المشاورات المسالمة الذكر او ما أعقبها من خطوات تأليف الوفد وسفره والخلافات بين اعضائه و ... الخ لا يستطيع ان يغفل هذه الحقيقة وهي أن سعدا كان لا يرضى بدون الرئاسة بديلا ، وليس معنى ذلك التقليل من شأنه أو وطنيته ، لكنه في تصورنا كان طارزا من هؤلاء الرجال الذين لا يطيب لهم العمل تحت إمرة أو

قيادة أخرى غير قيادتهم حتى ولو كان عمر طوسون .. ولذلك لا غرابة في أن يعمل سعد ورفاقه من ناحية ورشدي وعدلى من ناحية أخرى على اقضاء طوسون عن رئاسة الوفد بل وابعاده عنه، ولا سيما أن كثيرا من المواطنين الذين كانوا يتابعون الاتصالات التي يجريها الأمير بدا لهم أنه يريد أن يرأس هذه الحركة ، وقد تفرغ سعد وأصحابه لابعاده بعدة حجج ، منها أن المعارضة في رئاسته للوفد المطلوب كانت تقوى وتشتد في عدة جهات منها القصر الملكي والوزارة ، وكذلك أصدقاء سعد بدون استثناء ، فقد كانوا يريدونها « حركة شعب لا إمارة » ، وحركة استقلال لآخلافه » . فقد كانت كل هذه الدوائر تتخوف من نشاط عمر طوسون ، كما كانت تتخوف منه أيضا «دار الحماية البريطانية» . على أي حال سويت مسألة الرئاسة ولكن سرعان ما برزت مسألة أخرى اختلفت آراءها وجهات النظر وهي مسألة الاستقلال الذاتي أو الاستقلال التام ، إلا أنها عولجت بالاتفاق على تأليف وفدين : أحدهما يسمى يمثل الحكومة ويتألف من حسين رشدي وعدلى يكن ، والثاني أهلى ويرأسه سعد زغلول ، للسفر الى الخارج لعرض قضية مصر ، ولم يكن من المتيسر بطبيعة الحال تأليف وفد بانتخاب عام أو شبه عام نظرا لحالة الحرب .. فرأى القائمون بالأمر أن يعرضوا أمزهم على الأمة حتى تكون يدهم في المفاوضات .. فوضعوا توكيلات أرسلوها الى كل مكان للتوقيع عليها كما سنشير اليه في موضعه .

مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ :

وبها يكن من الأمر فقد استطاع سعد زغلول أن ينفرد بالعمل المقرر هو وزملاءه مقابلة المندوب السلمي السير ريجنالد ونجت للتحديث معه بشأن المسألة المصرية ، مما كادت أن تعلن الهدنة في ١١ نوفمبر ١٩١٨ حتى بادروا الى طلب المقابلة ، وحدد

موعتها في ١٢ نوفمبر ، وكان قد تألف وفد من سعد وصاحبيه على شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ، وقد وقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا أعضاء في الجمعية التشريعية وفيهم الكفاية لتمثيل الوفد — وجرت المقابلة المشهورة بين هذا الوفد والمندوب السامي ، والتي فيها طالب الثلاثة انجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصر مستعدة في حالة الاعتراف باستقلالها أن ترتبط مع انجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندين متساويين وتتعاونان معا في مواجهة الظروف الدولية ، على أن تحافظ مصر على مصالح انجلترا وتمكنها من احتلال قناة السويس إذا احتاج الأمر ... الخ أما ونجت فقد تجاهل هذه المطالب وأظهر استخفافا بها ورأى فيها جراءة أزيد من اللازم .. ولم يصدر عنه سوى التأييد لسياسة بلاده الاستعمارية والتهوين من أمر المصريين والقول بأنهم غير جديرين بالاستقلال .

تشكيل الوفد المصري الأول ومراحله :

وعقب المقابلة السالفة الذكر التقى السير ونجت بحسين رشدي رئيس الوزراء وأبدى له دهشته وعدم اقتناعه بأمر المندوبين الثلاثة الذين ليست لديهم صفة التحدث باسم الأمة ، فأجابه رشدي بأنهم يملكون هذه الصفة باعتبار أن سعدا وكيل منتخب للجمعية التشريعية ، وأن عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي عضوان فيها ، وأن الجمعية مازالت قائمة قانونا .

وحينما احاط رشدي سعد زغلول علما بمضمون ذلك ، اجتمع سعد مع أصحابه وأخذوا يتشاورون في الطريقة التي يعلنون بها صفتهم في التحدث نيابة عن الأمة ، ثم قرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصري » ، أشارت اليها كونها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وفي نفس الوقت قرروا أن تحصل هذه الهيئة على

توكيلات من الامة لتخويلها هذه الصفة . وتآلف الوفد فعلا يسوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو التالى : سعد زغلول (رئيسا) ، على شعراوى ، عبد العزيز فهمى ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوية (اعضاء) .

وقد حررت التوكيلات الاولى بهذه الاسماء السبعة فقط للتوقيع عليها من فئات الامة المختلفة .

والسبب فى تأليف الوفد بهذا الأسلوب وبطريقة الوكالة الشعبية أنه كان من المتعذر — كما ذكرنا — تأليفه بانتخاب عام نظرا لحالة الحرب القائمة على البلاد آنذاك . ويذكر الأسناذ محمد كامل سليم أن الوفد عقد اجتماعا فى اليوم التالى (١٤ نوفمبر) وقرر ضرورة عمل شىء يثبت لهذا الوفد صفة التجدد عن الامة فراعوا أن الوسيلة العملية الوحيدة لتحقيق ذلك هى وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية كالجمعية التشريعية ومجالس المديریات والمجالس البلدية وأكبر عدد ممكن من ذوى الرأى وسائر طبقات الشعب ، ورأوا بحق أن هذا العمل هو بمثابة استفتاء عام للامة المصرية لوكلالة الوفد عنها .

ويبدو أن تأليف الوفد والخطوات التى اتخذها والمقابلة التى جرت فى ١٣ نوفمبر قد أثارت كلها غضب الأمر عمر طوسون فعول على استئناف نشاطاته وسيطرته على الموقف ، فالتقى بمحمد سعيد باشا ويسعد زغلول ومحمد محمود وغيرهم وحاول تقييد خطوات مسعد ووفده ففشل ، وعندئذ شرع فى تأليف وفد جديد برعايته لينافس به الوفد « الزغلولى » ، واتجه فى تأليفه الى ضم أعضاء الحزب الوطنى القديم وغيرهم . . وكان هذا الاجراء « العبرى » كفيلا بتصدع القضية المصرية ، ومن ثم رأى سعد أن وجود وفدتين لا بد أن يؤدى الى اخفاق كليهما والى خسران قضية مصر كلها ،

وفضلا عن ذلك فإن الرأي العام لم يوافق على تأليف الوفد الجديد . . فبذلت عدة محاولات من الجانبين للتوفيق بينهما حتى حسمت أخيرا هذه المشكلة . وعلى أى حال استفاد سعد من هذه المشكلة إذ رأى أن من مصلحة القضية الوطنية تدعيم الوفد بأن يضم إليه عناصر أخرى تمثل الحزب الوطنى وغيره من الطوائف « ومن ثم ضم اسماعيل صدقى باشا ، كما ضم محمود بك أبو النصر (وكانا من وفد الأمير عمر طوسون) ، وكذلك ضم عبد الخالق منكور باشا فيما بعد . ثم اتجه سعد للتفاوض مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى لتمثيله فى الوفد ، الا أنه وقع خلاف فى رأى على اختيار الممثلين ، إذ أصر سعد على اختيار الأشخاص بنفسه بينما أصرّت اللجنة على أن تختار هى ممثليها ، أضف الى ذلك أن سعد لم يشأ أن يضم إليه أكثر من ثلاث ممثلين ، بينما أصرّت اللجنة أن يكون عددهم خمسة . وعندئذ لجأ سعد الى أمين يوسف (كان زوجا لابنة أخت سعد) باعتباره عضوا بالحزب الوطنى فطلب منه الاتصال بزميله عبد الرحمن الرافعى بك ، وأخيه أمين الرافعى والتفاوض معهما حول انضمامهما للوفد ، الا أنهما أعربا له عن عدم وسعهما ذلك . . ولم ييأس سعد ، وانتهى الأمر باختياره لمصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى باعتبارهما ممثلين للحزب الوطنى معتنقين لمبادئه .

وواصل سعد زغلول ضم أعضاء جدد الى الوفد واتجه فى هذه المرة الى تمثيل الاقباط رغبة منه فى توحيد عنصرى الأمة ، فضم اليه سينوت حنا بك وجورج خياط بك ، كما عمل على ضم بعض الشخصيات ذات العصبية والمكانة الشخصية ، فضم حميد الباسل باشا ، واكمل بذلك عدد أعضاء الوفد اربعة عشر عضوا ، فأعيد تأليف الوفد من جديد ووافق الأعضاء الجدد على القانون الذى وضعه الوفد الاول .

ويحسن بنا أن نقف قليلا لنلقى نظرة تحليلية على ظروف اختيار أعضاء الوفد وتشكيله ، ومدى الحرية في ذلك الاختيار ، ثم نوعية هؤلاء الأعضاء ... الخ حتى يتسنى لنا أن ندرك النتائج التي انساق اليها الوفد بعد ذلك — وعلى امتداد تاريخه — وأن نفسر ما صارت اليه مقاييس العضوية ، وأخيرا لكي نفهم كيف مضت الأحداث وكيف وهن العزم ببعض الأعضاء فيما يتعلق بمسألة تأليف الوفد واختيار أعضائه والأسس التي تم بها هذا الاختيار ، لا نستطيع أن نوافق على ما ذهب اليه البعض من حيث أن سعد زغلول كان مضطرا تماما الى الاختيار تحت عوامل وظروف معينة وأنه كان مقيدا بالصبغة الرسمية في تمثيل الأمة ... الخ ، وكذلك نرفض ما ذهب اليه البعض الآخر من أن سعد قد توفرت له حرية الاختيار تماما وبمحض إرادته ، ففى تصورنا أن هذا الاختيار كان متأرجحا بين الإرادة والحرية في مزاويلته وبين القيود التي كانت تفرضها بعض الاعتبارات . فانه إذا كان سعد لم يمارس حرية الاختيار — ولا سيما في تأليف الوفد الأول باعتبار أن أعضائه الستة كانوا رفاقه وهم الذين يشاركونه في اجتماعاته ومشاوراته ، أى أنهم كانوا شبه مفروضين عليه ، ولو أن هذا لا يمنع أنهم كانوا أصدقاء سعد ورفاق نفس المدرسة التي تخرج منها أعنى مدرسة الإمام الشيخ محمد عبده . فانه — أى سعد — كان مطلق الحرية في اختيار السبعة الآخرين حيث إنه هو الذى اختارهم .

على أى حال ومهما يكن الراى في مسألة الاختيار فاننا نلاحظ أن معظم الأعضاء لم يكونوا متجانسين ، فنجد أن بعضهم لم يكن من ذلك النوع المفطور على العراك والقيادة القومية في الإزمات ، أو الذين يؤمنون بالجماهيم وانتفاضاتها ، بل سنجدهم يجفلون منها عند أول بادرة من بوادر الثورة ، كذلك نلاحظ أن بعض

الاعضاء كانوا ممن « يؤثرون السلامة » الذين لا يتجشسون المشقة ولا يفهمون العناء والمثابرة في تذليل الصعوبة . كما ان بعضهم الآخر كان لا يدرك معنى « المبدأ » الذي تنجح به الثورات وتقسوم عليه الدعايات ... الخ .

وبالإضافة الى ذلك كله فاننا لا نستطيع ان نقول ان تلك العناصر كانت تمثل جميع قطاعات الشعب وطوائفه ، فبينما نلاحظ انها تمثل طبقة الاقطاع وشبه الاقطاعيين والطبقة البورجوازية ، نلاحظ ان طبقة العمال والفلاحين كانت غير ممثلة فيها . اذ يبدو ان جل اهتمام سعد واصحابه انصرف الى الناحية السياسية والتمثيل السياسي لقطاعات المجتمع ، مغفلين الناحية الاجتماعية والفروق الطبقيّة في مسألة التمثيل في الوفد ، ولعل مرد ذلك ان المشكلة الماثلة في الازمان آنذاك كانت هي المشكلة السياسية والاستقلال السياسي أولا . . . لكنها على اى حال كانت نقطة ضعف في قيادة الوفد سوف تؤدي — مع غيرها — الى تدهور قيادة الوفد وفشل ثورة ١٩١٩ ، وسوف تلازم قيادة الوفد في الفترة اللاحقة . الا انه يجب ان نضع في اعتبارنا من ناحية أخرى ان تاليف الوفد كان لابد له ان يخضع لعدة اعتبارات ومنها — على سبيل المثال — مسألة التبرعات المالية ، وبالتالي فان الوفد كان في حاجة ماسة لهؤلاء الاقطاعيين أصحاب الثروات وهم القادرون دون غيرهم على التبرع . ذلك ان المال كان عنصرا حيويا وهاما لما يفتقر من الاعمال والنشاط والدعاية في مصر والخارج الامر الذي سيتحكم الى حد ما في اختيار أعضاء الوفد على امتداد تاريخه كما سنرى .

مسألة سفر الوفد . . والعقبات التي وقفت في طريقه :

رائنا كيف تألف الوفد المصري بزعامة سعد زغلول وكيف جرت مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ والتي فيها ظهر بوضوح تأييد ونجته

لسياسة بلاده الاستعمارية واصراره على تجاهل مطالب الشعب المصرى التى قدمت على استحياء من جانب سعد وزمليه ، فكانت الخطوة التالية للوفد عزمه على السفر للتباحث فى مسألة مصر . . فطلب الرئيس سعد فى ٢٠ نوفمبر من رئاسة الجيش الانجليزى جواز السفر له ولاءء الوفد الى انجلترا فى وقت قريب ، ووجد الطلب بعد اسبوع ، فردت عليه السلطة العسكرية (٢٨ نوفمبر) بأن هناك صعوبات تحول دون السفر فى الوقت الحاضر . . فكتب سعد الى السير ونجت فى اليوم التالى يطلب وساطته لدى السلطات العسكرية لتسهيل مهمة سفر الوفد لانه « من الضرورى أن يكون الوفد بلندن قبل الاسبوع الأخير من شهر ديسمبر » مشيراً الى تقاليد بريطانيا وتمسكها بمبادئ الحرية الشخصية ، فجاء الرد متضمناً عدم استطاعة المندوب السامى التوسط فى هذا الموضوع ، وأن عليه أن يقدم اقتراحاته بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك من قبل الى المندوب السامى . . . وأثار هذا الرد اعتراض الوفد فأرسل سعد خطاباً فى ٣ ديسمبر الى ونجت قائلاً فيه « أنه ليس فى وسعه ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى تلك التوكيلات التى اعطيت لنا . . الخ » . فيما يتعلق بالسفر فقد أوضح سعد حجة الوفد فى طلبه بأن يكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية وأمر الجانب البريطانى على موافقه فلم يسمح للوفد بالسفر ، فلجأ الوفد الى تغيير ومخاطبة الدول الأجنبية عن طريق وكلائها أو الرسائل البرقية الى رؤسائها ، ففى أوائل ديسمبر أرسل احتجاجاً الى رئيس الوزارة البريطانية ونداء الى معتمدى الدول الأجنبية فى القاهرة يحتج لديهم على الخطة التى اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية دون مراعاة لمستقبل مصر ورأى الشعب المصرى . كما أرسل الى الرئيس ولسون فى ١٤ ديسمبر

احتجاجا على منع مصر من اسماع صوتها والانضاء بمطالبها في مؤتمر الصلح .. كما ارسل اليه برقية ثلثية في اواخر ديسمبر كثر فيها رجاءه له بان يستعمل نفوذه لدى حكومة بريطانيا للتصريح له بالسفر الى اوربا ، كما ارسل اليه برقية ثالثة يذكره فيها بالبرقيتين السابقتين ، الا انه لم يلق جوابا على واحدة منها .

وفي ١٠ يناير ١٩١٩ اذاع الوفد نداء الى الاوربيين يوضح لهم فيه حقيقة الموقف والحركة السلمية التي شوهها الانجليز وصيغوها بصيغة العداوة الجنسية ، كما اعلن فيه انه يقترن سعيه للاستقلال باحترام حقوق الاجانب كل الاحترام ، « وان كل حكم في مستقبل المصريين دون ان تسمع اقوالهم مناقض لقواعد الحق والعدل التي جعلت اساسا لاحكام مؤتمر السلام » .. وفي اليوم التالي ارسل الى « جورج كليمنصو » رئيس مؤتمر الصلح برقية يناشده فيها باسم الانسانية الا يتخذ السكوت الاكراهي للشعب المصري دليلا على رضاه بسيادة الغير عليه ، والا يسمح بالحكم في مصيره دون ان تسمع اقواله ..

وتوالى احتجاجات الوفد الى ونجت والمستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بشأن القيود المفروضة على الشعب المصري ، فكتب سعد الى الاخير يذكر له ان جميع افراد الامة المصرية بأسرها من اكبر وزير الى اصغر فلاح محبوسون داخل بلادهم ولا يسمح لاحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد ... الخ . واستمر الوفد يواصل احتجاجاته ونداءاته لدى ساسة الدول ووفودها الى المؤتمر ، ويكتب رسائله الى رئيس مجلس العموم في انجلترا والى اصحاب الراى وذوى الشأن هنا وهناك ، ولا يعلم مصر هذه الرسائل .. فعهد الوفد الى وسيلة اخرى وهى الاجتماعات كلما تهيأ له سبيلها ، ففى ١٣ يناير ١٩١٩ اقام

حمد الباسل باشا حفلا وخطب فيه سعد مستنكرا الاحتلال
 والحماية التى « هى أيضا أمر باطل بطلانا أصليا أمام القانون
 الدولى ... » ثم عرض لخطة مصر المستقلة وتتلخص فى الآتى :
 أولا : رغبة مصر فى حكومة دستورية تراعى حالة البلد ... الخ
 ثانيا : تعلن مصر احترام امتيازات الأجانب ... ثالثا : تتعهد مصر
 بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية .. رابعا : استعداد مصر
 لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا للمحافظة على حياد
 قناة السويس . خامسا : وضع استقلال مصر تحت ضمان جمعية
 الأمم .. الخ ، وأشار الى أن الخطة تشمل السودان « لان مصر
 والسودان كل لا يقبل التجزئة » وفى ٢٠ يناير أرسل الوفد مذكرة
 أخرى الى رئيس مؤتمر الصلح استنكر فيها الحماية مدافعا عن
 حق مصر فى الاستقلال واسترداد السودان ... الخ ، وكانت
 القيادة العسكرية البريطانية تقف لنشاط الوفد بالمرصاد فحالت
 دون عقد اجتماع كان سعد قد دعا اليه لعقده فى داره فى يوم ٣١
 يناير ، فاحتج سعد على هذا الاجراء الى رئيس المؤتمر ورئيس
 الحكومة البريطانية ورؤساء الوفود فى المؤتمر . وفى نفس الوقت
 اخذ سعد ينتهز فرصة الاجتماعات الأخرى المصرح بها ويخطب
 فيها منددا بالحماية مناديا بالاستقلال ، كما حدث فى نادى « جمعية
 الاقتصاد والاحصاء والتشريع » .

قصارى القول ان الوفد لم يدع وسيلة للتعبير عن الامانى
 الوطنية ولتعبئة الراى العام الا وسلكتها ، مستهينسا بتعسف
 السلطات العسكرية البريطانية مصمما على اسماع صوته للعالم
 الخارجى ، الامر الذى أصبح ينبىء بأن الاصطدام بينه وبين تلك
 السلطات آت لا ريب فيه . ولا سيما أن وزارة حسين رشدى
 كانت هى الأخرى تشكل مشكلة أمام بريطانيا ، ذلك أن رشدى
 كان قد اعترم السفر الى لندن ومعه عدلى ويكن — كما اثبتنا — ،

كما كان متفاهما تماما مع الوفد في خطته السالفة الذكر ، فلما رأى رشدي تعسف السلطات البريطانية معه ومع الوفد ومباطلتها في قبول مطالب زعمائه ، ورفضها الاستجابة لاقتراحه بالسفر هو والوفد ، قدم استقالته ، والحق في قبولها حتى قبلت في اول مارس ١٩١٩ . وكان قبول الاستقالة ايزانا بازدياد حدة التوتر السياسى في البلاد ، لما كان يتمتع به رشدي من الثقة وتفاعل الشعب وتفاهمه مع الوفد من ناحية ، ولما أثارته الاستقالة من الخوف من الكثير الجهول من ناحية أخرى فقد أصبح واضحا أن السلطان مؤاد قد انفصل عن الشعب بقبوله الاستقالة تمهيدا لقبول الحماية ، هذا بالإضافة الى تعذر اقناع أحد الساسة بقبول تأليف الوزارة الأمر الذى أدى الى أن تبقى البلاد بدون وزارة فترة تقرب من الثلاثة أشهر . فاعتبرت السلطات العسكرية البريطانية أن الوفد المصرى هو المسئول عن تلك الأزمة ومضاعفاتها الخطيرة وكان قد أرسل عريضة شديدة اللهجة الى السلطان مؤاد ، كما أبلغ ممثلى الدول احتجاجه على الحالة كلها ملقيا التبعة على الانجليز المسئولين عن اسبابها . وهالت هذه الخطوة الجريئة رجال دار الحماية كما توقع الوفد ، ومن ثم أبرق السير تشيتهم الى حكومته مقترحا نفى سعد الى جزيرة مالطة ، فوافق وزير الخارجية على ذلك . وعندئذ استدعى الجنرال واطسون (القائد العام) سعد وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة ، في ٦ مارس ١٩١٩ ولنفرهم ، وحذرهم من وضع مسألة الحماية موضع المناقشة ، أو اقامة العراقيل في سبيل تشكيل وزارة جديدة ، كما هددهم بقوانين الاحكام العرفية . وكان جواب الوفد ازاء تلك المظاهرة — ولم يمض عليها سوى عدة ساعات — برقية الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية يبلغه فيها أنه لن يتأخر عن أداء واجبه مهما كلفه ذلك مطالبا بالاستقلال التام وعدم شرعية الحماية ، ملقيا التبعة في بقاء البلاد بلا وزارة « على

الذين وضعوا من هم أهل الوزارة فى مركز حرج أمام ضمائهم وأمام مواطنيهم « ، ثم أخذ الوفد يترقب ما تهدده به القيادة العسكرية . ولم يطل انتظاره ففى ٨ مارس سنة ١٩١٩ القى القبض على سعد زغلول وحمد الباسل واسماعيل صدقى ومحمد محمود وتم ترحيلهم الى مالطة . وكان هذا الاجراء بمثابة القارعة أو الشرارة التى فجرت مستودعا مليئا بالبارود ، فسرعان ما اشتعلت مراجل حقد الشعب فى جميع أنحاء البلاد وانفجار الثورة العارمة : ثورة ١٩١٩ .

ثورة ١٩١٩ ودور الوفد :

كان اعتقال سعد وزملائه هو الشرارة التى انطلقت منها الثورة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البلاد ، حيث انطلقت المظاهرات وعمت الاضرابات من اقاصها الى اقاصها ، وشملت طوائف الشعب المصرى وطبقاته جميعا ، فتألف المسلمون والاقباط على السواء وقد اشترك فى هذه الثورة الطلبة والتلاميذ والعمال والفلاحون والتجار والمحامون وغيرهم من الطوائف ، كما اشترك فيها الأمراء والنبلاء والوزراء وكبار الملاك ، كما استجابت المرأة — ولا سيما فى المدن — للشعور الوطنى فطرحت الحجاب واشتركت فى المظاهرات وقدمت الاحتجاجات ، وقد وجدت فى تلك الثورة فرصة لاثبات وجودها فى المجتمع جنبا الى جنب مع الرجل — واشتعلت المدن بالمظاهرات الكبرى والاضرابات ، فأضرَبَ الموظفون والعمال عن العمل والطلبة عن الدراسة ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون وأُتلفت السكك الحديدية وأقيمت المتاريس وحفرت الخنادق واستخدمت الحجارة والأدوات الخادة وبعض الأسلحة النارية ضد قوات الاحتلال التى انتشرت فى جميع أنحاء البلاد والتى استخدمت بدورها كل وسائل القمع والتعذيب والارهاب من انذارات واستخدام الطائرات لحماية

السكك الحديدية ونشروا جنودهم يجوبون البلاد داخل سيارات مصفحة ومنع الناس من الخروج من منازلهم وأحرق الانجليز عشرات من القرى كما قتلوا الشيوخ والرجال والنساء . قصارى القول ان الاضطراب وصل الى درجة كبيرة وتشتت الفوضى في كل مكان ولم يبق لسلطة الحاكم الانجليزى اثر الا بمقدار نفوذه الشخصى فأدى هذا الى اعلان الجمهورية في المنيا وزفتى واسيوط . ورغم ان الثورة كانت ثورة سياسية هدفت الى طلب الاستقلال السياسى، الا انها وفي المدينة الأخيرة بالذات — اسيوط — كانت تشير الى بوادر الثورة الاجتماعية السانحة من جانب بعض الأفراد ، وذلك حينما حاول بعض الثائرين اشغال النار في عمارة محمود سليمان باشا والد محمد محمود أحد المنفيين في مالطة ، فلفت أحد المتظاهرين انظارهم الى ان العمارة ملك لـ محمد محمود .. فأجاب متظاهر آخر بقوله « اسكت ، وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت » .

هذه هي الملامح العامة لثورة ١٩١٩ فماذا كان موقف الوفد خلالها ؟ .

عقب القاء القبض على سعد ورفاقه اجتمع اعضاء الوفد الباقون ، وأرسلوا برقية احتجاج الى رئيس حكومة بريطانيا يعلنون فيها احتجاجهم على الاعتقال ويقررون بانهم ماضون في خطتهم للدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر ، كما أرسلوا برقيات أخرى بهذا المعنى الى وكلاء الدول الأجنبية ، كما وجهوا كتابا الى السلطان مؤاد يطلبون منه الوقوف في جانب الشعب ويلتقون تبعة فشل تأليف الوزارة على السلطة العسكرية .. ومن ناحية أخرى استمر الوفد يمارس نشاطه الوطنى فيستقبل في « بيت الأمة » ، ويرسل الوفود الى دور معتمدى الدول بالاحتجاجات والمعرائض

كما يرسل المبعوثين الى جميع أنحاء مصر لاعلان أن الوقت قد حان
لاظهار مشاعر المصريين .

لكن السؤال الذى يطرح نفسه : هل كان الوفد يتوقع الثورة
من الشعب وقد القى القبض على الزعيم ورفاقه ؟ ثم ما هو مفهوم
الثورة لدى قادته آنذاك ؟ .. يبدو أن فكرة قيام الثورة لم تكن
واضحة أو متوقعة فى أذهان الوفد أو بالدقة بعض أعضائه ..
ويهم الباحث تأكيد هذا المعنى لأنه ظل يسود الوفد على امتداد
تاريخه وحتى سقوطه وانهياره فى عام ١٩٥٢ ، ولا سيما حينما
أصبحت تباشر الثورتين السياسية والاجتماعية تنبئ بها النذر
ودانت قطافها فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ إبان حكومته الأخيرة .
كانت ثورة الشعب غير متوقعة لدى الوفد فى عام ١٩١٩ ، إذ أن
سعد نفسه كان يرى أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مهق
بالأعباء مشحون بالجند والسلاح والأرصاء ، وأنها إذا وقعت
تشعر الناس بالاختناق والتباسهم المتففس للجهر بالأهم المكتوبة
كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . حقيقة أن زملاء سعد فى المنفى
لم يكونوا على نفس رايه ، فنجد أن حمد الباسل ومحمد محمود
— باعتبار أن الاول زعيم قبيلة بدوية والثانى صاحب عصبية فى
الصعيد — كانا يرجحان قيام الثورة وإن لم يتفقا على النتيجة ..
لكننا نجد — من ناحية أخرى — أن عبد العزيز نهى أحد أعضاء
الوفد مطلق السراح — يثور على الطلبة وينتهرهم وينصحهم بالهدوء
قائلا لهم ما معناه « ان المسألة ليست لعب أطفال .. دعونا نعمل
فى هدوء ولا تزيدوا ناز الغضب اشتغالا عند القوم » وذلك حينما
خطر لفريق من الطلبة الاستئناس برأى الوفد فى التظاهر أو غيره .
ومن ناحية أخرى تلاحظ أن أحداث الثورة كانت تتم بدون تدبير الوفد
بل وبدون علم سابق منه فقد تألفت اللجان الثورية والتنظيمات
السرية تلقائيا خلال الثورة دون أن تكون توحى مباشرة من الوفد

لكن الانصاف يقضى أن نقرر أن الوفد كان يعتبر مسئولا بل ومشاركا
—ولو عن طريق غير مباشر— فى تلك الأحداث ويبدو أن هذه الصفة
لازمت الوفد إذ كان يغض الطرف بل ويشجع عناصر الثورة من طرف
خفى وفى نفس الوقت — ولاعتبارات خاصة — يهاجم تلك العناصر
على المستوى الرسمى والحكومى .. كان هذا شأن الوفد فى تلك
الفترة وما تلاها من فترات حكمه كما سيتضح لدينا فى خلال
دراستنا .. لكنه وعلى أى حال يمكن القول أن زمام الأحداث فى
الثورة كان قد انفلت من يد الوفد فانتقل الى ايدى العناصر المتطرفة
غير المسئولة . فحوادث الأقاليم قد تمت بغير ايعاء ولا تدبير إذ لم
يكن للوفد حينئذ لجان تقوم بتنفيذ خطة مرسومة فى جميع الأقاليم .
الا أن تلك الأحداث لا شك أعطت دفعة قوية للوفد فقد كانت دليلا
لا ينقض على أن التوكيل الذى أعطاه الشعب له — وقد كان
صوريا — قد أصبح حقيقة ملموسة ، وأصبح الشعب هو الأصل
والوفد هو التوكيل .

ويبدو أن بريطانيا وقد رأت مدى استفحال الأحداث وانتشار
الثورة فى كل مكان ولم يعد أمامها سوى أحد حلين : أما الاستمرار
فى سياسة العنف والقمع ، وأما الإفراج عن سعد وصحبه وتبكينهم
من السفر لحضور مؤتمر الصلح — فمهدت للحل الثانى بالتدريج
فرغبت أولا فى الاستعانة بالوفد لاطفاء نيران الثورة . الا أن الوفد
أعلن عدم مسئوليته عن هذه الاضطرابات وأن الوسيلة الوحيدة
لتهدئة خواطر المصريين هى تأليف وزارة يرضى عنها الشعب . ثم
قدم الوفد تقريراً مفصلاً بمطالبه السياسية الى الجنرال اللنبى
فى ٣٠ مارس . ويبدو أن تعيين اللنبى كان جزءاً من خطة التمهيد
التي اتبعتها بريطانيا للإفراج عن سعد وصحبه ، فقد استدعى
أعضاء الوفد — للمرة الثانية — معهم أعضاء وزارة رشدى وتباحث
معهم فى كيفية عودة الأمور الى طبيعتها ، فطلبوا السماح بالإفراج

عن سعد وصحبه ، كما طلبوا السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ولو بصفتهم الشخصية لا الرسمية ووافق اللبني فاقترح على حكومته ذلك ، ووافقت الحكومة البريطانية بعد أن اتخذت عدتها لعرقلة خطة الوفد ولكي يرفض المؤتمر سماع مطالب مصر . ففى ٧ أبريل اذاع اللبني بيانا أعلن فيه أنه « لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وأن « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر . »

ولما كانت خطة الوفد تنحصر فى المطالبة بالاستقلال بطريق المفاوضات مع انجلترا أو عن طريق عرض القضية أمام مؤتمر الصلح ، كذلك كانت الوسيلة الطبيعية السفر الى الخارج ومحاولة طرق الأبواب هنا وهناك . ومن ثم سافر سعد وأصحابه ومن انضم اليهم من أعضاء الوفد الى باريس ، وفى نفس الوقت تألفت فى القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد فى غيابه وتتولى انشاء اللجان فى الاقاليم ، كما نشطت حركة جمع التبرعات لتعزيز جهوده بالمال .

جهود الوفد فى الخارج :

فادر الوفد البلاد فى ١١-أبريل ١٩١٩ واتخذ له هيئة سكرتارية ، وغور وصوله فرنسا فى ١٩ أبريل ألف لنفسه عدة لجان : للمالية والنشر والحفلات . وقام مصطفى النحاس بمهام السكرتارية يدون الجلسات وما يدور فيها من المناقشات والقرارات . ويبدو أن الوفد كان يحسن الظن واتقا فى تنفيذ خطته معلقا الأمل بالدعوة الولسنية وما نادى به من حق تقرير المصير . . الا أنه سرعان ما تبين أنه كان مسرفا فى التفاعل . إذ استطاعت

انجلترا الحصول على اعتراف الدول بالحماية البريطانية على مصر ، ولم تكد أقدامه تطأ باريس حتى فوجيء بالصدمة الأولى وذلك حينما اعترف ولسون نفسه بالحماية فخابت آمال الوفد بهذا الاعتراف الذى اذاعته بريطانيا وتعمدت أن تصدم به الوفد ليفت في عضده . . وتحققت مقاصد بريطانيا إذ اعتقد سعد أن العمل في أوريا لا يجدى وأن تركيز العمل في مصر أجدى والزم ، كما كانت الصدمة في نفوس بعض زملائه أفدح ، فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب في سلامة العقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة البريطانية مؤمنا في قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، ويصور سعد زغلول مشاعره حينذاك لمحمد كامل سليم فيقول « لقد تعمد الانجليز أن يصدموا الوفد باعتراف ولسون بالحماية يوم وصولنا أملا في أن تتزعزع ثقتنا في أنفسنا وفي النجاح . وما كان تبريرهم في الامراج منا ثم استقبلنا في باريس بهذه الصدمة الا كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ثم يرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ليحيق به الكيد في ساعة الفجر والاستئثار بالخلاص . » أما موقف أعضاء الوفد — كما يذكر كامل سليم — فقد انقسموا في مدى الشعور بالصدمة ، فقد يئس بعضهم ياسا تاما من جدوى البقاء في باريس والسعى للاستقلال وآثروا العودة الى مصر طلبا للسلامة متظاهرين بأن العمل في مصر أجدى وأنفع . ورأى بعض الأعضاء ضرورة الاتصال بالحكومة البريطانية ولاسيما أن مؤتمر الصلح في قبضة يدها وأن ولسون نيل للويد جورج . . ومنهم من رأى أن المناقشة الدولية من شأنها أن تحمل الحكومة البريطانية على الاضفاء لمطالب الوفد .

وكادت تحدث أزمة بين أعضاء الوفد في موقفهم إزاء صدمة ولسون ، ثم وافقوا أخيرا على البقاء في باريس لاستمرار الجهاد في خدمة قضية البلاد . الا أنه سرعان ما تبين أنه لا جدوى من

البقاء في باريس بجوار مؤتمر الصلح الذي ظل الوفد قرابة الثلاثة أشهر دون أن يتمكن رجاله من الاتصال به أو بأعضائه خارج الاجتماعات . ودب اليأس من جديد في نفوس الوفد . واعتقد أن مهمته قد انتهت . فصبوب وجهه شطر الولايات المتحدة وأرسل بعثة محمد محمود إليها ففشلت هي الأخرى في مهمتها . . . وأصبح مثالا أمام الوفد أن مهمته قد انتهت في باريس — كما قيل في جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ — وأن عمله أصبح لا يعدو مجرد تنظيم الهزيمة . ولذلك اتجه نحو ميدان المعركة في مصر حيث كانت لجنة ملنر .

الوفد ولجنة ملنر :

وكانت انجلترا قد أرسلت هذه اللجنة برئاسة اللورد الفرد ملنر ، وذلك بحجة التحقيق في أسباب الثورة المصرية وأعمال العنف التي صاحبها ، وكان ذلك وفقا لتحقيق الشطر الثاني من السياسة التي كلف اللنبي بتنفيذها أي « استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع » ووصلت اللجنة إلى مصر في ٧ ديسمبر ١٩١٩ نقولت بمقاطعة تامة من جميع طوائف الشعب . وكان السلطان فؤاد ووزراؤه هم المصريين الوحيدين الذين اتصلوا بها ولكن في تحفظ .

وقد حاول البعض تجريد الوفد ولجنته المركزية من فكرة المقاطعة ، إلا أن البعض قد أثبت عكس ذلك فأوضح أن تلك الفكرة كانت قد بحثت بين لجنة الوفد المركزية في القاهرة والوفد في باريس وأن سعدا كان يحذرها وأن عبد الرحمن فهمي هو صاحبها . . . الخ . ومهما يكن من أمر الفكرة — فإن اللجنة المركزية للوفد هي التي قامت بتنظيم المقاطعة وتنفيذها لما صدرت البيانات لمقاطعتها والتقت اللجنة بعدلى ورشدي وثروت وجروت محادثات بينها وبينهم وكان سعد راضيا عن تلك المحادثات . ثم

حدثت عدة اتصالات ورسائل بين الوفد ولجنته المركزية بشأن هذه المحادثات وبين الوزراء الثلاثة واللجنة المركزية .

ويبدو أن القشل الذى منى به الوفد فى باريس جعله لا يمانح فى قيام اتصال بينه وبين لجنة ملتر بعد عودتها الى لندن . وكان عدلى قد ظهر على المسرح فدارت بينه وبين سعد عدة رسائل حول التمهيد لقبول الاتصال بين اللجنة والوفد — وطلب عدلى وثروت ورشدى عودة الوفد الى مصر لمفاوضة ملتر ، وانتهت المداولات بارسال على ماهر الى باريس حاملا معه وجهتى نظير الفريتين فى رسالتين .. ورفض الوفد العودة .. ويبدو أن الوفد كان مختلفا ازاء هذا الموقف . مما ادى الى كثير من المتناقضات واختلافات وجهات النظر وانقسام الوفد الى معسكرين متعارضين .

واخيرا تم الاتفاق على قيام الاتصال بين الوفد واللجنة فى لندن ، فتوجه الوفد الى لندن وبدأت المفاوضات بينهما . وكان لعدلى يكن دور بارز فيها فهو الذى فتح بابها كما كان واسطة التعارف بين سعد وملتر . وعقد مشروع اتفاق بين ملتر وزغلول ، عرضه الأخير على الأمة ببيان ذكر فيه أنه رغم اعتقاده بأن المشروع غير واف بالمطالب المصرية الا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، وأن زملاءه فى المفاوضات قبلوه باعتبار تغير الظروف الدولية ... الخ . وعرض المشروع على الأمة فانقسمت الآراء ازاءه ، البعض — كالحزب الوطنى — يرفضه ، بينما قبله البعض الآخر ، وكان الاتجاه العام يميل الى قبوله بعد تعديله على أساس « تحفظات » .

ورفضت لجنة ملتر هذه التحفظات ، فتمسك الوفد بها .. فتوقفت المفاوضات وعاد أعضاء الوفد الى باريس لتتشعب بينهم الخلافات من جديد وبصورة حادة .

وأخيرا ارتأت بريطانيا باتفاق مع السلطان مؤاد استئناف المفاوضات ، وكان عدلى هو المرشح لأجرائها بعد ما ثبت من تعاونه مع لجنة ملتر . فعرضت الوزارة على عدلى عقيلها وكان هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

وزارة عدلى وموقف الوفد منها :

بارك الوفد تأليف « وزارة الثقة » كما أطلق عليها ودعا إليها ، ويأيد عدلى من ناحيته فعرض على سعد الاشتراك في المفاوضات ، فكان الانقسام والانشقاق بين عدلى وسعد من ناحية وسعد وأعضاء الوفد من ناحية أخرى .

فقد عاد سعد الى مصر في أبريل ١٩٢١ واستقبلته الأمة استقبال الأبطال وبدأت محادثاته مع عدلى بصدد اشتراك الوفد في المفاوضات الرسمية لعقد معاهدة مع انجلترا . فوضع سعد شروطه للاشتراك فيها . فحدث خلاف جوهري حول شرط الرئاسة وأغلبية المفاوضين (الشرط الرابع) ، ذلك أن كلا من سعد وعدلى تمسك بالرئاسة لوعد المفاوضات ، وكان لكل منهما حججه في هذا التمسك . وتفاقم الخلاف وأدى الى انقسام الأمة بينهما والواقع أن جذور هذا الخلاف كانت أعمق من مجرد الاختلاف على رئاسة وفد المفاوضات . ذلك أن شخصية كل منهما وصفاته كانت تختلف عن شخصية الآخر وصفاته . فبينما كان عدلى أوتوقراطي النزعة لا يتأثر كثيرا ببيول الرأي العام ، نجد سعدا الصق بالجماهر وبالتنظيمات السرية والعلنية التي نبعت من الشعب ، فانه آمن إيمانا شديدا بالتوكيل الذى أعطته الأمة للوفد واعتبر نفسه زعيما لها وفسر كل شيء في ضوء هذه الزعامة .

وظلت معركة المهاترة محتدمة بين الوزارة وسعد ما يقرب من الشهرين انقسمت الأمة خلالها الى سعديين وعدليين . ولما كان

سعد أقرب الى قلوب الجماهير فقد كسب المعركة ، ولا عجب في ذلك فقد اتسم سعد بشخصيته الطاغية وابائه الرفي العريض وثقة بالنفس لا حد لها . فكتب له التاريخ — كما يذكر أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وبحق — أنه أقوى من استطاع أن يهز مشاعر المصريين والشرقيين على وجه العموم في الصدر الأول من القرن العشرين .

وبرغم هذه الحقيقة فانه لا شك أن سعدا كان مسرفا في الخصومة لا يتحرز في رمي خصومه بشتى الاتهامات . ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ سياسة مصر لجيل كامل فبإمكاننا أن نحمله مسئولية قدر كبير من شوائب السياسة المصرية . ويبدو اسراف سعد في الخصومة في تماديه ضد عدلى الذى كان يباشر المفاوضات في لندن ، وذلك حينما أرسل مكرم عبيد وحامد محمود الى لندن لنشر الدعاية في صحفها ضد المفاوضين المصريين وتزويد أعضاء مجلس العموم واللوردات بمعلومات تحرج مركز عدلى بقصد اثارتها في المناقشات البرلمانية وغير ذلك من التصرفات . ويبدو أن الومد كان يعتبر نفسه الممثل الوحيد للشعب وأن أى مفاوضات لا يشارك فيها لا يرضى عنها ولا تلتزم الشعب المصرى . وسوف تؤكد لنا الأحداث ذلك على امتداد تاريخ الوفد ، اذ سنجده يتخذ نفس الموقف في عام ١٩٢٨ ثم في عام ١٩٤٧ أبان وزارتى محمد محمود والنقراشى وغيرهما .

وكان من الطبيعى في وسط هذه الظروف التى احاطت بعدلى أن تفشل مفاوضاته مع كيرزون (وزير خارجية انجلترا) . واصبح واضحا لدى الانجليز أن سعدا سيقف حجر عثرة في طريق انجاح أية مفاوضات او عقد اية معاهدة ، ومن ثم رأت انجلترا ضرورة ابعاده اذا ما أريد « للمعتدلين » أى عدلى وزملاؤه تصدر وتهيئة

الجو لخطوات جديدة تتخذ من جانب انجلترا . ذلك انها كانت بصدد اصدار تصريح من طرف واحد تسلم فيه ببعض مطالب مصر ولا سيما وانها كانت قد اعلنت رسميا ان الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين . وكان عدلى لا يمانع في اصدار هذا التصريح باعتباره عاملا في تمهيد الطريق لتفاهم أوسع في المستقبل . الا أن عدلى من ناحية أخرى كان يرفض فكرة نفى سعد حتى لا يتهم بأنه هو الذى دبره ، لذلك فقد استقال حين أصبح واضحا له ان انجلترا مصممة على هذا النفى قبل اصدار التصريح بالاضافة الى فشل مفاوضاته مع كيرزون .

النفى الثانى لسعد ونتائجه :

كان سعد قد نشر نداء الى الامة دعاها فيه الى مواصلة الجهاد وأن ترفع شعار « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » . كما دعا الى اجتماع بنادى سيروس للنظر فى الأحوال الحاضرة « فاتخذت السلطات العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله . ومهدت لذلك بأن أنذرتة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ بعدم اللقاء خطب وعدم حضور اجتماعات عامة أو كتيابة فى الصحف ... الخ كما أمرته بمغادرة القاهرة والاقامة فى الريف ، كما اصدرت امرها الى كل من : فتح الله بركات — عاطف بركات — مصطفى النحاس — صادق حنين — مكرم عبيد — جعفرى فخري — سينوت حنا — أمين عز العرب بنفس الاجراء . وكان جواب سعد الرفض قائلا « ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء ، وكذلك رفض زملاؤه . فاعتقلوا جميعا فى ٢٣ ديسمبر ، ونفوا الى جزائر سيفيل كما اصدر الجنرال اللنبي امرا عسكريا بامتناع البنوك والامراء عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو أحد أعضاء الوفد الا باذن كتابى منه . واحتج الوفد على هذا الاعتقال كما قامت مظاهرات الاحتجاج فى جميع المدن مناحية بمقاطعة التجارة الانجليزية .

أما عدلى فقد بادر في نفس اليوم (٢٣ ديسمبر) الى استعجال قبول استقالته حتى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد وصاحبه .

عقب نفى سعد وزملاؤه الخمسة برزت دعوة الى توحيد الصفوف كان من أثرها أن التأم شمل الوفد الذى كان قد تمزق ، حيث عاد أعضاؤه الذين كانوا قد انشقوا عليه الى حظيرة الوفد من جديد وهم : محمد محمود ، عبد العزيز فهمى ، أحمد الباسل ، أحمد لطفى السيد ، حافظ عفيفى عبد اللطيف المكباتى ، محمد على علوية ، جورج خياط . وانضموا الى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا هم : واصف بطرس غالى ، ويصا واصف ، على ماهر ، واجتمعوا جميعا في بيت الأمة في ٢٨ ديسمبر وأصدروا بياناً مشتركاً أعلنوا فيه توحيد كلمتهم وجهودهم ، ودعوا الأمة الى العمل لاستقلال البلاد ، كما وجهوا فيه التحية الى سعد وأصحابه في المنفى . ثم ضم الوفد الى أعضائه في يناير وفبراير ١٩٢٢ كلا من على الشمس ، وعلوى الجزار ، ومراد الشريمى ، ومرقس حنا ، وعبد القادر الجبال . ويبدو أن مسألة اختيار هؤلاء الأعضاء الجدد قد أثارت خلافاً في صفوف الوفد ، فاستقال عبد العزيز فهمى في يناير ١٩٢٢ وتبعه زملاؤه : أحمد لطفى السيد ، محمد محمود ، محمد على علوية ، عبد اللطيف المكباتى ، حافظ عفيفى . حيث انقطعوا جميعا عن الوفد ثم انفصلوا عنه . وسرعان ما أدرك الجمهور نفا هذا الانفصال حينما أصدر الوفد ندائه الخاص بالمقاومة السلبية خلوا من توقعات هؤلاء الأعضاء . . وكانت فكرة المقاومة السلبية قد خطرت في الأذهان كسلاح في وجه السياسة البريطانية فعمل الوفد على تنظيمها فأصدر قرارا في ٢٣ يناير ١٩٢٢ بذلك التنظيم وقسمها الى نوعين : ١ - عدم التعاون ٢ - المقاطعة . . أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد وقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز حتى يشعروا بعزلتهم عن جميع

عنصر الأمة .. وكذلك عدم التعاون السياسى ويتضمن امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة طالما أن السياسة الحاضرة قائمة .. الخ ، أما المقاطعة فتشمل مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية ... الخ . وقد أثار قرار الوفد بالمقاومة السلبية السلطات العسكرية البريطانية فاعتقلت الأعضاء الذين وقعوا عليه (فى ٢٥ يناير) وسجنتهم فى قصر النيل .

وعلى اثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى بك ، السيد حسين القصي ، الشيخ مصطفى القايتى ، سلامة بك ميخائيل ، فخرى بك عبد النور ، محمد نجيب الغرابلى ، ثم أصدروا نداء الى الأمة بالاستمرار فى الجهاد .

وتتابعت الأحداث بعد ذلك ، وقد أفسح نفى سعد وأصحابه المجال لهذا التتابع ، فانه عقب تقديم عدلى استقالة وزارته وقبولها كما أشرنا ، ظلت البلاد بدون وزارة جديدة لمدة تزيد عن شهرين حدث خلالها عدة مفاوضات بين السلطات البريطانية وعبد الخالق ثروت باشا لتأليف وزارة جديدة اشترط فيها ثروت عدة شروط لقبول تأليفها وبعد تردد من جانب الانجليز انتهت بمباحثتهم الى قبول تلك الشروط ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وبمقتضاه أعلنت انجلترا أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ لنفسها — وبصورة مطلقة — بأمور أربعة حتى يتم الاتفاق بشأنها . وعرفت باسم التحفظات الأربعة إلا أنه على أى حال قد اجتازت مصر بمقتضاه طورا جديدا من أطوار حياتها السياسية ، وقد دلت الحوادث فيما بعد على أنه ساعد مصر على الدخول فى المفاوضات ، كما أتاح للوزارة أن تبدأ عهدا

جديداً وان تضع لنفسها دستوراً .. فقد ألف عبد الخالق ثروت الوزارة الجديدة في أول مارس ١٩٢٢ ، ونودي بالسلطان فؤاد ملكاً على مصر (١٥ مارس) ، وتألقت لجنة الثلاثين لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات (٢ أبريل) ولم تكن هذه اللجنة تمثل الاتجاهات الشعبية رغم احتوائها على بعض أعضاء الجمعية التشريعية ، وبعض رجال الفكر والقانون ونوى الرأي ورجال الدين والأعيان والتجار ، وقد قاطع الوفد هذه اللجنة فلم يقبل الاشتراك في عضويتها . كما دأب على الاستمرار في موقفه العدائي الصريح إزاء الوزارة الجديدة والتصريح الذي مهد لقياسها ، كل هذا بالإضافة الى وجود سعد في المنفى جعل الطريق أمام وزارة ثروت محفوفاً بالخطر مليئاً بالعقبات والأشواك ، فتعددت حوادث اغتيال البريطانيين مما أدى الى احتجاج حكومتهم ومن ناحية أخرى اتخذت الوزارة أساليب القمع والاضطهاد وسيلة لحكمها فاضطهدت الوفد وأصدرت تعليماتها الى الصحف بعدم ذكر اسم سعد وزملائه المنفيين في مقالاتها أو آرائها ، ثم زاد الطين بلة حينما اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية أعضاء الوفد في ٢٥ يولية وقدمتهم للمحاكمة العسكرية في أغسطس ١٩٢٢ بتهمة الحض على كراهية واحتقار الحكومة القائمة وكراهية نظام الحكم ويشير علوى الجزار (*) في مذكراته الى ملابسات الاعتقال والمحاكمة فيقول « ... ولما مرض سعد في منفاه حملنا الانجليز عاقبة هذه الحالة وأذعنا نداء في سنة ١٩٢٢ حرصنا فيها الشعب على الثورة ، وقد وقعت ومعى المغفور لهم « حمد الباسل ، ويصا واصف ، جورج خياط ، مراد الشريمى ،

(*) مذكرات خاصة عثرنا عليها في مكتبته الخاصة بمنزله الكائن ببناسور - محافظة المنوفية - وقد سمع لنا نجله الأستاذ سيد الجزار بالإطلاع عليها ، كما عثرنا على بعض الأوراق والنشورات الانتخابية التي كان يوجهها الى أبناء دائرته بشبين الكوم أثناء الماركة الانتخابية ويسرد فيها جهوده في صدر الحركة الوطنية وما بعدها .

واصف غالى ، مرقص حنا « غاصدت السلطة امرا عسكريا بالقبض علينا وقدمتنا للمحاكمة العسكرية في أغسطس ١٩٢٢ بتهمة التحريض على كراهية واحتقار الحكومة ونظام الحكم ، ولما وصلنا قرار الاتهام اجمعنا على عدم الدفاع عن انفسنا ، واعلنا المحكمة العسكرية بذلك بحجة واضحة هى ان مصر المستقلة ليس للانجليز أن يحاكموا أبناءها) وفي ١٤ أغسطس ١٩٢٢ - وكان يوافق يوم العيد - ابلغنا في المعتقل نص الحكم ، فاذا هو حكم باعدامنا . واذا بهتلفنا يعلو (تحيا مصر) ، واذا بالقائد يخبرنا انه قد عدل الحكم الى السجن سبعة أعوام وغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه لكل منا عدا مصاريف المحكمة ، ونقلنا الى سجن المنشية ولبسنا ثياب المجرمين الزرقاء ، واتمنا بالزنازة ستة وثلاثون يوما نقلنا بعدها الى مستشفى السجن ولبثنا فيه خمسة أشهر ومنه ذهبنا الى معتقل الماطه ومكثنا فيه خمسة أشهر أخرى ، ثم أرغبت حوادث الأمة الانجليز بعدها على الامراج عنا . . . الخ » ، وقد استرعت هذه المحاكمة انتظار الأمة ، وكانت محاكمة شاذة بما أخرج مركز الوزارة لانها جعلتها فى حصى السلطة العسكرية البريطانية ، وقد وقف المتهمون فى هذه القضية - كما ينكر الرافعى - موقفا مشرفا فعلموا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم ورفضوا الاعتراف باختصاصها كما رفضوا مناقشة الشهود او الدفاع عن انفسهم . . . الخ ولم تكف السلطة العسكرية باعتقال ومحاكمة أعضاء الوفد المشار اليهم بل الحققت بذلك باعتقال عبد الرحمن فهمى بك (سكرتير اللجنة المركزية الوفدية) ، الشيخ مصطفى فهمى ، فخرى بك عبد النور ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، الدكتور نجيب اسكندر ، الاستاذ محمد نجيب الغرابلى، الدكتور محبوب ثابت ، عبد الستار بك الباسل ، الاستاذ حسن يسى . . . وغيرهم ، وغضت الوزارة الطرف عن كل هذه التصرفات فكان ذلك من المآخذ عليها . وعقب حركة الاعتقالات الجماعية

الوفدية تألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى .
والسيد حسين القصبى ، والاستاذ محمد نجيب الغرابلى ،
والاميرالاي محمود حلمى اسماعيل بك ، والاستاذ راغب اسكندر ،
وسلامة بك ميخائيل ، والاستاذ البيلى .

وتتابعت الاحداث مرة اخرى وكان ابرزها تأسيس حزب
الاحرار الدستوريين فى أكتوبر ١٩٢٢ من الاعضاء المنشقين على
الوفد واعضاء لجنة الدستور وغيرهم من اعداء الوفد المخالفين
لسفد ، ولذلك فقد حمل منذ تاليفه طابع العداء له كما سنشير
الى ذلك فى موضع آخر ، وتلا ذلك سقوط وزارة ثروت (٢٩ نوفمبر
١٩٢٢) لتخلفها وزارة برئاسة محمد توفيق نسيم الذى قام آنذاك
بدور للتقارب بين الوفد والقصر باعتبار ان كلاهما كان يضرر العداء
ضد وزارة ثروت التى كانت تستعد تأييدها من المندوب السامى
وكان لهذا التقارب اثره فى استقالة ثروت . فكان من الطبيعي وقد
ثولى نسيم رئاسة الوزارة ان يستمر على التقرب من الوفد
واسترضائه لا سيما وانه كان يهدف الى تعديل الدستور وتوسيع
حقوق الملك ، فكانت وسيلته لذلك هى ارضاء حزب الاكثرية كى
يوافق على التعديل المنشود وبالتالي لا يعترض الانجليز عليه ،
ولذلك فقد اكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكى والى الصلاة
فى المساجد التى يحضرها الملك ايام الجمعة ، كما كتب ردا على
مذكرة اللبى التى احتج فيها على حوادث الاعتداء السياسى يقول
له فيه ان تكرارها يعتبر « رد فعل ضد سياسة لا تراعى عواطف
الاكثرية » ثم ينفى على الحكومة البريطانية عدم اتصالها بممثلى
الاكثرية المصرية ، واتفقهما « مع اقلية لا تثير لها حقيقة فى الامة .

ورغم هذا التقارب المصطنع مع الوفد فقد فشلت الوزارة
النسيمية فى ارضاء الامة ، حيث انها لم تفعل شيئا فى المطالب
القومية ، ولم تبت فى مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان منتظرا منها
ويقى سعد زغلول وصحبه فى مفاهم كما حاولت مسح الدستور

وتشويهه ولم تبذل أى مسعى لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان . وحينما ترك الوفد ذلك اذاع بياناً فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ نعى فيه على الوزارة التزامها خطة الصمت ازاء مصالح البلاد المعطلة « فلا مثلت مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلاً شعبياً ، ولا ألغيت الاحكام العرفية . ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونون ... الخ البيان » واتبع الوفد هذا البيان ببيانات أخرى تحمل نفس المعنى ... وسرعان ما تهاوت الوزارة النسيجية تحت مطرقة الانجليز وبسبب أزمة نصوص السودان التى وردت فى الدستور ، فقدم توفيق نسيم استقالته فى ٥ فبراير ١٩٢٣ . ومرت بالوفد وبالبلاد حالة من الضغط والاضطراب .

ذلك أنه عقب تقديم نسيم استقالة وزارته وفى جو مضطرب استدعى الملك عدلى باشا (رئيس الاحرار الدستوريين آنذاك) لتكليفه بتشكيل الوزارة ، لكنه اشترط عدة شروط منها أن يعلن الوفد تأييده له ، فأحجم الوفد عن هذا التأييد وأبدى اعتراضه الشديد على عودته الى الحكم ، وأصدر فى ٢٠ فبراير ١٩٢٣ نداء يعترض فيه على تدخل الانجليز فى تشكيل الوزارة ، كما اهتف بالشعب لتقوية صفوفه ومثابرتة على الجهاد . واعتبرت السلطات العسكرية البريطانية هذا النداء بمثابة تحريض للشعب على الاستمرار فى القيام بالاضطرابات ، ومن ثم سارعت فى نفس اليوم الذى أصدر فيه الوفد نداءه المشار اليه فأغلقت بيت الأمة ، كما استدعت أعضاء الوفد وأنذرتهم وحملتهم مسئولية قتل أى انجليزى ، فاحتج الأعضاء على هذا الاجراء التعسفى وقرروا متابعة اجتماعهم فى منزل المصرى بك (بالمنيرة) . وفى نفس الوقت اعتقلت بعض العناصر الوفدية الوطنية منهم : الدكتور محبوب ثابت ، وعبد الستار الباسل بك ، الاستاذ محمود بسيونى ، الاستاذ محمد كامل حسين ، حسن يس ... وغيرهم ... ورغم تلك الاجراءات فان حوادث الاعتداءات على الجنود الانجليز لم تتوقف ،

باعتقلت السلطة العسكرية في أوائل مارس ١٩٢٣ أعضاء الوفد .
ولما كان هؤلاء يمثلون هيئة الوفد الثالثة « (او الطبعة الثالثة على
حد تعبير الاستاذ غنم) فسرعان ما تألفت الهيئة الرابعة من :
حسن حسيب باشا ، على الشמש باشا ، سلامة بك ميخائيل ،
حسين هلال بك ، مصطفى بكير بك ، ابراهيم راتب بك ، عطا
عفيفي بك ، الاستاذ عبد الحليم الببلي ، ثم أصدروا بياناً الى الأمة
بالمثابرة على الجهاد .

والواقع أن الباحث في الظروف والملابسات التي كانت تتألف
فيها هيئات الوفد بالسرعة التي كان يتم بها هذا التأليف وما يحمله
من الاصرار على التحدى ومواجهة الصعاب . كل ذلك — وعلى
النحو الذى سلف — يلزم الباحث أن يقرر ويؤكد ثورية الوفد
المستمدة من ثورية الشعب في تلك الفترة الحرجة والمضطربة في
تاريخها معاً . فان تعقب السلطات الانجليزية للوفد — هيئة
بعد هيئة — بالنفي والاعتقال والتشريد كان كفيلاً باضعاف الأمل
بل بالقضاء عليه في قيام هيئة جديدة ، ولا سيما عقب اعتقال أعضاء
الهيئة الثالثة ، وسعد زغلول نفسه يعترف بذلك فيقول في إحدى
خطبه على إثر عودته من المنفى : « .. كدت بعد اعتقال الوفد
الثالث أن يضعف أملى في أن يتقدم وفد رابع ، ولكن ما لبثت أن
أتت لى الانتباه بتأليف الوفد ، فأكبرت هذه المهمة ، لأن ذلك الوقت
كان عصياً ، وكان يعتقد خصومنا أنه لن يتقدم أحد ليخلف من
كان مسجوناً ، ولكن حسيب باشا وزملاؤه خيبروا اعتقادهم
... الخ » . على أى حال كانت ثورة ١٩١٩ مازالت في تصورنا
تنفخ في روح الشعب والوفد ..

ثم نعود الى متابعة الاحداث لنفكر أن عدلى مُشَل في تأليف
وزارة ، وظلت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على الشهر عانت فيها
وعانى الوفد معها سياط الانجليز واجراءاتهم الشاذة ، وكان

الرأى العام مضطربا قلقا على مصر البلاد والدستور الذى كانت تحوطه المؤامرات للبعث به وتأخير صدوره ، وأخيرا وفي ١٥ مارس ١٩٢٣ عهد الملك الى يحيى ابراهيم باشا بتأليف وزاره جديده .. وكانت سياسة هذه الوزارة استمرارا لسياسة وزارة نسيم من حيث الانتقاص من أحكام الدستور ومسحة وحذف بعض نصوصه .. الخ ، ومن ثم ارتفعت الأصوات من هنا وهناك تنادى بالاحتجاج على أى تشويه أو مسخ لمشروع الدستور ..

ورغم أن الوفد لم يكن راضيا عن المشروع وطريقة وضعه واصداره وكان يراه مشروعا رجعيا وضعت له لجنة من « الانتقاء » ولم يكن يستطيع الدفاع عنه حتى لا يقال انه يؤيده ، رغم هذا لم يكن يستطيع اتخاذ موقف سلبي من عملية المسخ والتشويه التى كان يتعرض لها الدستور سواء من جانب الانجليز فى نصوص السودان ، أو من جانب القصر لزيادة سلطاته ، حقيقة أن صوت الاحتجاج كان يأتى أكثر ارتفاعا من معسكر الأحرار الدستوريين ، باعتبار أن أعضاء اللجنة التى وضعت المشروع كانوا قد انخرطوا فى هذا المعسكر عند تأليفه كما اشرنا ، فكان من الطبيعي أن يدافعوا بحماس عنه ، لكن الوفد الذى بطلوه هو الآخر فى عدة بيانات حاول فيها الموازنة بين عدم رضائه عن المشروع أصلا ، والاحتجاج على ما يراد به من المسخ بعد وضعه ، فأصدر بيانين فى عهد وزارة توفيق نسيم يحمل فيهما على محاولات الانجليز والقصر والوزارة لمسح الدستور « وتعرض نصوصه — على ما فيها من الفيوب لتدخل الأجنبى ، مع حرمان الأمة من وضعه ... الخ » ، أما فى وزارة يحيى ابراهيم فقد أصدر الوفد بيانا ردد فيه ما سبق أن اثار به ودعت اليه الأمة من أول الأمر ، أى عقد الجمعية التأسيسية الوطنية التى تتمثل فيها إرادة الشعب بالانتخاب ، ، وألتي تصون سيادة الأمة وتحتزم حقوقها .

على أى حال صدر الدستور فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، واستقبله الوفد بالفتور والسخرية وعدم الاكتراث ، فقد أصدر بياناً تعقيبياً عليه قال فيه « لقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا فى عهده بأكثر استقلالاً منا قبله فى عهد الحماية ، واليوم احتفلت الوزارة بصدور الدستور ، فما نحن بصدوره بأكثر حرية مما كنا قبله » ، كما أشار سعد فى حديثين له الى خطورة توسيع سلطات الملك فى الدستور « وأن هذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقاً فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن » . ، كما أشار الى أنه « كان ينبغى عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلاً من أن يعلنه الملك » . ، وقد اعتبر رجال القانون الوفديين — وعلى رأسهم محمود سليمان غنام وصبرى أبو علم — اعتبروا الدستور بمثابة عقد لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة . . . الخ . مهما يكن الأمر فقد صدر الدستور وأعقبه صدور قانون الانتخاب (٣٠ أبريل) وعدة تشريعات مختلفة ، وأصبح واضحاً أن الأمور المقبلة على مرحلة من الهدوء .

وكانت الحكومة البريطانية قد قررت الإفراج عن سعد زغلول (مارس ١٩٢٣) قبل صدور الدستور ، كما أفرجت السلطات العسكرية فى أبريل عن المعتقلين فى مصر من أعضاء الوفد المصرى السابقين الذكر ، كما أطلقت سراح أعضاء الوفد الذين كانوا قد حوكموا أمام المحكمة العسكرية كما أشرنا ، فأخرج عنهم فى ١٤ مايو ١٩٢٣ ، ويذكر علوى الجزار — أحد هؤلاء — فى مذكراته أن أول عمل قام به بعد الإفراج « أنى عذت الى تنظيم الدعوة للوفد » ، فالفنا اللجان فى القرى والمراكز واستفنا أمرها الى خيار الناس ونوابغ المتعلمين ممن زكيتهم وأثرت ترشيحهم . . . الخ » .

وفي أول يونيه أطلق سراح أعضاء الوفد الذين كانوا بصحبة سعد في سيشل ، وقد وصلوا مصر في ٢٦ يونية واستقبلوا استقبالا حافلا ، وبذلك يكون شمل الوفد قد اجتمع بعد طول تمزق غاصدر قرارا في ٢٩ يولية ١٩٢٣ باعتبار ان القسم العامل من الوفد مؤلفا من كل من : حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، مصطفى النحاس ، واصف بطرس غالى ، ويصا واصف ، مكرم عبيد ، فتح الله بركات ، عاطف بركات ، مرقص حنا ، مراد الشريعى ، محمد علوى الجزار ، على الشمس ، وأن هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء ومن حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية وهم : المصرى السعدى ، حسين القصبى ، مصطفى القاياتى ، سلامة ميخائيل ، فخرى عبد النور ، محمد نجيب الغرابلى ، محمود حلمى اسماعيل ، راغب اسكندر ، عبد الحليم الببلى ، حسن حسيب ، حسين هلال ، مصطفى بكير ، ابراهيم راتب ، عطا عفيفى .

وعاد سعد زغلول الى مصر في سبتمبر ١٩٢٣ واحتفلت الأمة بعودته احتفالات عظيمة أعادت الى الازهان حفاوة الشعب به عند عودته الاولى (أبريل ١٩٢١) ، ولأن القصر الملكى لم يكن مقاطعا الوفد آنذاك ولأن دار المندوب البريطانى لم تعد دار الحماية بعد الغائها فقد زار سعد القصر ، ودار المندوب السامى . وقد اكدت هذه الحفلات زعامة سعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله

وفي وسط هذا الجو من التفاعل والأمل بالنسبة للوفد بدأت الإجراءات لقيام الانتخابات . ولأن قانون الانتخابات الأول الذي صدر مع الدستور كان يجعل انتخابات مجلس النواب على درجتين فقد ابتدأت الإجراءات تتخذ في اعداد كشوف الناخبين في جميع

انحاء البلاد ، وحدد يوم ٢٧ سبتمبر لانتخاب المندوبين الثلاثين ، كما حدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . واهتمت الأمة بالانتخابات فتألفت اللجان الشعبية في مختلف المدن والقرى ، وكان معظمهما من لجان الوفد . وكانت الدلائل تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة في تلك الانتخابات لعدة عوامل منها : أن الحزب الوطني والاحرار الدستوريين كانوا قد قصروا حياتهم السياسية على القاهرة فلم يكثرثوا بإنشاء تنظيمات ولجان لهم في الأقاليم كما فعل الوفد ، إذ كانت لجانه منبثقة في الأقاليم تحصل له الموارد وتقوم له بالدعاية النشطة وتمارس نشاطا سياسيا مستمرا . ولا يجب أن نغفل شخصية سعد وتأثيره ومكانته بين الجماهير ، فقد كانت وحدها كفيلة بهذا النفوذ ، فقد تركزت فيه الثورة باعتباره زعيما لها ، وكان فيه مرتين ما زاد الشعب تعلقا به والتفانا حوله وتلبية لندائه في الترشيح للانتخابات ، ولا سيما أن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات مباشرة . . . وكان لا بد مما ليس منه بد وابتدأت بشائر انقصارات الوفد تظهر في الانتخابات الثلاثينية ، حيث أسفرت في معظمها عن نجاح انتصاره ، فكان ذلك ايذاً بفوزه في انتخابات النواب والشيوخ وكان انتصاره ساحقا فقد نال ٩٠٪ من مقاعد النواب ، وقد مثل في الانتخاب أشهر خصوم سعد والوفد ، فلم ينجح من الحزب الوطني والاحرار الدستوريين ، سوى أفراد قلائل ، بل سقط رئيس الوزارة يحيى ابراهيم في دائرته أمام مرشح الوفد .

وهكذا أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، يمكن من الطبيعي أن يعهد الملك الى زعيم الوفد بتأليف وزارة جديدة . . لكن الرأي العام قد انقسم حينئذ حول قبول سعد لتأليف الوزارة أم يدعها لغيره سواء من انتصاره أو من خارج الوفد ومن يتق به ويقتصر هو على زعامة الحركة الوطنية . ويبدو أن هذا الانقسام في الرأي

قد شمل صفوف الوفد نفسه ، وطال الأخذ والرد وكثر الجدل حول هذين الرايين ومدى الحكمة في كل منهما . ويبدو أن سعد نفسه كان مترددا بين القبول والتفنى وكان لا يفصح عن نيائه لمن يسأله في هذا الموضوع .

ومهما يكن الأمر في هذا الشأن فقد حسم سعد هذا الخلاف واتفق وزيره الوفد الأولى ، وكان هذا — كما يذكر استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وبحق — « هو الخطأ الأساسي الذي ارتكبه سعد ، وكان له اثره في ضرب الثورة ضربا نهائيا . لكننا رغم اقتناعنا بوجهة النظر تلك الا انها وجهة نظر وليدة مفهوم الحاضر ولا تتلاءم مع الظروف والملابسات القائمة في حينها والتي أدت الى قبول سعد الحكم . . فبصرف النظر عن أن سعد لم يكن يرجم بالغيب ليتنبأ بما سوف يحدث أبان تقلده الرئاسة من المشاكل والتكسات كحقتل السردار مثلا ، ونصرف النظر كذلك عن أن سعدا كان من البشر وقد فطروا على الرغبة في جنى ثمار كفاحهم ونضالهم في الحياة ، ثم طبيعته — كبشر — وهى الرغبة في القيادة والزعامة ولا سيما وقد رأى تسلط غيره عليه وتآلبه ضده ، عدلى وزملاؤه والقصر وحواريوه والانجليز واذنابهم ، بصرف النظر عن كل تلك العوامل وغيرها ، فان قبول سعد والوفد الحكم يعتبر — في رأينا — امرا طبيعيا . ونتيجة منطقية جدا لما سبق من الاحداث . . ويهم الباحث اجلاء هذه النقطة من الآن لكى نستطيع أن نفسر — على اساسها — رغبة الوفد الملحة دائما وأبدا في الحكم والتي تناولها الكثير من المؤرخين والباحثين بطوفان من النقد والاتهام . . كان الوفد كان مطالبا بأن يظل بعيدا عن الحكم لمجرد المراقبة . . بل ان الوفد — في ١٩٢٤ وبالأذات — كان لازما عليه أن يتولى الحكم لاعتبار حيوى يتصل بوجوده وكيانه اذ أن صدور الدستور وأجراء الانتخابات العامة كان يعنى — ولو نظريا — إلغاء التوكيل الشعبى

الذى قام الوفد على أساسه فى نوفمبر ١٩١٨ والذى فرضته ظروف الحرب آنذاك واستحالة تأليف وفد بانتخاب عام كما اشرنا . أما وقد جد أساس آخر ليقوم عليه الوفد وهو ثقة المناخبين ، فكان لزاما عليه ان يتخذ ركيزه نه لاستمرار قيامه وفى ان يحكم نيابة عن الأمة .. ولعل هذا المفهوم — ولا شك أنه كان ماثلا فى أذهان الوفديين آنذاك — هو الذى دفع بالوفد الى أن يتناول فى أحد اجتماعاته آنذاك الصورة الجديدة لهيئته وفقا لهذا المفهوم ثم ليصبح حزبا بالمعنى البرلمانى بعد أن كان — منذ تكوينه — حركة سياسية وفكرة شعبية تتجسد فيها الأمة بأسرها ، حقيقة أن مكرم عبيد رفض فى هذا الاجتماع اقتراح بتسميته « حزب الوفد » وفضل كلمة « هيئة الوفديين » وحازت الموافقة بالإجماع ، بل وظل قادة الوفد — على امتداد تاريخه — يرفضون تسميته بحزب ، لكن كل هذا يحول دون الحقيقة والواقع وهو أن الوفد كان قد أصبح حزبا برلمانيا منذ عام ١٩٢٤ .. على أى حال هذه مسألة تنظيمية وستشير اليها فى موضع آخر ، ثم نعود لاستكمال مناقشة قبول الوفد للحكم وقد اشرنا الى تغير الأساس الذى قام عليه وبالتالي كان لا بد من تغيير أسلوب عمله ، ولم يكن هناك من سبيل لممارسة مهمته سوى توليته الحكم عقب فوزه فى الانتخابات .. هناك سؤال يطرح نفسه : هل كان قبول الوفد للحكم يعنى تحوله من حزب ثورى الى حزب برلمانى ؟ .. وهذا السؤال على درجة كبيرة من الاهمية ليس فيها يتعلق بقبول الوفد الحكم وبهذه الفترة فقط ، بل وينصب أيضا على ما بعد عام ١٩٣٦ وسياسة الحزب ككل .. ذلك ان بعض السادة المؤرخين والباحثين يطلو لهم كثيرا أن يفصلوا تاريخ الوفد الى مرحلتين باعتبار الثورية وعدم الثورية ويقولون انه قبل عام ١٩٣٦ كان ثوريا ، أما بعد هذا التاريخ فلا . ويبدو أنه قد غاب عن أذهانهم حقيقة تاريخية ، وهى أن الوفد لم يكن بطبيعته حزبا ثوريا ، لا عند تشكيله ، ولا قبل ثورة مارس ١٩١٩ ولا فى

خلالها ولا في ما أعقبها ، ذلك أن الوفد بالرغم من إيمانه وحماسه على النحو الذي مر بنا — واعتماده على النضال الشعبي في مكافحة الإنجليز ، إلا أن طريق الثورة كمرادف لأسلوب النضال انشعبي المؤدى الى احراج الانجليز لم يطرأ — ولن يطرأ بعد ذلك — في اذهان الوفد كوسيلة لاجلاء الاحتلال .

وهذا ليس تجنيا على الوفد ، فان النحاس نفسه يعترف بهذا في عام ١٩٤٨ وفي أحد اجتماعات الهيئة الوفدية الذي سنشير اليه بالتفصيل في موضعه — حيث يقول النحاس حينما طالب بعض أعضاء الهيئة بأن يتحول الوفد من حزب سياسي الى حزب ثوري — فيجيبه النحاس قائلا « أما أن يكون الوفد حزب ثوري فهذا ما لا أقبله ، ولكن الوفد يشجع كل من يدافع عن النفس وحقوق البلاد وحقوق الشعب والدستور . بل اننا لا نغالي اذا قلنا أن الثورة بمعنى الثورة لم تكن في يوم ما في حسابان الوفد وستظل هذه عقيدته حتى عام ١٩٥١ والغائه معاهدة ١٩٣٦ على النحو الذي سنفصله في موضعه وحينئذ فقط من الممكن أن نقول ان الثورة قد جرت في دمائه فاطلق لها العنان .. لكنه قبل ذلك ومنذ تشكيله ارتضى لنفسه اسلوبا هادئا — ولكنه أكثرفاعلية من أساليب غيره — الحصول على الاستقلال وهو أسلوب التفاهم المباشر مع انجلترا والذي سيمضى به في جميع ادواره .. ان الوفد كان يعتبر النضال الشعبى وسيلة لا غاية — مع ملاحظة أن الأحزاب الأخرى كانت لا تقر النضال الشعبى ولا تعترف به — وسوف نلاحظ أن الوفد من تنظيمياته وبرامجه ونداءاته كلن لا يتصور قيام ثورة ترغم الاحتلال على الرحيل ، ولذلك سنجد قاده لا يهتمون برسم مخطط ثورى يتضمن تشكيلات شعبية او عسكرية مسلحة تقف مهيأة للانطلاق في حالة افلاس الوسائل السياسية .. حقيقة أن الوفد كان يتميز بالتنظيم الشامل بالمقارنة بغيره من الأحزاب — سواء التي

كانت قبل الحرب أو بعدها — وقد تطلعت أجهزته ولجانه في جميع أنحاء البلاد ، إلا أن عملها اقتصرت على تنظيم المظاهرات وإثارة الاضطرابات سواء ضد الاحتلال أو الأحزاب الأخرى أو القصر ، والاستعداد للانتخابات ، أى — بعبارة أخرى — كانت تنظيماته تصطبغ بالصبغة الديماغوجية وليست بالصبغة الثورية المسلحة الحقيقية .. ومنتهى من هذا إلى حقيقتين : أولا : أن قبول الوفد للحكم في عام ١٩٢٤ لا يعتبر تحولا في خطه السياسى أو تغييرا في طبيعته الأساسية ، ثانيا : أن الوفد لم يكن — منذ انشائه وحتى فترة متأخرة — ثوريا يعتقد الثورة المسلحة ، ولم يكن يؤمن بالطفرة بل بالتدرج .. إلا أنه من الانصاف أن نقرر أن الثورة المسلحة في ظل الظروف التى كانت تمر بها البلاد آنذاك ومؤامرات الاحتلال والسراى وأحزاب المعارضة وأشباع كل منها — كانت مستحيلة فى رأينا — ، وأن من واجب المؤرخ أن يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها مقتبسا روح القاضى العادل ، فيستلهم كل الظروف والملايسات التى كانت تحيط بالقضية وتؤثر فيها .

ثم نعود لتتابع مجريات الأحداث وقد تألفت وزارة سعد كما اشرنا .. ولأنها الوزارة الأولى للوفد والتى من الممكن اعتبارها قاعدة لحكم الوفد بعد ذلك فيحسن بنا أن نشير ولو إلى خطوطها العامة .

الأزمة الدستورية الأولى بين الوفد والملك فؤاد :

من أبرز الملامح فى تاريخ الوفد كله — الاصطدام المستمر والحاد بينه وبين الملكية — سواء أكان زعيم الوفد سعد أو النجاشى ، وسواء أكان الملك فؤاد أم فاروق — ولا نهارى الحقيقة إذا ما فكرنا أن هذا الصدام كان يسيطر على ما عداه ويكاد يستغرق الجزء الكبير

من طاقة الوفد .. بل ان تاريخ الانقلابات الدستورية منذ صدور الدستور وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ يقتصر الى حد كبير — كما سنرى — بالصراع بين الوفد والملكية .. ولذلك لا غرابة في ان يبدأ الوفد حكمه في ١٩٢٤ بأزمة مع الملك فؤاد ، وينتهي من الحكم كله في يناير ١٩٥٢ بأزمة مع الملك فاروق حينما يتأمر الأخير مع الانجليز وغيرهم لاحراق القاهرة واقالة حكومة الوفد .. ويود الباحث ان يلفت النظر الى ان هذا الصراع كان طبيعيا ومتوقعا بين زعيم حزب دستوري يستند الى الأغلبية الشعبية ، وبين ملك أوتوقراطي النزعة استغلالي المذهب .

اما سعد زغلول فرغم مجيئه الى الحكم بمشيئة الملايين من الجماهير ، ورغم تحسن العلاقات بينه وبين فؤاد كما اشرنا ، فانه سرعان ما هبت الأعاصير منذ اول وهلة من جانب القصر ، اى في خطاب تشكيل الوزارة الذى ارسله الى سعد ، فقد حاول فيه تجاهل الاساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها واغفال سلطة الأمة وحققها في اختيار حكومتها ، وكان سعد بالمرصاد فأجاب — في خطابه — بأن جعل اول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الأمة والارتكان على ثقة وكلائها . ثم كانت قائمة الوزراء التى اعددها سعد مجالا آخر للاحتكاك ، فقد اعترض الملك على اختيار على الشمسى ومرقص حنا كما اعترض على تعيين وزيرين قبطيين ... الخ .

ثم بدأ الصراع يتخذ طابع الحدة حينما نشبت اول أزمة دستورية بينهما حول احقية ايها في تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، هل الملك أم الوزارة ، وتمسك كل منهما ان هذا من حقه ، ثم اتفقا على تحكيم البارون فان دن بوشن الذى حسم الخلاف لصالح سعد والأمة .

مفاوضات سعد — مكونالد :

كان التفاعل يسود العلاقات بين حكومة الوفد وحكومة بريطانيا في البداية وتفاعل سعد أن باستطاعته تحقيق بعض مطالب مصر من وزارة العمال ، لكنه سرعان ما تبين له خداع السياسة الانجليزية . ويبدو أن الزعماء المصريين كانوا يسرفون في التفاعل إبان تولية وزارات العمال الحكم في إنجلترا اعتقادا منهم أنها أقل غلوا في السياسة الاستعمارية من المحافظين ، رغم أن السياسة الخارجية البريطانية كانت ثابتة في مبادئها العامة دون اعتبار للتعديلات الوزارية .. ولذلك كان طبيعيا أن تفشل المفاوضات بين سعد ومكونالد .. وكان موقف سعد في تلك المفاوضات — كما يذكر الراحل — قويا سليما ، ويعتبر تصحيحا لموقفه في مفاوضاته مع اللورد ملزر عام ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعه خصومه من التسليم للانجليز في طلباتهم من المفاوضة .. ولسن نتابع أعمال هذه الوزارة بالتفصيل ، الا أننا نلاحظ بصفة عامة أنها سارت في الحكم سيرة جديدة لم تعهد في الوزارات التي كانت تعينها سلطة السراى أو سلطة الاحتلال . وأظهر ما طبع تصرفاتها حرصها الشديد على حقوقها الدستورية إزاء السراى أو موقفها المشوب بالصرامة إزاء دار المندوب السامى ، فقد أثبتت وزارة سعد شخصيتها الوطنية واعتدادها بثقة الشعب .

ولاول مرة في تاريخ مصر منذ الاحتلال يكتسب الحكم في مصر المظهر البرلمانى ، وتمتعت الصحافة بحريتها حتى صحافة المعارضة التي كانت تعتمد على القوى الخفية المناهضة للوزارة البرلمانية .

لقد استقلت وزارة سعد بشئون الحكم طبقا لأحكام الدستور وكان هذا يخالف رغبة السراى وما كانت تسير عليه فعلا في عهود

الوزارات السابقة ، ولذلك فسرعان ما وقع الجفاء بينهما مما كان له أثره في تطور الحوادث والتعجيل بإسقاط الوزارة كما سنرى .

فانه على اثر فشل المفاوضات أدرك الراى العام أن أيام الوزارة معدودة ، ومن ثم نشطت جميع القوى المعارضة الى العمل لاسقاطها .. وهذه ظاهرة علمية في التاريخ المصرى المعاصر، كان دائما يعقب فشل الحكومة في المفاوضات استقالتها أو اقالمتها .. فقد واجه سعد بعد عودته من المفاوضات عدة تدابير ومؤامرات قوية لاسقاطه من جانب السراى التى أدركت أن مركز سعد قد ضعف وازداد اضطرابا بعد سقوط حزب العمال في الانتخابات العامة والتى فاز فيها المحافظون وبالتالي سقطت وزارة العمال . كانت السراى تدرك أن وزارة المحافظين لا تميل الى بقاء الوزارة الشعبية في مصر ولا سيما بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بطلانها الوطنية . وبدأت المؤامرات فاضرب الأزهريون ضد الوزارة وهتفوا « لا رئيس الا الملك » « بعد أن كان نداءهم المألوف « لا رئيس الا سعد »، ثم عينت السراى حسن نشأت وكيلًا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة في ٨ نوفمبر ١٩٢٤ دون علم الوزارة وموافقتها .. فقدم سعد استقالته في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ وقال أنه لا يستطيع أن يعمل في الظلام ، وكان من الواضح أنه يعنى السراى ، وأدرك الجميع أن المعركة أصبحت سافرة بين الوزارة والسراى .. وبذلك مساع عديدة للعدول عن الاستقالة من جانب مجلس البرلمان ، الا أن سعد وضع شروطه على الملك لسحب الاستقالة ، فاشتراط الا ينفرد بمنح الرتب والنياشين أو تعيين موظفى القصر ، وأن تكون الوزارة مسئولة عن اصلاح الأزهر ، والا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ... الخ . وسلم الملك مؤاد بهذه

الشروط ، فاسترد سعد استقالته في ١٩ نوفمبر وكان هذا — بلا مرأى — موقفا دستوريا سليما من جانب سعد ، الا انه من سوء الحظ أن هذه الحقوق التي سلم بها الملك لمثل الاغلبية البرلمانية والتي حصل عليها الشعب في فجر الحياة النيابية ، والتي كان من المتوقع أن ترسخ وتثبت سنجدا أنها قد ألغيت فيما بعد بل وتحصل السراى على حقوق أخرى ساعدت على هدم الحياة الدستورية واضعافها كما سنرى وذلك بسبب ضعف الحكومات التالية كلها حتى حكومات الوفد نفسها .. وإذا كان السراى قد فشلت في الاطاحة بسعد فان القدر كان يهيء للاستعمار النجاح فيما فشلت فيه السراى . ذلك انه لم يكد يمض يومان على انتهاء تلك المعركة الدستورية وانتصار الأمة فيها ، حتى فوجئت البلاد في ١٩ نوفمبر بحادث مقتل سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان السير لى ستاك ، فثار سلطة الاحتلال ، وتقدم اللورد اللنبى بانذار مصحوب بظاهرة عسكرية كبيرة الى سعد ودون انتظار لتعليمات حكومته ، طلب فيه الاعتذار ومعاذرة الجناة ، ودفع نصف مليون جنيه كفرامة ، واسترداد الجيش المصرى من السودان ، والموافقة على رى مساحات غير محدودة من اراضى الجزيرة فى السودان ... الخ وادى الانذار الى غايته واضطرت حكومة الوفد الى تقديم استقالتها ، فقد أصبح مفهوما من خلال المراسلات المتبادلة بين اللنبى وسعد ان الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد فى الوزارة بعد مقتل السردار وانها اعتبرت وزارته مسئولة عن الحادث ، ولا سيما بعد أن اتخذت عدة اجراءات تعسفية كاحتلال الجمارك وغير ذلك ، فقدم سعد استقالة وزارته فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وإذا كانت كارثة مقتل السردار قد أدت الى سقوط الوزارة وحالت دون تنفيذها لبرنامجها الذى اعلنته فى خطاب العرش

وما كان يجول بخاطر سعد من الاصلاحات .. فينبغى أن نشر
بسرعة الى ما أنجزته من الأعمال ، وما أخذ عليها ووجه اليها
النقد بسببه .

سياسة وزارة الوفد الأولى :

اهتم سعد في بداية أعمال وزارته بالافراج عن المسجونين
السياسيين الذين ادانتهم المحاكم العسكرية البريطانية ، كما عمل
على توطيد دعائم الحكم الدستوري على النحو الذى سلف ، وأجرى
انتخابات الشيوخ في حرية ونزاهة ، كما وفر الحرية لنواب
المعارضة في مجلس النواب ويعترف الراحل بذلك فيقول « ومن
الانصاف أن أقول ان مجلس النواب وكانت غالبية الهائلة وفدية ،
كان يقدر المعارضة ويحسن الاصفاء الى الآراء ، وليس لى ما
اشكو منه من معاملة الغالبية في هذا العهد ... الخ » . كما أصدر
البرلمان عدة قرارات تنقسم بالاصلاح وترقية شئون البلاد
السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ ، واتباع سياسة
وطنية ازاء المثلين والاجانب بصفة عامة ...

اما ما يؤخذ على تلك الوزارة من نقاط الضعف وانتهى أصبحت
فيها بعد من سمات حكم الوفد هي أولا : عدم افساح المجال
للمعارضة اذ كانت الوزارة تضيق بها وتتعبها بالاضطهاد والتحقيق
والمحاكمة .. ثانيا : عدم الاستجابة لمطالب العمال الذين تقدموا
بها وكان يحدوهم الامل في وزارة الشعب لتحقيقها ولا سيما بعد
الدور الذى ساهموا به في الثورة وكذلك لم تستجب لمطالب
ملاك الاراضى ، وبرهنت بذلك على أنها — كما يفكر استاذنا
الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى كانت حكومة الطبقة الوسطى
التي تزعمت ثورة ١٩١٩ وجنت مكاسبها .. وكان ذلك هو الطابع
العام للوفد برغم احتوائه على فئات من كبار ملاك الأرض حينئذ

وهو ذلك الطابع الذى سيغلب على سياسة حكومات الوفد التالية .
ثالثا : اسراف الوزارة فى المحسوبة والاستثناءات فى التعيينات
والترقيات ، وقد ثاء سعد أن يؤلف وزارته « زغلولية لحما
ودما » ولم يبال بانتقاد الناقدين بل قال فى حديث له بجريدة الليبرية
« انى لأسف كل الأسف لأن أقرئى غير أكفاء والا لكنت عينت منهم
فى كل مكان ، ولكن عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة :
اسما ومعنى ودما » . ولعل ذلك يكون مرجعه عدم وثوقه الا فى
الرجال المخلصين له . على أى حال كانت هذه قاعدة سارت عليها
حكومات الوفد وغيرها بعد ذلك كما سنرى .

الانقلاب الدستورى الأول :

واستقالت وزارة سعد لتتألف وزارة جديدة برئاسة « أحمد
زيور » وليبدأ أول انقلاب دستورى رجمى .. فقد تألفت هذه
الوزارة تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فسلمت بالمطالب
الانجليزية ورغم أن زيور اختير للوزارة بمشورة سعد ، وكان فى
نظر الناس وفديا ، الا أنه سرعان ما انضم الى معسكر الاحرار
الدستوريين فى محاربة الوفد بلا هوادة وتشريد بعض رجاله .
وكان سعد قد أعلن فى بداية تأليف الوزارة تأييده لها ، الا أنه هو
الأخر سرعان ما سحب هذا التأييد ، فاستقال أحمد خشبة بك
وعثمان محرم بك الوزيران الوفديان لأنهما — كما يذكر الدكتور
هيكل — رابا فى سياسة زيور باشا تسليما بما رفضه بسعد
باشا .. وعلى اثر ذلك تحولت المعركة ضد الانجليز الى معركة
ضد الوفد والشعب الذى يستنده ، ولا سيما بعد أن اشترك
اسماعيل صدقى فى الوزارة .. ويبدى هيكل استنكاره لهذا التحول
وانتقال زيور من معسكر الوفد الى معسكر محاربى الوفد ، وانتهز
صدقى هذه الفرصة ليقبل الحكم على انقراض النظام البرلمانى ،
ثم وقوف الاحرار الدستوريين من هذا كله موقف المتفرج المنتصر ..

فقد حلت الوزارة البرلمان في ٢٤ ديسمبر بعد أن كانت قد أاجلت انعقاده شهرا ، كما استصدرت مرسومها بإجراء الانتخابات العامة، فكانت هذه المراسيم بداية لسلسلة انقلابات دستورية التي لجأ إليها دعاة الحكم المطلق من أحزاب الأقلية .. وأخذت حكومة زيور تمثل بخصوصها الوفديين وتعرض لحرياتهم .. وقد التقت في ذلك الهدف برغبة القصر هو الآخر في هدم الوفد والقضاء عليه من الداخل .. فقد فوجيء الرأي العام في يناير ١٩٢٥ بتأليف حزب « الاتحاد » برعاية القصر فكان وليد أرائقه ، وكان الهدف منه ابتصاص العناصر الخارجية على الوفد وانفصاله عنه والولاء للعرش منهما الوفد بعدم الولاء له ، وستناول تأليف هذا الحزب باعتباره كان انسلاخا من الوفد في موضع آخر . أسس القصر حزبه لتفتيت الوفد في ظل السخط والاستفكار من جانب الشعب ، وبدأت الوزارة تعد العدة لإجراء الانتخابات الجديدة وهدفها القضاء على الوفد ، وكان اختيار اسماعيل صدقي بالذات لتنفيذ هذا الهدف وتلاقى الهدفان مع الرغبة البريطانية في هدم الوفد .. أى أن كل العناصر اجتمعت حول هدف واحد هو القضاء على الوفد .. وفي وسط ذلك الضباب الكثيف أجريت الانتخابات (في مارس ١٩٢٥) وعلى الرغم من كل أساليب الضغط الحكومي والتدخل الإداري لاتجاح مرشحي الحكومة والقصر واستقاط مرشحي الوفد ، فقد فاز الوفد بالأغلبية ، وعلى الرغم من ذلك فقد أصدرت الوزارة بيانا رسميا كاذبا أعلنت فيه فوز الأحزاب غير الوفدية ، وبذلك قررت استمرارها في الحكم .. وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع في شيء .. ثم أعقب ذلك انتصار آخر للوفد وذلك حينما اجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيسه ، فقد فاز سعد بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد عبد الخالق ثروت (٨٥ صوتا) ، وكانت تلك النتيجة دليلا لا ينقض على كذب بيان الوزارة بشأن الانتخابات ، كما كانت صدمة شديدة لها ، فقدم زيور استقالته ، ورفض الملك قبولها ثم أصدر

مرسوما بحل مجلس النواب . ثم تتلعبت الأحداث فتعرضت
الوزارة لعدة أزمات سياسية ، ثم أخذت تتخبط في تصرفاتها
فاستصدرت مرسوما (في أكتوبر ١٩٢٥) يحتم على كل الأحزاب
والنظميات السياسية إخطار الوزارة بتفاصيل برامجها وفروعها
وأعضائها والا تعرضت للحل فاحتجبت الأحزاب على هذا
المرسوم ، فاجتمع الوفد في ٤ نوفمبر ١٩٢٥ (وأصدر قرارا يعلن
فيه رفضه واحتجاله له وبعد تنفيذه جرما كبيرا يستنكره
والرضا بأحكامه حثا أثما ... الخ ، وتعرض الوفد في هذا
الوقت لحملة من الإضطهاد ، فقد حاصر الجنود بيت الأمة لمنع
الوفد من اجتماعه فيه ، كما اقتحموا النادي السعدي وحالوا
دون اجتماع الوفد لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩٢٥ وأدركت
الأحزاب (الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطني) أن
هناك محاولة من جانب السراي والانجليز والحكومة لاضعافها
والسيطرة عليها وعلى البلاد سيطرة تامة ، فبادى هذا الى تقاربها
فبرزت دعوة الوحدة بين جميع الصقوف ، فقررت الأحزاب عقد
البرلمان في موعده الدستوري ورغم آنف الحكومة . فدعوا الى
اجتماع عقد في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . وفيه احتجوا على تصرفات
الوزارة واعتبروا دور الانعقاد موجودا قانونا ، كما قرروا عدم
الثقة بالوزارة .. وكانت معارضة اجماعية آنت ثمرتها فاقصى
حسن نشأت من منصبه في الديوان الملكي . وتم ائتلاف الوفد مع
غيره من الأحزاب ، وكانت اقالة نشأت ايذانا بسقوط حزب
الاتحاد وسقوط الوزارة والتمهيد لعودة الحكم الدستوري . فقد
ألت الأحزاب لجنة تنفيذية لتنظيم الجهود المشتركة في مقاومة
الحكومة ، كما قررت مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطني
للمطالبة بتأليف وزارة تكون موضع ثقة الأمة لاجراء انتخابات
على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان في عام
١٩٢٤ .. وخضعت وزارة زيور لهذا الاجماع وخسرت السراي

المعركة ، وأجريت الانتخابات وكانت نتيجتها انتصار الوفد وفوزا كبيرا له فاستقالت الوزارة وتألقت وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن فى ٧ يونية ١٩٢٦ ، واقصى سعد زغلول عن الرئاسة بأمر أو توجيه من دار المندوب السامى بحجة أنه مسئول عن مقتل السردار باثارة وزارته للخواطر والمشاغرة ضد الانجليز . وثم الاتفاق على أن يرأس سعد مجلس النواب . وأعيدت الحياة الدستورية وكانت عودتها أهم أحداث عام ١٩٢٦ ، بينما كان عام ١٩٢٥ عام الرجعية والحكم المطلق ، وسارت الوزارة فى تصريف شئون الحكم سيرا معتدلا وسط جو الائتلاف ، ورغم ذلك فقد كانت الحياة الدستورية يشوبها نقص ملحوظ وذلك بإقصاء سعد عن رئاسة الوزارة ، حقيقة أنه أيد الوزارة بل واشترك فى اختيار أعضائها . . ولكنه فعل ذلك إيثارا لأخف الضررين ، وحتى لا يتيح فرصة أخرى للعصف بالدستور .

على أى حال لم يطل المقام لوزارة عدلى ، فعلى حين نجاة قدمت استقالتها (فى ٢١ أبريل ١٩٢٧) وألفت الوزارة الجديدة برئاسة عبد الخالق ثروت ، وكانت ائتلافية أيضا تحظى بتأييد الوفد والأحرار الدستوريين . وكانت سياستها هى نفس سياسة الوزارة السابقة ، وفى عهدها وقعت أزمة سياسية حادة بين مصر وانجلترا وهى « أزمة الجيش » وكان هدف انجلترا منها عدم تمكين مصر من إقامة جيش قوى . وأعقب تلك الأزمة أزمة داخلية وقف فيها سعد والوفد الى جانب ثروت ، وذلك حينما اعترف الملك فؤاد القيام برحلة الى أوروبا ولم يدع أحد من الوزراء معه ، وأبت الوزارة الا أن يصطحب معه وزير خارجيته كما تقضى بذلك التقاليد الدستورية ، وأيد سعد الوزارة . . وقد بدأت فى هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت والسير أوستن تشمبرلن . وهى المحادثات التى أسفرت عن مشروع معاهدة عازضها الوفد كما سنشعر بعد قليل .

وبينها المفاوضات تدور بين الجانبين اذ توفي زعيم الوفد سعد في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ . واختير النحاس خليفة له في زعامة الوفد (في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٧) ، كما انتخب مكرم عبيد سكرتيراً للوفد بدلا من مصطفى النحاس . . وفي تلك الاثناء كان ثروت مازال في أوروبا يجري مباحثاته السالفة الذكر ، وعند الانتهاء منها الح عليه النحاس في الاطلاع على ما أسفرت عنه من نتائج ، فوافق ثروت واطلع النحاس على المشروع ثم قرر رفضه « لأنه يجعل الاحتلال البريطاني مشروعا » ورأى الا لزوم لعرضه على البرلمان بل يكفي أن يرفضه مجلس الوزراء » ورفضه المجلس في ٤ مارس ١٩٢٨ . . ومن ثم لم يجد ثروت مفرأ من الاستقالة في نفس اليوم ، وخلفه في رئاسة الوزارة مصطفى النحاس باعتباره زعيم الأغلبية . .

وزارة النحاس الأولى :

الف النحاس وزارة ائتلافية في ١٧ مارس ١٩٢٨ ، وكانت هذه الوزارة بمثابة « دق الأسفين » في الائتلاف ، وكانت تجربة مريعة للوفد ولزعيمه أسراها في نفسيهما لدرجة حرصهما على عدم تكرارها مرة أخرى على امتداد تاريخه اللهم الا تجربة عام ١٩٤٩ كما سنرى . . حيث اكتنفت الصعوبات بتلك الوزارة منذ تشكيلها وأحيطت بمناورات الانجليز ومؤامرات الأحزاب المؤتلفة حتى أثقلت ولم يتجاوز عمرها ثلاثة شهور . فكان أول ما واجهته الوزارة أزمة المذكرة البريطانية التي أرسلها المنسوب السامي الى حكومة ثروت في أواخر عهدها (٤ مارس ١٩٢٨) والتي كان الغرض منها احراج الوزارة والتهديد بالتدخل في التشريع الداخلي . . وقد عالجت وزارة النحاس - في ردها على تلك المذكرة - الموقف قاتلة بعدم قبولها التدخل في سلطة التشريع و ولم تكد تنتهي تلك الأزمة حتى أعقبتها أزمة أخرى من جانب الحكومة

البريطانية أيضا ، اذ قدمت انذارا الى الحكومة المصرية (في ٢٩ أبريل ١٩٢٨) تطلب فيه سحب مشروع قانون الاجتماعات المعروض آنذاك على البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر . وقد رأت الوزارة — تفاديا للآزمة — أرجاء نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة ، وارسل النحاس (في ٢ مايو) ردا بهذا المعنى الى دار المندوب السامي . . وقبلت دار المندوب السامي هذا الرد واعتبرت أن الآزمة قد انتهت . . وانتهت مؤامرات الانجليز لتبدأ المناورات ضد الائتلاف من حزب الأحرار الدستوريين ، ودار المندوب السامي والقصر ، حيث عقد الثلاثة اتفاقا غيبيا بينهم على تعطيل الدستور . ولما كانت وزارة النحاس قائمة ومؤيدة بثقة البرلمان وبالتالي كان يتعذر اقتضاؤها عن الحكم ، فكان لا بد من خلق التعلل لهذا الانقضاء ، وكانت بوادر الاحتلال قد أخذت تدب في الائتلاف ، وتحركت المطامع وازداد اختلاف وجهات النظر ظهورا ، هذا بينما ضاق الانجليز بالوزارة والائتلاف معا لأنه لم يحقق ما كانوا يطمعون فيه من توقيع اتفاق معهم ، وكان الأحرار الدستوريين أداة تنفيذ الاتفاق لتصدع الائتلاف تمهيدا لاقالة الوزارة وتعطيل الدستور ومن ثم بدأت الاستقالات من الوزارة تتوالى عقب استقالة محمد محمود التي كانت ايذانا بقرب تنفيذ الانقلاب الدستوري الثاني . ويبدو أن أطراف المؤامرة قد رأوا عدم الاكتفاء بذلك ، ومن ثم دبوا حملة مقصودة للتشهير بالنحاس والنيل منه وهي ما عرفت بقضية « سيف الدين » ، اذ أخذت الصحف المعادية للوفد تشن الحملة آنذاك متهمة النحاس وزملائه المحامين في القضية بأنهم خانوا شرف المهنة . . . الخ . وكان هدف المتآمرين على النظام الدستوري إثارة الفبار لكي يحدث الانقلاب في جو من الاتهامات الباطلة ضد زعماء هذا النظام . وتحقق الهدف ، فأقبل النحاس في ٢٥ يونية ١٩٢٨ وعهد الملك الى محمد محمود برئاسة الوزارة .

كان حزب الاحرار الدستوريين محور هذا الانقلاب وقد اراد الاستئثار بالحكم باشتراكه مع حزب الاتحاد صنيعة القصر ، فقد ألف محمد محمود وزارته (٢٧ يونية) من الحزبين ولم يكن يمثلها في مجلس النواب سوى ٣٥ نائبا من مجموع ٢١٤ ، أى أن الاقلية الضئيلة انتزعت حق الاغلبية في الحكم ، وهكذا عاد هذان الحزبان الرجعيان الى التآمر على الدستور كما فعلا في عام ١٩٢٥ . فقد بادر محمد محمود الى تأجيل انعقاد البرلمان شهرا ثم حله وايقاف الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ثم أعلن أنه سيحكم البلاد بيد حديدية وأن هدفه هو القضاء على الاوتوقراطية البرلمانية التى اتاحها دستور ١٩٢٣ بطغيان الاكثرية على الاقلية . . أى أن الهدف من كل هذه الاجراءات التعسفية كان القضاء على الوفد . . ولذلك فقد ثار الوفد وقابل ذلك الانقلاب بالمقاومة والثبات في الجهاد ، فلم يأل جهدا في عقد الاجتماعات والاحتجاج واستثارة روح المقاومة في مختلف طبقات الأمة ، وكان أول مظاهر احتجاج الوفد نداء أصدره النحاس في ٢٢ يولية ١٩٢٨ دعا فيه الأمة الى النضال عن دستورها وحريتها . ولا كان واضحا أن اختيار محمد محمود للوزارة لم يكن الا بتوجيه من دار المنسوب السامى البريطانى ، وكذلك كانت كل التصرفات والاجراءات الشاذة ضد الدستور بايحاء من الإنجليز فقد وجه الوفد قسط كبير من حملته المعادية للوزارة ضد السياسة الانجليزية ، وحينما حاول النواب والشيوخ الاجتماع في دار البرلمان في اليوم التالى لانتهاؤ فترة الشهر التى حددت لتأجيله حالت الحكومة بينهم وبين ذلك ، فاجتمعوا في منزل مراد الشريعى أحد اعضاء الوفد ، وكان اجتماعا تاريخيا أعاد الى الأذهان اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه في فندق الكونتنتال عام ١٩٢٥ الذى اشرنا اليه ، وقرر المجتمعون أن البرلمان قائم ، وأعلن مجلس النواب عدم ثقته بالوزارة ووجوب تخليها عن الحكم ، كما حذر الوزارة من أنه لن يعترف بالقوانين

التي يصدرها أو المعاهدات التي يبرمها وتأكيدا لهذا الاجتماع وما صدر فيه من القرارات قرر النواب والشيوخ عقد اجتماع آخر في ١٧ نوفمبر ١٩٢٨ ، واجتمعوا فعلا بدار « جريدة البلاغ » ، والقي مصطفى النحاس خطابا اعتبر فيه أن الوزارة ثائرة على الدستور ... فجلأت الوزارة إلى سياسة الاضطهاد وباليهد الحديدية لتبطلش بالوفد فاستعملت معه ومع رجاله وصحافته ونوابه كل أسباب التضييق والضغط على الحريات فمن تعطيل لصحفه والغاء بعضها ، إلى تحقيق اتهامات نسبتها إلى بعض أعضاء البرلمان بقصد الطعن في نزاهة الحكم الدستوري ، والاعتداء على بعض النواب والشيوخ ، كما أحالت النحاس وويضا واصف وجعفر فخري إلى المحاكمة التأديبية أمام مجلس تاديب المحامين بدعوى اخلالهم بشرف المهنة وذلك بسبب الاتفاق في القضية السلفية الذكر .. قصارى القول أن الوزارة كانت تحاول أن تصرف أنظار الأمة عن الدستور والبرلمان ، فقامت في هذا الصدد ببعض الإصلاحات الداخلية .. ثم بدأ محمد محمود محادثات مع الحكومة البريطانية ، وجرت مفاوضات محمد محمود - هنريسون في صيف عام ١٩٢٩ وأسفرت عن مشروع معاهدة ، وأصر الوفد على ألا ينظر فيه ويقول كلمته عنه إلا بعد عودة الحياة الدستورية، وكانت الوزارة ترغب أن ينظر فيه وهي في التحكم ، وإذا كان ولا بد من إعادة الحياة الدستورية فلتقم هي بإجراء الانتخابات ، إلا أن الوفد أصر على استقلالها حرصا على نزاهة الانتخابات وطالب بتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات كما تمسك الوفد بإجرائها على درجة واحدة . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد ، وسحبت تأييدها للوزارة والمحت إلى الحكم البرلماني . فقدم محمد محمود استقالة وزارته (في ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ، وألف عدلى يكن وزارته المحايدة وكانت بمثابة وزارة انتقال لأجراء الانتخابات وإعادة الحياة الدستورية .. وأجريت الانتخابات في

أواخر عام ١٩٢٩ وفاز فيها الوفد فوزا ساحقا وأحرز أغلبية كبيرة .

وزارة النحاس الثانية :

وتألفت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس (في أول يناير ١٩٣٠) باعتباره زعيم الأغلبية ، وقد أوضح النحاس الصبغة الشعبية لوزارته في خطاب تأليفها ، وقد استقبلت الأمة هذه الوزارة بالابتهاج باعتبار أنها وليدة إرادة الأمة ، وافتتح البرلمان في ١١ يناير ١٩٣٠ ، وكان من أهم أعماله إقرار قانون التعريفية الجمركية الجديدة لحماية الانتاج المحلى وزيادة دخل البلاد وتشجيع الصناعات المحلية ، ويعد هذا القانون من أهم العوامل في نهضة مصر الصناعية ، ومن أهم أعمال الوزارة وضعها لمشروع قانون بإنشاء محكمة النقض والابرار في صيغته النهائية ، كما وضعت مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعى ، ومشروع قانون محاكمة الوزراء ... الخ . أما فيما يتعلق بالقضية الوطنية فقد جرت بشأنها مفاوضات رسمية (مفاوضات النحاس — هندرسون) انتهت بالفشل جراء مسألة السودان . وكان قطع المفاوضات فرصة انتهزتها عناصر الأحرار الدستوريين والقصر والسياسة البريطانية ومهدوا لاحداث انقلاب دستورى جديد ، ومن ثم راح كل منها يؤدى دوره ، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رفع عريضة الى الملك — في ٢٧ مايو ١٩٣٠ — ينسب فيها الى الوزارة المآخذ والمطامع ثم طلبا من الملك « أن يتلافى الأمر بحكمته » اى اقالة الوزارة ، كان هدف الأحرار الدستوريين الوثوب الى كراسى الحكم وقد شجعهم على ذلك أن السياسة البريطانية كانت تحقن على وزارة الوفد عدم قبولها لمشروع هندرسون بخذافيره ، ومن ثم أخذوا يدبرون مؤامرتهم لتحطيم الدستور والوصول الى الحكم على أنقاضه ، بينما قبح الانجليز من خلف الستار يعلنون كعادتهم

الا شأن لهم في هذه الازمة الداخلية ، تاركين للعناصر الرجعية
 المصرية تنفيذ اغراضهم . أما القصر — وكان بطبيعته الاوتوقراطية
 ناظم على الوفد والدستور — فقد انتهب الفرصة هو الآخر
 واستجاب للعريضة الآتفة الذكر ثم اخذ يعوق سير أعمال الوزارة
 البرلمانية فيمتنع عن توقيع المراسيم وذلك بهدف ارغامها على
 الاستقالة . وهذا الأسلوب سيستمر القصر على استعماله
 ولا سيما في عهد فاروق ، اذ سوف تجده يعمل على تعطيل أعمال
 حكومات الوفد ويعرقل مشروعاتها كما سنرى . وحينما اشتد
 الخلاف بين الوزارة والقصر حول اصدار بعض القوانين ورفض
 القصر توقيعها ، وكذلك حول تعيينات بعض أعضاء مجلس
 الشيوخ ، اضطر النحاس الى تقديم استقالة وزارته في ١٧ يونية
 ١٩٣٠ . وسجل فيها الأسباب التي دعت اليها ، ولم تمض في الحكم
 ستة اشهر ، لكن يبدو أن الوفد — وقد تمثلت في أذهانه تجربة
 سعد زقلول مع الملك في نوفمبر عام ١٩٢٤ وكيف استسلم الآخر
 لشروط الأول لعودته الى الحكم — يبدو أن الوفد قد عزم على
 اعادتها وعدم الرضوخ الى الهزيمة ، فعقب تقديم الاستقالة اتخذ
 النحاس طريقه الى مجلس النواب وأعلنها فيه مفصلا أسبابها ،
 فكان لذلك اثره في المجلس . ثم عقد الوفد اجتماعا في اليوم التالي
 وناقش الموقف ، وكما حدث في أزمة ١٩٢٤ انطلقت جماهير تحتشد
 امام بيت الأمة وتطوف بأرجاء العاصمة هاتفية بحياة النحاس
 والدستور ، ثم توالى احتجاجات النقابات والهيئات والأفراد على
 قبول الاستقالة وتطالب الملك بعدم قبولها . . كما اجتمعت اللجنة
 التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة في ١٩ يونيو وقررت اعلان الثقة
 بالنحاس والاحتجاج على تأليف أية وزارة بدون الطريق الدستوري ،
 كما طالبت بعقد اللجان المركزية والفرعية الوفدية لمواصلة
 الدفاع عن الدستور . . ثم عزم الوفد على تدبير مظاهرة شعبية

كبيرة في اليوم التالي (٢٠ يونيو) لتطوف بالعاصمة ثم تذهب الى القصر تهتف بحياة الدستور وتطالب الملك برفض استقالة الوزارة . . ويبدو أن الملك فؤاد قد أدرك خطة الوفد وما يعتزمه من تكرار تجربة عام ١٩٢٤ لذلك فقد عول على افساد هذه الخطة فبادر الى التحرك بسرعة فأصدر امره في ١٩ يونيو بقبول الاستقالة ، كما أصدر — في اليوم التالي — مرسوما بتأليف وزارة جديدة برئاسة اسماعيل صدقي باشا عدو الوفد العتيد ، وبذلك لم يتح فرصة للوفد لاستكمال خطته . وكان الانجليز وراء هذا الموقف رغم أنه كانت تجرى مفاوضات بينهم وبين الوفد لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا في الفترة الأخيرة لوزارة النحاس ، فقد ذكر النحاس انه قطع شوطا مهما في تلك المفاوضات ، ثم قال « وقد كنا على وشك أن نتم معها — أي الحكومة البريطانية — معاهدة شريفة صادقة . . واذا بالرجعية تدبر المكائد من وراء ظهورنا ، واذا بها تعمل في الظلام لعرقلة مساعيها » . لقد أصبح الانجليز أمام امر واقع ، فلم يعترضوا على قبول استقالة وزارة الوفد — رغم المفاوضات الآتفة الذكر — وذلك حينما رأوا حدة مظاهر الاحتجاجات وأن سياسة الدولة على وشك أن تنتقل الى الشوارع هذا بالإضافة الى أن الوفد نفسه كان قد اتخذ قرارا قضى على حيرة الانجليز وسياستهم المزدوجة . وجاء في القرار : « ان موقف الوفد حيال الوزارة الجديدة يتلخص في أن النواب الوفديين لا يؤيدون وزارة غير دستورية لا تواجه البرلمان ببرنامجها ويطرح الثقة عليه ، وأنه يحارب كل وزارة لا تتألف على هذا الشرط ويعتبرها نائرة على الدستور وحقوق البلاد » .

وعلى أي حال ألف صدقي وزارته ، ولما كان صدقي من أوائل المنشقين على الوفد ، وأحد صانعي انقلابي ١٩٢٥ و ١٩٢٨ والمشاركين فيه على النحو الذي اشرنا اليه ، ولما كان الوفد من

جانبه يشعر بأنه مفترى عليه وأنه ضحية مؤامرة رجعية وقد جدد موقفه في قراره السالف الذكر ، فإنه كان أمرا طبيعيا أن يتخذ الصراع بينه وبين اسماعيل صدقى صورة حادة وعنيفة ... والواقع أن خروج الوفد من الحكم قد أثار معظم طوائف الشعب ، بل أن جريدة التايمز البريطانية قد استهجت ذلك الموقف فأشارت في افتتاحية لها نشرتها في ٢٣ يونيو — الى ما يقال من أن المصاعب الاقتصادية هي التي حملت وزارة الوفد على الاستقالة ، ثم عقيبت قائلة « إذا كان الجانب الأكبر من تبعة الأزمة الاقتصادية والمالية واقعا على عاتق سياسة الوفد ، فلماذا لا يهمل الملك وأحزاب الأقلية الوفديين ؟ ولماذا لا يعطون وزارة الوفد فرصة تكفى للاختيار ، فلما أن تظهر كفايتها أو عجزها عن مواجهة الحالة بدلا من أن يهينوا للوفد الأسباب ليدعى أن الدستور في خطر وأنه يدافع عنه » والواقع أن ما أشارت اليه تلك الصحيفة البريطانية يمثل — في تصورنا — ذلك الخطأ القاتل الذي كثيرا ما قترفه القصر وأحزاب الأقلية والذي أفسد الحياة السياسية المصرية ، وهو التسرع بل اللهفة على التخلص من حكومات الوفد لدرجة أن أيا منها لم يتجاوز عمرها عدة شهور باستثناء الوزارتين الأخيرتين كما سنرى .

جاء صدقى الى الحكم ممسكا بسوطه لقمع الاضطرابات الشعبية ، ويبدو أن الهدف كان مشتركا بينه وبين الانجليز للنيل من الوفد ، فقد بدا للانجليز كأن الوفد هو العنصر المشاغب المهدد للأمن والمصالح الأجنبية ، وأراد صدقى أن يظهر للانجليز أنه العامل الذى يعول عليه في ضبط الأمور وكفالة المصالح الأجنبية . . . ويبدأ صدقى عمله بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا كما فعل أحمد زيور في ١٩٢٤ ومحمد محمود في ١٩٢٨ فكان هذا الاجراء بداية الصراع بينه وبين الوفد . . . حيث عزم النواب والشيوخ على

اجتماعهم في البرلمان ، واتفق رئيسا مجلسيه على تلاوة مرسوم التأجيل ، فاعترضت الوزارة .. وانتهى الأمر بأن أغلقت أبواب البرلمان ، في وجه الشيوخ والنواب ، فأصدر ويصا واصف — رئيس مجلس النواب — أوامره بتحطيم الاسلسل ، وعرف هذا اليوم باسم « يوم تحطيم الاسلسل » . واستمر الوفد في مناواته لحكم اسماعيل صدقى فمعد مؤتمرا من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديریات ، وبعد أن القى النحاس خطابه تناول فيه الاعتداء على الدستور ، أعلن المؤتمر أن الوزارة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا لأنها لم تتقدم — بعد تكوينها — الى نواب الأمة لتنال ثقتهم حتى يصبح لها أن تهيم على شئون البلاد . استنادا الى هذه الثقة ... ، ثم قرر المؤتمر : أولا : الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه .. ثانيا : عدم التعاون مع الوزارة وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم اساليبه .. ثالثا : تنفيذ هذه الخطة وتضميمها في جميع الدوائر الانتخابية بالبلاد . ولم يكتف الوفد بمعد المؤتمر واصدار القرارات ، بل أراد أن ينقل بالمعركة الى صفوف الجماهير ، فأخذ يطوف بالانكليم — وعلى رأسه النحاس — وينشر الدعوة السالفة الذكر ، وكانت جولته الأولى في مديرية الشرقية حيث زار الزقازيق وبليس .. كما زار النحاس المنصورة (٨ يوليو) حيث اعتدى على موكبه واصيب سينوت حنا (أحد أعضاء الوفد) بإصابات بالغة ، كما قتل أربعة من الأهالي وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، واصيب ١٤٥ جريحا ، وكان لهذه المأساة — كما يذكر الرافعى — وقع اليم في نفوس الناس في المنصورة وفي أرجاء البلاد ، فاجتاحات المظاهرات مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، كما وقعت بالاسكندرية حوادث خطيرة أدت الى قتل عشرين واصابة ٥٠٠ ، وقبض البوليس على بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية .. أما في القاهرة فقد قامت المظاهرات في شتى نواحيها (في ٢١ يوليو)

احتجاجا على منع البرلمان من الاجتماع ، وقمعتها الحكومة بقوات كبيرة من الجيش والبوليس ..

وابت هذه الأحداث الدامية الى تدخل الحكومة البريطانية بحجة حماية ارواح الاجانب فارسلت تبليغين الى كل من اسماعيل صدقي رئيس الحكومة ، ومصطفى النحاس رئيس الوفد تعلن فيهما حرصها على حماية ارواح الاجانب وممتلكاتهم في مصر ، كما اصدرت اوامرها الى بارجتين حرييتين بالتوجه الى الاسكندرية للمحافظة على ارواح الاجانب ، ثم اشارت الى ان موقفها الحياد التام بين الجانبين ... الخ وكان واضحا ان موقف حكومة بريطانيا يعنى تهديدا سافرا للوفد وللقوى الشعبية التي تقف وراءه ، ومن ثم سجل النحاس — في رده على التبليغ البريطاني — ان وزارة صدقي تعتبر مسئولة عن تلك الحوادث بموقفها من الدستور ، وان البلاد تقف موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الامة ، وان بقاء الدستور منيع الجانب مصون الاحكام هو انجح الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكررة التي تقتنر دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب .. ويبدو ان موقف بريطانيا كان لصالح خطط اسماعيل صدقي ومن ثم انتهاز الفرصة وراح ينفذها وكان قد استصدر مرسوما في ١٢ يوليو بفسخ الدورة البرلمانية ، وحينما احتج أعضاء البرلمان عليه لمخالفته للدستور واعتزموا عقد الاجتماع احتلت الحكومة بقواتها دار البرلمان في ٢١ يوليو على النحو الذي اشرنا اليه فقدم نواب المعارضة عريضة الى الملك يطلبون فيه دعوة البرلمان الى اجتماع غير علني في ٢٦ يوليو لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقرار مجلس النواب على الثقة بها ، فلم يابه لها الملك . فاجتمع النواب في النادي السعدي برئاسة عبد السلام فهمي جمعة وكيل المجلس وقرروا عدم الثقة بالوزارة ، كما اجتمع اعضاء الشيوخ وقرروا الاحتجاج على

تصرفات الوزارة وسجلوا اعتداءاتها على الدستور ، كما أصدرت بعض مجالس المديرية قرارات بالاحتجاج على تصرفات الوزارة .

كل تلك المحاولات كان الوفد يقف وراءها مستميتا للدفاع عن الدستور والقضاء على حكومة اسماعيل صدقي ، ولم تنجح محاولات الوفد لانها كانت قاصرة بل لان الانجليز والقصر وهم أصحاب الامر آنذاك كانوا يمثلون جبهة قوية لتعزيد الحكومة . . ومن ثم راحت تنفذ مخططاتها ، فأعلنت إلغاء دستور ١٩٢٣ وأعلان دستور جديد وحل مجلس البرلمان وكان هذا اعتداء سافر على حقوق الشعب واستخفافا به . . وكان هذا يعني كما اشارت جريدة « الديلى ميل » الانجليزية — « نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المتضادين للبريطانيين الى الملك الذى يتسنى له اذ ذاك ان يحكم البلاد حكما مطلقا . . أدرك الوفد مغزى هذا الانقلاب الدستورى الموجه ضده ومن ثم هب لمقاومته فأخذ يحتج احتجاجات قوية ومتواصلة فى خطب قادته وبياناته على إلغاء الدستور ، وانضم اليه فى تلك الاحتجاجات حزب الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، كما اتفق الوفد والاحرار الدستوريون على مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدق اجراءها على أساس دستوره الجديد ، كما اتفقا على عدم الاعتراف بهذا الدستور . وأصدر الوفد قرارا فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسها بجميع عملياتها . واستمر الوفد فى نضاله فعزم على عقد اجتماع فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٠ احتفالا بعيد الجهاد الوطنى فمنعه الحكومة وأصدرت بلاغا رسميا تحاول به ان تبرر تصرفها بأن رئيس حزب الوفد يقوم بالدعوة علنا الى الثورة وتحريض مختلف الطبقات على الاخلال بالامن والعبث بالنظام . . ثم مضى

الوفد — باشتراكه مع الأحرار الدستوريين — في تنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات مقابلوا بتأليف لجنة اتصال بينهم لهذا الغرض . . ثم عقدوا في ٣١ مارس ١٩٢١ ميثاقا قوميا قرروا فيه مقاطعة الانتخابات التي اعتزمت الحكومة اجراءها في ظل دستور ١٩٢٠ ، وتأليفه جبهة لاعادة النظام الدستوري الذي ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم ، كما اتفقوا على زيارة الأتالميم وعقد مؤتمر وطني علم يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية . . ثم قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطني علم في ٨ مايو ١٩٢١ فمنعت الوزارة الاجتماع ، فعرضت القرارات التالية على المدعوين للاشتراك في المؤتمر فأقروها عليها ، وهي : أولا : التمسك بدستور ١٩٢٣ . . ثانيا : اعتبار الانتخابات التي تجريها وزارة صدقي في ظل النظام الذي استصدره باطلة لا تعبر عن رأي الأمة ، وبالتالي فإن البرلمان الذي قد يعقد على اثرها لا يمثل الأمة ثالثا : الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقي من مضاربة حرية الرأي بتعطيل الصحف ومراقبتها اداريا ، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان الى آخر . . الخ ، رابعا : رفع هذه القرارات الى الملك وابلاغها لممثلي الدول الأجنبية .

ولم يكثرث القصر والوزارة لهذه القرارات ولا لشخصية الموقعين عليها ، بل استمرت الحكومة ممعنة في سياستها . وكان صدقي قد ألف له حزبا في نوفمبر ١٩٢٠ اطلق عليه « حزب الشعب » ليكون بمثابة ركيزة شكلية يستند عليها في نظام الحكم الذي انشأه ، وقد فعل ما فعله حسن نشأت حين ألف حزب الاتحاد ١٩٢٥ لحساب القصر . . وأجرى صدقي انتخاباته — على ررجتين — وقد قاطعتها الأمة مقاطعة تامة وعمدت الحكومة الى تزويرها بصور شتى ، ووقعت في خلالها أحداث دامية ، كما

اعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ، فقدم الوفد بلاغا الى النائب العام عن تلك الجرائم ، وأيده بمستندات ووثائق وتتابعته الأحداث فأحرز حزب الشعب الاغلبية في الانتخابات واجتمع البرلمان الجديد في يونيو ١٩٣١ وبينما الوزارة سادرة في تنفيذ مخططاتها لمحاربة الوفد والقضاء عليه فاذا بانقسام جديد يقع في صفوف الوفد على اثر ظهور فكرة تأليف وزارة قومية ائتلافية من الوفد والاحرار الدستوريين في يناير ١٩٣٢ ، وكانت دار المندوب السلمي البريطاني مصدر هذه الفكرة ، التي ادت الى انقسام في الوفد على نحو سنشير اليه في موضع آخر ، بالاضافة الى فض الائتلاف بينه وبين الاحرار الدستوريين .

• ثم تتابعته الأحداث مرة أخرى فبتداعى حكومة صدقي وتحيط بها الأزمات من كل جانب فيقدم صدقي استقالته في سبتمبر ١٩٣٣ بعد أن سلخ في الحكم أكثر من ثلاث سنوات لا شك أن الوفد وقع فيها تحت تأثير معاول صدقي ومطارقة فانتابه بعض الضعف الأمر الذي أدى الى ظهور التشكيلات اليمينية التي كانت تصطبغ بالصبغة الفاشية (جمعية مصر الفتاة ، بقيادة أحمد حسين) وتشكيلات أخرى كانت تهدف الى بعث الاسلام باعتباره نظاما كاملا يفي بحاجات الناس المادية والمعنوية (جماعة الاخوان المسلمين ، برياسة حسن البنا) ، اذ سوف تلقى هذه التشكيلات نجاحا كان من شأنه أن يؤثر على قوة الوفد اذ استطاعت أن تجتذب منذ اواسط الثلاثينيات مجموعات الشباب تحت تأثير الحماسة . وعدم الاطمئنان الى الاحزاب القائمة آنذاك .

على أى حال فقد خلف اسماعيل صدقي في الحكم عبد الفتاح يحيى . وكانت وزارة ضعيفة منفصلة عن الشعب ، وقد تداعى على يديها النظام الذي انشاه اسماعيل صدقي ، وبقي الجو

السياسى ملبدا بالغبوم ، فلم تلبث ان استقالت (فى نوفمبر ١٩٢٤) لتخلها وزارة أخرى برياسة توفيق نسيم .

وكان لهذا التغيير مفزاه ، اذ يبدو ان الانجليز وقد ادركو ان القصر يكتمل له السلطان وهم يكرهون ان يتفرد به دونهم ويؤثرون ان يضربوا كل سلطة بالأخرى ، وقد أطلقوا المعركة بين القصر والوفد ثم لبثوا يرقبون الموقف حتى كاد القصر ان ينفرد بالسلطة — لذلك فقد تدخلت دار المندوب السالمى ومهدت لاقضاء عبد الفتاح يحيى واحلال توفيق نسيم مكانه فى الوزارة . والواقع ان اختيار نسيم قد صانف هوى ورضاء فى نفوس الوفديين الذين اعتقدوا ان وزارته « وزارة انتقال » وليست « وزارة استقرار » ، وأن توليها الحكم يعتبر تهيدا لإلغاء دستور ١٩٢٠ ، ومن ثم فقد استقبلوها دون اقامة أية عراقيل فى طريقها لأنها ان لم يكن من ورائها خير عاجل فهي على الأقل حكومة صديقة يرجى تحقيق أمانتهم على يديها لو أفسح لها فى الوقت . وكان نسيم عند حسن ظن الوفد به ولا سيما فى الفترة الأولى لوزارته ، فقد بادر الى إلغاء دستور ١٩٢٠ وحل مجلس البرلمان القائم على أساسه ، ورغم انه لم يقرن هذا الإلغاء بعودة دستور ١٩٢٣ الا ان الوفد اعتبر هذا الاجراء بادرة تفاؤل ليس بالنسبة للوزارة محسب بل وللسياسة البريطانية أيضا اذ اشار النحاس — فى خطابه أمام المؤتمر الوفدى العام فى يناير ١٩٢٥ — الى انه يأمل أن تتجه السياسة البريطانية الى الاتفاق وأن يكون عهد المندوب السالمى الجديد عهد تناهم صحيح بين البلدين . الا ان جريدة البلاغ الوفدية قد خالجه بعض القلق بشأن عودة دستور ١٩٢٣ فقالت : « اما ان يعود دستور ١٩٢٣ كاملا وحينئذ تجرى انتخابات وتفسح وزارة نسيم باشا الطريق لحكم الاغلبية التى لا شك فى انها ستكون وفدية . واما الا يعود دستور ١٩٢٣ ولا تجرى انتخابات ولا تخلق

الوزارة الطريق لحكم الأغلبية . وحينئذ يجب أن تخوض معركة نضال مع الوفد . وهذا ما نستبعده » ثم أشارت الجريدة الوفدية الى عدم وضوح السياسة البريطانية فيما يتعلق بعودة الدستور . ذلك لأن الانجليز كانوا يميلون الى اصدار دستور جديد كما عبرت عن ذلك صحافتهم آنذاك .

ورغم هذا القلق الذي عبرت عنه صحيفة الوفد الا انه يبدو ان السياسة العامة للوفد كانت تتجه بتحفظ لمهادنة السلطات القائمة آنذاك ، وتحاول — في فضاء — الاستفادة من وجودها . ففهم يتعلق بالسياسة البريطانية كانت سياسة الوفد تأمل في تأييد المندوب السامي لعودة دستور ١٩٢٣ كما أشرنا ومن ثم هادئته وكذلك بالنسبة لوزارة توفيق نسيم ، وفي نفس الوقت أظهرت عداءها للسافر ومقاطعتها للملك ، الى حد أن مجلة « روز اليوسف » الوفدية آنذاك ، حينها طالبت — في خطاب مفتوح الى الملك — بعودة الدستور وجه لها قادة الوفد اللوم والتأييد ، بل بلغ الامر أن طرد الوفد المجلة وصاحبيتها من معسكره على اثر أزمة بينها وبين مكرم جراء هجومها على وزارة توفيق نسيم . ذلك لأن السياسة التي انتهجها نسيم آنذاك كانت تقوم على التقرب من الوفد الى حد كبير لدرجة أنه كاد أن يشركه معه في الحكم ، ولقد عبر النحاس عن ذلك فقال : « لقد فرقنا بين المسائل الادارية فتركناها للوزارة ، وليست هي بالوزارة الوفدية ، وبين الأعمال السياسية فوالينا توجيهها والتعقيب عليها بما يكفل مصلحة البلاد ودون أن تقر الوزارة على ما لم تتفق معناه فيه . لكن يبدو أن أعضاء الوفد لم يكونوا متفقين جميعا ازاء سياسة الوفاق والتقارب بين الحزب وتوفيق نسيم . اذ بينما كان النحاس ومكرم عبيد يؤيدان نسيم ويعتبرانه همزة الوصل بين الوفد والانجليز كان النقراشي وأحمد ماهر لا يوافقان على ذلك ، الأمر الذي سيساعد على تنمية بذور الخلافات بين الفريقين ويؤدي الى الانشقاق بينهما في عام

١٩٢٧ على النحو الذى سنتفولله فى موضعه . على اى حال كان نسيم — كما يذكر الدكتور هيكل — « وفدى الهوى » ومن ثم حاول ارضاء الوفديين . وقد انتهز الوفد هذه الفرصة فراح يطالب بعودة دستور ١٩٢٣ ، وكان نسيم من جانبه قد ابلغ الانجليز رغبة الامة فى عودة الدستور والحياة النيابية وابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين ازاء الاخرى ، ورغم انقضاء فترة طويلة فلم يتلق جوابا ، فبدأت المعارضة تشتد ضده وقد اعتقد الشعب المصرى ان هناك شبه مؤامرة بينه وبين بريطانيا لتجاهل مطالبه ، فازداد القلق فى النفوس واصبح واضحا فى جميع انحاء البلاد لا فى العاصمة وحدها . وكان هذا باعثا لان يتحرك الوفد ويسرعه فدعا الى عقد مؤتمر (فى يناير ١٩٣٥) وطنى عام للنظر فى شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان الهدف منه احراج مركز الحكومة وتهديد الانجليز هذا بالاضافة الى رغبة الوفد فى تقوية صفوفه ودعم سمعته فى الداخل والخارج ، وكان هذا المؤتمر يمثل اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى والوطنى لم تشهده البلاد من قبل ، وهو اول مؤتمر عام للوفد المصرى ، وقد تناول فيه زعماء الوفد المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية ، وكان من اهم ما قرره هذا المؤتمر قرارا بوجوب اعادة دستور ١٩٢٣ بلا ابطاء . وهم الوفد بان يسحب تاييده لوزارة نسيم اذ طالب بعض الوفديين بقطع كل صلة معها ، وكان الوفد قد شعر بان هناك سمائس تحاك فى الخفاء ، فاسرك يطالب الوزارة بالعمل لعودة الدستور ووضع حد لتدخل غير المسئولين . واصبح موقف نسيم حرجا امام الوفد فطلب من الملك اقصاء الايراشى والشيخ الطواهرى عن منصبيهما موافق الملك ، كما وجه نسيم كتابا الى الملك بشأن عودة الدستور ، فاجابه بالموافقة . اراد نسيم بتلك الخطوة ان يبرىء موقفه امام الراى العام وان يسترد ثقة الوفد ، الا انه بقى عليه ان يسير غور الانجليز فى موقفهم .

أزاء عودة الدستور فانتصل بالمندوب السامي لكي يعرف موقف حكومته ، فأجابه بمذكرة تتضمن أنها لا تعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية في الوقت الملائم بحيث يكون الدستور موافقا لحاجات البلاد ، وأن يكون وضعه بمعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية في مصر بما فيها الوفد أن أراد . وكان هذا الرد دلالة واضحة على رغبة الانجليز في التدخل في شئون مصر الداخلية وتعطيل عودة الدستور ، الأمر الذي دفع نسيم إلى الاتصال بالوفد والتشاور معه ، فمعد اجتماعا مع النحاس وثلاثة من أعضاء الوفد وأوضح لهم تفاصيل الموقف فاعترض النحاس وزملاؤه على هذا التدخل البريطاني في مسألة تعد من صميم المسائل الداخلية ، ثم أظهروا تمسكهم بعودة دستور ١٩٢٣ . وعرض نسيم عليهم تقديم استقالته فنصحوه بالبقاء ومواصلة سعيه لاعادة الدستور وتوجيه الاحتجاج على الانجليز لتدخلهم غير المشروع .

واستمرت انجلترا في تجاهلها لإرادة الشعب ، ففي ٩ نوفمبر ١٩٣٥ صرح السير صمبريل هور وزير الخارجية البريطانية في خطبة القاها في قاعة «الجلد هول» بلندن — بأنه عندما استئنست الحكومة البريطانية في شأن الدستور المصري نصحت بعدم إعادة دستوري ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ بحجة أن الأول غير صالح للعمل ، والثاني لا ينطبق على رغبات الأمة .

كان هذا التصريح صدمة لمشاعر الشعب وقد أثار احتجاجا هائلا وطبقاته ، وقامت المظاهرات في شتى أنحاء مصر احتجاجا عليه ، كما أثار السخط على الوزارة — وفيها يتعلق بموقف الوفد فقد خاب أمله في تغيير السياسة البريطانية وموافقتها على عودة الدستور كما كان يأمل ، وبالتالي فقد أصبح لازما عليه أن يعلن سخطه على الانجليز ويحدد موقفه منهم من ناحية ، وأن يعيد

النظر في موقفه من وزارة نسيم من ناحية أخرى . فاجتمع أعضاء الوفد والهيئة الوفدية (في ١١ نوفمبر ١٩٣٥) وتناقشوا في الموقف ، وامتد اجتماعهم الى اليوم التالى ثم اتخذوا قرارات اعلنت سكرتاريته انها ستعلن في الخطاب الذى سيلقيه رئيس الوفد في عيد الجهاد الوطنى في ١٢ نوفمبر ١٩٣٥ .

والقى النحاس خطابه المشار اليه في تلك المناسبة ، وهو خطاب يعتبر وثيقة سياسية هامة تعالج تاريخ تلك الفترة الحرجة . وقد اذاع النحاس فيه قرارات الوفد التى اتخذها في الاجتماع الآنف الذكر وهى كما يلى :

اولا : دعوة الامة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيئاتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز مادام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا : وجوب استقالة الوزارة نزولا على خطة عدم التعاون لان استمرارها في الحكم يعد اصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو اقرار لهذا الاعتداء .

ثالثا : اذا لم تستقل فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا : كل وزارة تقبل التعاون مع الانجليز مع استمرار اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع .

كان خطاب النحاس وقرارات الوفد مساعدة لتفجير الموقف فاشتعلت البلاد بالمظاهرات واخذت الصيحات تتعالى بالاحتجاج على تصريح هور وتنادى بسقوط وزارة نسيم ، ومن ناحية أخرى

أخذ الوفد يوالى احتجاجه على الحكومة البريطانية ، فأرسل مذكرة الى عصبة الأمم ضمنها احتجاج مصر على التصريح السالف الذكر الذى يتعارض مع حقوقها واستقلالها والذى أدى الى وقوع الحوادث الفظيعة التى وقعت حينئذ ، كما أرسل الوفد صورة من هذه المذكرة الى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر لتبليغها الى حكوماتهم ، كما وجه كتابا شديدا للهجة بصيفة احتجاج الى وزارة نسيم يحتج فيها على بقائها فى الحكم بعد أن سحبت منها الأمانة تأييدها ، وبعد أن حدثت تلك الحوادث التى أدت الى قتل الأبرياء واهدار حرية الصحافة .

وفىما يتعلق بموقف الوفد من حكومة نسيم يجب أن نلقى عليه بعض الضوء . ذلك أنه كما رأيناه فى البداية ينتهج سياسة التأييد والتقرب من نسيم لدرجة أنه غضب على فاطمة اليوسف وجريدتها « روز اليوسف » التى كانت تنطق بلسان الوفد آنذاك وذلك من أجل الحملات التى كانت تشنها ضد الوزارة كما أشرنا فقد استدمى الفحاس صاحبة الجريدة ولم يكد يراها حتى أخذ فى تقريرها ومساءلتها : لماذا تعارضين وزارة توفيق نسيم ؟ . وحينما أصرت على موقفها اجتمع الوفد وقرر طرد الجريدة وصاحبها فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ . وليس هذا فقط بل كان من بين أسباب طرد عباس محمود العقاد — وهو كاتب الوفد الأول آنذاك — من الوفد اشتراكه فى الحملة على الوزارة وأحد وزرائها (أحمد نجيب الهلالي) إذ لم يلتزم العقاد بالخط السياسى الذى كان يرسمه الوفد لمهادنة تلك الوزارة فى البداية . هكذا كانت سياسة الوفد أزاء الوزارة فى البداية ثم ها هو يسحب تأييده لها ويحتج على بقائها فى الحكم ويطلبها بالاستقالة . فهل كان الوفد فى اتخاذ هذا الموقف الأخير صادقا مع نفسه ومع الأحداث باعتبار أن الوزارة تنكرت للدستور وبالتالي فقد سحب تأييده لها بعد أن يئس من أعاقته واجراء الانتخابات ؟ .

لقد حاول الدكتور هيكل التشكيك في هذا الموقف حينما يذكر أن نسيم كان مقتنعا بأن الوفد — اذ يطالبه بالاستقالة — انما يجارى في ذلك تيار الراى العام ، على حين انه — أى الوفد — كان يود في الحقيقة أن تبقى الوزارة في مقاليدها . وبصرف النظر عن تلك النغمة « مجارة الوفد لتيار الراى العام » ، وهى نغمة ستصمم الآسماع كثيرا على امتداد تاريخ الوفد وفى كل عمل يقوم به . بصرف النظر عن تلك النغمة كيف يستقيم للوفد أن يصدر قراراته السالفة الذكر بعدم التأييد لنسيم وارسال احتجاج له على بقاءه فى الحكم ثم بعد ذلك يود له البقاء فى الحكم ؟ ثم لو وافقنا هيكل وفرضنا جدلا بأن الوفد فعل ذلك لمجارة الراى العام . فما هو الراى العام ؟ اليس ايماءات الجماهير وانتفاضاتها بكل فئاتها ؟ وهل يعاب على حزب أو قادة حزب انهم يجارون تيار الراى العام تيار الجماهير ؟ ولماذا لم يحاول حزب الاحرار الدستوريين هذه المجارة ؟ . إن الوفد وقد اعتقد أن الطريق بينه وبين نسيم أصبح مسدودا أثر أن يتخذ مراكبه ولم يكن مجارة لتيار الراى العام .

ثم لتتابع تطور المسألة الدستورية وقد أصبح الموقف متفجرا ومنذرا بالثورة الجامعة وقد أعطاه الوفد شحنات جديدة بقراراته السالفة الذكر فالتهمت المشاعر فى جميع أنحاء البلاد وكانت المظاهرات تنادى بإسقاط الوزارة وقعت بينها وبين كونستبلات الانجليز عدة معارك أدت الى استشهاده بعض الطلبة واصابة البعض الآخر ، وحطم المتظاهرون مركبات الترام والاتوبيس وتعطلت وسائل النقل والأتارة وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس ، وبنت العاصمة فى خداد رهيب وحزن عام جدد نكسرى ثورة ١٩١٩ ، كانت فى الواقع شبه ثورة شملت الجميع حتى المدارس الثانوية والابتدائية فأغلقتها الحكومة كما أغلقت الجامعة المصرية واضريت النقابات وتوقفت الصحافة عن الصدور احتجاجا على تدخل بريطانيا وموقف الوزارة . كانت صورة من ثورة ١٩١٩

— كما يذكر الراجعى وقد عاصر الثورة وصورتها — وكانت تابعة من شعور وطنى يهدف الى تحقيق مطالب البلاد ، وبينما كانت الاحداث تتابع على هذا النحو برزت الدعوة الى توحيد الصفوف وقام الطلبة بدور كبير فى هذه الدعوة وذلك باتصالهم بزعماء الاحزاب ومناشدتهم تحقيق الائتلاف ، واسفرت المساعى عن تأليف « الجبهة الوطنية » فى ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد المصرى والاحزاب الاخرى والمستقلين ، وينبغى لنا أن نوضح موقف الوفد ازاء هذه الدعوة ودوره فى قيام تلك الجبهة وذلك لاهميته فيها اعقب ذلك من الاحداث .

حاول كلا من الدكتور هيكل والراجعى أن يشكك فى موقف الوفد ازاء دعوته توحيد الصفوف ، فبينما يذكر الاول أن الصحف اذاعت أن النحاس باشا لم يقبل الدعوة ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الاهداف ، وأن محمد باشا محمود ندد بمسلك رئيس الوفد كما ندد به اسماعيل صقلى وحيد الباسل وأن محمد محمود هو الذى دما الى الاتحاد فى خطابين القاها فى ٧ ، ٢٣ نوفمبر ... الخ . ويشير الثانى الى أنه حينما ذهب كسكرتير للحزب الوطنى ومعه حافظ رمضان رئيس الحزب لمقابلة النحاس باشا فى ٢١ نوفمبر ومناشدته قبول الائتلاف وتوحيد الجهود اجابها جواباً لا يبعث على الاطمئنان اذ قال بأنه — أى النحاس احرص الناس على الوحدة الوطنية ولكن لا بطريق الائتلاف بين الاحزاب فان الوفد قد جرب الائتلاف مرتين فى ١٩٢٥ ، ١٩٣١ فنقض ، ولا يريد أن يعود الى هذه التجربة ، بل يقبل تعاون بين الاحزاب بأن يعلن كل منها مبادئه صريحاً وهو التمسك بدستور ١٩٢٣ .

لا شك أن الوفد استقبل دعوة الائتلاف بالتحفظ ، وهو فى تصورنا كان على صواب فى ذلك التحفظ ، ونستطيع بالتالى ان

نبرر من الآن كل تحفظات الوفد وحضره أراء كل دعوات الائتلاف
 التى ستبرز وتوجه اليه على امتداد تاريخه . فان تجربة الائتلاف
 فى عام ١٩٢٨ التى مرت بنا ستظل شبيها مخيفا امام الوفد « ولا يلدغ
 المؤمن من جحر مرتين » على حد تعبير الفحاس فى عام ١٩٤٢ على
 أثر حادث ٤ فبراير الذى سيأتى بيانه . ويبدو أن النحاس رفض
 هذه الدعوة فى عام ١٩٣٥ وكان يعتقد أن الهدف منها قيام وزارة
 ائتلافية ترفضها كما رفضها فى عام ١٩٣١ . ومن خلال هذا المفهوم
 يمكن لنا أن نفهم السر وراء تحفظ الوفد ونقدته . وليس معنى
 هذا التحفظ أن الوفد كان يصر عليه ، بل نجده يبادر فيصدر بيانا
 فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ يوضح فيه أنه لم يشأ أن يسترجع يده
 المدودة الى ذلك النفر من مواطنيه وأنه فتح لهم باب الاتحاد على
 مصراعيه وأنه أرسل اليهم من يحاول اقناعهم بوجوب تكوين جبهة
 وطنية بشروط هي : أولا : أن يطالب الجميع بعودة دستور ١٩٢٣
 فوراً وبدون تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى
 الملك . ثانيا : أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة
 اليها . ثالثا : أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالا صحيحا
 تاما .

هذا هو موقف الوفد وشروطه أراء دهوة الائتلاف وقد رفض
 الأحرار الدستوريون الشرطين الأولين ، ذلك لأن الغاية من الائتلاف
 كانت تختلف عند كل منهما ، فبينما كان الوفد يرى أن هدف الأمة
 ينحصر فى استعادة الدستور ثم إجراء الانتخابات على أساسه ،
 فإذا فازت الأغلبية قامت الحكومة المستندة على هذه الأغلبية
 بالمفاوضات لمقد معاهدة مع إنجلترا فإن نجحت فيها ، وإن أخفقت
 بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بالحكم ، أما الأحرار
 الدستوريون — كما يتكرر د. هيكل — فقد كانوا يجعلون عقد
 المعاهدة هدف الوحدة أو الائتلاف ، فإذا عقيت المعاهدة وعام

الدستور وأجريت الانتخابات تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل .

ويسرر هيكل موقف حزبه بأن الحوادث قد أثبتت أن كل المفاوضات السابقة قد أعقبها اقالة الوزارة القائمة في الحكم أو استقالتها وخل مجلس النواب أو تعليق الحياة النيابية أو إلغاء الدستور كله . وينتهى الى أن المعاهدة هي سباج الدستور . ورغم أن هذا التبرير يمثل حقيقة مؤلمة في تاريخ الحياة الدستورية المصرية إلا أن الباحث المدقق لا يملك إلا أن يحصل الأحرار الدستوريين مسئولية تلك الانقلابات الدستورية ، والتجارب مازالت ماثلة في الأذهان على امتداد الأحداث التي مرت بنا ، وستمثل أمالنا بصور شتى في الفترة التالية التي سنتناولها بالتفصيل كل في موضعها . يبدو أن الدكتور هيكل من فرط حرصه على الدستور قد نسي أو تناسى في غمرة هذا الخرص أن الأحرار الدستوريين وأصدقائهم كانوا هم دائما قطة الدستور . ثم أن الوفد من ناحية أخرى — كان يقرن مطالبته بعودة الدستور بالمطالبة بإبرام الاتفاق مع بريطانيا . فقد أعلن مصطفى النحاس في خطابه (في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥) أن عودة الدستور يجب أن تكون قبل كل شيء « لأن الدستور هو الطريق الطبيعي للحكم في البلاد من جهة ، ولأنه هو الذي على أساسه يمكن أن تتكون سلطة تنفيذية تتولى مباشرة ما تقتضيه المفاوضة وعقد المعاهدة من جهة أخرى » .

على أي حال ، ومهما يكن من أمر هذا الخلاف في وجهات النظر بين الوفد والأحرار الدستوريين لم يكن مشبها لجهود الطلبة وقد كانوا في تلك الفترة — كما يذكر فتحي رضوان — قد وصلوا الى شيء من النضوج السياسي أعانهم على الاستقلال عن الأحزاب وتكوين رأي خاص بهم ، فأروا أن الموقف لم يعد يحتمل اختلاف

زعماء الأحزاب ، وأنه يجب الاتحاد والوقوف صفا واحدا ضد بريطانيا والمطالبة بمعاهدة تنهى الوضع القائم . فاندفعوا للمرة الثانية — فى أوائل ديسمبر ١٩٢٥ — للقيام بالمظاهرات وعقدوا اجتماعا فى كلية الطب وأصدروا عدة قرارات ، كما ألفوا من بينهم وفدا لتنفيذ هذه القرارات وللسعى حثيثا للتوفيق بين زعماء الأحزاب ، وأثمرت تلك المساعي فتم الاتفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين على تأليف جبهة وطنية تطالب بعودة الدستور وعقد المعاهدة وتألقت الجبهة وأخذت توالى اجتماعاتها بمنزل النحاس باشا . ثم قامت بتوجيه كتلين أحدهما إلى الملك لمطالبته بإعادة الدستور ، أما الثانى فقد وجهته إلى الحكومة البريطانية تطالبها بتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات ١٩٢٠ بعد الاتفاق على نص السودان . وفى ١٢ ديسمبر صدر مرسوم ملكى بإعادة دستور ١٩٢٣ .

هذا فيما يتعلق بإعادة الدستور وهو كما رأينا كان هدف الوفد الرئيسى . أما فيما يتعلق بالهدف الثانى وهو عقد معاهدة مع بريطانيا فهذا مجال دراستنا فى الفصل القادم ، ولنتابع تطور الأحداث ..

عقب عودة الدستور اجتمع رئيس الوفد مع توفيق نسيم والى عليه كى يسرع بإجراء الانتخابات لتتولى الأغلبية البرلمانية الحكم والمفاوضات مع إنجلترا ، ووعدته نسيم بتحقيق ذلك وشرع فعلا فى إعداد العدة لإجراء الانتخابات ، إلا أن الأحزاب غير الوفدية اعترضت عليه وسعت لفتحيتها عنها . فقدم نسيم استقالته فى أواخر يناير ١٩٢٦ . وحاول الملك أن يؤلف وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب فرفض الوفد هذه الفكرة تمسكا منه بأرائه السابقة ، إلا أنه وافق على الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة للمفاوضة لإبرام معاهدة مع بريطانيا .

واستقر الرأي على أن يؤلف على ماهر وزارة محايدة لاجراء الانتخابات فالفها في ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وتآلف وفد المفاوضات الرسمي برئاسة مصطفى النحاس استعدادا للتفاوض مع انجلترا لعقد المعاهدة . ثم تابعت الاحداث فتوفى الملك فؤاد في ٢٨ ابريل ١٩٣٦ وخلفه ابنه القاصر فاروق ، واجريت الانتخابات في مواعيدها فأحرز فيها الوفد أغلبية كبيرة واجتمع البرلمان وقرر تكوين مجلس وصاية ، ثم قدم على ماهر استقالة وزارته الى المجلس وعهد الى النحاس بتأليف وزارة وفدية فالفها في ١٠ مايو ١٩٣٦ . على النحو الذي سنتناوله بالتفصيل كل في موضعه .

الفصل الثاني

معاهدة ١٩٣٦ ودور الوفد

لا شك ان معاهدة ١٩٣٦ تعتبر نقطة انتقال حاسمة في تاريخ مصر المعاصر وفي تاريخ حزب الوفد على وجه الخصوص ، مما لواقع ان الباحث في تاريخ هذا الحزب لا يمكنه ان يتجاهل معاهدة ١٩٣٦ وذلك لعدة اعتبارات : اولا : لانها كانت نتيجة لاستلوب المفاوضات ، وهو الاستلوب الذي اعتنقه الوفد منذ تاليفه في ١٩١٨ لحل القضية المصرية والذي اتبعه سعد زغلول في ١٩١٩ ، ١٩٢٤ (محادثاته مع ملنر - ثم ماكفونالد) ، كما اتبعه خليفته مصطفى النحاس في ١٩٢٠ (مع هنترسون) . ثانيا : لان الوفد كان له دور بارز كما ستري في التمهيد لابرام هذه المعاهدة ، ثالثا : لانه ساهم بنصيب كبير في مفاوضاتها ، اذ كان رئيس هيئة المفاوضات زعيم الوفد ، بالإضافة الى ان نصف اعضائها كانوا وفديين ، بل ان الباحث من خلال محاضر جلسات المفاوضات في لقاء لنا مع الاستاذين ابراهيم فرج ، والدكتور محمد صلاح الدين (في ٢٠/٥/١٩٦٨) حول معاهدة ١٩٣٦ وما اثير حولها (كان صلاح الدين سكرتيرا مساعدا لهيئة المفاوضات آنذاك ثم وزيرا للخارجية في حكومة الوفد الأخيرة التي قامت بإلغاء المعاهدة) متفضل الاول بتقديم محاضر جلساتها لنا . يستطيع ان يؤكد ان الوفد كان هو الذي يجلس الى مائدة المفاوضات من

ناحية وميلز لامبسون من ناحية أخرى . رابعا :
أجريت المفاوضات وتم التوقيع على المعاهدة وقرار البرلمان لها
وزارة الوفد قائمة في الحكم والنحاس رئيسا للوزارة وهيئة
المفاوضات معا ، كما أن قادة الوفد هم — دون الآخرين — الذين
أناموا العرس وكانهم أصحابه فهللوا للمعاهدة وأطنبوا في مزاياها
حتى اعتقدت جماهير الشعب المصري — بشعور الولاء للوفد —
انها نهاية الطريق .

وبالإضافة الى ذلك كله فان الوفد هو الذي قام بإلغاء هذه
المعاهدة في حكومته الأخيرة (٥٠ — ١٩٥٢) وبين عقدها والغائها
تشكلت مسيرة الوفد لفترة تتجاوز الخمسة عشر عاما وهي مرتبطة
— سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وسواء كان الوفد في الحكم
أو مبعدا عنه — بهذه المعاهدة ونتائجها ، ولهذا كله اعتبرنا هذه
المعاهدة فاصلا تاريخيا بين مرحلتين في تاريخ الوفد . هذا فيما
يتعلق بارتباط الوفد بمعاهدة ١٩٣٦ التي من الناحية الأخرى ننظر
إليها باعتبارها حادثا مريدا له أثره وقوته في تاريخنا المصري
المعاصر ، إذ كانت بمثابة فاصل بين عهدين ، من حيث أنها وقعت
نهاية لفترة في العلاقات المصرية البريطانية كانت بدايتها ضرب
الاسكندرية في يوليو ١٨٨٢ ، كما أدت الى تحديد وضع إنجلترا في
مصر للمرة الأولى ، ولذلك فهي تسجل — ويحق — نقطة انتقال
حاسمة في تاريخ مصر المعاصرة .

فمنذ احتلال الإنجليز لمصر في عام ١٨٨٢ وهم يتطلعون الى
اكتساب صفة الشرعية لوجودهم ذلك لأن احتلالهم لها لم يسقط
فنها صفتها كولاية عثمانية منذ عقد « اتفاق لندن » بين الدولة
العثمانية وبعض الدول الأوروبية العظمى ومن ثم انتهزت إنجلترا
فرصة قيام الحرب العالمية الأولى فأعلنت من تلقاء نفسها الحماية
كضرورة مؤقتة محل نظام كرومر الذي لم يكن لسلطانه في
الحكم حد معلوم . وحيثما انتهت الحرب والزمّت معاهدة فرضى

ألمانيا بالاعتراف بهذه الحماية هب الشعب المصرى يطالب بالغاءها وانهاء الاحتلال ، وتالف الوفد المصرى على النحو الذى أشرنا اليه معلنا ان خطته تسوية المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا تسوية تحقق الاستقلال التام للبلاد وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وطبقا لخطه الوفد جرت المفاوضات بينه وبين لجنة ملنر ، وقد أخفقت لأن اللجنة لم تقبل ادخال التحفظات التى أبدتها الأمة المصرية على مشروعها قبل اجراء المفاوضات الرسمية وأهم تلك التحفظات وجوب النص صراحة على الغاء الحماية .

وفى عام ١٩٢١ جرت مفاوضات أخرى بين عدلى يكن - رئيس الحكومة آنذاك - وبين اللورد كيرزن وكان مصرها الفشل لأسباب عديدة أهمها أن بريطانيا اشترطت أن ترابط قواتها فى مصر فى أى مكان ولاى زمان . وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصدرت بريطانيا من جانبها التصريح الآنف الذكر والذى ألغت فيه الحماية واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة واحتفظت - لطلق رأيها - بالتحفظات الأربعة حتى يحصل الاتفاق عليها بمفاوضات جرت تجرى بين البلدين . وعقب صدور الدستور المصرى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ أجريت الانتخابات وغاز الوفد بالأغلبية فألف سعد زغلول الوزارة الدستورية الأولى وجرت محادثات بينه وبين المستر ماكدونالد لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات ولم تؤد الى نتيجة تسمح بالدخول فى مفاوضات رسمية .

وفى عام ١٩٢٧ جرت المحادثات بين عبد الخالق ثروت والسير أوستن تشمبرلن وافضت الى مشروع رفضه الوفد « لأنه لا يتفق فى أساسه وتقصوه مع استقلال البلاد ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » . وفى عام ١٩٢٩ جرت محادثات بين محمد محمود والمستر هندرسون ، وعلى اثرها قدم هندرسون السى

الحكومة المصرية مقترحات عرضت في عام ١٩٣٠ على البرلمان
المصري الذي فوض الوزارة القائمة آنذاك — برئاسة النقاس —
في أن تتفاوض فيها مع الحكومة البريطانية ، وجرى المفاوضات بين
النقاس وهندرسون الا انها تحطمت على صخرة السودان ، وفي
عام ١٩٣٢ أبدى اسماعيل صبقي — رئيس الحكومة آنذاك —
للسير جون سيمون — وزير الخارجية البريطانية — رغبته في اجراء
محادثات بين الحكومتين تمهيدا للدخول في مفاوضات رسمية ، فأجاب
سيمون بأنه يعتقد أن مشروع ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ يصلح أساسا
لمفاوضات مقبلة ولكنه يبدى تحفظين أحدهما خاص بمسألة مواقع
القوات في مصر والآخر خاص بالسودان .

هذه هي مراحل المفاوضات التي حدثت بين الجانبين المصري
والبريطاني وكان مصرهما جميعا الفشل ومن ثم عاد الموقف الى
ما كان عليه عند تصريح ٢٨ فبراير ، فقد ظل الموقف متجمدا حتى
إذائنه رياح الأزمة الدولية في عام ١٩٣٥ من حيث تأثيرها على
الأحزاب المصرية بما فيها الوفد وبالتالي في تطور العلاقات المصرية
البريطانية الأمر الذي سيمهد لإبرام معاهدة ١٩٣٦ .

الأزمة الدولية :

مر بنا كيف قامت الجبهة الوطنية وتآلفت الأحزاب تمهيدا
لمعقد المعاهدة مع انجلترا وعودة الحياة الدستورية . ورغم أن
هاتين النتيجتين كانتا من صنع المصريين وحدهم ، الا أننا لا يجب
أن نخفل عاملا هاما ساعد على إنجازهما وتعنى به الأزمة الدولية
التي كانت سحبها القائمة قد أخذت تتجمع آنذاك في سماء أوروبا
وأنفثت بعاصفة هوجاء لعبت دورها في العلاقات بين مصر وبريطانيا
وبالتالي تأثير الوضع الداخلي في مصر . ويحسن بنا الآن أن نتناول
تلك الأزمة بشيء من التفصيل ثم دور الوفد أزاءها . ذلك لأن تلك
الأزمة كانت الدافع الأول لإبرام معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر

وانجلترا على السواء ولكن بدرجة متفاوتة . فرغم ان المعاهدة تعتبر وليدة جهاد استمر ثمانية عشر عاما الا ان مهدها المباشر كان على اثر ما عاينته اوربا وملا جوها بالغيوم من ناحية ثم استفحال النزاع بين ايطاليا والحبشة من ناحية أخرى ، وكلا المشكلتين دفع انجلترا كما دفع مصر الى الالتقاء في منتصف الطريق .

فمن ناحية انجلترا شعرت في ١٩٣٥ بتغير الجو السياسي الذي اعتادته طوال الخمسة عشر عاما الماضية ، فان الظروف الدولية لم تعد في صالحها من حيث تهديد قوتها البحرية ومركزها في البحر الابيض المتوسط نتيجة لظهور ايطاليا كدولة بحرية قوية تؤيدها ألمانيا ، الامر الذي جعل انجلترا تنقل مركز قيادة اسطولها في البحر الابيض من مالطة الى الاسكندرية . هذا بالإضافة الى انهيار النظم الدولية التي كانت تعتمد عليها انجلترا ، فعصبة الأمم فقدت احترامها بعد ان تخلت عنها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ان قوة اليابان كانت آخذة في النمو في شرقى آسيا مما هدد تفوق انجلترا ونفوذها في الصين .

كل هذه العوامل كانت دافعة لانجلترا لاعادة النظر في سياستها ، واهم تلك العوامل موقف ايطاليا الفاشستية من الحبشة واعتدائها عليها في عام ١٩٣٥ ، فان ايطاليا لم تكشف ببنية نفوذها وقوتها في الحبشة بل طلبت ان يعمل لمركزها في البحر المتوسط ومصر والقناة حساب آخر ، كما عززت حمايتها في ليبيا ، ووصل الاسطول الايطالي الى مركز مساو للأسطول البريطاني في البحر الابيض ، ولم يحفل موسوليني بقوات بريطانيا فتحداها كما تحدى عصبة الأمم فهاجم الحبشة واستولى عليها وضمها الى التاج الايطالي .

ازاء كل ذلك سارعت انجلترا الى تحصين مركزها في البحرين المتوسط والاحمر ف عقدت اتفاقاتها مع تركيا وسائر دول

البلقان ، ثم اتجهت نحو مصر وكانت تعلم خطورة موقعها بالنسبة الى قوات ايطاليا التي كانت تستطيع في وقت الحرب ان تهاجمها من ناحية حدودها الغربية ، ومن ناحية السودان عن طريق اريتريا والحبشة ، ومن ثم اخذت انجلترا تحشد أسطولها في المياه المصرية وتزيد قواتها في مصر زيادة كبيرة ، ومارست مطلق الحرية في استخدام الموانئ المصرية بما فيها القناة بحريا وبريا وجويا وحرمت دخول المنطقة الغربية بدون اذن خاص من القيادة العامة فيها ، كما ازدادت الطائرات الحربية البريطانية الى اعداد هائلة . كان هذا موقف انجلترا .

اما فيما يتعلق بموقف الشعب المصرى ازاء الأزمة الحبشية الايطالية وبالتالي ازاء بريطانيا فنستطيع ان نصوره من خلال موقف الوفد وزعيمه آنذاك .

كان من الطبيعي ان تثير تلك الأزمة مسألة اعادة النظر في العلاقات المصرية البريطانية ذلك لان الشعب المصرى لم يرض من حشد قوات انجلترا اذ رأى في ذلك سابقة خطيرة ربما يستند اليها الانجليز في المستقبل ، كما أنه قد يؤدى الى اعتداء ايطاليا على مصر ، وكان هذا باعثا على القلق والرغبة في عقد معاهدة . هذا بالإضافة الى ان غزو ايطاليا للحبشة هز مشاعر المصريين وعواظلتهم باعتبار ان الاحباش كانوا مثلهم طلاب حرية ، ثم ان مصر كان عليها ان تقرر موقفها في هذا النزاع المحتوم بين جارتها ، ايطاليا من الناحية الغربية ، والحبشة من الناحية الجنوبية ، ثم ان الطريق الذى يصل بين الجارتين يمر في اراض مصرية وعلى قناة السويس ، كما ان اسقياء ايطاليا على الحبشة كان كميلا بأن يضع يدها على أحد منابع النيل .

كان هذا هو اتجاه الراى العام وقد عبر عنه رئيس الوفد مصطفى النحاس فى خطبة القاها فى ٨ سبتمبر ١٩٣٥ وقد تناول فيها الأزمة الدولية فقال « قامت حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لا هبة نحن متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، هو جونا ، هو ينابيع نيلنا ، حالة خطرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب اسمى من عودة الدستور وأجل خطرا » . ويفضح النحاس عن هذا المطلب فيقول « ان الضرورة تقضى بأن نتعاون معا ، ولا يمكن أن نكره على التعاون كما حصل سنة ١٩١٤ ، فإن البلاد قد تنبته الى حقوقها وعرفت مالها وما عليها ، وترى المصلحة كل المصلحة فى عقد محالفة شريفة بين البلدين تراعى فيها مصالح الطرفين ، أما القول بان الوقت غير ملائم لعقد مثل هذه المحالفة فانه ينظر للملازمة وعدمها بحسب ميول الناظر ، فلو أنه أراد وثما وصفاء ومحبة وتحالفا ، فهذا هو أنسب الأوقات » . ويستطرد النحاس فى توضيح فكرته فيقول « وما دام الأمل موجودا ، والباب مفتوحا ، فمن الحرام أن نغلقه بإيدينا ، انما نحن نرتقب الحالة بدقة وحذر ، فلئن تحقق الأمل فقد مهدنا له السبيل ، ولئن انقطع فالشان لنا وللأمة جميعا » .

وكان صوت الوفد هو أول صوت فتح الآذان الى وجوب انتهاز الفرصة لحل المسألة المصرية التى طال الوقت على حلها فإذا كان خطاب النحاس بمثابة إنذار مصوغ فى قالب من الحكمة والود والقوة معا ، ولم يكن هذا الخطاب أول صوت للوفد فقد مر بنا الإشارة الى خطاب النحاس الذى القاه فى المؤتمر الوطنى (٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥) حينما صرح فيه بأحاسيسه تجاه السياسة البريطانية وكيف أنها أخذت تتجه نحو الاتفاق ، وأن عهد المندوب السامى الجديد عهد تنافهم صحيح بين البلدين . الخ .

واضح تماما أن الوفد كان يرغب في انتهاء فرصة الأزمة الدولية لإبرام معاهدة مع بريطانيا فهل كان الوفد على صواب في إبداء تلك الرغبة وما هي الأسس التي أقام عليها هذه الرغبة ؟ هل كان الأساس هو العداء والصراع العنيف بين الوفد والقصر والقائم منذ عام ١٩٢٤ ؟ هل يئس الوفد من القصر ومؤامراته فأراد أن يتطور تطورا جديدا بتقريب ما بينه وبين الانجليز ؟ هل أدركت سفينة الوفد — وهي تصارع أمواج المؤامرات وتغالب تيارات القصر وأحزابها والاستعمار والاعية منذ أوائل العشرينيات وحتى منتصف الثلاثينيات — هل أدركت من أين تهب الرياح ومن ثم أخذت تقترب شيئا فشيئا — بفعل تيار المد والجزر — من شاطئ الأمان ، أعنى الشاطئ الانجليزى ؟ وهل كان هذا الاقتراب تحت ضغط الأزمة الدولية التي لاحت نذرها في عام ١٩٣٥ أم كان موجودا قبل ذلك ؟

يحدد البعض هذا التقارب بعام ١٩٣٠ حينما صرح رئيس الوفد عقب فشل مفاوضاته مع هندرسون بقوله « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز » . ويفسرونه بأنه كان نتيجة للخصومة العنيفة بين الوفد والقصر في الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٥ . والواقع أننا نرى في هذا التحديد والتفسير بعض التجنى على الوفد كخزب . ذلك لأن هذا التصريح في تصورنا كان من قبيل المجاملات الدبلوماسية بالاضافة الى ان النحاس كان ينشد تغييرا في السياسة البريطانية في المستقبل ، وليس معنى هذا التشديد ان يقترب منها ويخطب ودها ، حقيقة أن العداء بين الوفد والقصر كان ماثلا لكنه لا يعنى انحيار الوفد الى جانب الانجليز . والصحيح ان سياسة بريطانيا الجديدة التي حملها باترسون ثم سار عليها خلفه مايلز لايتسون كانت تقوم على كبح جماح الملك فؤاد وتقليص انظاره والتقرب من الوفد الى حد محدود . والوفد من جانبه كان لا يرمض هذا التقرب ، إلا أن هدفه منه كان إعادة الحياة النيابية

وابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين ازاء
الآخرى ، وقد ساعد على هذا التقارب تصاعد الأزمة الدولية
وتهديدها لكل منهما على النحو الذى أشرنا اليه . فان بريطانيا —
تحت وطأة تلك الأزمة — كانت تؤثر أن تقرر الأمور على أساس
شعبى . ومن هنا كان انصرافها عن القصر واتجاهها نحو الوفد
والكتلة الشعبية ثم انها أرادت أن تعالج الوضع المتفجر فى مصر
والذى أدى الى قيام الجبهة الوطنية واشعال ما يشبه بالثورة كما
أشرنا ، فقد أدركت أن نشوب ثورة جديدة فى مصر كثورة ١٩١٩
كفيلا بأن يضعها فى موقف خرج من الناحيتين الاستراتيجية
والادبية . اذ أدركت أن ظروفها فى عام ١٩٢٥ تختلف عنها فى عام
١٩١٩ حينما خرجت من الحرب ظافرة بالنصر فاستطاعت مواجهة
الثورة آنذاك . لكن الوضع فى عام ١٩٢٥ كان جـد مختلف لـذ
شعرت بالرغم من وجود قوات الاحتلال يضعف مركزها فى مصر ،
مركزها كان قائما على القوة والتهديد بها فى نفس الوقت الذى
كانت صحفها وحكومتها وبرلمانها تأخذ على ايطاليا الالتجاء الى
القوة كوسيلة لفض النزاع مع الشعوب الأخرى ولقمع حرياتها .

نستخلص من هذا العرض أن الرغبة فى الاتفاق كانت مشتركة
بين بريطانيا والشعب المصرى وأن الوفد حينما أعلن من رغبته
فى ذلك الاتفاق كان منطقيا ومتبشيا مع الأحداث تباعا ومعبرا عن
اتجاه الراى العام الذى برز بشكل واضح فى وثيقته فى نوفمبر
١٩٢٥ ، ذلك لأن تحييد أى علاقات بين الدول أجدى من تركها
تحت رحمة أى حادث يحدث ، وفى هذا الصدد أشار السير
اوستن تشمبرلن فى حديث له مع ثروت ايان محادثاتهما عام ١٩٢٧ ،
أشار الى هذا المعنى فقال « ان لب المسألة هو ما إذا كان الشعب
المصرى وحكومته على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى
يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وما يترتب على ذلك

الظروف من الضروريات بالنسبة لكل منهما . فإن كان الجواب سلباً
 ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ
 وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى الى
 تسويتها بالقوة » . ثم يجب أن نضع في اعتبارنا أن السياسة
 البريطانية كانت قائمة على التسوية والمصالحة كلها طالب المصريون
 حل المسائل المعلقة بين الدولتين ، ولقد كفأها أن اعترفت في
 تصريح ٢٨ فبراير بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظها
 بالمسائل الأربعة التي أوردتها على هذا الاعتراف ، وحسبها
 أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية وتسايقهم الى الحكم ، وقد
 رأت إنجلترا في هذا الاعتراف بالاستقلال وفي ذلك السباق الى
 الحكم ما يسمح لها بأن تشتط في كل مرة يطلب فيها المصريون
 المفاوضة لحل المسائل المعلقة ، والا تصل من المفاوضة الى
 ما يرضى المصريين وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة جديدة حول
 الانتخابات أو الدستور .

نخلص من ذلك الى حقيقتين : أولاً : ان المصريين كانوا
 راغبين في تحديد علاقتهم ببريطانيا ، ولأن الوفد كان يمثل أغليبيتهم
 فقد ارتفع صوته لبدء تلك الرغبة ، كما شاركه في إبدائها
 الأحزاب الأخرى — باستثناء الحزب الوطني — التي تألفت في
 جبهة وطنية آنذاك . ثانياً : ان تلك الرغبة كانت منطقية ولا ينبغي
 لنا أن ننقص أو نقلل من شأنها بحجة أن المعاهدة لم تضع نهاية
 لتدخل بريطانيا كما كان المصريون يأملون مثلاً ، أو أنها لم تؤدي
 الى خروج قوات الاحتلال من بلادهم الى غير ذلك من نقائص
 الضعف التي تضمنتها المعاهدة والتي طاب لكثير من المؤرخين
 والباحثين تناولها بالتخيل والتعليق . ذلك أنه — ورغم إدراكنا
 لقيمة هذه التحليلات — يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن كل ما احتوته
 المعاهدة من المآخذ كان يعتبر سبقاً للأحداث ورنه بالغيب ، فلم

يكن في ضمير المصريين حينئذ ولم يدر بخلداهم كل تلك الاحتمالات ، ولكنهم — فقط — يرغبون في أبرام اتفاق مع الدولة الفاصية . حقيقة تطورت هذه الرغبة — على أيدي الزعماء المصريين ومنهم زعماء الوفد — واتخذت صورة اللفة لاتهام هذا الاتفاق ، مما اعتبره الأستاذ شفيق غريال مأخذا كان لا يجدر بهم ، ورغم أنه غسر هذا التلطف تفسيرا منطقيا وأرجعه الى امرين : اكتمرار جو السياسة الدولية من جهة ، واعتقاد هؤلاء الزعماء بان عدم تسوية ما بين مصر وبريطانيا أدى الى الازمات الداخلية المصرية من جهة أخرى . رغم هذا التفسير المنطقي للتلف فان غريال لم يبرره لانه رأى فيها يتعلق بالأمر الأول أن لبريطانيا مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر — ان لم تقفها — في نجاح المفاوضات ووضع تسوية نهائية لها ، وأن اضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر ، وأنه على أسوأ الفروض — كما يذكر غريال — ماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وامبراطوريتها . وفيما يتعلق بالأمر الثاني يعتقد غريال أن اخفاق المفاوضات بين البلدين في كل مرة لم يكن السبب للازمات الداخلية المصرية بقدر ما كان للظروف المواتية لحدوثها .

والواقع أن ما ذهب اليه غريال يعتبر صحيحا من حيث اهتمام انجلترا باضطراب الموقف الدولي وخشيتها منه بدرجة تفوق خشية مصر ، لكنه قد جانبه الصواب في اعتقاده أن اهتمام انجلترا كان يدفعها الى الحرص على تسوية المسألة المصرية بأى ثمن قبل قيام الحرب ، والأقرب الى الصواب أن انجلترا كانت ترى من مصلحتها أن تدخل الحرب متحررة من أغلال معاهدة تنديد حريتها في العمل على أرض مصر . ومن ناحية أخرى فقد دلت الحوادث المتلاحقة منذ اخفقت مفاوضات ١٩٢١ على أن كل اخفاق فيها وكل امتناع من جانب مصر عن قبول المعاهدة أعقبه تهديد بريطاني وعدوان على مصر . فان اخفاق مفاوضات عدلى

في ١٩٢١ أعقبه اشتداد الضغط والارهاب ونفى سعد وصحبه الى جزائر سيشيل ، كما أعقب فشل مفاوضات سعد في ١٩٢٤ الانذار البريطاني على أثر مقتل السردار ، وفي عام ١٩٢٧ استحدثت أزمة الجيش لتضغط بها بريطانيا على الحكومة المصرية وتكرهها على الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة ، واخفاق مفاوضات ثروت في ١٩٢٨ أعقبه تقديم مذكرة ٤ مارس التي أباحت لبريطانيا التدخل في التشريع الداخلي ، كما أعقبه انقلاب محمد محمود الذي عطل الحياة الدستورية ، واخفاق مفاوضات النحاس في ١٩٣٠ أعقبه الانقلاب الثالث والغاء الدستور وفرض نظام صدقي البغيض على النحو الذي تناولناه .

ننتهي من ذلك العرض لنقرر أن ما ذهب اليه غريال يجافي حقيقة ما كان يجول في أذهان المصريين وزعمائهم وتطلّعهم الى انتهاء هذه الحالة الشاذة وبالتالي أثر ذلك في جنوح الزعماء الى التلّيف لعقد المعاهدة . فقد كان هذا التطلع والتلّيف طبيعيا ومنطقيا وليس فيه ما يستوجب المؤاخذة .

ومع ذلك فانه بالنسبة لموقف الوفد ينكر بعض قائلته دعوى التلّيف هذه قائلين انه ليس هناك — في الظروف التي عقدت فيها المعاهدة — ما يؤيد هذه الدعوى لأن عقد المعاهدة كان امرا لازما وشيئا طبيعيا . وقد استمر الوفد في توضيح موقفه من الأزمة الدولية ويتابع تطوراتها وينادى بالتحالف مع بريطانيا ، ففى خطاب النحاس الذي القاها في ١٢ نوفمبر ١٩٣٥ في عيد الجهاد الوطني والذي كان له صدى اقوى من سابقه ، والذي جاء عقب تطور الأزمة الإيطالية الحثيثة تطورا خطيرا بتحرك قوات ايطاليا في أرتيريا ضد الحبشة في أكتوبر ١٩٣٥ . في هذا الخطاب تناول النحاس حالة الحرب وخطرها على مصر موضحا أن الحالة في مصر في عام ١٩٣٥ تختلف عنها في عام ١٩١٤ من الناحيتين الشرعية

والمعنوية ثم قال « ان مصر لن تقبل اليوم ان يساق ابنائها الى ميدان القتال وتؤخذ قواتها وتصرف اموالها وتستخدم ثكناتها وموانئها ومطاراتها قهرا وغلايا ، وقوة واغتصايا ، ولكنها ترحب مخلصه بأن تنود عن كيانها بكل ما هو في مقدورها ، متعاونة في الدفاع مع حليفتها برضاها واختيارها وباعتبارها بلدا حرا يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » . ويستطرد النحاس فيشير الى وجهة نظر الوفد في الرغبة في عقد اتفاق مع بريطانيا فيقول « يستلزم تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ويصون مصالح الانجليز التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وذلك ما كاشفنا به الوزارة بمجرد أن رأينا الغيوم تتجمع في الأفق الدولي لابلاغه رسميا لهم » . ثم يذكر النحاس أن نسيم باشا — رئيس الحكومة آنذاك — قد أخبره انه تحدث في هذا بطريقة اجمالية — مع المندوب السامي ثم بالتفصيل مع المستر كيلي ، ثم يقول « وقد قال لنا نسيم باشا ان هذا التبليغ بداية لها ما بعدها ، فصارحناء بوجود التعقيب عليه على كل حال لانه اذا كان بداية وجب الا تبطئ بعده الغاية المحققة لرغبات البلاد — أى عقد معاهدة — واذا كان نهاية فهو مضر لا تقبله ، وأوضحنا انه لا يصح أن تستقل الحكومة بالتشاور دون نواب الأمة لخطورة الموقف وجسامة المسئولية ، كما انه لا معنى للتشاور دون تعاون ، والتعاون لا يكون الا نتيجة اتفاق حر يحقق آمال الأمة ويقره نواب البلاد » .

هذا هو موقف الوفد ازاء تطور الازمة الدولية ونستطيع أن ننتبين انه كان يعبر عن اتجاه الراى العام الذى كان يفضل — تحت وطأة الظروف الخارجية والداخلية — أن يحسم الأمر بالوصول الى اتفاق مع انجلترا ، فقد كانت جماهير الشعب المصرى تدرك مدى خطورة الغزو الايطالى المحتمل الوقوع وتدرك فى نفس

الوقت مدى الضعف الذى صار اليه الجيش المصرى بفعل الاحتلال وهو الضعف الذى اثار اليه النحاس فى خطابه السالف الذكر فقال « لقد شاعت السياسة الظالمة التى اتبعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيش المصرى بحالته الراهنة ، قاصر العدة والعدد فى الدفاع عن حياض مصر » . ثم يستدرك ليقول « ومع هذا يجب علينا كمملكة مستقلة ذات سيادة وامة ابية ذات كرامة ان نتولى نحن حماية الثمار والثود عن الديار بكل ما نستطيع » .

تصارى القول ان المصريين وجدوا انفسهم بين « فكى الرحى » ولا سيما حينما اخذت بريطانيا فى تركيز قواتها فى بلادهم مما اثار اعتقادهم بانها حوّلت بلادهم الى معسكر معاد لاطاليا وهو الامر الذى يبرر اعتداء الدولة المعادية للانجليز على مصر التى ترتبط بانجلترا ، كما خشى المصريون أن تتصرف انجلترا فيهم — فى حالة الحرب — وفى مواردهم كما فعلوا فى الحرب العالمية الاولى ، كل هذا جعلهم أكثر استعدادا من ذى قبل لعقد معاهدة مع انجلترا تحدد وضع مصر من الاحتلال البريطانى ، وذلك حتى لا يساق ابنائهم الى ميدان القتال ، وتؤخذ اقواتها وتصرف اموالها وتستخدم ثكناتها وموانئها ومطاراتها نهرا وغلابا وقوة واغتصابا . كما عبر النحاس فى خطابه السالف الذكر .

وعلى أى حال لم تكن مصر فقط هى التى تأثرت بموامل الأزمة الدولية ، بل كانت بريطانيا هى الاخرى هدفا لهذا التأثير كما اثّرنا ، ومن ثم تلاقت رغبة كل منهما فى عقد معاهدة ، أى من الممكن القول ان الارتباط بين الظروف الدولية والعلاقات المصرية البريطانية لم يتأكد ويتضح قدر ما تأكد ووضح ابان اشتداد الأزمة الدولية واضطراب الألق السياسى فى عام ١٩٣٥ .

فان انجلترا من ناحيتها كانت تشعر بضعف مركزها فى مصر رغم وجود قواتها ، وكانت تخشى أن تتكرر ثورة ١٩١٩ ، ثم انها

كانت تدرك مدى قوة الدعاية الإيطالية ونشاطها ضدها ، وكيف انها تحض مصر على التقرب منها وتندد بسياسة انجلترا في مصر وتطالب بنصيب في ادارة شركة قناة السويس ، كما تطالب بتخفيض الرسوم التى تفرضها الشركة على حركة المرور فى القناة .

يستبين لنا مما تقدم — ومما ستؤكداه الأحداث بعد ذلك — أن بريطانيا كانت قلقة متأثرة بالموقف ازاء مصر حريصة على تسوية علاقاتها معها ، الا انها فى هذا الحرص لم تكن بنفس الدرجة أو الرغبة القوية التى كانت تعتدل فى صدور المصريين ، وهذا شأن الجانب القوى دائما فى علاقته مع الجانب الضعيف فهما كان من شأن مخاوف انجلترا ازاء الموقف الداخلى فى مصر وقلقها ازاء الغزو الإيطالى ورغبتها فى تسوية علاقاتها مع مصر ، فانها كانت « لا ترجو — ولو بجدة الأتف — أن تسوى ما بينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب » . كما ذهب بعض المؤرخين الذين رأوا أن مصر كانت تستطيع أن تنتهز الفرصة وتتشدد مع انجلترا حتى ترغفها على تغيير سياستها الاستعمارية .

وذلك لان انجلترا فى خلال ازماتها مع إيطاليا لم تكن — كما يذكر أرنولد توينبى — يقيد مركزها أو يحد من سلطتها فى مصر سوى تصريح ٢٨ فبراير بعد سقوط السيادة العثمانية عنها بتنازل تركيا عنها فى معاهدة لوزان (يوليو ١٩٢٣) ، وكان هذا التصريح كفيلا بأن يطلق يد انجلترا فى استخدام الأراضي المصرية ومياهها الإقليمية عند نشوب الأزمة الدولية ، فكان من شأنه أن يؤدى الى اغتباط السلطات البريطانية .

على أى حال كانت بريطانيا راغبة فى التهيد لعقد معاهدة رغم ما يشير اليه توينبى لكنها لم تكن بنفس الدرجة التى كانت

لدى المصريين والتي كان الوفد هو المبرر عنها . ولعله من المستحسن أن نتناول موقف الوفد وخطواته في التمهيد لعقد المعاهدة وكيف كانت ردود الفعل البريطانية لهذا الموقف .

كان لخطاب النحاس الذي ألقاه في ٩ سبتمبر والذي أشرنا إليه . كان له صداه في السياسة البريطانية ، ففي ١٦ سبتمبر أرسل المندوب السامي الى نسيم باشا - رئيس الوزارة - مذكرة يؤكد فيها أن بريطانيا العظمى تنظر بعين العطف نحو مصالح مصر وآمالها ، وأنها عندما تحين الفرصة ستحيط الحكومة المصرية علما وتستشيرها في أي تطورات في الموقف الدولي التي من شأنها أن تمس مصر وتتعلق بها ، واعتب ذلك اتخاذ عدة خطوات بالاتفاق بين السلطات المصرية والبريطانية - في أكتوبر ١٩٣٥ - منها تدعيم الحماية البريطانية وتركيز الفرق الاضافية على الجبهة الليبية ، وكان ذلك بعد أن تطورت الأزمة الإيطالية الحبشية إذ تحركت قوات إيطاليا في ارتريا ضد الحبشة في ٢ أكتوبر ١٩٣٥ وبالتالي أعلنت أنجلترا في ٨ أكتوبر انتقال قاعدة أسطولها في البحر الأبيض المتوسط من مالطة الى الاسكندرية أدت هذه الاجراءات الى تبرير اتهام المصريين لانجلترا بأنها تقوم باجراءاتها العسكرية والبحرية دون الرجوع الى مصر ، وبالرغم أن تلك الاجراءات تم اتخاذها بناء على قبول توفيق نسيم ، الا أن استمراره في الحكم كان يعتمد لحد كبير على تأييد حزب الوفد . ويبدو أن الوفد كان مازال يؤيد نسيم ويشترك معه في ادارة دفة السياسة فينكر انحاس في خطابه - في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ - أنه قد اتفق مع نسيم على تقديم مذكرة الى الحكومة البريطانية تتضمن الاشارة الى خطورة الظروف القائمة والحاجة الى الرجوع لراي الأمة ، وأن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتتولاه بنفسها ، كما أشارت المذكرة الى أن الحكومة المصرية ترى أن ذلك

الوقت هو « أنسب الأوقات » لعقد معاهدة بين البلدين ، وأنه يترتب على الاتفاق بينهما حل مشكلة الامتيازات ودخول مصر عصبة الأمم . وقد أنحى النحاس — في خطابه — باللائمة على الفكره القائلة بأن الوقت غير مناسب للاتفاق ، ودلل على عكس ذلك بقوله « ان هذا الوقت هو أنسب الأوقات ، لأنه أبرز بجلاء حاجة الفريقين الى التعاون الودى الشريف ، ولأن الخطر المشترك يقرب بين المختلفين للدفاع عن الصالح المشترك ، ونحن اذ نطلب الاتفاق لا ننتهز الفرصة او نستغل الظروف ، ولكننا نصدر عن رغبة صادقة ونية صافية ، وقد كانت هذه خطتنا منذ تألف الوفد : أن نفاهم ونتفق على تحقيق استقلال مصر وصيانة الصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .. » .

واضح تماما أن النحاس — معبرا عن وجهة نظر الوفد — كان يرغب فى الاتفاق وعقد معاهدة مع بريطانيا وان أسلوبه هو المفاوضات ، نفس الأسلوب الذى اتخذته الوفد منذ تأليفه ، ولا يستطيع الباحث أن يجد غرابة أو تناقضا فى ذلك ، ذلك لأن النحاس كان مازال مخلصا للمدرسة التى تخرج منها ، أعنى المدرسة التى تولت القيادة فى ثورة ١٩١٩ ، وهى مدرسة قانونية وجدت فى مبادئ تقرير المصير التى نادى بها ويلسون والتى سادت جو مؤتمر السلام عقب الحرب العظمى ، ما يبرر فلسفتها القانونية واتجاهها للاعتماد على سلاح المفاوضات فى كسب الاستقلال ومثالاتها فى تقدير جدوى الدستور فى ظل الاحتلال الأجنبى ، وقد بدت عقلية هذه المدرسة السياسية القانونية أوضح ما تكون فى عملية جمع التوكيلات لسعد زغلول ووفده أذاهب آنذاك الى مؤتمر الصلح على أوسع نطاق ، ورغم هذا فانها لم تجد شيئا فى فتح أبواب المؤتمر على النحو الذى أشرنا اليه .

نخلص من هذه الحقيقة لنقرر أنه رغم أن النحاس كان أكثر ثورية وصلابة من زملائه في نفس المدرسة ، إلا أنه ظل كرجل تربى في هذه المدرسة مخلصا لها معتبرا بها ، فكان يعتبر أسلوب المفاوضات هو الأسلوب الوحيد .. وانصافا للحقيقة التاريخية وحدها لا بد أن نقرر أنه لم يكن بوسع النحاس ومدرسته السياسية أن يجدا أسلوبا آخر في عام ١٩٣٥ غير ذلك الأسلوب ولأننا سنحمل النحاس مسؤولية التمهيد وإبرام المعاهدة فينبغى علينا أن نتساءل ماذا كان يستطيع النحاس والوفد أن يفعلوا سوى أن يناديا بهذا الأسلوب الذي ربما يعتبره بعض المؤرخين والباحثين أسلوبا قاصر ؟ ولكي تكون الإجابة موضوعية وحاسمة يلزم لنا أن نضع المعاهدة في الميزان ونحاول تقييمها حتى يتسنى لنا أن نحكم الحكم الصحيح .

وقبل أن نتناول المعاهدة بالتقييم ينبغى أن نعود إلى مجريات الأحداث لنشير إلى تلك الخطوات التي أعقبت تأليف الجبهة الوطنية والتي أدت إلى التمهيد لعقد المعاهدة والتي شارك فيها الوفد باعتباره العنصر الأول في تأليف تلك الجبهة .

وقد أثرنا إلى كيف كانت مصر في عام ١٩٣٥ متأثرة بالأزمة الدولية ، وكيف قامت الجبهة الوطنية التي أرسلت بخطابين في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أحدهما إلى الملك لإعادة الدستور وقد أثرنا إليه في الفصل السابق ، والثاني إلى المندوب السامي تطلب فيه المفاوضات في عقد معاهدة وهو ما سنتناوله الآن . وكانت المقدمات — التي أعقبت طلب الجبهة الوطنية للمفاوضات وعقد معاهدة — غير مطمئنة رغم ما أبدته الجبهة في كتابها أو مذكرتها السالفة الذكر إلى المندوب السامي من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين وبيان نتائجها بالنسبة لمصر وإنجلترا .

فقد تناولت هذه المذكرة أولا : الأسباب التي تدعو مصر الى الحرص على اتمام الاتفاق ، والآثار التي ترتبت على الفشل في عقد معاهدة في السنين الماضية من حيث انسداد جو العلاقات بين الدولتين ووضع العقبات في سبيل ما تريده مصر من تقدم ، وللتدليل على هذا أوردت المذكرة الأمثلة التالية :

١ — بقاء الامتيازات الأجنبية المقيدة لحرية مضر والحائلة بينها وبين التشريع المالى وغيره .

٢ — وجود ادارة اوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية .

٣ — حرمان البلاد من ان تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولعائنة طيقتها .

٤ — حرمان مصر من الاشتراك في الطبقة الدولية ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم .

٥ — عدم اتمام الاتفاق أدى الى عدم استقرار الحكم في البلاد والى اضطراب المرافق العامة .

ثانيا : تناولت المذكرة الظروف الدولية الملحة التي تدفع الى ابرام المعاهدة ، فقد أشارت الى انه منذ قيام الأزمة الدولية ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة ، حيث انهم رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ويجعل بلادهم ميدان حرب بسببها « وقد اشتزكت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ لبست الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا كما اتخذت انجلترا اراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اثناء للطوارئ » ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من اسباب الدفاع بمد المواصلات

وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف .
وإن الشعب المصرى ظل يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق
مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى
انتهت مفاوضات ١٩٣٠ الى تقرير نصوصها « باعتبارها معاهدة
رضيتها انجلترا وصرحت بلسان وزرائها انها لا تعدل عنها »
ومازالت نصوص هذه المعاهدة مقبولة من الحكومة البريطانية
حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف
هياتهم وأحزابهم « فان عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد
استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم
بكل أمانة واخلاص . لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم
ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هياتهم وأحزابه السياسية أن
تتفضل فتبلغ الحكومة البريطانية طلبنا بأن تصرح بقبولها ابرام
معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت
اليها مفاوضات النحاس — هندرسون فى سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل
المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح
الطيبة التى سادت المفاوضات » .

أرسلت الجبهة الوطنية هذه المفكرة فى ١٢ ديسمبر كما
ذكرنا وانتظرت الرد عليها ، الا أن الأيام تعاقبت دون وصول
هذا الرد ، حتى كان آخر ديسمبر ١٩٣٥ اذ ورد تلغراف من
مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية يقول فيه أن مطلب الجبهة
الوطنية الخاص بتسوية العلاقات بين بريطانيا ومصر بعقد معاهدة
قد نال عنايته الجدية ، ولكن النظر فيه يحتاج الى بعض الوقت
نظرا لحداثة عهده بتولى الشؤون الخارجية ، ولاشتغال الحكومة
بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة
المصرية ، ويحتاج الأمر بعد هذا الى عرض ما ينتهى اليه بحثه
على مجلس الوزراء ، ثم يشير ايدن الى أنه ليس الغرض من

معانيره هذه كسب الوقت والتسويق ، لأنه يميل شخصيا كل الميل الى الوصول الى معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين ، ويرجو الا تستمر القلاقل في مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب انجلترا .

ابلغ مايلز لامبسون مضمون هذه البرقية لأعضاء الجبهة منفردين ولم يسمح باعطائهم صورة منها ، فاجتمعوا وتحدثوا في أمرها ، ويذكر الدكتور هيكل ان اسماعيل صبقى ومحمد محمود قابلا المندوب السامي وابلغاه انها لا يجدان في هذه الطريقة ما يتفق وما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين ، وأشارا الى تصريحات صمويل هور السالفة الذكر والتي جرحت شعور المصريين ، وأنه اذا أريد ارضاء هذا الشعور لا بد من بيان صريح يقرر قبول انجلترا مشروع ١٩٣٠ كتعاطفة للتسوية . ووعدهما المندوب السامي بالرجوع الى حكومته في هذا الصدد .

وأخيراً وفي ٢٠ يناير ١٩٣٦ جاء رد الحكومة البريطانية وأبلغه المندوب السامي الى الملك ورئيس الجبهة الوطنية (النحاس باشا) ورئيس الوزراء ، وقد تضمن الرد قبول انجلترا للمفاوضة لعقد معاهدة الا انها اشترطت عدم التقيد بنصوص مشروع ١٩٣٠ كأساس للمفاوضة ، حيث أن الحوادث الدولية الأخيرة جعلت من الضروري اعادة النظر في المواد العسكرية الواردة في المشروع ، كما اشترط على ضرورة الاتفاق أولاً على النصوص العسكرية في مناقشة تهديدية للمفاوضات ، فاذا انتهت الى نتيجة مرضية انتقلت المناقشات الى مسألة السودان ، فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك أجريت المفاوضات لعقد المعاهدة وانتهى الرد بعبارة تلخص في أنه في حالة فشل

المحادثات في هذه المرة ستكون له عواقب خطيرة ، فقد يترتب على ذلك ان تعيد الحكومة البريطانية النظر في سياستها نحو مصر . وقد اضاف لامبسون في نهاية حديثه قائلا : « ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق ، فان فشل المفاوضات سيجعلنا في مصر ايام حالة جديدة تهما » . كما كرر المندوب السامي ما قاله في احاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة من ضرورة بقاء الاحزاب متحدة لان الحكومة البريطانية ترغب في ان تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب بأسره .

ولا شك اننا نستطيع ان ندرك من خلال هذه الشروط حرص بريطانيا على تشديد احكام معاهدة ١٩٣٠ العسكرية وتطبيقها على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل . ذلك لانها كانت تضع نصب عينها الازمة الدولية وانعكاسها على مصر فى تلك الفترة الحرجة ، بالاضافة الى التطورات التى حدثت بعد عام ١٩٣٠ ، ومن ثم رأت اتخاذ هذا الموقف المتشدد لا سيما بعد ازدياد الاستعدادات العسكرية الإيطالية برا وبحرا وجوا فى ليبيا وأفريقيا الشرقية والبحر الأحمر مما أزعج السلطات العسكرية البريطانية وجعلها تتوقع تهديدا إيطاليا لمصر من ناحية حدودها الغربية .

ولعله من خلال هذه الشروط نستطيع من ناحية أخرى ان نجد التقرير لتمسك الجانب المصرى بمشروع ١٩٣٠ وجعله قاعدة للتسوية كما جاء فى مذكرة الجبهة السالفة الذكر — وكما سيتضح هذا جليا فى جلسات النحاس مع الجانب البريطانى مما سنشير اليه فى موضعه — وهو التمسك الذى أخذه الأستاذ شفيق غريال على الجانب المصرى رغم تحرر الجانب البريطانى من ذلك المشروع .

وعلى أى حال كان موقف الجانب المصرى صعبا ولا يمكن لنا أن نحكم حكما دقيقا الا اذا تصورنا الظروف الدولية القائمة

حينئذ ووجود قوات الاحتلال والتهديد بتعطيل الدستور مرة ثانية بل الخوف من ضياع الاستقلال الذى كفله تصريح ٢٨ فبراير ، ثم خوف المصريين من أخطار الفاشية ، اذا تصورنا كل ذلك ادر كنا اى موقف صعب كانت تقفه مصر وهى تطب عقد معاهدة مع بريطانيا .

على اى حال فانه عقب وصول الرد البريطانى السالف الذكر استدعى الملك فؤاد نسيم باشا لمقابلته فى ٢١ يناير ١٩٣٦ كما استدعى رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وعرض عليهم تاليف وزارة ائتلافية تقوم بالابحاث التمهيدية قائلا لهم « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل احزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد اعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مهسا يدعوننا الآن لتكوين وزارة ائتلافية ، ولقد بحثت الامر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، واظننا قد اقررنا من أن نتفاهم ، لقد اتفق دولته ٩٩ فى المائة على ذلك وبقي واحد فى المائة واننا متمسك به أيضا » .

وكان الملك — كما يذكر الدكتور هيكل — يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه فى الجبهة بتأليف وزارة ائتلافية برئاسته باعتباره اقدم رؤساء الوزارة بين زملائه . الا ان النحاس رفض تأليف هذه الوزارة تمسكا منه برأيه الذى ابداه فى عام ١٩٣١ ، لكنه لم يرفض أن يشترك هو وان يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة ابتغاء الوصول الى اتفاق مع انجلترا تعذر الوصول اليه من قبل .

ويلزم لنا ان نقف قليلا أمام هذا اللغز ليتسنى لنا القاء بعض الضوء على موقف الملك من ناحية وموقف الوفد والنحاس من ناحية أخرى ، وفى هذا الصدد لا بد ان نطرح سؤالين : الاول : هل كان

الملك يتوق جفا الى رؤية المعاهدة حقيقة قائمة — كما يذكر كريم ثابت — وذلك لتستقر العلاقات بين مصر وانجلترا ولا يكون في البلاد الا « باب واحد » كما قال غير مرة للمقربين اليه حين كان ينفذ اليهم برغبته في عقد معاهدة بين مصر وانجلترا ؟ . الثاني : هل كان الملك مخلصا في محاولته تأليف وزارة ائتلافية برئاسة النحاس ؟ . وفيما يتعلق بالتساؤل الاول لا جدال في ان الملك كان يرغب في عقد المعاهدة ، لكن رغبته لم تكن صادرة عن اخلاص للشعب ووضع حد لازماته ، بل كانت رغبة ذاتية تملئها الرغبة في الانفراد بالسلطة دون الانجليز الذين كانوا يحيلون بينه وبينها احيانا . اما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني فلا شك لدينا في ان محاولته كانت غير مخلصة لاعتبارين : اولا : لانه كان يدرك ان تجربة الوزارات الائتلافية قد ثبت فشلها واتخاذها ثكلا لقلب الحكومة الدستورية بحجة انقضاها الائتلاف واعادة الحكم المطلق من جديد . ثانيا : لان الملك فؤاد لم يكن خافيا عليه مدى اصرار النحاس على رفض فكرة الوزارة الائتلافية بعد تجربته القاسية في عام ١٩٢٨ ، وقد أكد هذا في رفضه للفكرة ذاتها حين عرضت عليه في عام ١٩٣٢ كما اثرننا ، وكما سيؤكدنا بعد ذلك في عدة مناسبات سنعرض لها في حينها ، هذا بالاضافة الى ان فكرة الوزارة الائتلافية كانت نتيجة اتفاق وضعه الانجليز مع الملك فؤاد ، وكانت تتمشى مع رغبة الطرفين في تمثيل جميع الاحزاب في المفاوضات وعقد المعاهدة .

ونخلص من ذلك الى حقيقة وهي ان الملك كان يهدف من وراء هذه الفكرة الى توريث النحاس باشا في تلك الظروف الحرجة ووضعه امام أحد أمرين لا ثالث لهما : اما ان يقبل تأليف هذه الوزارة فيتخلى بذلك عن مبدأ رئيسي في سياسته ، او يرفضها فيكون ذلك سببا في تعريض الجبهة الوطنية لخطر الانقسام ، بيد ان النحاس باشا — واضعا نصب عينيه تلك الاعتبارات — قوت

على الملك هدفه وخرج من المأزق حين قبل الاشتراك مع الأحزاب الأخرى في جبهة المفاوضات .

والواقع ان هذه الحقيقة تقودنا بدورها الى عدة تساؤلات تطرح نفسها : لماذا يرضى الوفد لنفسه في ١٩٣٦ بالجلوس على مائدة المفاوضات مع ممثلى الأحزاب الأخرى بخالفاً في ذلك ما استنته سعد زغلول والنحاس سواء في الماضى أو في المستقبل (على ١٩٢١ ، ١٩٤٦ مثلاً) ، وهذا رغم أنه — كما رأينا — قد رفض الاشتراك في تاليف وزارة ائتلافية ؟ هل أدرك من استقراء الأحداث في الماضى والحاضر ان المعاهدة لا بد وأنها ستحتوى على بعض الثغرات أو المساوئ ومن ثم أراد أن يشرك معه تلك الأحزاب مجتمعة في تحمل مسؤولية إبرامها ؟ أم خشى اقطابه — وهم في معظمهم من المحافظين — من تطور الحركة الوطنية وقيام الجبهة — وفيها العناصر المتطرفة كالحزب الوطنى — خشى اقطاب الوفد وقادته انتقال القيادة الى هذه العناصر أن استمرت في ثورتها آراء الانجليز ، وبالتالي أسرعت قيادة الوفد الى الامساك بالزمام حتى لا يفلت منها ولكى تحتفظ لنفسها بالقيادة ؟

فيما يتعلق بالتساؤل الأول يؤكد الوفد ان قبوله الاشتراك في المفاوضات مع الأحزاب الأخرى الممثلة في الجبهة الوطنية آنذاك كان يعنى أنه ينظر الى الأمر باعتباره مسألة سياسية بحتة فرأى ان مصلحة الوطن تقتضى وجود هذه الجبهة وراء المفاوضات المصرى لتقوية مركزه وليكون أكثر قدرة على تحقيق آمال البلاد مما لو أجرى الوفد منفردا هذه المفاوضات ، ولا سيما لوجود القلاقل الدولية القائمة آنذاك .

ثم انه من ناحية أخرى نجد ان الغدوب السامى كان يكرر في أحاديثه مع الملك ورئيس الحكومة وزعماء الجبهة ضرورة بقاء

الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب في أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره .

أما فيما يتعلق بالتساؤل الثانى فلا نعتقد أن الوفد — وهو الحزب الأكثر تطرفا كما وضع من خلال احتجاجاته ومظاهراته وخطب زعمائه التى أشرنا إليها — لا نعتقد فى أنه أراد توريث الأحزاب الأخرى فى تحمل المسئولية ، ولكنه رأى اصرار بريطانيا على اقرار جميع الأحزاب السياسية المصرية للمعاهدة فى حالة إبرامها حتى لا تتعرض للمزيدات الوطنية بعد ذلك ، وبالإضافة الى ذلك وجب ألا نغفل أن بريطانيا كانت تستهدف من وراء اشتراك الأحزاب الأخرى المعتدلة فى هيئة المفاوضات التغلب على تطرف الوفد ، إزاء كل هذا لم يجد النحاس مفرأ — أمام شروط بريطانيا — من الاشتراك فى المفاوضات حتى لا يكون عائقا عن إبرام المعاهدة.

على أى حال ارتضى الوفد أن يشارك أحزاب الأقلية فى تأليف جبهة للمفاوضات مع بريطانيا لكنه رفض الاشتراك فى تأليف وزارة ائتلافية كما أشرنا ومن ثم استقر الراى على تأليف وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا فألفها فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وعقب تأليفها صدر مرسوم فى ١٣ يناير بتأليف هيئة رسمية لأجراء المفاوضات من : مصطفى النحاس باشا « رئيسا » ، الدكتور أحمد ماهر ، الأستاذ مكرم عبيد ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، عثمان محرم باشا ، أحمد حمدي سيف النصر بك ، واصف غالى باشا ، محمد محمود باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حلمى عيسى باشا ، على الشمس باشا ، الدكتور حافظ عفيفى « أعضاء » .

وينبى علينا أن نتوقف قليلا لنلقى بعض الضوء على تلك الهيئة . فواضح أن الوفد قد استطاع أن يحقق لنفسه فى عام ١٩٣٦ ما فشل فى تحقيقه عام ١٩٢٢ أبان قيام وزارة على

وأزماعه المفاوضات مع انجلترا على النحو الذى مر بنا ، وما سيفشل فى تحقيقه أيضا فى عام ١٩٤٦ أبان قيام وزارة اسماعيل صدقى كما سيأتى بيانه ، حيث أننا نلاحظ ان الوفد استأثر بأغلبية الأعضاء فى هيئة المفاوضات والرئاسة معا ، اذ ان السبعة الأوائل ومنهم الرئيس كانوا يمثلونه ، بينما نجد ان كلا من أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد قد مثله عضو واحد . والمستقلون يمثلهم ثلاثة أعضاء . ورغم أنه ليس تحت أيدينا ما يفسر الظروف التى كفلت للوفد تحقيق ما كان يصبو اليه دائما من حيث الاغلبية والرئاسة ، الا أنه يبدو أن بعض الأحزاب قد عارضت فى ذلك ورأت أن يمثل الوفد بعدد مساو لعدد من يمثلون سائر الأحزاب ، بينما تمسك الوفد بأن تكون له الأكثرية العددية فى هيئة المفاوضات .

ومهما يكن الأمر فقد تألفت الهيئة ، وفى اليوم التالى انقسم النحاس باشا كرئيس لها وكذلك أعضائها اليمين أمام الملك . ثم انصرف اهتمام على ماهر رئيس الحكومة الى معالجة مسألة التمهيد لاجراء المفاوضات . فعمل على ازالة الأثر الذى كان قد تركه التهديد الذى اختتم به مايلز لامبسون تبليغه الآنف الذكر ، وانتهت اتصالاته بالمندوب السامى الى الاتفاق على نص تتبادلته الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كليهما يستبدلان غاية الجهد لاتجاح المفاوضات ، فان أخفقت فلن يؤثر ذلك فيما بينهما من علاقات طيبة .

وعلى اثر ذلك توفى الملك فؤاد (٢٨ ابريل ١٩٣٦) ونودى بفاروق ملكا على مصر ، وتآلف مجلس وصاية وأجريت الانتخابات فى موعدها (مايو ١٩٣٦) وفاز الوفد فيها بالأغلبية فقدم على ماهر استقالته وألف النحاس وزارة الوفد (١٠ مايو ١٩٣٦) وبذلك أصبح رئيسا للوزارة وهيئة المفاوضات معا . وكان من الطبيعي

أن يكون الشاغل الأول للوفد — سواء في الوزارة أو هيئة
المفاوضات — هو إجراء المفاوضات وإبرام المعاهدة .

وكانت المباحثات التمهيدية قد بدأت أولى جلساتها بين
الجانبين في ٢ مارس ١٩٣٦ . ثم استؤنفت ومضت في أدوارها
المختلفة تتعرض لبعض الازمات . حتى تم التوقيع على النصوص
النهائية للمعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ووزارة الوفد ما زالت
قائمة في الحكم .

وسنحاول الآن تقييم تلك النصوص من خلال محاضر
مباحثات المعاهدة .

تقييم المعاهدة :

من خلال العرض السابق للمقدمات التي سبقت ومهدت لإبرام
معاهدة ١٩٣٦ يتضح لنا عدة ملاحظات : أولا : أن الوفد كان له
دور بارز في التمهيد لإجراء المفاوضات . ثانيا : استطاع الوفد
أن يحقق لنفسه الاستئثار بأغلبية أعضاء هيئة المفاوضات
والرئاسة . ثالثا : من خلال الملاحظتين السابقتين بالإضافة الى
ما أشرنا اليه من حيث أن المفاوضات أجريت وتم التوقيع على
المعاهدة وإقرار البرلمان الوفدي لها والترويج بقبولها ووزارة الوفد
قائمة في الحكم ، كل ذلك يضع أمام الباحث حقيقة وهي أن حزب
الوفد — أو مصطفى النحاس — يحمل القسط الأكبر من مسؤولية
إبرام تلك المعاهدة أن لم تكن المسؤولية كلها وبالتالي فإنه هو
الصانع لها ، هذا رغم أنه لم يتفاوض وحده بل اشتركت معه جميع
الأحزاب — باستثناء الحزب الوطني — في تلك المفاوضات والتوقيع
على المعاهدة . رابعا : أن شبح الأزمة الدولية كان هو الدافع
الأول في الرغبة — من كلا الجانبين — في إبرام المعاهدة وسيظل

هذا الشبح مسيطرا طوال جلسات المفاوضات وكل من الجانبين كان يحاول أن يتخذة ذريعة لاهراز مكاسب له، لكن الجانب البريطانى — باعتباره الجانب الأقوى — كان أكثر نجاحا فى محاولته .
 خامسا : ان مصر كانت — كما رأينا — فى موقف دقيق للغاية وبالتالي فقد كان زعماءها — ولا سيما زعماء الوفد باعتباره حزب الأغلبية — يرغبون لدرجة اللهفة فى تحقيق أمل الجماهير التى كانت تدفعهم للحصول على معاهدة تضع نهاية الاحتلال أو على الأقل تضىء لهم الطريق ولكى يتبينوا مواضع أقدامهم ، لكنهم — أى الزعماء — وفى الحق لم يكونوا متهاككين لتحقيق هذا الأمل كما رأى بعض الباحثين . ولكن هل حققت هذه المعاهدة آمال تلك الجماهير ؟؟

من البديهي أن رجل الشارع لا يدرك لاية معاهدة قيمة ما الا اذا رأى هو وأفراد أسرته ارتقاء فى معيشتهم وأن حريتهم مصونة ومستقبلهم مضمونا ، فاذا عجزت أية معاهدة عن توفير مزية من هذه المزايا فقدت قيمتها فى نظر الجمهور . فان المعاهدات تفقد قدسيته أحيانا لا لأن بعض الدول تتجاهلها لغايات سياسية فحسب ، بل لأن احترام تلك المعاهدات يتوقف على إمكان اقناع الجماهير بأنها وقعت لصلحتها ولرفاهيتها ، فهل حققت معاهدة ١٩٣٦ هذه الأدلة المحسوسة ؟

فى الواقع لكى نجيب على هذا التساؤل يلزم لنا أن نبحث عدة اعتبارات : منها — على سبيل المثال — القيام بعقد مقارنة بين نصوص معاهدة ١٩٣٦ ونصوص المشروعات والمعاهدات السابقة لكى يتسنى لنا أن نتبين مدى التقدم أو التأخر بين نصوص هذه وتلك . ورغم أن هذا المقياس يبدو لنا ولأول وهلة منطوقيا وعادلا الا أنه لا يعطينا التقدير الصحيح للمعاهدة فوق أنه يجاقى منطق

الأحداث الدولية القائمة آنذاك ، وقد عبر الدكتور هيكل عن تصور هذا المقياس أبان مناقشة مشروع المعاهدة في مجلس الشيوخ فقال : « لا يسع المنطق الدولي مقارنة مشروع وضع في عام ١٩٢٠ أو في ١٩٣٠ بمشروع وضع في عام ١٩٣٦ ، وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التي وضعت في ١٩١٩ وفي ١٩٢٠ وفي ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها لتغير الأحوال الدولية في العالم فإن الشعوب التي لم تبلغ في الحياة الدولية مبلغنا لا تقارن نفسها اليوم بما كانت عليه في أعقاب الحرب الكبرى » . وهذا المقياس اتبعه بعض قادة الوفد في تقييمهم للمعاهدة كما فعل مكرم عبيد سكرتير الوفد العام آنذاك وأحد أعضاء هيئة المفاوضات وذلك في خطبته المشهورة بالجامعة المصرية ، اذ قلم بعمل مقارنة بين النصوص التي انتهت اليها المعاهدة ونصوص المشروعات والمعاهدات السابقة واستخلص أن معاهدة ١٩٣٦ حققت الشرف والاستقلال . وقد نهج محمود سليمان غنام نفس المنهج في تناوله للمعاهدة الا أنه كان أكثر موضوعية فرأى أنها لا تعدو عقد الصلح الذي يبرم في القضايا العادية ، وأنها — على أى حال — خطوة كبرى في سبيل الاستقلال .

وإذا تفاضينا عن هذا المقياس لتبحث عما اذا كانت هذه المعاهدة قد حققت الاستقلال أو كانت خطوة اليه ، أو اذا كان هذا الاستقلال مازال مطلبا بعيدا عسير المنال ، وهذا الاعتبار كان يهم رجل الشارع حينذاك في الحل الأول ، فنسجد أن النحاس باشا في بيانه الذي ألقاه في مجلس النواب (٢ نوفمبر ١٩٣٦) ومكرم عبيد في خطبته السالفة الذكر يؤكدان أن الاحتلال قد زال صفة ومعلّا ويرهنا على ذلك ببرهاتين : الأولى : ان المادة الأولى من المعاهدة قررت « انتهاء الاحتلال عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » . وبذلك يكون الاحتلال قد زال صفة . أما

البرهان الثانى فهو توقيت جلاء القوات البريطانية عن مصر بحالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم وهى وصول الجيش المصرى الى درجة تمكنه من القيام بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة فى قناة السويس ، وهكذا — كما يذكر النحاس باشا — « يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاماً وضحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال » .

وواضح أن هذا البرهان لا يقبل كدليل على زوال الاحتلال فعلاً ، إذ أن النص الذى اعتمد عليه كان يحمل فى طياته الالتواء وصعوبة التحديد فلم يوضح مثلاً الى أى مدى تكون هذه الدرجة التى تمكن الجيش المصرى من القيام بالدفاع عن قناة السويس .

ومن ناحية أخرى نجد أن الوضع الممتاز الذى كفلته المعاهدة للسفير البريطانى بالإضافة الى وجود قوات الاحتلال فى منطقة القناة وبعض المدن المصرية جعل من المستحيل عملياً أن يمتنع التدخل البريطانى أن لم يكن بطريق مباشر فعلى الأقل بطريق غير مباشر كما سيحدث ، هذا فى الوقت الذى كان ينبغى فيه أن يؤدى إبرام المعاهدة الى تخفيف الانجليز عن التدخل فى السياسة المصرية . فقد ظلت الاتجاهات العامة كما هى وبقيت الخطوط التى تسير فيها اقدار الشعب المصرى دون تغيير كبير ، فلم تحل المعاهدة دون تدخل الانجليز وبشكل سافر كما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ مثلاً .

الأن الاتصاف يقتضى الا تتأثر بالأحداث التى كانت مازالت فى ضمير الغيب والتى لم تدر بخلد المفاوض المصرى ولم يكن فى الاستطاعة التنبؤ بها فى عام ١٩٣٦ ، أى لا يجب أن نفترض فى المفاوض المصرى اللجوء الى احتمالات قد تحدث فى المستقبل وقد لا تحدث ، فلم يدر فى ذهنه حينئذ توقع حادث كحادث ٤ فبراير أو

غيره . ثم ان هذا الحادث كان نتيجة لظروف طارئة وعوامل متشابكة كما سيأتى بيانه ، وبالتالي فانه لا يجب تحميل معاهدة ١٩٣٦ وزر هذا الحادث الذى كان رهنا بأحداث المستقبل .

ولعله من المناسب لنا ان نشير الى أن معظم من تناول المعاهدة من السادة المؤرخين أو الكتّاب والباحثين كانوا في تناولهم متأثرين بالأحداث التى أعقبت ابرامها — ونحن لا ننكر عليهم هذا التأثير ولا سيما بعد ان حكمت الأمة جميعها بما فيها زعماء الوفد على تلك المعاهدة بالغائها في ٨ أكتوبر ١٩٥١ على النحو الذى سنناقشه فى موضعه — وقد اعترف بهذه الحقيقة ونبها اليها الأستاذ شفيق غريبال ، ورغم ذلك فلم يستطع أن يتجنبها اذ يقول « ينبغى لى أن أنبه الى حقيقة هامة ، وهى انى أكتب هذه الكلمات فى مايو ١٩٥٢ أى بعد ان حكمت الأمة حكمها على معاهدة ١٩٣٦ ، ومهما حاولت فلا بد ان أتأثر بذلك الحكم » .

واذا كان من الممكن تبرير تأثر الأستاذ غريبال بالأحداث التالية لعقد المعاهدة فى تناوله لها وتقييمها ، فاننا لا نستطيع ان نبرر موقف الأستاذ الرفاعى الذى تناول المعاهدة عقب ابرامها مباشرة ، وكان فى هذا التناول متجنباً اذ لم ير من المعاهدة الا أوجه النقص فيها ، متجاهلاً واقع الأمر فى العلاقات المصرية البريطانية والازمات والمشاكل . واثراً فى جنوح الجانب المصرى الى قبول المعاهدة ، وأنه يرى أنه كان واجباً على المفاوض المصرى ان يستمر فى المقاومة ولا يقبل هذه المعاهدة . ويرى كذلك ان الجانب المصرى قبل فيها يتعلق بالشروط العسكرية وأبدية المحالفة نصوصاً أسوأ مما ارتضاه فى مشروع ١٩٣٠ . كان الأستاذ الرفاعى مقترفاً فى موقفه من المعاهدة . ومن الممكن تفسير هذا باعتباره كان سكرتيراً للحزب الوطنى الذى لم يشترك فى

المفاوضات جريا على سياسته — الخيالية — لا مفاوضة الا بعد الجلاء ، وقد شاركه في هذا التطرف زميله آنذاك في الحزب الاستاذ فكرى أباظه الذى تناول المعاهدة بكثير من التجنى فقال « كنا نظن أن توتر الحال بين ايطاليا وانجلترا واضطراب الحالة الدولية قرصة ، فاذا بها غصة وأصبحنا الخاسرين بدلا من أن نكون الفائزين الغالبين » .

على أى حال لم يكن الحزب الوطنى وحده الذى اتخذ هذا الموقف من المعاهدة ، إذ أن حزب الأحرار الدستوريين قد عارضها بدوره رغم اشتراك زعيمه محمد محمود فى المفاوضات كما اثرنا ، بل أن المعاهدة استهدفت لطوفان من النقد من جانب الساسة والمؤرخين والباحثين ، ومن الممكن التماس العذر لهؤلاء جميعا باعتبارهم نقدوا ما شاء لهم النقد دون أن يلمسوا الحقيقة من خلال محاضر جلسات المفاوضات وما اكتنفها من الأزمات والعراقيل التى كان يضعها الجانب البريطانى أمام الجانب المصرى ، ثم لكى يدركو الى أى مدى استطاع المفاوض المصرى التوفيق رغم ما كان يحيط به . فالواقع أنه يلزمنا لكى نقيم معاهدة ١٩٣٦ تقييما سليما من حيث نتائجها وما تكون قد حققته لمصر من المكاسب أو جلبته من الخسائر ، ثم لنرى الى أى حد كانت المعاهدة كسبا أحرزه المفاوض المصرى ، أو حقا استخلصه من بين أنياب الأسد البريطانى ، يلزمنا الا نكتفى بالنصوص التى انتهت اليها المعاهدة ، بل ينبغى أن نبحث فى الجو الذى ساد المفاوضات والطريق الذى سارت فيه تلك النصوص حتى أصبحت بنودا ، وذلك من خلال الجلسات الطويلة التى استغرقتها رحلة المفاوضات .

النصوص العسكرية :

نفيا يتعلق بالنصوص العسكرية يستطيع الباحث فى محاضر الجلسات ولأول وهلة أن يدرك سيطرة الروح الحربية الصارمة

من الجانب البريطانى — حتى فى طريقة تشكيله — وكيف أنه أراد ان يتخذ منها هدفا لتحقيق اهداف أسوأ بكثير مما وصلت اليه النصوص فى النهاية .

فى الجلسة الأولى (١ مارس ١٩٣٦) وبعد ان يشير مايلز لامبسون بالحاج الى خطورة الازمة الدولية وتطور الحوادث من حيث احتلال المانيا للراين وكيف أن القدر ربط مستقبل بلدينا برباط واحد ، والمصالح المشتركة ... الخ « يطلب أن تضع البلدان جميع قواتها البرية والبحرية والجوية فى اناء واحد » ، وحتى يحين الوقت لتصبح مصر قادرة على تحمل مسئوليات الدفاع عن حدودها وهى مسئولية جسيمة يحتاج الاستعداد لها الى وقت طويل — كما يذكر لامبسون — فان البلدين يجب أن يتفقا على أن تكون جميع قواتهما فى مصر شركة واحدة تتولى هذا الدفاع ... » ويترتب على ذلك — كما يطلب لامبسون — « الا يكون هناك تحديد لعدد القوات البريطانية ، كما أنه ليس من صالح مصر تحديد الأماكن التى تمسك فيها هذه القوات ، لان هذا التحديد يعرقل حركاتها ويقتل من فائدة وجودها .. » .

كان هذا هو المطلب الأول الذى قدمه لامبسون ويعنى « الدفاع المشترك » فى أسوأ صورهِ ، وكانت بداية ثم عما يفتويه الجانب البريطانى ازاء مصر ، مبررا موقفه بأن المسألة العسكرية تغيرت عما كانت عليه منذ ١٩٣٠ . وكانت مفاجأة للنحاس باشا الذى لفت نظر الجانب البريطانى الى خطورة هذه المبادئ وتغلب الروح العسكرية فيها وأنه « اذا أريد النجاح — فى تلك المفاوضات — وجب الابتعاد عن هذه الروح والاقتصار على الروح السياسية » . ثم « تناول النحاس مسألة تحديد الأماكن وكيف ان الانجليز — فى جميع المفاوضات السابقة ومنذ لجنة اللورد ملزر — لم يكونوا يطلبون الا منطقة عسكرية فى منطقة القناة فكيف يطالب

الآن بعدم تحديد الأماكن ؟ ثم ينتقل النحاس الى نقطة أخرى فيشير الى أنه لم يكن لوجود الاسطول البريطاني في الموانئ المصرية أى اثر منذ الاحتلال ثم يتساءل « فكيف يطلب الآن — ونحن نريد تسوية المسألة بانتهاء الاحتلال — أن يضاف الى الاحتلال البرى احتلال بحرى أيضا ؟ » .

هذا وقد ظل الجانب البريطانى متمسكا بفكرة « الشركة الواحدة في الدفاع » يراوغ بها بحجة تطور الأئمة الدولية وما وقع من التقدم الحربى في خلال السنين الأخيرة ، وكان هذا دافعا لان يلجأ النحاس بدوره الى المراوغة بنصوص مشروع ١٩٢٠ وسيظل متمسكا بها طوال المراحل الأولى من المحادثات ، وهو التمسك الذى اعتبره شفيق غريال مأخذا من المآخذ التى وقع فيها المفاوض المصرى ، وهذا التمسك فى تصورنا كان ضروريا ولا سيما أن النحاس كان هو الذى يدرك أن مشروع ١٩٢٠ مكسبا باعتباره أن هذا المشروع كان نتيجة مباحثاته مع هندرسون كما مر بنا فرأى — بعد هذا التراجع الشديد من الجانب البريطانى — فى نصوص ذلك المشروع أرضا يستطيع أن يقف عليها خيرا من أن يظل معلقا فى الهواء ، خاصة وأن هذه النصوص كانت محل رضاء الجانب البريطانى فى حينها أى فى عام ١٩٢٠ .

وعلى أى حال تعتمد النحاس أن يتجاهل — فى رده على المذكرة البريطانية — اقتراح الدفاع المشترك ، وكرر هذا التجاهل فى جلسة ١٦ مارس ١٩٣٦ التى انسحب منها الوفد المصرى بعد أن طلب النحاس ذلك « لنرى ما يريد حضرات زملائى أن يستوضحوه » — وحينها استؤنف الاجتماع أوضح النحاس باشا أنه يجب الانتقال من العموميات الى المقترحات العملية التى ترضى الطرفين ولذلك فقد اقترح أن يجتمع الرئيسان معا للتفاهم فى ذلك . الا ان لامبسون لفت نظر النحاس الى اقتراح الجانب

البريطاني بشأن « الدفاع المشترك » ووضع جميع القوات في شركة واحدة « وطلب بحثه ودراسته ، كما أصر على أن النصوص العسكرية في مشروع ١٩٣٠ غير مناسبة ، وحينئذ تسأل محمد محمود باشا : « هل أنهم ان اقتراح الشركة الواحدة مقدم ليحل محل النصوص العسكرية الواردة في مشروع ١٩٣٠ ؟ » وعندما اجاب لامبسون بالايجاب تدخل النحاس وأبدى استنكاره بشدة لهذا الاقتراح .

هذا تصوير عام للجو الذي ساد المحادثات في مراحلها الأولى ، ويستطيع الباحث أن يدرك منه مدى تشدد الجانب البريطاني لدرجة أنه كاد أن يؤدي الى قطع المفاوضات في بدايتها لولا عامل الود والصداقة الذي نلحظه بين النحاس ولامبسون والذي نعتقد أنه كان عاملا مصطنعا يغلب عليه طابع المجاملة الدبلوماسية وقد أشار الى هذه الحقيقة مكرم عبيد في محاضراته بالجامعة حيث يذكر أن الجاذبات كانت وشيكة الفشل لسولا مايلز لامبسون ، اذ يبدو أن الوفد كان يرى في لامبسون « السياسي المعقول الذي ينزع الى السلام ويجنح الى التوفيق ، وأنه يتطلع صادق النية الى الظفر بالنجاح في قضية مصر التي عز حلقها على الذين من قبله ولم يكن لهم أسلوبه وبعد بصيرته » . ويؤكد النحاس نفسه هذه الحقيقة في جلسة خاصة بينه وبين لامبسون ، وذلك حينما يشير الى اقتراح الدفاع المشترك فيقول « كنت فهمت انه اقتراح منك فلم أشأ أن اواجهك برفضه في الجلسة العامة احتفاظا بصداقتنا وأرجأت ذلك الى الكلام بيني وبينك ، ولكنني فهمت في آخر الجلسة الماضية انكم قدمتم هذا الاقتراح بناء على تعليمات الحكومة البريطانية فسررت كثيرا ، لاني أستطيع والحالة هذه أن أقول لك كل ما أريد

قوله دون مساس بصداقتنا الشخصية ، تلك الصداقة التي احتفظ بها على كل حال سواء نجحنا في مهمتنا أو لم نتجح .. » .

وينبغي علينا أن نتوقف قليلا لنطرح سؤالاً : هل كان النحاس — حقا — يؤثر صداقة لامبسون مهما كان موقفه في المفاوضات ومهما كانت نتيجتها ؟ أم أن الأمر لا يعدو من قبيل المجاملات الدبلوماسية ؟ وهل نستطيع — في حالة ترجيح وجود الصداقة — أن نعتبرها امتدادا لتصريحه المشهور السالف الذكر عقب فشل مشروع ١٩٣٠ والذي قال فيه « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز » ، ثم هل كان عامل الصداقة في ١٩٣٦ أساسا لما سيحدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ من حيث أن لامبسون — وهو بطل الحادث — كان مائلا يحمل في قلبه لصديقه الود والاعتراف بالجميل ففرضه على القصر رئيسا لوزارة وغنية ؟ ..

في تصورنا أن الأمر كله لا يخرج عن دائرة الأساليب الدبلوماسية ولا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن السياسة الانجليزية كانت لا ترتبط بمسألة المواطن ولكنها تقيم وزنا لمصالحها فقط ، بل أن السياسة في أي دولة لا قلب لها ، ثم أن حادثة ٤ فبراير — كما سيثبت لنا — كانت نتيجة لأوضاع عامة وليست حبا في النحاس وإثارا له .

ثم نعود لفتاح البحث في موقف النحاس في جلساته مع لامبسون ، فنجد أن النحاس كان صريحا في رفض اقتراحات الجانب البريطاني من ناحية ، كما ألح على تطبيق نصوص ١٩٣٠ قائلا « أننا لا نستطيع أن نترك هذه النصوص لأنها بناء شامخ أقامه الفريقان بعد مجهود مشترك شاق ، وإن وجد بها نقص فإني مستعد للتفاهم على تلافيه بما يفنى بالفرض المنشود » .

وفي هذه الجلسة اقترح لامبسون أن تعسكر القوات البريطانية في ضواحي القاهرة (العباسية والحلمية) وتخلّى قصر النيل حتى لا تكون القوات أمام أنظار المصريين فرفض النحاس هذا قائلا « ان الضواحي ليست الا جزءا من المدينة نفسها » .
وحينما يحاول لامبسون أن يبرر وضع القوات في الاسكندرية وضواحيها بمنع انزال جنود الأعداء فجأة الى الميناء ولقاومة ما قد يقع من الهجوم المفاجيء من جهة الغرب ، يتساءل النحاس مستنكرا « كيف يمكن أن يحدث هذا وقواعد أسطولكم في البحر الأبيض اقرب اليها من قواعد أسطول إيطاليا او غيرها من الدول ، فأنتم في مالطة وقبرص وحيثما ، ولا تستطيع السفينة التي تقصد ميناء الاسكندرية أن تصل اليها الا بعد أن تخترق نطاق أسطولكم وهو أمر غير محتمل ... الخ » .

ولم يستسلم الجانب البريطاني — ولم يكن له أن يستسلم وهو الجانب الأقوى الذي يستطيع أن يفرض ارادته — ففى الجلسات التالية (١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ مارس) ظل لامبسون يحاور النحاس ويحاوله حول فكرة « الشركة العامة في الدفاع » وعدم تحديد الأماكن ويقسمها الى ثلاث نقاط عسكرية : نقطة في الشرق ، ونقطة في ضواحي الاسكندرية ، وثالثة في ضواحي القاهرة « ليكون الدفاع المشترك عن مصر دفاعا مجديا ... » .
والنحاس من جانبه يقاوم ولا يستسلم هو الآخر ، فكلما لوح لامبسون له بسيف الدفاع المشترك يصر هو على التمسك بمشروع ١٩٣٠ ، وهكذا حتى تمكن من قطع دابر تلك الفكرة .

واستمرت المحادثات ذات الطابع الخاص بين النحاس ولامبسون يتقافانان الكرة ويحاول كل منهما أن يحقق نصرا لبلاده ، وكان النحاس كثيرا ما يبدي تبرمه فيشير الى « أننا نتأخر ولا نتقدم وأن الشركة بين القوى والضعيف اهدار للسيادة » . ثم

يبضى النحاس في محاوراته معبرا عن عدم اقتناعه فيقول « ...
واقول لكم بصراحة أنه يستحيل على أن أفتح الشعب المصرى بل
يستحيل أن أخرج احساسه بأن أقتراح عليه في عام ١٩٣٦ قبول
ثلاث نقط عسكرية بعد أن تم الاتفاق في ١٩٣٠ على نقطة واحدة
في منطقة القناة ويعد أن ظلت مصر ترقب نهاية الاحتلال مدة
أربعة وخمسين عاما ... » .

وعندما اثرت مسألة تدريب وتنظيم الجيش المصرى كى
يصبح قادرا على الدفاع تبين بجلاء أن الجانب البريطانى كان
لا يضرر الاخلاص وفقا لما أشرنا اليه . فحينما سأل النحاس
الجنرال وير — بصفته قائدا عاما للقوات البريطانية في مصر —
عن الوقت اللازم لاعداد الجيش المصرى للدفاع أجابه وير بأنه
لا يستطيع الاجابة على سؤاله لا فيما يتعلق بالمعدات اللازمة له
ولا فيما يتعلق بتدريب الضباط ، هذا مع ملاحظة أن الجيش حينئذ
كان تحت قيادة انجليزية وكذلك — كما ذكر النحاس — يمكن جمع
العدد المطلوب من الرديف ... الخ .

ثم انتقل البحث في المناطق اللازمة لاجراء المناورات
العسكرية ، فأصر النحاس باشا على أن تقتصر على منطقة واحدة
في جنوب الاسماعيلية ، بينما طالب الجانب البريطانى بتعدد
المناطق .

فالواقع أن النحاس باشا في هذه المسألة — كما في غيرها
من المسائل — كان يستند في تقوية مركزه بالاشارة الى موقف
المصريين ومشاعرهم . ازاء ما يطلبه البريطانيون منه فكان كثيرا
ما يشير الى أنه يخشى معارضة الشعب المصرى « لأنه دقيق
الاحساس في مسألة الاحتلال الذى يعمل للتخلص منه » ، وقد رأى
اننا اتفقنا في ١٩٣٠ على انسحاب الجنود البريطانية الى منطقة
الاسماعيلية ، فاذا علم الآن انكم تطلبون علاوة على ذلك منطقة

بجنوب الاسماعيلية وأخرى في الجهة الغربية فانه يشعر بأن الحالة تزداد سوءا ويفضل الا يحصل اتفاق .. انتنى أعمال للتسهيل جهد طاقتى فلا تخرجوا مركزى ... » .

وهكذا كان النحاس فى محادثاته مع لامبسون لا يهمل الاشارة من حين الى آخر الى مشاعر الشعب المصرى ويتخذ منها سندا للدفاع عن وجهة نظره ، فعندما أثرت مسألة اقامة الطرق المطلوبة لتسهيل المواصلات للقوات البريطانية ومسألتى خطر الحرب والحالة المستعجلة التى توجب تدخل بريطانيا يصير النحاس بقوة على مراعاة مشاعر الشعب وتجنب اثرته ... الخ .

وفىما يتعلق بمسألة الطرق والمنشآت ينبغى أن نشير الى أن بعض المؤرخين والكتاب السياسيين قد تناولوا تلك المسألة بالنقد لما نصت عليه المعاهدة من اقامتها اذ رأوا أنه لم تكن هناك ضرورة لاقامتها وأنها كان يجب ألا تكون — فى تكلفتها — عبئا على مصر بحجة أن الدولة المانحة يجب أن تتحمل أعباء اقامة القاعدة العسكرية فى ديارها ، فوفقا للحق المادة الثامنة من المعاهدة « تقدم الحكومة المصرية الأراضى وتنشىء المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة وذلك على نفقتها الخاصة » . وهذا يبرز الطابع غير المتكافئ للمعاهدة ، اذ من الواضح أن اقامة القواعد العسكرية البريطانية على قناة السويس كان لمصلحة بريطانيا لا لمصلحة مصر ، وكانت العدالة تقتضى أن تتحمل بريطانيا جميع النفقات لأنها المستفيدة . هذا بينما نجد أن وجهة نظر الوفد ترى أن اقامة هذه الطرق والمنشآت كان من صالح مصر باعتبار أنها هى المستفيدة بها أخيرا ومن ثم لا يجوز للحليفة أن تكلف بإنشائها لأن ملكيتها ومالكها أولا وأخيرا لمصر ، فهى — كما يذكر الأستاذ محمود غنيم — باقية لمن يحملها الإنجليز معهم الى بلادهم حين يحين موعد الجلاء . ومن ناحية أخرى يجب أن نشير الى أن الحكومة

البريطانية اسهمت في مصاريف اقلية هذه الطرق والقاعدة كما نص في ملحق المادة الثامنة السالف ذكرها . ورغم أن النحاس قد أوضح في مناقشته مع لامبسون أن اقلية لا يجب أن يكون شرطاً ، فإن قبول المفاوض المصري القيام بتلك المنشآت لم يكن التزاماً أو تدخلاً في شئون مصر الداخلية والاقتصادية أو يعد مظهرًا من مظاهر الحماية كما ارتأى الأستاذ الرافعى ، ذلك لأن قيام تلك المنشآت والطرق كان من صالح مصر — كما ذكر النحاس نفسه — وواجب مفروض عليها لى تتمكن من الدفاع عن كيانها .

هذا فيما يتعلق ببعض النصوص العسكرية وقد رأينا من خلال محاضر جلسات الروح العسكرية التى كانت تسيطر على الجانب البريطانى الا أننا نلاحظ أن النحاس لم يحاول الاستعانة بالخبراء والقادة العسكريين المصريين لتوضيح بعض المسائل الفنية والعسكرية التى كانت تعرض في أثناء المفاوضات كما فعل الجانب البريطانى ويبدو أن ذلك يرجع الى الملم النحاس ببعض تلك المسائل نتيجة تمرسه الطويل بأسلوب المفاوضات منذ مراحلها الأولى مع سعد ، وقد بدا ذلك واضحاً في مناقشاته مع القيادة العسكرية كوير وبروك حول النقاط العسكرية ، ثم أنه كان يستعين — عندما تعرض بعض المسائل الفنية — بزملائه المختصين كعثمان محرم باشا وحمدى سيف النصر باشا . لكن ذلك لا يحول دون أن نعتبر هذا قصورا .

على أى حال هذه صورة للمراحل الأولى للمحادثات كمقياس لدى الصعوبات التى كانت تحيط بالمفاوض المصرى ، وهى من ناحية أخرى تؤكد ما اثرنّا اليه من حيث أن النحاس يعتبر هو الصانع الأول للمعاهدة وبالتالي فإننا نستطيع أن نحمله مسؤولية ابرامها باعتبار أن المفاوضات فى جوهرها كان هو الذى يقوم

بها كما رأينا وسيظل طوال المفاوضات مسيطرا عليها . ففيمما عدا أربع جلسات عامة اشترك فيها كل أعضاء الجانبين دارت المحادثات ذات الطابع الخاص (٣٠ جلسة) بين النحاس من ناحية ولايمسون من ناحية أخرى . وفي خلال مناقشتها حول المسائل الفنية والعسكرية يستدعى أحد الخبراء البريطانيين أو وزير الحرية آنذاك (حمدي سيف النصر) أو وزير الأشغال (عثمان محرم) لتوضيح بعض النقاط ، وحتى في الجلسات العامة كان النحاس هو الذي يناقش الجانب البريطاني ، فمما عدا جلسة ٢٤ يولية حينما اشترك محمد محمود في مناقشة نظرية خطر الحرب على مصر فلم يوافق عليها ومن ثم فقد غادر الجلسة والتقى ببعض زملائه من الأحرار الدستوريين وشرح لهم الموقف فأيدوه في موقفه .

ويذكر الدكتور هيكل أن محمد محمود أخبرهم أن المفاوضين الآخرين لا يتحمسون مثله لقطع المفاوضات بل يحاولون حمله على ألا يتسحب من هيئة المفاوضة . . . ، ويبدو أن محمد محمود أراد أن يظهر وحده بمظهر المتطرف ففعل ذلك . والواقع أن النحاس وأحمد ماهر كان موقفهما أكثر تطرفا كما يتضح لنا من خلال محضر تلك الجلسة وما تلاها من الأحاديث الخاصة ، فقد أخذوا يعارضان بشدة وجهة النظر الانجليزية وقد طال الجدل حولها فقد أصر الجانب البريطاني على أن حدوث أزمة دولية يخشى خطرها يوجب على بريطانيا أن ترسل قواتها الحربية لحماية مواصلاتها « وأن هذا النص — كما ذكر لايمسون — جوهرى الى أبعد حد ويجب أن يكون من النصوص الدائمة » وقد حاول النحاس تعديل هذا النص ، فأصر لايمسون على أنه لا يستطيع مطلقا التنازل عنه ، فاعترض النحاس على هذا التأكيد لأنه يخشى أن يسد الطريق على الاتفاق . . . الخ .

نخلص من ذلك أن النحاس كان أكثر تطرفا في مفاوضاته لمسألة خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية عما كان عليه محمد محمود ، وليس معنى ذلك الغض من قيمة معارضته وآثارها غقد أشاد بها أحمد ماهر (وكان مازال عضوا بالوفد) في البرلمان فقال « وأرى نزاما على أن أعلن ما قدمه دولة محمد محمود باشا من خدمات كبرى ، فقد كان دولته معارضا في مسألة النقطة العسكرية ... الخ » إلا أن أحمد ماهر لا يغفل ما أشرنا إليه فيستطرد فيقول « كما كان الكثيرون منا معارضين بعض أحكامها وكان لموقفه هذا أثر كبير في تذليل كثير من الصعوبات ، فانكم ولا شك تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا وادراكا ، فهم إذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل في سهولة أبدوا التشدد من جانبهم واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الاقتناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم ، ولكنهم حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا — وهو الرجل المعروف عندهم بالاعتزان والاعتدال في الحكم — معارض في هذه النصوص يخفون كثيرا من غلوائهم ، واعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا في اقناع السير ميلز لامبسون وغيره ... » .

ورغم ما ذكره ماهر فاننا نرفض ما ذهب اليه البعض من أن محمد محمود — الذي كان دائما يعد معتدلا إزاء الانجليز — « قد صار أشد تطرفا في مطالبه من النحاس باشا » . فيصرف النظر عن أنه كان يطلب بمطالب مصرية عادلة لا تطرف فيها فقد علق مسألة الفاء الامتيازات مقابل التسليم بالمعاونة في حالة المفاجأة الدولية ووافق الجانب البريطاني على ذلك ولم ينسحب نهائيا من وقد المفاوضة إزاء اصرار الجانب البريطاني على هذا النص .

على أي حال لعل هذا التطرف — لو سلمنا به — كان يرجع الى ما عرف عن اعتدال محمد محمود وصداقته للانجليز وأن هذا

كان كفيلا بأن يجعله عرضة للطعن اذا هو ابدى استعدادا للمراضاة او التسليم في تلك المفاوضات ، اى انه كان يشعر — كما يذكر امين يوسف — بأنه فرد كبير في ذاته ولكنه ليس زعيم امة .

المعاهدة في الميزان :

بعد ان انتهينا الى ان المعاهدة من صنع الوفد — او بالدقة تادة الوفد — فانه ينبغي أن نحاول وضعها في الميزان وأن نتبين اى الكفتين أرجح ، كفة الالتزامات والاعباء ، أم كفة الحقوق ، او بعبارة أخرى ما هى التفاضلات من جانب المفاوض المصرى وما هى التعويضات التى حصل عليها ؟

وقبل ان نقوم بتلك المحاولة يحسن بنا ان نطرح قضية المفاوضات كاسلوب اعتنقه الوفد وآمن به ، ونشير في هذا الصدد الى اتهامات بعض المؤرخين والباحثين للوفد بقبوله المفاوضة ثم المعاهدة فقد اعتبروا ذلك بمثابة تخلى الوفد عن دوره التاريخى في المقاومة الشعبية ضد الاستعمار ، وهى المهمة التى قام عليها منذ تاليفه ، وأنه بذلك لم يعد للوفد دور حقيقى في الكفاح الوطنى في مصر ، وان هذا يفسر التحلل الذى ظهر في الحزب بعد عام ١٩٣٦ . ويبدو أن هؤلاء قد أغفلوا حقيقة هامة وهى أن الوفد منذ نشأته وكما رأينا اتخذ أسلوب المفاوضات سبيلا الى تحقيق الاستقلال ، وقد نص في المادة الثانية من قانون تنظيمه على أن مهمته « هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » . ولا شك ان ما تعنيه « الطرق السلمية المشروعة » هى المفاوضات ، وهى التى سار عليها سعد ثم خليفته النحاس كما اثرننا ، فإين التخلي عن الدور التاريخى ... الخ ؟ وتأسيسا على هذه الحقيقة نرمض القول بان التحلل ظهر في الوفد بعد ١٩٣٦ ومجال البحث في هذا

موضع آخر . ان الصحيح في تصورنا ان الوعد في قبوله للمفاوضات عام ١٩٣٦ وبالتالي للمعاهدة لم يكن متخليا عن دوره بل على النقيض كان مظهرا لهذا الدور ، وانه اذا كان قد حدث هذا التخلي ففى عام ١٩٥١ كما سيتضح ذلك ابان حكومة الوفد الأخيرة ، حينما طرح أسلوب المفاوضات وامتشق حسام الثورية . وليس معنى ذلك اننا نتجنى على الوفد لاعتناقه أسلوب المفاوضات منذ نشأته وحتى اوائل الخمسينيات فان الظروف التى كانت تحيط به وبمصر آنذاك كانت لا تدع له أسلوباً آخر ، فأننا يجب ان نعتز به — ونحن اقوياء بالمنطق ودون خداع للنفس — ان الحل الذى يفرض نفسه على أى مشكلة بين طرفين هو انعكاس صانق لأوضاع القوة العسكرية فى كل منها وتأثيرها الفعلى فى الميدان السياسى . فكيف كانت أوضاعنا العسكرية حينذاك ؟ ان الجواب الذى يحمل بين طياته الحقيقة التاريخية يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن أسلوب المفاوضات كان محتوماً ولا يبدل غيره . فقد كانت المفاوضات — كما يذكر الاستاذ غريال — هى الاداة التى اتخذها قادة الراى فى مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانيها القومية ، كان هم المفاوض المصرى الا يعطى انجلترا ما يتناقى مع جوهر الاستقلال .

خلاصة القول ان أسلوب المفاوضات كان هو الأسلوب الوحيد امام الوفد ، ومن هذه الحقيقة ننتقل الى حقيقة أخرى وهى أن المفاوضات ما هى الا أخذ وعطاء ، وقد اتبعت انجلترا فى مفاوضاتها دائماً مبدأ التعويض ، فاذا كانت لها طلبات جديدة فى بعض النواحي فأنها كانت تعوض مصر عنها فى نواح أخرى ، ومن خلال هذه الحقيقة نستطيع ان نفهم كيف سارت مفاوضات ١٩٣٦ ، اذ دارت حول اجابة رغبات انجلترا فى بعض المسائل — كالمسألة العسكرية — وتعويض مصر عنها فى مسائل أخرى أهمها مسالمتنا الغاء الامتيازات والسودان . وبالإضافة الى كل

هذا يجب الا نفعل ان انجلترا — وقواتها رابضة في البلاد — كان باستطاعتها الاستمرار في احتلال مصر والسودان رغم انف المصريين ، وكذلك في الدفاع عن مصر سواء اشتركت في هذا الدفاع او لم تشارك . وكان المصريون يعلمون ذلك ويدركون حقيقة الموقف الدولي في شرقى البحر الأبيض ، ولهذا — كما يذكر ويحق استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى — فقد تنازلوا عن نصف مطالبهم في سبيل الحصول على النصف الآخر . وعلى ضوء هذه الحقائق يمكن ان نضع المعاهدة في ميزانها السليم .

النتائج :

فيما يتعلق بالتنازلات من جانب مصر كان أبرزها جعل المحالفة أبدية ، وقد كان هذا التنازل بالذات هدفا لاقلام المؤرخين والكتاب والمعارضين كالرافعى وفكرى ابانطة ، بل استهدفت ابدية المحالفة لهجوم بعض رجال الوفد نفسه ، فقد جاهر محمود سليمان غنام في ١٩٣٦ — النائب الوفدى حينذاك — برأيه من حيث انه ليس من المصلحة ولا من الجائز استمرار التحالف لانه يعتبر قعودا بمصر عن ان تبلغ هدفها ، كما ان فيه اعترافا من مصر بقصورها الدائم وبعجزها المستمر عن النهوض بقضايا وحدها ، ولذلك فقد اقترح غنام ان نبحث الطريق الملائم للتخلص من هذا التحالف المستمر . وكانت ابدية المحالفة تتضح من النص في المعاهدة على ان اى تغيير يحدث فيها عند اعادة نظرها يكون بحيث يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى اشتملت عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ . (مادة ١٦ فقرة ١) .

اما التنازل الثانى فيتمثل في موافقة الجانب المصرى عند قيام حالة دولية بحاجة يخطى خطرها **Apprehended International Emergency** على ان يلتزم مصر بحكم المحالفة بتقديم معونتها وجميع

التسهيلات لتجتزأ بما فى ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات وكان مشروع ١٩٢٠ يشتمل على حالتين فقط هما حالة الحرب Event of War وحالة خطر الحرب Imminent Menace of War — وهو تنازل سلم به النحاس بعد محاورات كثيرة كما اثـرنا — بل وسلم به محمد محمود باشا رغم الأزمة التى ظهر فيها بظـهر « المتطرف » التى مرت بنا آنفا ، وقد برر النحاس هذه الحالة الثالثة بأنها نفس الحالة الثانية (حالة خطر الحرب) مع فارق واحد ، وهو أن حالة خطر الحرب تكون معنومة ومعنا عنها ، أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، وحكمة هذا عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها الى الاستعداد الذى تقوم به الطيفتان درأ للخطر ، ولعل السبب فى هذا التنازل من الجانب المصرى أن المفاوضات كانت تدور فى ظروف دولية دقيقة يكاد يرى شبح الحرب فيها جاثما ، فلا شك فى أن هذه الظروف كان لها الأثر الفعال فى نفوس المتفاوضين . كذلك حدث تنازل آخر فيها نصت عليه المادة السادسة من حيث أنه « اذا انضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم ... الخ . فأننا نلاحظ أن هذه المادة لم ترد فى المشروعات السابقة قبل عام ١٩٣٧ ، ثم أنها كانت تعنى ضمنا اشراف انجلترا على شئون مصر الخارجية وعلاقاتها بالدول الأجنبية ، وقد تتغلب انجلترا من الوجهة العملية فتسير مصر فى علاقاتها مع الدول فى خطة لا ترضى الشعور المصرى ويتطلب « تبادل الرأى » الى أملائه من جانب الطرف القوى . وبالإضافة الى تلك التنازلات حدث تنازل آخر من الجانب المصرى فى النصوص العسكرية حينما نص على تحديد عدد القوات البريطانية البرية بعشرة آلاف ، بينما كان الحد الأقصى فى مشروع ١٩٢٠ ثمانمائة

آلاف لكننا حينما نبحث في محضرى جلستى ٦ ، ٧ أبريل سنة ١٩٣٦ وما دار خلالها من المناقشات بين النحاس من جانب ولامبسون من الجانب الآخر سندرك أن العدد الذى نصت عليه المعاهدة (عشرة آلاف) كان نعمة كبرى ، فإن لامبسون ومساعديه كانوا يصرون على أن تزيد القوات زيادة غير محدودة بعدد . الأمر الذى أثار النحاس فذكرهم بما نص عليه فى مشروع ١٩٣٠ وبموافقة وزير الحربية البريطانية حينئذ « توم شو » من أن يبقى ثمانية آلاف فقط ، كما أصر النحاس على تحديد عدد القوات التى تبقى فى منطقة القناة فى زمن السلم قبل تحديد عددها فى زمن الحرب .

والواقع أن هذا التنازل كان هدفا للحملات الكثيرة التى لم يكن جديرا بها ذلك لأنه لا قيمة للعدد سواء أكان ثمانية أو عشرة آلاف ، ولأن مصر لم يقف مندوب من قبلها يحصى الأفراد فردا فردا بل أن تحديد العدد لا قيمة له إذا نشأت حالة من الحالات الثلاثة المبينة فى المادة السابعة والتى أشرنا إليها آنفا لأنه فى إحدى هذه الحالات يكون العدد مطلقا كفىما شاء الانجليز ومتى شاعوا ، ثم أننا لا يجب أن ننسى الأزمة الدولية والحرب الحبشية الإيطالية وكانت القوات الإيطالية قد وصلت حينئذ إلى بحيرة تانا مما جعل النحاس يتسائل : ألا يدعونا ذلك إلى سرعة الاتفاق والتفاهم لتبعد عن إيطاليا مثلا ما قد تخيله من إمكان الاستناد إلى ما بيننا من خلاف بامل أن تسال تعصيذا من بعض المصريين . خلاصة القول أن زيادة ألفين أو ثلاثة آلاف من الجنود ليس بتنازل كبير والعبرة بالبدا نفسه : وهو وجود قوات احتلال . ثم نأتى إلى مكان هذه القوات وقد كان فى مشروع ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية وشمالها ، فاقترضت زيادة الحد الأقصى للقوات البريطانية تخصيص مساحة أخرى

بجوار البحيرات المرة ، وقد أشرنا آنفا الى معارضة النحاس لهذه الزيادة كذلك ازدادت المساحات المخصصة لتكوين الجنود في الصحراء عما كانت عليه في مشروع ١٩٢٠ وقد حددت نقطتان في منطقة السويس هما نقطة المعسكر وجنيفة ، بينما حددت في نصوص ١٩٢٠ من المعسكر الى المحسمة . والفارق في ذلك بسيط وهو عشرات من الكيلومترات في أرض اشترط أن تكون بعيدة عن الأراضي المأهولة بالسكان . والواقع أننا من خلال المناقشات التي دارت في هذا الشأن ندرك أن الجانب البريطاني كان يصر على السماح لقواته بإجراء مناورات سنوية في الصحراء الغربية ، فلم يقبل الجانب المصري لأن ذلك — على حد قول النحاس — يستدعي اختراق البلاد مرتين سنويا في الذهب والاياب . وعندها تسائل لامبسون ، لماذا تدققون كل هذا التدقيق مادامت المنطقة كلها صحراء وبعيدة عن الأراضي المنزرعة ؟ أجاب النحاس بأشياء قائلا ، « بل يجب التدقيق اذ يلزم في نظري ونظر زملائي ، ونظر الشعب المصري الا يكون مدى تحرك الجنود الانجليزية متسعا الى حد كبير ، وعلى الخصوص من القاهرة وبليبس والأراضي المنزرعة الخ .

هذا مجمل عام للتنازلات أو الالتزامات التي التزم بها الجانب المصري ولا يحتاج الباحث كبير عناء لكي يدرك أثر الظروف الدولية المضطربة التي كانت تخيم بأشباحها على جو المحادثات ، وهي تنازلات كانت — في رأينا — طبيعية وملتزمة مع منطق الاحتلال والقوة ، ولا يجب أن نحمل الأشياء أكثر من طاقاتها . بل يجب قبل أن نطلق الأحكام على تلك التنازلات ونتائجها أن ننظر الى المشكلة ذاتها . فإن حل أي مشكلة على مائدة المفاوضات الدولية لا يجري على أساس النيات أو التصورات أو الافتراضات . وإنما مائدة المفاوضات لا تستطيع ألا أن تعبر عن الواقع الموجود على الأرض عسكريا وسياسيا وتحوله الى صياغات دبلوماسية وقانونية ،

ولا يمكن أن تكون لهذه الصياغات قوة الا بمقدار تعبيرها عن الواقع الموجود على أرض المشكلة المطروحة للبحث على المائدة ذاتها .
ولا شك أن الواقع الموجود عام ١٩٣٦ على الأرض المصرية من ناحية وعلى المستوى الدولي من ناحية أخرى كان معقدا بالغ التعقيد .

التعويضات :

ورغم هذا الواقع المر الذي كانت تعيشه مصر ، وانجلترا تمسك بزمائها وتدخل أرضها ، فإن الجانب البريطاني عوض مصر عن تلك التنازلات في عدة مسائل أهمها مسائل الامتيازات الأجنبية ، والسودان .

أولا : إلغاء الامتيازات :

أما مسألة الامتيازات الأجنبية (ولها تاريخ طويل لنستأصده بحثه) فقد عالجها المفاوض المصري على أحسن وجه وكسب به بالغاتها الكثير واسترد للمصريين بعض كرامتهم ، ولذلك يحق لنا أن نسبق الأحداث ونقول أنه لو لم يكن في معاهدة ١٩٣٦ سوى إلغاء الامتيازات لكفى ، لأن تلك الامتيازات كانت شرا وببلا على الوطن أكثر من الاحتلال نفسه ، وقد كان من نتائج الغائها أن ضارت مصر حرة في فرض الضرائب بجميع أنواعها وعلى جميع ساكنيها ، ومعاملة الأجانب في ذلك معاملة المصريين بعد أن كانت تحميهم الامتيازات ، وبذلك أصبحت للبلاد ميزانية محترمة يمكن أن تواجه بها الحياة المالية في يسر وكرامة . وقد ألغيت الامتيازات طبقا للمادة الثالثة عشر من المعاهدة . ولقد غولجت في هذه المفاوضات بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي عولجت به في المفاوضات السابقة ، فقد كانت انجلترا في المفاوضات الماضية ترمي الى نقل امتيازات الدول الأجنبية إليها وجعل نفسها المسئولة عن حماية مصالح

الاجانب في مصر ، كما كانت المشروعات السابقة لا تتناول هذه
 المسألة في جملتها ومن أساسها ، بل كان البحث فيها يدور داخل
 نطاق معين ، وهو توسيع اختصاص المحاكم المخططة بنقل
 اختصاص المحاكم القنصلية اليها . اما في مفاوضات ١٩٣٦ فقد
 كان هدف المفاوضات المصرى الغاء نظم الامتيازات بما فيه المحاكم
 المخططة ، وقد رسمت المادة الثالثة عشرة التى اشترنا اليها وملحقها
 الطريق الى ذلك باتصال مصر بالدول لالغاء الامتيازات التشريعية
 والمالى فوراً ، وتنظيم فترة انتقال لا تطول بغير مبرر تبقى في خلالها
 المحاكم المخططة تؤدي وظيفتها القضائية الجديدة ، فاذا ما انقضت
 هذه الفترة يعود الاختصاص القضائى الكامل الى المحاكم الاهلية .
 والواقع ان النحاس باشا بذل جهدا كبيرا في اقناع الجانب البريطانى
 بالتسليم بما جاء في المادة المذكورة فحينما ابدي لامبسون دهشته
 من المذكرة التى قدمها الجانب المصرى بخصوص الامتيازات
 « لانها — على حد تعبير لامبسون — تذهب الى مدى بعيد جدا
 بالنسبة لنصوص ١٩٣٠ ولانها تخول مصر الغاء الامتيازات والمحكم
 المخططة بعمل من جانب واحد . وان هذا خطر ، وأنه اى لامبسون
 — يخشى أن تزعج مصر بنفسها في موقف ضعب . . . الخ » حينئذ
 يثور النحاس باشا ويتسائل مستنكرا « كيف لا يفهم شعور مصر
 الوطنى ازاء هذا النظام الشاذ فتكون رغبتها في الغائه موضع
 الاستغراب ؟ كيف يراد ان تتقدم مصر بخطوات تدريجية في الغائه
 وقد ألغى من زمن بعيد في أمم أخرى اقل رقيا منها ؟ كيف تقبل مصر
 الحرية المستقلة — على حد تعبير النحاس — خليفة بريطانيا بان
 يكون رعاياها في أرضها ادنى حقا وكرامة من رعايا السؤل
 الأجنبية ؟ . كذلك لم يهمل النحاس الإشارة الى ان الفريق المصرى
 قد تساهل في المسألة العسكرية لأنه يريد تعويض هذا التساهل
 بأن يربح في المسائل الأخرى . وبصرف النظر عما في هذه الإشارة
 من اعتراف ضمنى من النحاس بالتساهل ، الا انه اعترف لا حيلة

له فيه ، وهو من قبيل اللبابة ليس الا ، فلم يكن النحاس بقادر على أن يمنع هذا التساهل ومع ذلك فقد تساهل . انه مجرد سياسة أو كياسة ودبلوماسية في الحديث ورغبة في التعويض والظهور بمظهر المتفضل وهو لا يملك من الأمر شيئا ما ولعل النحاس أراد — بذلكه — أن ينتهز فرصة تمرد محمد محمود أو تطرفه أثناء مناقشة مسألة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » والتي اثرنا اليها ، وقد تمسك محمد محمود باشا بضرورة تعويض مصر عن ذلك كما ذكرنا بالغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاما ، والنص في صلب المعاهدة على تعهد انجلترا بمعاونة مصر في هذا الالغاء .

وقبل أن نصل الى مؤتمر مونترية الذي ألغيت فيه الامتيازات الأجنبية طبقا للمادة الثالثة عشر الأتفة الذكر ، يجدر بنا أن نتناول المسألة الثانية التي اعتبرناها تعويضا أو مكسبا من مكاسب المعاهدة أعنى السودان .

ثانيا : السودان :

ويجب أن ننوه بأن مسألة السودان والمسألة العسكرية كانا الموضوعين الأكثر صعوبة في المحادثات بين الجانبين ، وقد كان السودان — كما اثرنا — الصخرة التي تحطمت عليها مفاوضات ١٩٣٠ ، بل كان مثار المشادة بين المتفاوضين من الجانبين في المفاوضات السابقة . على أى حال بدأت المفاوضات بشأن السودان وكان تقدمها اسرع من المباحثات العسكرية . وكانت المادة الحادية عشر وملحقها في المعاهدة تعنى تقديما بالنسبة الى ما قدم الجانب المصرى في ١٩٣٠ ورفضه البريطانيون حينئذ ، ويوضح لنا مكرم ما حدث في ١٩٣٠ فيقول « كنا نطلب ارجاع اورطة واحدة من الجيش المصرى ، أو السماح بالهجرة الحرة الى السودان ، أو في

القليل السماح لنا بالمفاوضة في مسألة تطبيق اتفاقية ١٨٩٩ بعد مرور سنة من عقد المعاهدة ، فرفضت كل هذه الاقتراحات المتواضعة وفشلت المفاوضات لهذا السبب ، ولقد صرحنا الانجليز وقتئذ بأنهم لا يقبلون أى اشتراك لمصر في ادارة السودان .

كان هذا في ١٩٣٠ ، أما في معاهدة ١٩٣٦ فقد قبل الجانب البريطاني : أولا : أن تكون قاعدة التوظيف هي المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين . ثانيا : الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الفريقين . ثالثا : ارجاع الجيش المصرى من غير قيد ، رابعا : أن تكون الهجرة حرة من غير قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . خامسا : ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الموظفين المصريين في شئون التجارة والهجرة والملكية . سادسا : أن يكون الموظف المصرى في شئون الرى عضوا في مجلس ادارة الحاكم العام ، ليستشار في شئون مصلحته وأن يكون لمصر الحق في تعيين موظف اقتصادى كبير بالخرطوم ، وموظف عسكري يكون سكرتيرا للحاكم العام . سابعا : الموافقة على أن الاشتراك في الادارة لا يعتبر مساسا بمسألة السيادة على السودان .

هذه هي النصوص التي يتضح منها أنها كانت تعنى نجاحا لا شك فيه ، ورغم هذا فقد تجنى عبد الرحمن الرافعى على هذا النجاح فيذكر أن « السودان قد أصبح بموجب المعاهدة مستعمرة انجليزية تحرسه جنود مصرية تحت إمرة حاكمه العام البريطانى ... الخ » ولعل الاستاذ الرافعى — وهو سكرتير الحزب الوطنى آنذاك — كان يرى بعد الخيال أن المعاهدة يجب أن تنص على طرد الانجليز من السودان . أو لعل الرافعى — ومن ذهب مذهبه — يريدون أن يقولوا ان العبرة بالتطبيق « . ولكن هذه قضية أخرى ، فقد كان التطبيق رهنا بالمستقبل وإحداثه وشخصياته ولم يكن من

الممكن أن نطلب من المفاوض المصرى أن يرجع بالغيب أو يتنبأ بالمستقبل ليرى هل ستطبق هذه القواعد أم لا ؟ ، لا شك أن ما جاء بالمادة الحادية عشر كان مكسبا لصالح مصر . والى جانب المكاسب التى حققتها المعاهدة فى مسالتي الامتيازات والسودان احرزت مصر مكاسب أخرى ، فلا شك أن المعاهدة سمحت لمصر فى البدء فى أخذ مسئولياتها وفى تنبية وسائلها ومشروعاتها ، فبدأ الاهتمام فى التزايد بالمدرسة الحربية التى تحولت الى كلية ، واهتمت الحكومة بزيادة عدد الضباط ، وحسن تدريبهم والاستزادة فى التسليح والعمل على انشاء جيش حديث يزيد من هبة مصر فى أعين جيرانها . كما كتلت المعاهدة قدرا من الاستقرار الداخلى ، وهو عنصر جوهرى بالنسبة الى تقدم النشاط الاقتصادى . وكان من مظاهر الاهتمام بتقوية الجيش أن تسلم المصريون لأول مرة منذ ١٨٨٢ قيادة الجيش وعين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لأركان الحرب ، وانشئت مدرسة المهندسين العسكريين ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، والصناعات الميكانيكية . كما حققت المعاهدة سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ، كما نصت على الغاء ادارة الأمن العام الأوربية ، وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستفتاء عن المستشارين القضائى والمالى ، كما اعترفت انجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من اختصاصات الحكومة المصرية وحدها ، ومن فيها على الغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لاحكامها ، ومنها تصريح ٢٨ فبراير بتحتفظاته الأربعة ، كما أعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة ، وتبادل السفراء مع بريطانيا ، ودخول مصر فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة ، ومهما يكن من اخفاق عصبة الأمم فى تحقيق

السلام ، فان دخول مصر في هذه الجماعة كان كسبا معنويا ،
وابرازاً لمكانتها الدولية ، واعترافاً من الدول باستقلال مصر
وتحررها من القيود التي حالت في السنين الماضية دون قبولها
عضواً في تلك العصبة . وهذا اعتراف من الراعى .

وبالإضافة الى هذه المكاسب نذكر أن المعاهدة قد حققت زيادة
في حصة مصر من دخل قناة السويس ، فان الراسماليين الأجانب
كانوا قد جردوا الحكومة المصرية من الاسهم التي كانت تملكها في
الشركة بل وسرقوا كذلك نسبة الـ ١٥٪ من الارباح التي نص عقد
الامتياز على وجوب حصول الحكومة المصرية عليها — وكانت قد
اضطرت الى بيعها الى الراسماليين الفرنسيين في عام ١٨٨٠ —
وقد ظلت مصر منذ ذلك الحين حتى عام ١٩٣٧ لا تحصل على أى
نصيب من ارباح شركة القناة .

هذه هي المكاسب التي انت بها المعاهدة ، لكن أهم هذه
المكاسب وأخطرها وباعتراف جميع السادة المؤرخين والكتاب
وحتى المتطرفين منهم كان الغاء الامتيازات الأجنبية ، ولذلك نعجب
حين يذكر أحد هؤلاء الكتاب أنه لم يستفد من الغاء الامتيازات
الا بعض كبار المالىين ، وبعض كبار ملاك الأرض فقد زاد توظيف
لهم في الصناعة ، ورغم أنه يعترف بانتعاش الصناعة
المصرية الا أنه يذكر أن السيطرة الحقيقية عليها كانت لكبار
رجال المال وبعض كبار ملاك الأرض الذين بدأوا يوظفون بعض
لهم في هذه الصناعات .

على أى حال هي محاولة للنقص من قيمة الغاء الامتيازات
وقد كانت الخلافاً في عنق مصر وتهديد لسيادتها وسلطانها في التشريع
والقضاء والمالية والادارة والامن العام . فحققت مصر بالغائها التخلص
من القيود التي كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى
الذي يهري على جميع المقيمين بمصر ، كما أصبح بإمكانها وضع

ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة .
ولم يكن المكسب المعنوي لالغاء الامتيازات بأقل أهمية ، فقد ازال
التفرقة القديمة بين المصريين والاجانب فأصبح الجميع متساوين
امام القانون ، وكانت الامتيازات قد أوجدت « تفرقة عنصرية » في
مصر لا تقل خطرا عن التفرقة العنصرية في البلاد الافريقية ،
وكانت مصر هي القطر الوحيد الذي كان لا يزال يجثم تحت عبء
نظام الامتيازات ، بعد أن قبلت الدول صاحبة الامتيازات الفاء
امتيازاتها في البلاد الأخرى لا سيما تركيا .

مؤتمر مونترية :

وقد عقد لالغاء هذه الامتيازات مؤتمر دعت اليه الحكومة
المصرية في مونترية بسويسرا في ١٢ أبريل ١٩٣٧ ، وقد حضره ممثلو
الدول ذات الامتيازات — وكان عددها ثمانية عشر دولة — وقد
عقدت عدة اجتماعات من ١٢ ابريل الى ٨ مايو ١٩٣٧ انتهت بان
قررت الدول المتعاقدة كل فيها يخصها قبول الغاء الامتيازات في
مصر الغاء تاما من جميع الوجوه ، وخضوع الاجانب للتشريع
المصرى في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية
وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولي . كما تقرر اقامة نظام
انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة
القائمة حتى ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٨ ، على أن يكون تنظيم هذه
المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى قانون مصرى يصدر
بلائحة التنظيم القضائى الذى الحق نصه بالاتفاق . كان الاستقلال
التشريعى اشرف من الاستقلال السياسى وأصدق على حد تعبير
نكرى اباطة .

آراء في المعاهدة :

هذا عرض — سريع — عن المعاهدة وقد حاولنا ابراز
مكاسبها ومساوئها ، وكان لا بد من المساوىء لكى تحصل على

المكاسب ، ذلك أنه — كما يذكر محمد محمود زعيم الاصرار الدستوريين وعضو وفد المفاوضات — حيث يوجد طرفان متفاوضان ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين ، فلن يستطيع الانسان عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه « لذلك لا اكون معبرا عن رأيي الصحيح اذا قلت لكم أن هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية ، وغاية ما انكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح امامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا . ففى المعاهدة مزايا لا سبيل الى انكارها ، وحسبى أن اشير الى أن نصوصها فى الامتيازات الأجنبية تفضل ما جاء فى المشروعات السابقة جميعها وتهىء لمصر ما ترغب فيه من إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحكم المخططة ... الخ » ثم يتحدث عن واقع الامر فيقول « ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من المزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر فى الواقع ، والا تقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى ... » والواقع أن هذا الراى لم يقتصر على محمد محمود باشا بل شاركه فيه معظم أعضاء وفد المفاوضات ، ولعل من المناسب أن نعرض سريعا لبعض تلك الآراء . ولعل أكثر تلك الآراء واقعية كان رأى اسماعيل صدقى اذ يقول « ان المعاهدة خطوة كبرى ، ولم تقل أنها الاستقلال التام بذاته ، على أنتى والذين أعبر عن رأيهم (حزب الشعب) ونحن أبعد ما نكون من الغلو فى تقدير ماكسبناه نختلف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون الى أن المعاهدة بمثابة تنظيم للاحتلال أو ما شابه ذلك من الأقوال » . ومن منطق الواقع يستطرد صدقى فيقول « يقول المعارضون أن مصر لم تستفد الفائدة كلها من الظروف السياسية التى صاحبت المحادثات ومع أننا لا ننكر أن انجلترا قد تشددت فيما اقتضته من ضمانات وفيها رضى به حدا أدنى لهذه الضمانات ، إلا أن ثمة حقائق لا يصح أن تفوت فطنة

المصريين كضعف استعداداتنا العسكرية في العهد الحاضر والى سنوات قادمة . . » ثم ينتقل اسماعيل صدقى الى نقطة اخرى غيرى « انه يجب ان ننظر الى المعاهدة كمجموعة قائمة بذاتها اسفرت عنها حاجة مصر وبريطانيا . . . وانه لما يثير الدهشة في اعتراض المعارضين على المعاهدة اغفالهم لهذا الوضع وعكوفهم على نصوص المعاهدة تحليلا وتفصيلا تاركين منها ما يتفق الجميع على اعتباره حسنا في ذاته مبرزين قبل كل شىء ما قد يتسع مبناه او معناه للنقد او الاعتراض . متنعين حتى عن ان يسائلوا انفسهم عما قد يكون هناك من سبب حمل المفاوض المصرى على قبول كيت او كيت مما يعترضون عليه او عما قد يكون هذا المفاوض قد كسبه في امر آخر في مقابل هذا الذى سلم به . » والواقع انه مهما كان الراى في اسماعيل صدقى ، الا اننا نوافق على ما ذهب اليه ولا سيما في الفقرة الاخيرة . ولعل هذا يرجع الى اطلاعنا على محاضر جلسات المفاوضات ، وقد مسسناها مساهينا — وقد ادركت منها كيف قاوم وناضل المفاوض المصرى — تحت ضغط ظروف صعبة بالغة التعقيد فى الداخل والخارج — لكى يكسب ما استطاع ان يكسب وكيف اضطر اضطرارا لا حيلة له فيه لكى يستلم ما سلم به . وقد اعترف بذلك صراحة الدكتور احمد ماهر . فقال « اننا مضطرون الى قبول هذه الشروط ، نظرا للظروف القاهرة التى تحيط بنا ، والتى لا مفر منها » . الا انه يعترف بأن للمعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التى دعت الى قبولها ، ولكن هذا لا يغير ان بها نقصا وعبوبا . . . الخ .

كذلك التى حافظ عفيفى باشا — براهه — وكان عضو وفد المفاوضات — فى عام ١٩٣٨ فقال « لقد احرزت مصر فى السنتين الماضيتين نصرا فى ميدان السياسة الخارجية كان من نتائجه ان استقلت البلاد بشؤونها ، وآل الى ابنائها تولى مستقبل بلادهم بأيديهم . . . ولكن هذا الانتصار الذى نالته مصر بفضل مجهودات

حكومة النحاس باشا ومعاونة زعماء الأحزاب لها ، ويفضل تضامن الأمة جميعاء والتفافها حول راية الوطن هو في الحقيقة أول الجهاد لا آخره ... الخ » .

أما رأى الدكتور هيكل فقد تراوح بين التأييد والمعارضة ، فحينها سألته رئيس مجلس النواب عن رأيه قال أن المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييد أو معارضة وعلى عادة الدكتور هيكل أخذ يطل في نتائج المعاهدة ثم انتهى الى أن تسأل : هل تقبل المعاهدة أم ترفضها ؟ وأجاب بنفسه فقال : « ان كنتم تريدون لمصر استقلالاً تاماً فالمعاهدة لا تحقق استقلالها . التام فامرضوها . وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومنيون) فالمعاهدة لا تنيلكم أياها فامرضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التي ستمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل في الحركة بركة اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطيع تعديلاً يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر » .

ومهما يكن فهذه هي المعاهدة من خلال بعض آراء من صنعوها — وليست كل الآراء — وآراء بعض الأحزاب القائمة حينئذ .

فما هو رأى الشعب ؟ وكيف استقبال الشعب المعاهدة ؟

ويحسن قبل أن نبحث استقبال الشعب للمعاهدة ورأيه فيها أن نبحث في استقبال الوفد وقادته لها ، فالواقع — وهو واقع لا مناص من الاعتراف به — أن رأى الشعب — في معظمه — كان يسير بهدى أو غير هدى — منساقاً — بعقله أحياناً وبعاطفته أحياناً كثيرة — وراء زعماء الوفد ، ولا سيما في عام ١٩٣٦ .

اشرنا في بداية البحث الى أننا نعتبر ان المعاهدة وثيقة في جزء كبير منها ، فكان من الطبيعي أن يحتفل بها الوفد . لكن يذو أن زعماء الوفد — وحينها تقول زعماء الوفد في ١٩٣٦ — يجب أن

تنصرف أذهاننا الى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا — وقد اسكرتهم
نشوة استقبال الشعب لهم فانساهم الحقيقة وهى أن الاستقلال
التام مازال في ضمير الغيب ورهنا بالمستقبل ، ومن ثم غالوا وبالفوا
فيما أحرزوه وما أتت به المعاهدة . ولذلك فأتنا نوافق الاستاذ شفيق
غريال حينما أخذ على الزعماء من بين ما أخذ بمالعتهم الشديدة في
مدح مزايا المعاهدة في أوساطنا المصرية بينما مرت في الأوساط
البريطانية ولا يكاد يحس بها أحد . والانصاف يقتضينا أن نذكر
أن بعض رجال الوفد قد اعترفوا بهذا المآخذ ، إلا أنهم عللوه
بديها جوجية مكرم والفاظه الرنانة وخطيه المسجعة فيذكر
الدكتور محمد صلاح الدين (*) أنه كان غير راض عن الدعاية الشديدة
والتلهيل الذى صاحب توقيع المعاهدة لأنه كان يشعر بريطانيا
بأنها أعطت المصريين حقهم وهذا من شأنه أن يسقط بقية الحقوق
التي مازالت قائمة . ولكن الانصاف يقتضى أن نذكر أن رجال الوفد
لم يكونوا جميعا بنفس درجة الحماس للمعاهدة ، فبينما أطلق
النحاس باشا عليها « معاهدة الشرف والاستقلال » وهى كلمة
أخذت حجة على مصر في مجلس الأمن ١٩٤٧ ، وأقامت الحكومة
أقواس النصر لمواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة ، ونظمت هيئات
الوفد — بأمر الحكومة — مظاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين ،
وكذلك ألقى مكرم عبيد باشا خطبته السالفة الذكر يجبذ فيها
المعاهدة ويعتبرها نصرا مبينا ، وليس هذا فقط بل أن مجلس
الوزراء الوفدى قرر في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦ اعتبار يوم ٢٦ أغسطس
من كل عام عيدا للاستقلال . ويث الوفديون دعاية واسعة النطاق
للمعاهدة الجديدة زاعمين أنها حققت لمصر كل ما كانت ترجوه

(*) محمد صلاح الدين كان سكرتيرا لهيئة المفاوضات المصرية ثم وزيرا

للخارجية في حكومة الوفد الأخيرة . لقاء معه ومع الاستاذ ابراهيم فرج في
مكتبهما للمحاماة (٢٧ ش طلعت حرب) في ١٢/٥/١٩٦٨ .

وتطالب به ، فندقوا لها الطبول . بينما كان هذا موقف النحاس ومكرم وحكومة الوفد نجد أن بعض الوفديين نظروا للمعاهدة نظرة أكثر تقديرا ، فنجد أحمد ماهر يعلن أنها ليست الا خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، لكنه — كما يذكر د. هيكل — لم يكن يملك أن يعلى هذا الرأي على حزب الوفد وهو ليس رئيسه ، وكل الذى استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وغاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها في حزب واحد على نحو ما حدث في ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعلة في تكيف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيمها جديدا في مصر . ورغم أن الدكتور ماهر قد انشق بعد ذلك على الوفد ، الا أن الدكتور محمد صلاح الدين مازال يحمده لهذا الموقف ، في نظريته للمعاهدة ، ولم يكن ماهر وحده فائنا نجد محمود سليمان غنام يذكر أنها كأي اتفاق يحمل الحسنات والهنات ، وأنها لا تعدو عقد الصلح الذى يبرم في القضايا العادية ، وهى على أى حال خطوة كبرى في سبيل الاستقلال . ويستطرد غنام فيذكر لنا أنه لم ينبح نحو مكرم باشا حين وصفها في محاضراته بالجامعة بأنها معاهدة الشرف والاستقلال ، بل وجد فيها ما جعله ينادى بعدم قبول بعض نصوصها ، مثال ذلك ما حوته من المعاهدة الأبدية ، كما أشرنا . تناقض واضح في موقف رجال الوفد أزاء المعاهدة ، لكننا لا يجب أن نبالغ في هذا التناقض ، ولعل تفسير موقف الفريق الأول — موقف المبالغة والتهويل — يرجع الى ما لفته الحياة السياسية في مصر حينئذ من ربط العمل السياسى ببعض الحماسة الشديدة لشيء أو الكره الشديد لشيء آخر ، فاعتاد الناس الا يطيعوا زعمائهم الا اذا هيجتهم الخطبة أو المقالة ، وكان الاولى بنا العكس ، فالزاج المصرى كان أحوج ما يكون الى أن يدرب على الضبط منه الى أن يشجع على الانفعال . واذا كنا نحاول أن نفسر موقف المبالغة فلا يعنى ذلك أننا نبررها ، ذلك لأن المبالغة لم تكن

لها ضرورة ، زعماء الوفد يعلمون أن البرلمان سوف يقر المعاهدة ومن جهة أخرى يعلمون أن مصر لم تنل كل حقها ، ولا بد من السعى لان تنال ذلك الحق . وكان من الأصوب أن يخاطب — هؤلاء الزعماء — عقول الناس قائلين لهم لقد بذلنا أقصى ما نستطيع في الظروف الحاضرة ، ونلنا أقصى ما يمكننا نيله وهو يفوق ما حققناه في المفاوضات السابقة ، والموقف الدولي ينذر بالعواصف ، والمعاهدة ما هي الا مرحلة من مراحل الجهاد تعقبها مراحل .

موقف لا شك كان فيه بعض التجنى من زعماء الوفد على عقول جماهيره — وسوف نرى اثر ذلك في قبولها للمعاهدة لكن الحق يتطلب أن نذكر أن هؤلاء الزعماء كانوا أسرع الى تصحيح موقفهم أزاء هذه المعاهدة . فقد شعر المصريون قبل قيام الحرب العالمية الثانية بالخطأ الذي ارتكبه الساسة بعقد هذه المعاهدة فان المصريين لم يغفلوا قط عن وجود القوات البريطانية ولم يلحظوا أى تغيير في الأحوال عما كانت عليه قبل المعاهدة . ومن ثم فقد شارك حزب الوفد في انتقاد المعاهدة ، لكن ذلك كان بعد أن أصبح في المعارضة في ١٩٣٨ ، وقد دأب زعيم الوفد بعد ذلك وفي مناسبات كثيرة على المناداة ببطالان المعاهدة واستنفاد أغراضها ، ففى برقية أرسلها النحاس الى السفير البريطانى على أثر فشل القضية المصرية في مجلس الأمن (١٩٤٧) يذكر فيها أن المعاهدة لا يمكن أن تفرض علينا الى الأبد ، وأنها أبرمت لظروف انتقضت وملابسات زالت وانتهت . « وأصبح من حقنا خصوصا بعد أن أبرم ميثاق الأمم المتحدة أن نعلن أنها أصبحت ساقطة لا وجود لها » .

والانصاف يقتضينا أن نذكر أن موقف النقراشي ورأيه في المعاهدة كان لا يخرج عن هذا الراى فحين عرضه لقضية مصر في نفس العام قدم نقاطا متعددة يوضح فيها أن المعاهدة استنفذت

اغراضها ، فقد كانت حين توقيعها اجراء مؤقتا لمواجهة أزمة دولية .
كما انها مناقضة لاتفاقية قناة السويس الموقعة في ١٨٨٨ .

هذا على اى حال — كان موقف الوفد ، ويتعبر ادق موقف
زعماء الوفد وقادته ، فكيف كان موقف الشعب ؟ بأدى ذى بدا نريد
ان نذكر ان الشعب كان حينئذ ينظر الى اى عمل من خلال عين قادة
الوفد ، وقد رأينا كيف كانت نظرة هؤلاء القادة الى المعاهدة ، فكيف
نظر الشعب اليها ؟

رغم أن البعض يذكر أن المعاهدة لم تكن تعنى تحالفا بين
الشعب المصرى وانجلترا ، وانها في مدلولها الحقيقى ليست الا
تحالفا بين الوفد — وهو فى القيادة الشعبية — وبين انجلترا ، رغم
هذا نجد اجماعا من بعض المصادر على أن الشعب — أو جمهوره
الغالبية — قد ارتاحت اليها بحسبانها مرحلة تدنى من المرحلة
النهائية التى يتم فيها الجلاء والاستقلال التام . لكن هناك سؤال
يطرح نفسه ، هل كان هذا الارتياح نابعا عن فهم ودراية بما فى
المعاهدة ؟ قبل البحث فى المصادر التقليدية ينبغى أن نشير الى
حقيقة استقيناها وهى ان الجماهير هلت للمعاهدة لا عن دراية
بنصوصها وما فيها من المساوئ والمخاسن ، ولكن فرحهم وتهليلهم
كان راجعا الى الحب العميق للوفد وقادته « « وأن كل ما يأتى به
الوفد فيه الخير للبلد . . . » ويؤيد البعض هذه الحقيقة وينسرد
موقفها « بأن الوعى القومى الجديد لم يكن قد نما الى الحد الذى
يحمل على احترامه والنزول على ارادته ، لأن ثمار التقدم
الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لم تكن قد نضجت بعد » . وان ذلك
كان سببا فى احتفاظ الوفد بسلطانه القديم على الراى العام .
ويبدو أن الضغط الذى تعرضت له الجماهير ولا سيما فى عهد
اسماعيل صدقى كان يساهم فى استجابة الجماهير لخصوم عهد

صدقى واستعدادها لتلقى آرائهم . الا ان ذلك كله لا يمنع انه ربما وجد الشعب في المعاهدة خطوة فاستكان اليها مؤقتا حتى يستجمع قواه من جديد ، ثم لا يجب ان ننسى عامل الاقطاع وسيادته فكان صاحب الكلمة العليا في الريف ويتحكم في اتجاهات جماهيره ويوجهها حيث يشاء .

ورغم كل هذه التبريرات فاننا لا يجب ان ننساق وراءها ونعتبرها قضية مسللة ، اذ لو كان الامر عدم وعى ونضوج الجماهير في اقصى العزب والنزوع فماذا يمكن القول بالنسبة لمجلس البرلمان ؟ وقد اسفرت الآراء في مجلس النواب عن قبول المعاهدة بأغلبية ٢٠٣ صوتا بينما رفضها ١٢ صوتا . وفي مجلس الشيوخ وافق عليها ١٠٩ صوت ورفضها ٧ أصوات . ان البرلمان ، ولا سيما مجلس النواب كان في أغليتيه وغبيا ، ثم انه ككل برلمانات مصر في تلك الفترة من تاريخ مصر كان برلمانا يسير على هوى سياسة الاحزاب وزعمائها . وقد اعتقد البرلمان ان مصطفى النحاس هو الذي اتى بالمعاهدة — كما اعتقد الشعب — وكان هذا الاعتقاد صحيحا لحد كبير كما اشرنا وكما سجل محمد التابعى ذلك في مقال له بجريدة المصرى ، يكتب يقول ان هذه المعاهدة انتصار شخصى لمصطفى النحاس ، وان المعارضين لها يقصدون الحط من قدر الوفد وقدر النحاس « ولو ان آخر غير مصطفى النحاس اتى لهم بمعاهدة اقل قيمة من هذه المعاهدة لهللوا لها وقبلوها » . وينتهى الى انه ولا وفدى واحد يقول ان هذه المعاهدة كلها خير وفوز وكسب لمصر والمصريين ، ومع ذلك عقد اقربها البرلمان وقبلتها مصر .

ولذلك ينبغي الا نتجنى على الشعب فنذكر انه تلقى انبياء المعاهدة بعدم الاكتراث وان هز اكتافه ، ولم تنطلق يد منه بالتصفيق

ولا حنجرة بالهتاف كما ذكر البعض ، فان الزعماء الوفديين — كما رأينا — استطاعوا أن يقتنعوا الشعب بأنهم قد أحرزوا له « الشرف والاستقلال » ، فتوهم المصريون أنهم قد حصلوا فعلا عليها ، ومن ثم انصرفوا أو صرفتهم الأحزاب الى النضال المرتبط بتقلبات الحكم وأهواء السياسة والساسة .

نود أن نستخلص حقيقة هامة وهي أن الجماهير استقبلت المعاهدة كما استقبلها قادة الوفد بمشاعر هؤلاء كانت مرتبطة بأقوال أولئك ، هذا رغم أن المعاهدة — كما أشرنا آنفاً — لم تتنع رجل الشارع بالأدلة المحسوسة والسريعة ما كان يتخلله . فلا شك أن أبرز المحسوسات عند الجمهور كان وجود الجنود الإنجليز في كل مكان يتحكمون فيه فهل هيات له المعاهدة التخلص من ذلك الهوان ؟ حقا التخلص منه — بالقول والخطابة — إلا أن الجندي المحتل بقي حيث كان بالفعل يسيطر على جانب كبير من مصر . . . أما ما عسى أن يحدث بعد عشرين سنة — مدة المعاهدة — فيما يتعلق بهذه القوات البريطانية ، وما هو حادث من زوال الاشراف البريطاني على الإدارة والحكومة ، فهي أمور لا تدخل في نطاق نظره ولا تؤثر في تفكيره ، والمعاهدة عنده من هذه الناحية غير ما كان يرجو ويتوقع أن تكون ، إلا أن كل ذلك لا يمنع — حينما نضع أنفسنا في الظروف والملابسات التي صاحبت المعاهدة مقدمات ومفاوضات ونتائج عامة — وحينما نتصور كيف كانت السلطات الإنجليزية — ومن يشايعها من الوزارات المصرية — ترهق البلاد في جميع نواحي نشاطها وحياتها ، وكذلك حينما نجد في نصوص المعاهدة بعض المزايا وما كان فيها من تخفيف وطأة ، كل هذا لا يمنع أن نقرر أن الشعب أحس بفطرته أنها خطوة فباركها وارتاح لها وخاصة أن الوفديين هم الذين زفوها له .

نستخلص من كل ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ أتاحت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى الى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيما بعد وفى ظل النظام الملكى ودستور ١٩٢٣ ، وإلى الحد الذى سمح بتدخل انجلترا السفير فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وإلى الحد الذى سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى دخلا من انجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها قبل عقد المعاهدة . كما هيأت لمصر التمتع باستقلالها الخارجى الى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا عام ١٩٥٠ ، وإلى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى كما هيأت لمصر التمتع بمخالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى فى الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية . كما خلصت المعاهدة مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا ، وهى المشاكل التى نظر اليها سعد زغلول ثم مصطفى النحاس وغيرهما من الساسة المصريين على انها تشققت للجهود التى يجب أن توجه كلها الى تحقيق الاستقلال ، ومن ثم أخذت مصر عقب إبرام المعاهدة — كما سنرى من خلال حكم الوفد — تتجه صوب البلاد العربية ، وأخذ التفكير الرسمى فيها يتجه الى العالم العربى ليكتب صفحة جديدة فى تاريخ العرب الحديث .

اذن فإن المعاهدة تسجل نقطة انتقال حاسمة فى تاريخ مصر المعاصرة وفاضلا تاريخيا بين مرحلتين فى تاريخ مصر والوفد معا ، وكذلك من الممكن أن نعتبرها النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ .

الفصل الثالث

التنظيم الحزبي والبرنامج

ان التنظيم الحزبي ليس الا محاولة جمع اكبر عدد ممكن من الأفراد على فكرة واحدة ولأطول زمن ممكن . والحزب - وفق تعريف تقليدى - يمثل مبادئ ومصالح طبقة ، او هو على الاقوى يمثل العناصر القيادية والواعية للطبقة ، ورغم هذا فان الحزب قد يمثل أحيانا أكثر من طبقة ، فقد يمثل عدة طبقات مادام لا يوجد تناقض أو تعارض بين مبادئها ومصالحها ، وأحيانا ما يوجد تناقض بين هذه الفئات ولكن تجمعها مصالح مشتركة ضد فئات أخرى .

وإذا حاولنا القاء نظرة سريعة على الأحزاب وتنظيماتها سواء فى مصر أو فى خارجها سنجدها - ولا سيما فى نشأتها ومراحلها الأولى - أنها تؤكد هذا المعنى .

ففى مصر كان حزب عربى يمثل الطبقة الوسطى « البرجوازية » المصرية التى بدأ ظهورها منذ الحملة الفرنسية وعصر محمد على والتى نضجت للثورة فى عهد توفيق ، وكانت تضم المثقفين المصريين والضباط والعلماء والملاك ، وكان برنامج

الحزب اصلاح الحكم والادارة وهدف في خطته الثورية الى اقامة
جمهورية ديمقراطية وطنية .

ولم يستمر هذا الحزب اذ راح ضحية الاحتلال البريطاني
الذى قام بتصفيته هو والجيش معا كما فكرنا ، ورغم وجود
الاحتلال فقد برزت الدعوة لانشاء احزاب جديدة فتكون الحزب
الوطني وكان في بدايته بقيادة « بورجوازية » المدن الصغيرة من
المثقفين خاصة ، ولكن اتصال مصطفى كامل وقادة الحزب
بالاحزاب الاوربية - ولا سيما الاحزاب الاشتراكية - حمل اليهم
اساليب التنظيم العلمى للاحزاب ، فبدأت الدعوة لتكوين نقابات
العمال والجمعيات التعاونية الزراعية ، ولتنظيم المثقفين في
نادى المدارس العليا ، الا انه - وباطراد الاحداث وباشتعال
القاعدة الشعبية بالثورة خاصة في الريف عقب حادث دنشواى في
١٩٠٦ - بدأ الحزب الوطنى يتحول من حزب « الصفوة » او الكوادر
الى حزب جماهيرى ، الا انه لم يهتم اهتماما كبيرا بالمشكلات
الاقتصادية كما أهمل المشكلات الاجتماعية اهمالا يكاد يكون تاما
لا يبرره القول بأن الهدف الأول كان اجلاء الانجليز وترك الاهداف
الأخرى لما بعد الاستقلال .

وكان تكوين الحزب الوطنى بمثابة رد فعل ضد ظهور « حزب
الامة » الذى تألف بتشجيع من كرومر مندوب الاحتلال ، وكان القوام
الاساسى لهذا الحزب جماعة من الباشوات وكبار ملاك الاراضى
المصريين وبعض أعضاء مجلس شورى القوانين وبعض كبار
الموظفين ، وبعض المثقفين من ابناء كبار ملاك الأرض الذين كانوا
قد تشبعوا بالمبادئ والنظريات الاوربية الليبرالية التى سادت في

القرن التاسع عشر فى ميادين الفكر والاقتصاد والحياة العامة ،
كما تشبهوا بتعاليم جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده .

يقول فى قيام الأحزاب فى مصر فى الفترة من ١٩٠٧ الى
١٩١٤ أى فى الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى
وكانت فى معظمها تمثل مصالح طبقة أو أكثر من طبقة . وكان
يغلب على تكوينها الطابع البورجوازى بحيث أن وسائلها كانت
مقصورة فى أغلب الأحوال على التهيج والاثارة باعتبار أنها
كانت قائمة أساسا على المشكلات السياسية مغفلة النواحي
الاجتماعية والاقتصادية ، ولاعتمادها أساسا على الأغنياء
والمحامين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ولم تمثل
فيها الطبقات العاملة .

ولم تكن الأحزاب المصرية من حيث تمثيلها لمصالح طبقية
أو أكثر من طبقة تعتبر فريدة فى نوعها ، إذ نجد فى بريطانيا
أن حزب المحافظين فى تنظيمه كان يمثل الاقطاعيين كما يمثل
الراسماليين البريطانيين ، وأن كان يمكن القول بأنه لا يوجد فى
انجلترا اقطاع الآن بل بقايا الفئات الأرستقراطية القديمة ، أما
حزب العمال فيها فهو يمثل العمال كما يمثل التعاونيين والفلاحين
وقطاعات الطبقة الوسطى ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ
أن الحزب الديمقراطى يمثل الزراع كما يمثل التجار أو رجال المال
والأعمال فيها ، وفى روسيا يمثل الحزب الشيوعى العمال والفلاحين
والمثقفين السوفيت ، وفى فيتنام يمثل حزب العمال فيها العمال
والفلاحين والمثقفين والبورجوازية الصغيرة الفيتنامية . . . وهكذا .

هذا هو مفهوم الحزب وقد عرفته مصر قبل الحرب العالمية
الأولى الا انها ولظروفها الخاصة - لم تطبقه على وجهه الصحيح

ثم قامت الحرب فجرفت في طريقها التنظيمات الحزبية المصرية ، وعندما وضعت الحرب أوزارها كان ذلك يعنى بداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصر . اذ تهيأت لتطالب بحقوقها ، فتألف « الوفد المصرى » على النحو الذى تناولناه آنفا . وهو لم يتكون بسعى احد بقدر ما فاض تلقائيا عن كيان الأمة وعن القوى التى تفجرت والتى كانت الثورة والوفد نفسه تعبيرا عنها ، وهى قوى انتظمت الاقطاعيين والتجار والراسماليين والمثقفين ، كما ضمت العمال والفلاحين .

لكننا لا نستطيع القول بان الوفد فى نشأته كان يمثل كل تلك الطبقات ، فقد رأينا كيف أغفل فى تمثيله الناحية الاجتماعية وطبقتى العمال والفلاحين ، الا انه ورغم هذا التصور فان الوفد تألف باعتباره فكرة جمعت البلاد كلها حول هدف واحد وهو الاستقلال ، وهو من هذه الناحية يعتبر تمثيلا للبلاد قاطبة حيث استقر على اختياره جميع المواطنين .

وفىما يتعلق بمسألة التركيب الاجتماعى لحزب الوفد نستطيع ان نلاحظ أنه قد أغفل هذه الناحية لا فى نشأته فقط بل على امتداد تاريخه كله . حقيقة روعيت فى تأليفه بعض الضوابط كان يكون ممثلا فيه عنصر الأقباط فضم بعض الاعضاء منهم ، وكذلك عنصر قبائل الأعراب فضم احد كبارهم ، كما مثل كبار ملاك الأراضى ، كما ضم عناصر تمثل اتجاهات سابقة فى السياسة كمعتنقى مبادئ الحزب الوطنى الى غير ذلك من العناصر التى تألف منها الوفد والتى اشرنا اليها . لكنه لم يمثل شتى قطاعات المجتمع المصرى وفئاته المختلفة ، ولا شك ان هذا يعتبر نقطة ضعف واكبت الوفد طوال تاريخه .

بل نلاحظ ان الوفد لم يستمر في مراعاة تمثيل تلك الضوابط
او العناصر التي روعيت عند تأليفه ، ويبدو أن ذلك كان متعذرا
ولا سيما في تلك الفترة المضطربة التي أعقبت نفى سعد وأصحابه
في المرة الثانية . فقد رأينا كيف اعتقلت السلطات الانجليزية رجال
« الوفد الثاني » وحكمت عليهم بالاعدام ثم تعدل بالسجن المؤقت ،
وكان لا مفر من استمرار الثورة واختبار عناصر جديدة بدلا ممن
نفوا او حكم عليهم ، وبالتالي كان لزاما أن تقوم هيئة للوفد
تلو هيئة أخرى على النحو الذي اشرنا اليه .

ونظرا للظروف القائمة آنذاك والسرعة التي كانت تتطلبها في
قيام تلك الهيئات او « الطبقات » ، لم يكن من الممكن مراعاة
تلك الضوابط التي روعيت في تأليف الوفد الأول ، اذ كان من
المتعذر التقيد في هذه الاحوال بتركيب خاص من أي نوع سواء من
الناحية الاجتماعية او الطائفية او الاقتصادية او غيرها .. وانما
كان كل ما يهم الوفد ومن يخلفه بعد النفي والاعتقالات أن تستمر
الثورة وأن يقوم على شئونها قادة أيا كانوا يحلون مؤقتا محل
القادة المنفيين او المعتقلين او المحكوم عليهم بالسجن .

فالعملية حينذاك — كما يذكر الأستاذ غنام — لم تكن عملية
تركيب او تصنيع ، وانما كانت عملية وطنية هدفها ألا يسقط علم
الثورة من يد الوفد أيا كانوا ممثلوه . وكان يراعى فقط في اختيار
أعضاء تلك الهيئات التي تقوم مقام الوفد أن يكونوا اهلا لتلقي
الصعاب والا يخشوا الاعتقالات والنفي والسجن والتشريد . ولأنه
لو روعيت القواعد والضوابط السالفة الذكر ومسألة التركيب
الاجتماعي لما أقدم احد على الاشتراك في مثل هذا العمل الوطني
الخطير .

على أي حال ومهما يكن من أمر هذا القصور فلا شك أن الوفد في تلك الفترة كان تعبيرا اجماعيا وشعبيا يشبه في ظهوره الحزب الوطني من حيث أن القضية التي كانت تستحوذ على تفكير قادة كل منهما كانت القضية السياسية والحصول على الاستقلال ، وقد قام كل منهما كحركة سياسية قبل قيامه كحزب رسمي ، بالإضافة الى ما ذهب اليه البعض من أنه وحده هو الذي يمثل القوى الوطنية ، إلا أنه ما فتئ أن انتظم على صورة حزب سياسي بعد أن دفعته الأحداث الى ذلك ، كذلك يتشابه الحزبان يلتقيان في الثقافة جمهور الفلاحين والعمال والتجار والطلاب والموظفين حول كل منهما . ويلاحظ أن هذه الطوائف في كل الشعوب هي التعبير الصحيح عن الاتجاهات الوطنية ومنهم تؤخذ اسماءات المستقبل والحكم على الوعي الشعبى ومدى نموه أو قصوره .

ولقد ظل الوفد منذ تشكيله في ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٤ لا يعتبر نفسه كحزب سياسي بل وكإلّا عن الإرادة الشعبية وتجسيدا لآمالها ، وحينما اضطر بعد ذلك الى اعتبار نفسه كحزب كان ذلك راجعا الى المسؤولية التي شعر بها تجاه الثقة الهائلة التي أولاها إياه الشعب المصري .

ولذلك يجب أن ننظر الى تنظيم الوفد في ضوء مرحلتين : المرحلة الأولى وهو التنظيم الذي وضعه لنفسه للسير عليه عقب تاليه ، وكان تنظيما أصطيغ بالشكل السياسي واتخذ طابع النضال للحصول على الاستقلال السياسي ، وهو التنظيم الذي ظل طابع الوفد حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ . ثم تأتي بعد ذلك المرحلة الثانية في التنظيم التي اتخذت شكلا خاصا بها لم يختلف كثيرا عما سبقه لكنه وقد أضيف اليه بعض الاعتبارات أصبح يمثل الشكل التقليدي لمفهوم التنظيم الحزبي بمعناه الحديث .

أما غيما يتعلق بالمرحلة الأولى وستتناولها دون تفصيل ،
فقد وضع الوفد لتنظيمه قانونا صدق عليه فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨
وتضمن ٢٦ مادة ، ونصت المادة الأولى على أن اسمه « الوفد
المصرى » كما أشارت الى اسماء أعضائه ، وجاء فى مادته الثانية
أن مهمته « هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا
للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » ، أما المادة الثالثة
فقد أوضحت أن « الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى
يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية ... »
ونصت المادة الخامسة على أنه « لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى
المهمة التى انتدب لها ، فليس له ولا لأحد من أعضائه أن يخرج
فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى استقلال
مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من التفاصيل .

وقد عالجت المواد الأخرى من القانون تفصيل نظام الوفد
وتقسيم أعماله بين قوى الاختصاص فيه كالرئيس والسكرتير وأمين
الصندوق . ففىما يتعلق بالرئيس نص القانون على أنه هو الذى
يوجه الوفد ويرأس اجتماعاته ويشرف على تنظيمه ويراقب سير
اللجان وعمل السكرتير وحركة الأموال (المادة ١١) وأما مهمة
السكرتير فهى أن يلاحظ الأعمال الكتابية للوفد وسجلاته وكل
أوراقه ماعدا التقارير (المادة ١٢) . الخ أما المادة الأخيرة
فى القانون فقد نصت على أن « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة
المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بها بهم من الشئون ... »
كما حدد القانون عمل أمين الصندوق وهو الاشراف على الحسابات
ويعد مسئولا عن النواحي المالية (المادة ١٤) . وقد أشارت لاحقة
الوفد التنظيمية الى طريقة الاجتماعات من حيث اتخاذها النمط
الاوربى (المادة ١٥) كما أوضحت أن عضو الوفد يستطيع أن

يتحدث مع أشخاص لهم اتجاهات سياسية معينة لكن هذا يكرن بعد التصريح من الرئيس ، وأنه يجب على العضو أن يكتب تقريراً عن هذا الحديث (المادة ١٦ ، ١٩) .

ولا شك أننا إذا حاولنا لقاء نظرة تحليلية سريعة على ذلك القانون أو تلك اللائحة التنظيمية التي وضعها الوفد لنفسه فسيتضح لدينا دقة الصياغة والألفاظ من ناحية ولعل ذلك يرجع الى العقلية القانونية التي سيطرت على أعضاء الوفد حينذاك ، وكما سنلمس من ناحية أخرى السلطات الواسعة التي منحها بعض المواد للرئيس ، الأمر الذي يؤكد لنا - ومنذ البداية - أن الوفد قد اتسم بالمركزية انصارمة لا منذ قيامه كحزب برلماني في ١٩٢٤ فقط كما يرى استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحمن مصطفى . بل منذ تأليفه كحركة سياسية ، ويتضح ذلك من السلطات المخولة على رئيسه منذ البداية ، فهو الذي كان يرأس جلساته ويرقع قراراته الى جانب اشرافه على ما يقوم به اعضاؤه من اعمال ويتحكم كما رأينا في اتصالاتهم السياسية ..

ونستخلص من ذلك دلالة لها اهميتها واثرها بعد ذلك في اتجاه الوفد الى سياسة كان هدفها القضاء على خصومه السياسيين وعدم اتباعه سياسة قومية تستند الى احترام الرأي المخالف وافساح المجال امامه في الحياة العامة حتى بين اعضائه أنفسهم الأمر الذي سيؤدي الى عدة اتصالات وانشقاقات في بنيان الوفد على النحو الذي سنتناوله في موضعه .

على أي حال كان هذا القانون بمثابة اللبنة الأولى في تنظيم الوفد وبقي أن نتعرف على المبادئ العامة لسياسته في تلك الفترة وبرنامجها .

الواقع أنه لما كان الوفد حين انشائه أبعد ما يكون عن حزب سياسي كما أشرنا بل كان « هيئة موكلة عن الأمة للمضى للاستقلال » ، فقد تركزت سياسته آنذاك على العمل من أجل الاتحاد الوطني وطلب الاستقلال ، إذ يجب أن نضع في اعتبارنا أن الوفد كان بمثابة تنظيم وضع لتحقيق هدف معين ولم يكن حزبا سياسيا له برنامج وأهداف محددة ، ولذلك لم يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا مثلا ، وهو ما تفعله الأحزاب السياسية عادة . وبالتالي فلم يهتم الوفد في تلك الحقبة بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد أشار سعد زغلول إلى تلك الحقيقة في خطاب له فقال : « يقولون أين برنامجكم ؟ فنقول نحن لسنا حزب وإنما نحن وفد موكل عن الأمة يعبر عن أرائها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام ، فنحن نسعى لهذه العملية وحدها ، وإنني أعددكم أن شاء الله أنى عند بلوغها أنحنى عن العمل فلا ترونى أعمل ولا تسمعوننى أتكلم .. أما المسائل الداخلية : هل يكون التعليم إجباريا مجانا أو بمصاريف ؟ هل يجب فى الأمور الاقتصادية أن يكون هناك فوائد على الدين ؟ هل نزيد القطن فى ثلث الزمام أو نصفه ؟ فهذه مسائل أترك الأمر فيها لمن هو أعرف منى بها .. وأما فيما يتعلق بالاستقلال فنحن أمة لا حزب ، ومن يقول أننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرما ... الخ (*) .

ولا جدال فى أن هذا الموقف من الصعب تبريره بحجة أن الهدف الأول آنذاك كان مجالدة الإنجليز والعمل على طردهم ، وأن ما عدا ذلك من الأهداف الأخرى تنتظر لما بعد تحقيق الاستقلال . ولعل هذا الموقف مرجعه أن تكوين الوفد - شأنه فى ذلك شأن الأحزاب الأخرى التى قامت فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى - كان يصطبغ بالصبغة البورجوازية ، الأمر الذى أدى الى اعتناق

(*) سعد زغلول : مجموعة خطب جمعها محمود فؤاد ، خطبة القاها سعد

زغلول فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢ .

أسلوب أنتهينج والاثارة باعتبار أن المشاكل السياسية وحدها
وليسست الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي اقامته .

ومعها يكن الأمر فقد استطاع الوفد من خلال تنظيمه أن
يمضى فى تدعيم صفوفه فاستطاع أن يربح بين الغالبية العظمى
من المصريين دون اعتبار الى الاختلافات الاجتماعية أو الدينية ،
فقد تأخى الهلال والصليب وراء الوفد ، وقد أشاد المهاتما غاندى
بتلك الحقيقة فقال « لقد كان سعد زغلول أستاذى ، وقلدناه فى
حركته الوطنية ، قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما
اعتقل الانجليز طبقة حلت مكانها طبقة أخرى ولكننا فشلنا فى
أمرين : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحسد سعد بين
الأقباط والمسلمين ، وثانيهما اضراب الموظفين » .

أما فيما يتعلق بنشاط الوفد فقد أخذ يشكل لجانا له ويقبم
جهازا سياسيا ، وقد أشير الى أن سعد زغلول هو الذى أقام
الجهان الوفدى فى أعقاب الحرب العظمى ، الا انه ليس هناك ما يؤيد
ذلك ، فقد ظهرت نواة هذه اللجان أثناء جمع التوقيعات على
التركيكات التى لجأ اليها الوفد عقب تأليفه لتعزيز نيابته عن الأمة
فى طلب الاستقلال كما أشرنا ، ثم تطورت تلك اللجان أثناء ثورة
١٩١٩ ، حيث قامت الجماعات الوطنية التى تألفت من تلقاء نفسها
فى المدن والقرى بتنفيذ الخطط من حيث القيام بالمظاهرات ومهاجمة
خطوط السكك الحديدية ومراكز البوليس ونسف الجسور والاستيلاء
على السلطة فى بعض المدن ٠٠٠ الخ على النحو الذى تناولناه فى
موضعه .

لجنة الوفد المركزية :

كانت لجنة الوفد المركزية هى الطور الثالث فى لجان الوفد
وقد تعددت نواحي نشاطها فى جمع التبرعات لتغطية نفقات الوفد

فى الخارج ورصد الموقف فى البلاد وجمع المعلومات عنه
وارسالتها الى الوفد فى باريس لاستخدامها فى الدعاية للقضية
المصرية فى دوائر مؤتمر الصلح والأوساط العالمية . كما كانت
تلقى صوراً لاحتجاجات بعض الفئات ضد تصرفات السياسة
البريطانية فى مناسبات مختلفة ، كما حدث مثلاً حينما أرسل موظفوا
إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى فى عام ١٩٢١ احتجاجاً
الى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية على ما جاء بتصريح
لتشرشل يتعلق بالحماية .

ولقد استطاع الوفد اثناء تواجده فى أوروبا وبمساعدة اللجنة
المركزية التأثير على رأى العام واتجاهاته فى مصر . وقد
تفرعت من هذه اللجنة المركزية لجاناً أخرى عديدة فى أنحاء البلاد
لجمع التبرعات وإرسال المعلومات اليها لترسلها بدورها الى الوفد
فى باريس ، كما قامت تلك اللجان بقيادة الحركة الوطنية فى الأقاليم
والقرى ، ورغم أن الغموض يحيط بكيفية بدء تأليف تلك اللجان
الرفدية القرعية ومدى بلوغها لقوة التنظيم والتأثير ، فإنه من الممكن
القول ان عبد الرحمن فهمى كان هو الشخصية المسيطرة فى
اللجنة المركزية ومصدر الوعى الحركى للشعور الفدائى ، اذ كان
يتلقى التقارير من أنحاء القطر ويدرسها ثم يبيت فيها دون أن يترك
شيئاً منها للغد ، وكان — كما يصنفه الدكتور محجوب ثابت عضو
اللجنة المركزية — كقائد الجيش يقظة وحذراً من حيث وضعه للخطط
وإصدار الأوامر للطلاب . . . الخ .

وكان الى جانب تنظيم اللجنة المركزية وفروعها ولجانها تنظيم
آخر كان موزعاً على أساس طائفى وهو لجان الطلبة والموظفين
ونقابات العمال ، كما انشئ تنظيم سرى يضم بعض الجمعيات التى
كان أثرها كبير فى الحركة الوطنية ولا سيما إبان اشتعال ثورة

١٩١٩ وفي أعقابها ، إذ بسطت سيطرتها على الحياة السياسية وحررت منشورات عن خيانة السلطان والوزراء والسياسيين الرجعيين فسببت لهم الرعب والفرع ، وظلت تلك الجمعيات تشكل أساسا قويا من أسس الحركة الوطنية حتى انطافات شعلتها القومية بكارثة مقتل السردار في نوفمبر ١٩٢٤ .

أما تنظيمات الطلبة التي كانت بمثابة جيش الوفد - على حد تعبير فكري اباظة - فقد تشكلت على صورة لجان ، ورغم أنها لم تكن في البداية تابعة رسميا للوفد إذ كانت تعمل بروح من شعورها الوطني آنذاك ، إلا أنها مع مرور الأيام وتعاقب الصراع الحزبي وبعد صدور دستور ١٩٢٣ أصبحت وفدية إذ أخذ الوفد في تنظيمها وإنشاء « لجنة الطلبة التنفيذية » التي كان لها دور كبير في نشاط الوفد بعد ذلك ٠٠ وإلى جوار هذه التنظيمات قامت تنظيمات أخرى للعمال والموظفين وغيرها .

هذا هو الهيكل العام للتنظيمات الوفدية في تلك الفترة وقد أصبحت أكثر دقة وتنظيما بعد صدور الدستور فأخذت تستمد وتهيئ نفسها لمعركة الانتخابات الأولى ، ولقد كان هذا التنظيم الدقيق إلى جانب جهاز قوى خاص بالدعاية كئيلين يتمكن الوفد من ربط أنصاره في المدن والأقاليم والقرى النائية بتعليماته وقراءاته لدرجة أنه لأول إشارة منه تغلق المحلات وتنظم المظاهرات وتبدأ حركة المقاطعة ، وكان لهذا الجهاز عدة لجان وفروع في أقصى القرى وكلها مرتبطة ببيت الأمة مقر سعد زغلول .

ويفضل هذا التنظيم استطاع الوفد أن يحرز انتصاره الساحق على حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني في الانتخابات الأولى التي تولى على إثرها سعد رئاسة الوزارة في عام ١٩٢٤ .

وحينئذ انتقل الوفد الى طور جديد فى تنظيمه الاساسى ويحسن أن نتناول ذلك ببعض التفصيل باعتباره كان اساسا لتنظيم الحزب فيها بعد ١٩٣٦ . اجتمعت آراء أعضاء الوفد على تنظيم النواب والشيوخ الوفديين فى هيئة تجمع ككلتهم باعتبار أن هذا التنظيم واجب ضرورى تدعو اليه المصلحة العامة ، وتنفيذا لذلك أجمع أعضاء مجلس النواب الوفديين فى ٢٦ ابريل عام ١٩٢٤ فى منزل حمد الباسل باشا عضو المجلس ووكيل الوفد المصرى آنذاك وبدعوة منه لتبادل الآراء فى وضع نظام ثابت « للهيئة الوفدية » ، وحضر الاجتماع رئيس الوفد والوزراء ، وألقى حمد الباسل خطابا أشار فيه الى مسئولية الوفد فى ميدان الجهاد وضرورة تكاتفه ثم قال « وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه ، اننا كلنا على مبدأ واحد ونسعى لغاية واحدة ولا ينقصنا الا شيء واحد وهو النظام ثم وقف على افندى نجيب وقال « ان الوفد يعتبر لجنة تنفيذية لهذه الجمعية العمومية المجتمعة الليلة ، فاذا كان قد أعد مشروع نظام فليعرضه علينا الآن » . فوقف وليم مكرم عبيد - الذى كثيرا ما كان يدعى خطيب الوفد آنذاك - وقرا المشروع الذى تضمن القواعد الاساسية العامة التى توضع على اساسها فيما بعد قواعد اللائحة الداخلية للهيئة . وكان من بين هذه القواعد قاعدة تقضى بأن يطلق على الوفد اسم « هيئة الوفديين » برئاسة سعد باشا ، فاقترح بعض النواب أن يطلق عليه « حزب الوفد » فأوضح مكرم أن هذا لا يطابق المراد تماما لان الوفديين اعتبروا دائما أنهم هم الممثلين للأمة ، وأن من عداهم افراد قليلون وفضل الحاضرون كلمة « هيئة الوفديين » على كلمة « حزب » .

كما نصت القواعد الأساسية في التنظيم على انشاء ناد للهيئة يسمى « النادى السعدى » ، وأن تكون للهيئة لجنة تنفيذية تؤلف أولا من أعضاء الوفد الذين هم أعضاء فى مجلس النواب . وثانيا من ممثلين للمديريات تنتخبهم الجمعية العمومية ، وتجتمع هذه اللجنة كل أسبوع مرة ، وأعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة فلا يحق لهم أن يخالفوها ، ويعرض كل عضو على هذه اللجنة ما لديه من الاقتراحات والأسئلة التى يريد أن يقدمها للمجلس لتتخذ فيها وتقرها قبل تقديمها . وأشارت اللائحة أن سعد زغلول هو الذى يرأس اللجنة التنفيذية التى تشمل على عضو أو عضوين من كل مديرية ، كما تقرر أن تندمج لجنة الوفد القديمة واللجنة التنفيذية الجديدة .

كان هذا الاجتماع فيما يتعلق بالنواب الوفديين وقد ألقى فيه سعد خطابا أشار فيه الى ضرورة تنظيم هيئة الوفديين « لأن الحكومة يجب أن تشعر بقوة الهيئة التى تسندها ... » وقد ووفق فى هذا الاجتماع على القواعد الأساسية لكى تبنى عليها اللائحة الداخلية للهيئة .

أما فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ الوفديين فقد عقدوا اجتماعا لنفس الغرض فى ٢٤ مايو ١٩٢٤ وقد ألقى كل من سعد زغلول وعلوى الجزار خطابا حول ضرورة تأليف هيئة وفدية فى مجلس الشيوخ تضارع الهيئة الوفدية التى تألفت فى مجلس النواب .

واضح أن الوفد بهذا التنظيم لهيئتى النواب والشيوخ كان يبدأ مرحلة جديدة فى تنظيم الحزب ، ويبدو أن سعد هو الذى أوحى

بهاتين الفكرتين الجديتين في تنظيم الوفد . وسوف نلاحظ أن الوفد في المرحلة التي سنتناولها بالتفصيل يحتفظ بهما إلا أنه سيطورها ويعمل على ادماجها في هيئة واحدة باسم « الهيئة الوفدية البرلمانية » .

ومضى الوفد بهذا التنظيم يعتمد عليه في تدعيم نفوذه وتقوية صفوفه إلا أنه كثيرا ما كان يتعرض لهزات وتقلبات مظاهر الضعف تحت تأثير الضربات التي كانت تصوب إليه من جانب الحكومات التي كانت تناصب الوفد العداء وتعمل على تقويض بنيانه وهدم تنظيماته التي كانت لا شك تؤرق الأحزاب والحكومات المناوئة له بسبب تغلغل لجانه في أنحاء البلاد .

فقد كان يمثل الوفد في كل مديرية لجنة عامة ، وكان يتبعها في المراكز لجان فرعية وكذلك في القرى ، وبالنسبة لهذه اللجان الأخيرة كانت تنشأ من نفسها وتخطر الوفد بتأليفها . وكان الوفد يعتمد على تلك اللجان ويصفى خاصة أثناء الانتخابات إذ كان وجود تلك اللجان في الدوائر الانتخابية ضرورة حيوية للحزب الذي كان يناضل في عدة جبهات والذي كان لابد له للوصول إلى مقاعد الحكم أن يحرز الأغلبية الساحقة في هذه الانتخابات . وقد أشار مكرم عبيد إلى هذه الحقيقة حينما أعلن لجريدة « نيوزليدر » في لندن عام ١٩٢٩ مذكر أن كل دائرة انتخابية في مصر وكل إقليم بل وكل قرية وقد أصبح لها لجنتها الوفدية المحلية التي تعتمد في تأليفها على الفلاحين .

هذا ولم تكن هناك مراسلات متبادلة بين هذه اللجان العامة والمركزية والقروية وبين اللجان الرئيسية بالمشكل الروتينى الحكومى ، وإنما كانت تنفذ اتجاهات الرأى فى الوفد من واقع

نداءاته ومنشوراته وخطب رئيسه واعضائه . والدليل الاول على هذا ما حدث مثلا ايان ثورة ١٩١٩ كما اشرنا اذ لم يفكر أحد من الوفد حينئذ في تحريض الشعب على قطع قضبان السكك الحديدية وكسر عربات الترام وقوانين الشوارع ومهاجمة الانجليز وغير ذلك من اعمال العنف التي اشرنا اليها ، انما سلك الوفد في هذا الشأن سبيل تعبئة الشعور العام بالخطب والمنشورات والنداءات الخفية والظاهرة بالرغم من قيام الرقابة البريطانية على وسائل النشر . وهناك امثلة أخرى كثيرة نذكر منها ما حدث مثلا ايان تولية اسماعيل صدقي للحكم (١٩٣٠ - ١٩٣٢) فرغم مطارقه وضرياته التي وجهها للوفد والغائه للدستور واغلاقه للبرلمان على النحو الذي سلف ، فان الوفد لم تهن عزيمته تماما بل سار في خطته يتحدى الحكومة فأعلن - مبالغ في هذا التحدي ، الدعوة الى الاضراب عن دفع الضرائب اتباعا للمبدأ القائل « لا ضريبة بدون تمثيل » : « No Taxation with aut Representation »

فقد سرت هذه الدعوة في البلاد ونفذت بعض الوقت لا كله لأنها توبعت من الحكومة باتخاذ اجراءات جنائية قاسية ضد من يعلنها .

ويبدو أن مطارق صدقي وضرياته كانت أكثر تأثيرا من غيرها في إصابة تنظيم الوفد بنوع من التصدع والضعف ساعد على قيام التنظيمات المتطرفة كجمعية مصر الفتاة والاخوان المسلمين وانتشارهما بعد ذلك كما اشرنا ، الا ان الوفد من ناحية أخرى حاول أن يتلافى هذا الضعف وان يسترد قوته فانتهاز فرصة انحسار المد الرجعي وانتهاء عهد صدقي فانصرف الى تقوية صفوفه وتدعيم تنظيمه وقد تهيأت له الظروف بتولية توفيق نسيم باشا الحكم ومن

ثم وجه الدعوة فى أواخر عام ١٩٢٤ الى أعضاء لجانه وأنصاره لعقد مؤتمر عام كان من بين أهدافه رغبة الوفد فى تقوية صفوفه ودعم تنظيمه ، وعقد هذا المؤتمر فى أوائل يناير ١٩٢٥ ، وهو أول مؤتمر عام للوفد المصرى وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنًا وضخامة ، كما كان اتجاهها جديداً فى النشاط الحزبى لم تعده البلاد من قبل ، وقد أشارت اليه الصحافة المصرية والأجنبية باعتباره تدعيماً للوفد ، فنشرت جريدة « النيل ستيتسمان » « الى أن الوفد يبرز بعد احتجاج منظما تمام التنظيم وأصبح لا ينازعه حزب آخر فى الميدان ، وأنه يمثل فى مصر الدور الذى يمثلته حزب المؤتمر فى الهند » ، كما وصفت جريدة « النيويورك تايمز » المؤتمر بأنه « المشروع العظيم الأول من نوعه فى مصر » وأنه « الاجتماع الأول الذى يعقده الوفديون منذ أربع سنوات وقد أبدوا فيه آرائهم بحرية تامة » ثم استطردت الجريدة قائلة « ومعلوم أن أحوال الشرقين الأدنى والأوسط أدت بعد الحرب الى قيام حركات وطنية ولكن لم تكن لواحدة منها القوة المنظمة التى للوفد » .

ولا شك أن هذا المؤتمر يعتبر تطورا جديداً فى التنظيم الحزبى للوفد ومن الممكن أن ننظر اليه كأساس أقام الوفد عليه أعمدة تنظيمه فى الفترة التالية التى هى مجال دراستنا . وفى هذا المؤتمر تناول مكرم عبيد - السكرتير العام للوفد آنذاك - فى خطاب له حول « الوفد المصرى - نظامه وأغراضه » وأعلن عن مجموعة من الإصلاحات والقوانين التى اعتزم الوفد إدخالها فى تنظيمه الداخلى ومنها : تعميم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية ، وتصعيد اختصاص كل منها ، وتنظيم ماليتها واجتماعاتها ، وتنظيم لجان الشباب والعمال وتوسيع نطاقها والعهد اليها بتشجيع الصناعة الوطنية بالإضافة الى أعمالها السياسية ، وإنشاء النوادى السعيدية.

فى المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية هدفها انكاء الروح الوطنية بجوانبها المختلفة : السياسية والدستورية والاقتصادية .

هذه هى الملامح العامة للطريق الذى سار فيه التنظيم الحزبى للوفد قبل عام ١٩٣٦ وقيل أن ننقل لنتناول بالتفصيل كيفية تطور تلك الملامح وكيف أصبحت تشكل الهيكل العام للتنظيم فى الفترة القالية وعلى امتداد تاريخ الوفد يصدر بنا أن نشير الى ملاحظتين : الأولى : أن الوفد لم يضع له فى تلك الفترة الأولى برنامجا اجتماعيا كما أشرنا رغم تأثره ببعض النزعات والأفكار التى كانت تسود أنظمة وأهداف الحزب الواحد والتى انتشرت فى بعض الدول آنذاك ، فلم يكن له مبادئ واضحة فى المجالات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية تشبه مبادئ تلك الأحزاب التى فرضت نفسها على بلدان الحزب الواحد . ولعل هذا النقص يرجع الى أن الوفد - رغم ميله الى الاستجابة للمطالب الشعبية - كان يحكم تكوينه بعيدا عن الأفكار الاشتراكية ، فلم يشغل سعد زغلول نفسه بالبحث فى أعماق المشاكل الاجتماعية ليستخلص منها برنامجا اجتماعيا ، بل صرف كل همه للقضية السياسية فانصرف عن التفكير فى قضية التحرر الاجتماعى . الملاحظة الثانية : أنه من الصعب تحديد المسافات الزمنية بالنسبة للتنظيم الحزبى للوفد ، فلا نستطيع أن نقول مثلا أنه فى عام ١٩٣٦ وبالتحديد تغيرت صورة اللجان الوفدية واتخذت شكلا آخر . ذلك لأن التطور كان يحدث تدريجيا وفقا لتطور التنظيم الداخلى للحزب . فقد أصبح هذا التنظيم فيما بعد عام ١٩٣٦ متكاملا يقف على أعمدة واضحة كان أساسها التدرج الهرمى . القاعدة الشعبية العريضة - التى كانت للوفد - تمثل الأساس الأول - ثم اللجان الفرعية فى القرى وأحياء المدن الكبيرة .

لجان الوفد :

كان لكل لجنة من هذه اللجان رئيس وسكرتير وأمين للصندوق يختارون بالانتخاب من أعضاء اللجنة . ثم توجد لجان مركزية في البلاد التي بها مراكز بوليس ويدخل في عضويتها رؤساء اللجان الفرعية بحكم مناصبهم ، ثم اللجان العامة في عواصم المحافظات والمدريات ، ويدخل ضمن عضويتها الى جانب الوفديين البارزين في المحافظة أو المديرية رؤساء اللجان بحكم مراكزهم .

وكانت لائحة اللجان الوفدية تقضى بأن يتولى رئاسة هذه اللجان العامة عضو الوفد اذا كان يوجد بالمحافظة أو المديرية ، وكانت كل هذه اللجان يتم اختيار أعضائها الذين يشغلون مراكزهم التنفيذية بالانتخاب من بين أعضاء اللجنة .

الهيئة الوفدية العامة :

وتأتى بعد ذلك - في التدرج الهرمى - الهيئة الوفدية العامة وهي تشمل النواب الحاليين والسابقين الى جانب أعضاء الشيوخ الوفديين - الحاليين والسابقين أيضا - كما تضم رؤساء اللجان الوفدية العامة في المحافظات والمدريات ، وكذلك تشمل من يرى الوفد ضمه اليها بقرار يصدر من رئيس الوفد (وكان هذا النص معمولاً به منذ تكوين الوفد) ، كما تضم اليها أعضاء الوفد الذين لا ينجحون في الانتخابات . وكان لهذه الهيئة يمين خاص يقسمه العضو عند اندماجه في عضويتها كما كان لها اشتراك سنوى محدد يحدده الوفد بالنسبة للهيئة الوفدية العامة ، كما تحدده اللجان الأخرى بالنسبة لها حسب ظروف وامكانيات الأعضاء في كل محافظة أو مديرية ، وكانت الاشتراكات الخاصة بأعضاء الهيئة الوفدية العامة تدخل خزينة الوفد ، أما اللجان الأخرى فيبقى

اشترك كل منها في خزintها ، هذا الى جانب التبرعات الأخرى التى يتبرع بها أعضاء هذه الهيئات بالإضافة الى الاشتراكات السنوية كما سنشير فى موضعه .

الهيئة الوفدية البرلمانية :

كما يتفرع من الهيئة الوفدية العامة الهيئة الوفدية البرلمانية وهى مكونة من الأعضاء الوفديين فى مجلس الشيوخ والنواب القائمين حينذاك (وهى تعتبر اسماج وتطوير للهيئتين اللتين انشاهما الوفد فى أبريل ومايو عام ١٩٢٤ كما مر بنا) .

هيئة الوفد المصرى :

وفوق كل هذه التشكيلات - وهو ما يعتبر قمة الهرم - كانت تقوم هيئة الوفد المصرى ، والتى ترسم سياسة الوفد وحكومته التى تتولى الحكم من وقت لآخر . وكان أعضاء الوفد يعينون بقرارات من رئيسه ، حيث كان الوفد يراعى التجديد فى عضويته بادخال عناصر جديدة من وقت لآخر كما سنرى تجديدا لحيويته ونشاطه او تقديرا لجهاد بعض الوفديين مع مراعاة تمثيل المحافظات والمديرىات فى هيئته بقدر الامكان . وسوف نناقش - بعد قليل - الى اى مدى طبق الوفد هذه القواعد ومتى جنح عن جادة الصواب فى بعض الاحيان ودلالة كل ذلك وآثره فى تنظيم الحزب (*) .

ولنبينا أولا باعطاء نمونجين للجبان الوفد لكى يتسنى لذ القياس عليهما . فإذا أخذنا مثلا قانون اللجنة التنفيذية للجبان

(*) فؤاد سراج الدين : لقاء فى ١٢/٤/١٩٦٨ . فيما يتعلق بالناحية التنظيمية لحزب الوفد اعتمدنا اساسا على المعلومات والبيانات والأوراق التى قدمها لنا الأستاذان فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام باعتبارهما قد شغلا - الى جانب منصب الوزارة وعضوية الوفد - منصبى السكرتير العام للوفد والسكرتير المساعد له .

الوفد ، ثم قانون لجان الوفد الرئيسية « بمحافظة مصر » لنقيس عليهما غى بقية المحافظات والمديريات يتضح لنا أنه فيما يتعلق باللجنة الأولى كان الهدف من تأليفها نشر مبادئ الوفد المصرى وتأييد مرشحيه فى الانتخابات بكافة الطرق السلمية المشروعة ، ثم الوساطة بين هيئة الوفد وبين اللجان الرئيسية بالمحافظة ، وكذلك الاشراف على تكوين هذه اللجان وتقرير حلها وارشادها فى مهمتها .

وتألف قانون هذه اللجنة من أربعة أبواب : الباب الأول يشير الى اسم اللجنة وأغراضها وتكوينها ، بينما يعالج الباب الثانى نظام الجلسات ، ويتناول الباب الثالث مالية اللجنة أما الباب الأخير فيتناول أحكاما عامة .

أما فيما يتعلق بقانون لجان الوفد الرئيسية « بمحافظة مصر » فقد كان ينقسم الى أربعة أبواب كذلك تشبه فى معالجاتها لنظام الجلسات والمالية وأغراض تكوينها القوانين السابقة .

والواقع أن الباحث فى جوانب التنظيم الداخلى لحزب الوفد لا يمكن له أن يلتقى الضوء الكافى دون أن يتناول بالتفصيل أعمدة هذا التنظيم : كمسألة التمويل التى قامت أساسا على الاشتراكات والتبرعات وهى التى قامت عليها مالية الوفد ، ومسألة العضوية فى الوفد ومقاييسها ونظام جلساته ومدى حرية العضو فى المناقشة والتعبير عن رأيه داخل الهيئة وخارجها ، ثم التعرض للمناصب القيادية فى التنظيم ، وجهاز الصحافة الى غير ذلك من المسائل التى لا مندوحة من التعرض لها وإبراز جوانبها وإلقاء الضوء عليها من كافة الزوايا .-

أولا : التمويل : الاشتراكات والتبرعات :

لم تكن الاشتراكات النظامية موجودة في أول نشأة الوفد
أو إبان عرض قضية مصر أمام مؤتمر الصلح ، لكنه سرعان
ما أدرك أن المال عنصر هام من عناصر استمراره في مهمته ثم
في بقاءه بعد ذلك ، فكانت وسيلته إلى المال آنذاك تكمن في
طبيعة اختيار أعضاء الوفد أنفسهم ، إذ كانوا في معظمهم كما
رأينا من كبار ملاك الأرض أو الاقطاعيين الذين ضمهم الوفد بهدف
تمويل خزينته ، ولقد استمر الوفد ينتهج هذا الأسلوب على امتداد
تاريخه كما سنرى الأمر الذي أثار كثيرا من نقد المؤرخين
والباحثين والكتاب المعاصرين وتصويرهم لطبيعة الوفد ونشأته
وكيف أنه تشكل من العناصر الاقطاعية والبورجوازية معقلين
حقيقة هامة وهي ضرورة التمويل . لكن السؤال الذي يطرح
نفسه : هل لو لم يكن لهؤلاء الأعضاء الاقطاعيين وجود في هيئة
الوفد لما أمكنه ولما أمكن للبلاد التصرك خطوة واحدة في سبيل
قيام الثورة واستمرارها ؟

هناك وجهة نظر للوفد تؤكد ذلك وتستند على عدة اعتبارات
هامة — ينبغي — للانصاف — أن نسوقها ثم نحاول أن نناقشها ..
وتتلخص هذه الاعتبارات في أن الوفد كانت له سكرتارية وفيها
موظفون ثم هناك مطبوعات ومنشورات توزع في أنحاء البلاد ،
وكان هذا يتطلب مصاريف لا بد منها ، ومن ناحية أخرى كان هناك
قتلى وشهداء وجرحى من آثار الصراع وهم ضحايا الانجليز في
المظاهرات وكان لا بد من معونة أسرهم ، وكذلك المعتقلين ، بالإضافة
إلى الصحف التي كان لا بد من معونة عن قيامها إلى جوار الوفد
والحركة الوطنية تشد الأزر ، وكانت تحتاج المعونة ولاسيما عندما
تقطع عنها الاعلانات الحكومية كيدا للوفد . ثم لا يجب أن ننفلت
ما قام به الوفد في فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية

من وجود الدعاية للقضية المصرية وبكافة الوسائل واللغات ،
ولم يكن هناك من سبيل سوى التمويل بالمال عن طريق
التبرعات (١) .

وتنتهى هذه الاعتبارات الى تأكيد حقيقة وهى أن المال كان
ضرورة قصوى للحركة الوطنية - ولاسيما فى أول نشأة الوفد
والحركة - ولم يكن هناك من سبيل للحصول عليه الا هذا السبيل
أى بانضمام هؤلاء الاقطاعيين الى عضوية الوفد ، حيث لم يكن
الوفد - عندما أوجدته البلاد على رأس ثورتها - بهيئة حكومية
يمكن أن تسيطر على خزائن الدولة ، والتصرف فيها لتمويل الحركة ،
ولعل هذا هو الفارق بين ثورة يقوم بها شعب وثورة أخرى يقوم
بها جيش .

هذه وجهة نظر الوفد ولا شك أنها فى تصورنا تحمل فى
ثنائها قدرا كبيرا من المنطق وتسندها حقيقة الواقع من حيث
أنه لا غنى عن المال فى تمويل أى تنظيم أو ثورة الا أننا من
جانبنا نطرح سؤالاً هاماً : هل المال - أو بالدقة الكثير منه - لازم
وحيوى فى وجود التنظيم الحزبى ؟ . واذن ما جدوى النواحي
العقائدية ؟ حقيقة أن المال كان ضرورة لابد منها فى التنظيم الحزبى
ولا سيما لتنظيم حزب كبير كالوفد لكننا يجب ألا نغفل النواحي
العقائدية ، فإذا كانت هذه متمكنة فى نفوس أعضاء التنظيم أمكن
التغلب على الصعاب الأخرى وتثليلها كالنواحي المادية وغيرها ،
وبالتالى يمكن القول ان العنصر العقائدى أهم من عنصر المال
فى التنظيم .

(١) محمود سليمانز غنام : لقاء فى ١١/٢/١٩٦٧ . وقد افاض معنا الأستاذ
غنام (رحمه الله) فى توضيح تلك الاعتبارات وعهد لنا كثيراً من الأمثلة
والأمثلة . وحول تفاصيل نشاط الوفد فى الخارج انظر : محمود أبو الفتح (
مع الوفد المصرى ، ، المسألة المصرية الوفدية ، ،

على اى حال لجأ الوفد منذ بداية تأليفه وحتى انتهائه الى طريق التبرع من أعضائه ، وكان ذلك سرا غير معلوم بين الأعضاء في البداية اذ أن السلطات الانجليزية كانت تمنع جمع هذه التبرعات للوفد ، بل وتعاقب عليها ، فكان الوفد يتحايل في جمعها ، فمثلا كان البعض يعمل على عقد اجتماعات يعرض فيها على سبيل المثال صور لسعد زغلول فيتزاحم الشعب على شرائها لاقتنائها نظير مبلغ يدفعه أحد الأفراد على سبيل التبرع . وقد حدث ذلك في جهات متعددة كالرحمانية مثلا - كما أشار عبد الرحمن فهمي في أحد تقاريره التي أرسلها لسعد زغلول - فقد ذكر « أن الزاد على صورة سعد وصل الى ألف وخمسمائة جنيه » .

وبالإضافة الى ذلك انصرفت معظم جهود اللجنة المركزية لى جمع التبرعات ، ففي تقرير أرسله عبد الرحمن فهمي - سكرتير اللجنة - الى سعد في ٢ أبريل ١٩٢٠ نجده يذكر فيه أنه « لما تراءى لنا أن العدد الكبير من الأعيان الذي ضمناه الى اللجنة في بلاد القطر لم يف بالغرض المقصود من تعيينه إلا وهو التوسع في جمع التبرعات اللازمة للوفد ، قام بعض أعضاء الوفد بمصر والقاهرة لجنة للمرور على بعض البنادر . وانضم اليهم بعض أعضاء اللجنة المركزية ككتح الله بركات ومرقس بك حنا . . . وقامت هذه اللجنة بالتجول وظهر اثر عملها المرضي » .

هذا فيما يتعلق بمسألة التمويل في الدور الأول من نشأة الوفد ، وقد تطورت مسألة التبرعات هذه وأضيف اليها نظام الاشتراكات وذلك عند قيام أول برلمان في ١٩٢٤ وما تبع ذلك من إطلاق اسم الحزب على الوفد ، وانشاء النادي السعدي ووضع اللائحة التنظيمية كما أشرنا ، اذ ربطت العضوية فيه - اى في النادي - بدفع مبلغ معين ، وقد ساهم فيه أعضاء الوفد مساهمة

رسمية كما يساهم الأعضاء في الشركات ووضع له قانون
وضحت فيه مسألة هذه الاشتراكات .

ثم تطورت الأمور مرة أخرى فيما يتعلق بجمع مالية الوفد
للاستمرار كحزب سياسي - وكان ذلك في أواخر العشرينات وأوائل
الثلاثينيات - حيث اشترط على كل عضو ينتخب في البرلمان أن يدفع
اشتراكا شهريا من مكافاته لخزانة الوفد ، وكان البعض ينفذ هذا
الشرط والبعض الآخر لا ينفذه ، إلا أنه يطالب به عن طريق المختصين
في الحزب .

ثم تطور الأمر مرة أخرى - وكان هذا في السنوات
الأخيرة - حيث أنه يشترط على من يريد ترشيح نفسه لعضوية
البرلمان أن يتبرع لخزينة الوفد بما يستطيع ، وهو ما كان رئيس
الوفد - النحاس باشا - يطلق عليه في صراحة اسم «الواجبات» .

هذا هو نظام التمويل الذي اتبعه الوفد ، والواقع أنه كان
مختلفا عن الأحزاب الأخرى في أنحاء العالم من حيث أنه
نظامها الحزبي كان يحتم على أعضائها القيام بهذه التبرعات
باعتبارها الأساس الوحيد إلى جانب الاشتراكات لتمويلها
وتمكينها من أداء رسالتها . ثم أن كل الأحزاب في مصر لجأت
إلى هذا السبيل لأنه مهما بلغت ثيرة بعض القائمين بها أو البارزين
فيها فإنهم كانوا لا يستطيعون مداومة تمويل أحزابهم بالمال اللازم
ولفترات طويلة . ثم أنه لا شك أنه من الأكرم لها أن تعمل بطريق
التبرعات من أنصارها والاشتراكات من المنسجيين في عضويتها
عن أن تمول من أشخاص معينين يحسون أنهم أصحاب فضل عليها
وأنها بدون أموالهم الخاصة لا تستطيع البقاء . لا جدال في
أن السلوك الأول أفضل والا كانت الأحزاب وصحفها وأنيبتها ملكا
خاصا لبعضة أشخاص محدودى العدد يستطيعون عند اللزوم
السيطرة عليها والتحكم في توجيه سياستها . وقد أراد حزب الوفد

ان يتجنب هذا قرأى فى التبرعات - أو الواجبات كما أسماها
 النحاس - أمرا مشروعاً وحقاً واجباً لأن الوفد - كأي هيئة -
 كان يحتاج لصحف الى جانبه تؤيده ، كما ذكرنا فكان لابد له من
 الصرف عليها من حيث النفقات الباهظة فى الطبع والتحرير
 والتوزيع وكافة ما يتعلق بها من المصادر والغباء الرخص
 لأصحابها وما ينتج عنهما من الخسارة القادحة التى كان على
 الوفد أن يعولها فيسففها بالمال لتواصل النضال ولاسيما اذا كانت
 محاربة هذه الصحف آتية من الوزارات المعادية للوفد التى كانت
 تصادرها اداريا وتشرد موظفيها • فكان الوفد يتلقفهم ويعاونهم
 بما يلزمهم من نفقات عيشهم هم وأسرههم • هذا فضلا عما كان
 يدفعه كضمانة الاقراخ وكفالات الاستئناف بالنسبة للمصحفين الذين
 كانت النيابة تقيض عليهم أو تحكم عليهم المحاكم نتيجة لكتاباتهم
 فى الصحف الموالية للوفد •

ومن ناحية أخرى فانه لما كان الوفد يعاني الكثير من
 الاضطهاد من جانب القصر وأحزاب الأقلية من حيث اذا ما قامت
 مظاهرة مؤيدة للوفد تعقيبتها الحكومة القائمة بالقبض على كثير من
 أفرادها وزجهم فى السجن فكانت النيابة تفرج عنهم بضمانات
 وكفالات باهظة أيضا ثم اذا ما حوكموا وأدينوا واستأنفوا الأحكام
 قضى عليهم بكفالات كان الوفد يتولى دفعها • ثم أن القبض عليهم
 من الطلبة أو غيرهم فى هذه المظاهرات كانوا فى حاجة الى غذاء
 متواصل فى السجن أو المستشفى •

وهناك أمر آخر لا يجب أن ننغله وهو عقد الاجتماعات العامة
 فى المناسبات المختلفة كالاحتفال بنكرى سعد زغلول ، أو الاحتفال
 بعيد الجهاد الوطنى وغير ذلك مما كان يتطلب إقامة السرايدات
 التى كانت تحتاج الى الأموال •

كل تلك الأوجه تعطينا دليلا واضحا على أن هذه التبرعات « والواجبات » لم تكن تؤخذ من الأعضاء عبثا وإنما كانت تصرف لسير الأمور في الوفد كهيئة مناضلة ضد الاستعمار والقصر وأحزاب الأقلية ، وأذن لا ضير - في تصورنا - في جمعها والدعوة إليها ، وهذا أمر عادي في البلاد البرلمانية ويطلب علنا وفي غير خفاء ولا سيما بالنسبة للبلاد التي تدين بنظام الأحزاب . هذا فضلا من أن تلك الواجبات أو التبرعات كانت تدفع من الأعضاء طوعا واختيارا ، ولم يكن الرند يملك القوة التي تجبرهم على دفعها ، فلم يكن يدفعها إلا القرون منهم ، فهناك أعضاء في الهيئة الوفدية لم يكونوا يدفعونها لتعسر حالتهم المادية وكان الوفد يعلم ذلك عنهم . وكانت هذه الأموال تجمع وتفيد في سجل خاص .

ونخلص من ذلك إلى التسليم بأحقية الوفد في جمع هذه الأموال لاستمرار بقائه وتدعيم تنظيمه شأنه في ذلك شأن كل الأحزاب والطبقة نشاطه ، ألا أننا لا نجد مفرأ من أن نطرح سؤالين يقرضان نفسيهما : السؤال الأول . هل سارت هذه التبرعات في طريقها المرسوم لها أم انحرفت عن جادة الطريق على امتداد تاريخ الوفد ؟ ثم نصل إلى الثاني . هل كانت الأيدي التي تصرف في هذه الأموال فوق مستوى الشك أم هل اقتصرت وجوه الصرف منها على الأمور المشروعة السالف ذكرها ؟ .

فيما يتعلق بالسؤال الأول وهو يتصل في الوقت نفسه بمقاييس العضوية سواء عضوية الوفد أو الهيئة الوفدية العامة وكيف أصبحت هذه المقاييس تتحكم في اختيار هؤلاء الأعضاء مع مرور الأيام . إذ نلاحظ أن الوفد ولا سيما في الآونة الأخيرة أخذ يضم إلى عضويته رجالا ليس لهم الكفاح أو الفضال الذي كان السمة البارزة لأعضاء الوفد ، فقد ضم إليه من ليس لهم سابقة جهاد معين أو ناحية بارزة من أمثال : عبد الجواد حسين ،

عبد اللطيف محمرد ، كما تسربت الى قيادته عناصر اقطاعية من عائلات البديوى والوكيل وغيرها . اذ يبدو أن الباب الذى دخل منه هؤلاء الى الوفد كان باب التبرعات والاكتتابات . قطالما أن هناك من يستطيع أن يدفع المبالغ الطائلة - وكان هناك الكثيرون آنذاك - فان الوفد - أو قيادته كانت تفتح له الباب على مصراعيه ، وبالتالي أصبح للمال الذى كان يدفع لتنشيط الوفد وقيامه بواجباته هدف آخر بعيدا عن تلك الواجبات ، الأمر الذى سيؤدى الى المساهمة فى تدهور تنظيم الوفد . لكن الانصاف يقتضينا أن نشير الى أن ذلك لم يقتصر على الفترة الأخيرة فقط بل كان معمولا به منذ نشأة الوفد وفى الفترة الأولى ، بل لعله كان أكثر وضوحا فى تلك الفترة عن الفترة التى نتناولها بالدراسة .

ولعله من المناسب هنا أن نعرض لقائمة أعضاء الوفد فى ثلاث فترات مختلفة . أولا فى عام ١٩٣٦ ، وكان أعضاء الوفد كالتالى : النحاس ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، مكرم عبيد ، عبد الفتاح الطويل ، محمد صبرى أبو علم ، محمد حنفى الطرزي ، على حسين ، كامل صدقى ، سيد بهنس ، حمدى سيف النصر ، عثمان محرم ، واصف غالى ، ويصا واصف ، محمد المغازى عبد ربه ، عبد المجيد الرمالى . ثانيا : فى عام ١٩٤٨ كان أعضاءهم : النحاس ، حمدى سيف النصر ، عثمان محرم ، أحمد حمزة ، مصطفى نصرت ، محمود سليمان غنام ، فؤاد سراج الدين ، على زكى العرابى . نجيب الهلالي ، عبد السلام فهمى جمعة ، محمد المغازى عبد ربه ، محمد الوكيل ، فهمى ويصا سيد بهنى ، عبد الفتاح الطويل ، على حسين . ثالثا : أما فى عام ١٩٥٢ فكانوا كالتالى : النحاس ، فؤاد سراج الدين ، عبد السلام فهمى جمعة ، عثمان محرم ، محمد الوكيل ، عبد الفتاح

الظويل ، أحمد حمزه ، مصطفى نصرت ، محمود غنم . سيد
بهنسى ، فهمى ويصا ، محمد المغازى عبد ربه .

ويلاحظ على تلك القوائم تأثيرها بحركة الانتشاقات التي
سنعالجها فى موضع آخر ، والتي أدت الى خروج بعض الأعضاء
ودخول غيرهم ، كما يلاحظ أنها كانت تمثل بقدر الامكان محافظات
ومديريات البلاد . ثم أنها بالمقارنة بالقوائم السابقة لأعضاء الوفد
سواء فى نشأته أو فى العشرينات أو أوائل الثلاثينات يتأكد لنا
ما ذكرناه آنفاً من أن عنصر الاقطاع كان أكثر وضوحاً فى تلك
الفترات السابقة عن الفترة التي نحن بصدها .

على أى حال كان هذا العنصر ضرورى لتنظيم الوفد ولكن
بشرط أن يشمل هذا التنظيم العناصر الأخرى المناضلة فى سبيل
العقيدة ، ولعله من خلال القوائم يتضح لدينا أن الوفد كان حريصاً
على ذلك . وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فى تناولنا للعضوية .

أما فيما يتعلق بالسؤال الثانى الذى طرحناه حول مدى جدية
وجوه الصرف فى أموال الوفد ، فنسرق مثلين لتوضيح ذلك ،
الأول يتعلق بالفترة الأولى للوفد . والثانى فى نهاية رحلته . فمن
حيث الفترة السابقة لاكت بعض الألسن وفى مقدمتها جريدة
الكشكول آنذاك وخصوم الوفد متهمه سعد زقزلر بأنه أثرى مما
جمع من مال الوفد ، فأنبرى الوفد - وعلى لسان حرم سعد - ونشر
بيانات فى جميع الصحف آنذاك تضمن ما كان يملكه سعد حينما
أنشئ الوفد ثم عقب وفاته مدعمة بالمستندات التي أثبتت أنه باع
أكثر أطيانه . كان قد سبق ذلك الاتهام اتهام آخر حينما خطب محمد
على علوية باشا فى مقر حزب الأحرار الدستوريين متهما سعد

(١) هذه القوائم من واقع محاضر اجتماع الوفد ومحررة بخط الأستاذ
محمود سليمان غنم وهى محفوظة لدينا .

— فيما اتهمه به — بأنه اختلس من أموال الوفد جزءا اشترى به سيارة فخمة له ، فعقد الوفد اجتماعا للرد على هذا الاتهام وقدم فيه سعد النحاس للمجتمعين أمثالا أن الذي سيزد على خطية علوية النحاس « سيد الناس » ، وانبرى النحاس يرد بالوثائق والأرقام مخندا الاتهامات ومن بينها تهمة الاختلاس .

أما فيما يتعلق بنهاية الرحلة مع الوفد وذلك حينما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تبع ذلك من قرار حل الأحزاب والزامها بتقديم ما لديها من أموال ، فقد سارع النحاس من تلقاء نفسه بما تبقى لديه أمانة من أموال الوفد وكانت تربي على المائة ألف جنيه تقريبا وسلمها للمسؤولين ، رغم معارضة بعض زملائه في تقديم المبلغ كله طالبين منه الاحتفاظ ببعضه لنفسه قائلين له أن الأحزاب الأخرى سلعت مبالغ هزيلة لا يزيد أى منها على ألفين من الجنيهات ، هذا مع ملاحظة أن خزانة الوفد كانت قد تعرضت لما يشبه الفراغ في عام ١٩٤٨ نظرا لعدة اعتبارات سنتناولها في موضعها

عضوية الحزب :

تطورت العضوية في الحزب وأصبحت مع توالى الأعوام تتم بالاختيار دون شروط وإنما كانت تراعى فيها عدة أمور من حيث الصلاحية للعمل في الوفد ومدى الفائدة المرجوة من نشاط العضو المنضم ومنفعته للهيئة وشعبيته ، وكذلك كما يذكر الأستاذ غنام — ظروف أخرى لم تكن لها مواضع مرسومة ولكنها تعتمد على الثقة والقدرة على التضال .

ويبدو أن الوفد قد استحدث لنفسه قواعد أخرى بضم العضو على أساسها ولتطبيق ذلك ينبغي علينا أن نلقى نظرة على أعضاء الوفد في عام ١٩٢٧ والاتشفاق الذي أدى إلى خروج أحمد

ماهر ومحمود فهمى النقراشى من صفوف الحزب ، اذ سنجد ان عددا مبيرا منهم لم يكن يتوفر فيه صفة القدرة على النضال بل كانت السمة البارزة انهم من كبار الملاك الزراعيين . ولعل ذلك كان يعنى ان خروج ماهر والنقراشى فى عام ١٩٢٧ كان انتصارا لتلك العناصر الاقطاعية لكونهما كانا ينتميان الى الطبقات المتوسطة وانه اذا كانت قيادة الوفد قد تخلصت فى الانقسامين اللذين حدثا فى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ من العناصر الاقطاعية والراسمالية الكبيرة والقبلية . فانها ستعود مرة اخرى فى نهاية عام ١٩٢٧ وبعد التخلص من ماهر والنقراشى ولكن بدرجة اقل . اذ اصدر الوفد قرارا بضم : محمد صبرى ابو علم ، عبد الفتاح الطويل ويوسف الجندى وهؤلاء الثلاثة لا غبار عليهم من حيث انهم كانوا اولا اصحاب جهاد وسرايق فى الكفاح من اجل الوطن وثانيا لانهم من الطبقة الوسطى ، الا ان الوفد لم يكتف بهؤلاء بل ضم معهم بنفس القرار : محمد سليمان الوكيل ، باشا ، محمد المغازى ، عبد ربه باشا ، بشرى حنا باشا ، محمد الحنفى الطرزي باشا ، كمال علما باشا ، احمد مصطفى عمرو باشا ، فهمى ويصا بك ، سيد بهنس بك .

ونحن اذا تأملنا معظم هذه الاسماء وجدنا انهم من كبار ملاك الارض الزراعية ، ومعنى هذا ان الاقطاع اصبح قوة لها وزنها فى قيادة الوفد ، ويرغم ما اشرنا اليه من حيث ان تلك العناصر كانت لازمة لتدعيم خريزة الحزب الا ان التوسع فيها كان يعنى انفصال قيادة الوفد تدريجيا عن القاعدة الشعبية ، وبالتالي كان ينم عن تحول خطير الشأن فى الحزب .

وليس مرجع ذلك التحول ان هؤلاء الاعضاء كانوا من كبار الملاك فحسب فاننا كما سبق ان اشرنا الى نظرنا الى الوفد سواء فى نشاطه او بعد ذلك سنجد ان معظم اعضائه كانوا من نفس هذه

الطبقة اذ كانت لهم الأغلبية دائما في الوفد باستثناء فترات قليلة جدا الا ان الرضع حينذاك كان يختلف من حيث الثقاف الشعب حول الوفد باعتباره كان يمثل هدفه في طلب الاستقلال كما كان الشعب ينطوي تحت زعامة سعد التي كان لا ينازعه فيها أحد .
اما في عام ١٩٢٧ فقد تعددت الاهداف والزعامات .

بالاضافة الى ذلك ان هؤلاء الأعضاء الجدد لم تكن لهم كما اشرنا سابقا جهاد ونضال في حزب الوفد ، وتطبيقا لذلك ضم الوفد اليه في ديسمبر ١٩٢٧ عثمان محرم باشا وعلى نكي العرابي باشا وعلى حسين باشا وأحمد نجيب الهلالي بك ومحمد محمود خليل بك ، فاذا بقفنا النظر في هؤلاء أيضا سيتضح لنا ان معظمهم لم يكونوا من الوفدبين بل ومنهم من كان عدوا للوفد ، فمثلا عثمان محرم سبق ان خرج على الوفد ، كما ان نجيب الهلالي كان حديث عهد بالوفدية .

على أي حال يبدو ان اختيار هؤلاء الأعضاء كان يخضع لظروف وملابسات خاصة يغلب عليها العلاقات الشخصية ، الا انه ليس معنى اختيارهم أنهم كانوا اكثر صلاحية أو أفضل من غيرهم ممن لم يقع عليهم الاختيار ، فقد كان هناك في خارج هيئة الوفد رجال أفضل ممن اختيروا أعضاء فيه ، الا انها الاعتبارات الخاصة مي التي هيأت لهؤلاء هذه العضوية . ومهما يكن الأمر فينبغي أن نوضح أن الوفد لم يضع شروطا لعضويته كشرط الالتحاق بعضوية الهيئات والشركات مثلا وانما كانت ترجع الى ترشيحات شخصية من الرئيس والأعضاء ثم يتركها الوفد مجتمعا وذلك تأسيسا على

ان قانون الوفد قد خيل لرئيسه وأعضائه ضم من يريدون دون قيد أو شرط .

أن هذا النص كان ثغرة ازدادت اتساعا مع مرور الأعوام فأصبحت فجوة باعتبار أن رئيس الوفد كان هو الذى يعين عضو الوفد المصرى ، وهيئة الوفد تختار أعضاء الهيئة الوفدية ، وأعضاء الهيئة الوفدية هم الذين يتحكمون فى اللجان الفرعية ، وبذلك أصبح تشكيلا عكسيا شأنه فى ذلك شأن الأحزاب المصرية ، ولكن إذا كان هذا التشكيل أمرا عكسيا بالنسبة لتلك الأحزاب الأخرى باعتبار أنها كانت لا تمثل الا نفسها أو اقلية ضئيلة فانه لم يكن مقبولا من الحزب الذى كان يعتبر - ويحق - حزب الجماهير والقاعدة العريضة للشعب .

وهناك ملاحظة تتعلق بعضوية الوفد وهى ان اختيار الوزراء الوفديين فى حكومات الوفد كان لا يخضع لتلك العضوية ، أى لم يكن يستلزم اختيار الوزير ان يكون عضوا بالوفد . اذ نلاحظ ان كثيرا من وزراء الوفد لم يكونوا أعضاء فيه ، بل نجد ان بعض من أختيروا وزراء فى وزارة الوفد الأخيرة لم يكونوا وفديين أصلا ولا حتى بعد ان أختيروا فى الوزارة . وكذلك لم يكن كل عضو بالوفد يختار وزيرا فى وزاراته .

هذه هى عضوية الوفد وسوف يضع الوفد لها شروطا وذلك حين يضع لنفسه تنظيمًا جديدًا وبرنامجًا محددًا قبل صدور قرار حل الأحزاب .

وينبغى علينا وقد تناولنا العضوية فى الوفد أن نعرض للحرية التى مارسها أعضاء الوفد ومداها سنواء فى اجتماعات

الوفد أو خارجها باعتبار أن ممارسة تلك الحرية في أي تنظيم
يعنى في تصورنا حجر الزاوية أو نقطة الارتكاز في تقوية هذا
التنظيم وبقائه .

سبق أن أشرنا إلى أن قيادة الوفد مارست سلطة مركزية
هائلة مما أدى إلى عدم التحرز في فصل بعض أعضاء الوفد الأمر
الذي أثار كثيرا من النقد لتنظيم الحزب باعتبار أن قيادته كانت
تسيطر على أعضائه وأعضاء الهيئة الوفدية وتحد من ممارستهم
لحريتهم في ابداء آرائهم سواء في مناقشاتهم داخل الحزب أو في
البرلمان أو الصحافة . وينفع الوفد عن نفسه - ويعنف - هذا
الالتهام مؤكدا أنه غير صحيح « بل ينقصه الراجع وشهادة الشهود .
أد حقيقة - كما يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين - أن الوفد كان
يتبع سواء في هيئته الخاصة أو البرلمانية أو العامة نظاما ديمقراطيا
يجبنا تتبعه جميع الأحزاب الديمقراطية في العالم » .

ويستطرد سراج الدين فيذكر أن المناقشة كانت تدور بين
أعضاء الوفد « في منتهى الحرية » وتنتهي القرارات بأغلبية
الأراء ، ولم يكن للنحاس باشا - باعتباره رئيس الوفد - أكثر من
صوت عادي « كأي صوت في الوفد » وأنه كثيرا ما غلب على
رأيه ، إذ حينما نرى الأغلبية غير رأيه كان يرضخ لقرارها بروح
ديمقراطية ثم يدافع عن هذا القرار بأمانة وإخلاص أمام الهيئة
الوفدية ثم أمام الرأي العام ، وكان على كل عضو أن يلتزم حينئذ
برأي الأغلبية ، ثم يصدر القرار باسم الوفد كله لا باسم أغلبية
أعضائه وكانت مناقشات الوفد لا تظل سرية بل كانت تنشر أحيانا
في الصحف .

إلا أنه يبدو أنه كان هناك فرقا بين قرارات الوفد وبين
المناقشات التي تدور في السياسة العامة وما يحيط بها والتي كان

يتعرض لها بعض أعضاء الهيئة الوفدية أو الهيئة الوفدية العامة .
 فأما بالنسبة للمقرارات التي يتخذها الوفد (مثل فصل بعض
 أعضائه) كان الأعضاء يلتزمون بتنفيذها ولا يخرجون عنها . أما
 المسائل العامة فكثيرا ما كان بعض الأعضاء (سواء في الهيئة
 الوفدية العامة أو الهيئة الوفدية البرلمانية) يبدون آراء لا تتفق
 وسياسة الوزارات الوفدية القائمة حينئذ وفي صراحة تامة ، فيذكر
 الأستاذ غنام أنه « لم يحدث في أي وقت من الأوقات أن حاسبنا
 أحد لا رئيس الوفد ولا أحد أعضائه على هذه الاعتراضات لأنها
 كانت من قبيل تبادل الرأي » . وأنه كان من حق كل عضو
 أن يبدى رأيه فيها داخل المجلس ومن ذلك مشروعات القوانين التي
 تقدم للمجلس ، ومسائل الميزانية واعتمادها وكذلك تصرفات
 الوزراء في وزاراتهم التي تتصل بالسياسة العامة للحكومة ، فكانت
 كل هذه المسائل ينبغي أن يترد للنواب الوفديين الحرية المطلقة في
 مناقشتها ونقدتها .

ويؤكد الأستاذ قزاد سراج الدين هذه الحقيقة فيذكر أنه
 وفر الحرية المطلقة « وإلى أقصى حد » بوصفه السكرتير العام
 للوفد لأعضاء الهيئة الوفدية في البرلمان « وعلى نحو لم يسبق
 له مثيل في تاريخ الوفد » .

والواقع أن الباحث لا يستطيع أن يرفض هذه الحقيقة استنادا
 إلى الأدلة التالية :

أولا : محاضر الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية والهيئة الوفدية
 العامة في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢ .

ثانيا : محاضر جلسات البرلمان ولاسيما إبان حكومة الوفد
 الأخيرة ١٩٥٠ / ١٩٥٢ .

ثالثا : الصحف الوفدية خلال الفترة الأخيرة • فبالنسبة لمحاضر الجلسات توضح لنا مدى الحرية التى كانت مكفولة فى مناقشات سواء بين أعضاء الوفد أو أعضاء الهيئة الوفدية وكذلك بالنسبة لتتبع جلسات البرلمان ولا سيما مجلس النواب الوفدى الأخير فلن نجد كبير عناء فى أن نلمس الحرية التى منحت للنواب الوفديين فى المناقشة والتقد واستجواب الوزراء الوفديين ، ومعارضة مشروعات الحكومة ، اذ كانت المعارضة الحقيقية للحكومة الوفدية الأخيرة تصدر من النواب الوفديين أنفسهم ، وسوف نشير الى بعض مظاهر تلك المعارضة حينما نتناول وزارة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ • اما الصحافة الوفدية وغير الوفدية فقد تمتعت فى تلك الفترة الأخيرة وبشهادة جميع المصادر والمراجع بحرية لم يسبق لها مثيل من حيث نشر آراء بعض النواب الوفديين •

الا أنه يبدو أن تلك الحرية التى تمتع بها أعضاء الوفد والهيئة الوفدية فى تلك الفترة الأخيرة وبالتحديد منذ أواسط الأربعينيات لم تكن مكفولة بنفس الدرجة فى الفترة السابقة عليها بل منذ قيام الوفد وليس ذلك تجفيا منا بل باعتراف السكرتير العام للوفد نفسه وفقا لما جاء فى عبارته السالفة الذكر التى يقول فيها أنه وفر الحرية الى أقصى حد وعلى نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ الوفد ، • وهذا يعنى فى تصورنا التغير الذى حدث فى الوفد والذى كان لابد له أن يحدث وفقا للتغيرات والمذاهب الحزبية التى انتشرت كنتيجة للحرب العالمية الثانية والتى أدت بدورها الى نشوء التيارات المذهبية فى حزب الوفد الأمر الذى سيؤدى بدوره الى تخلخل تنظيمه على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى موضعه •

هذا بالإضافة الى عوامل أخرى ومنها - على سبيل المثال -
التغير الذى حدث آنذاك فى منصب السكرتير العام للوفد والذى
سنشير اليه بعد قليل .

وقبل أن نتناول سكرتارية الوفد باعتبارها أحد الأعمدة التى
قام عليها التنظيم الحزبى للوفد ينبغى علينا أولا أن نتناول
رؤسائه .

الثا : زعامة الوفد : مصطفى النحاس

وقد تولاهما سعد زغلول فى المرحلة الأولى منذ تشكيل الوفد
فى ١٩١٨ ، واستمرت زعامة الوفد معقودا لواؤها له حتى توفى
فى عام ١٩٣٧ (كما أشرنا . فاختار الوفد مصطفى النحاس
خليفة له . وقبل أن نتعرض للظروف والملايسات التى تم فيها
هذا الاختيار يجدر بنا أن نبحث فى شخصية النحاس ومن أى نبع
كان منبعا وكيف كان مساره حتى انتهى به مطافه الى صفوف
الوفد .

ولد مصطفى محمد سالم النحاس فى ١٥ يونية عام ١٨٧٩
فى سمند ، وكان له خمسة اشقاء واخ من أبيه . وقد التحق
مصطفى بالمدرسة الناصرية بالقاهرة حيث حصل على الشهادة
الابتدائية ، فانتقل الى المدرسة الخديوية وحاز على البكلوريا ،
فانتقل الى مدرسة الحقوق فترغم فيها حركة طلابية تنادى
بالارتفاع بمستوى خريجي الحقوق ، وحصل على الليسانس وكان
ترقيته الأول ، وعقب التخرج استغنى عن الوظيفة فعرض عليه
الزعيم محمد فريد العمل بمكتبه فى الحمامة نظير مرتب حسن
مأجابه بأنه مستعد للتعاون معه وليس أجيرا عنده .

ثم عمل بعد ذلك محاميا بالنصورية ، ثم عين قاضيا فى عام ١٩٠٤ ولم يكن قد مضى على ادراج اسمه فى المحاماة أكثر من ثلاث سنوات ، وفى عام ١٩١٦ كان قاضيا فى ميت غمر وكان سعد زغلول وزيرا للمعارف آنذاك . ويحدثنا مؤرخ النحاس بأنه كان معجبا بسعد منذ أن كان مستشارا فكان يتتبع أحكامه ، ثم ازداد إعجابه به فى الوزارة . وحينما تقلد سعد وزارة الحقانية نقل النحاس قاضيا الى القاهرة فى إحدى دوائر المحكمة الأهلية حيث حدث خلاف بينه وبين رئيس الدائرة ترمى نبؤه الى سعد فاستدعى النحاس ويبحث معه موضوع الخلاف ثم نصحه - كاب - بالا يكون شديدا مثله مع زملائه فى معاملتهم . ولعل فى ثنايا تلك الراقعة وهذه النصيحة نستطيع أن نضع أيدينا على أحد مفاتيح شخصية كل من سعد والنحاس من حيث الشدة والتطرف فى الخصومة .

على أى حال مكث النحاس فى القضاء مدة خمسة عشر عاما (١٩٠٤ - ١٩١٩) تنقل فى خلالها من ميت غمر الى أسوان ثم القاهرة ثم طنطا ، وفى محكمة عابدين أنعم عليه السلطان حسين برتبة « البكوية » ، لعدالته فى إصدار حكم فى قضية هامة .

والواقع أنه رغم عدم ممارسة مصطفى النحاس للسياسة طوال هذه الفترة إلا أنه كان معجبا بحركة مصطفى كامل فأخذ يشجعها واتصل برجالها وتبادل معهم الراى ، ومن ثم فقد اختلط بالشغلين بالمسائل السياسية فاتصل بطلبة المدارس العالية وأصبح وكيلا لتأديهم .

وحينما وضعت الحرب العالمية أوزارها ، وعقد مؤتمر السلام واخذ الزعماء وقادة الراى فى البلاد يجتمعون ويتشاورون على

النحو الذى سلف ، كان الشباب فى طنطا يجتمعون عند مصطفى النحاس القاضى آنذاك هناك • ثم تألف الوفد واختار سعد مصطفى النحاس عضوا به لتمثيل الحزب الوطنى ومعه الدكتور حافظ عفيفى كما أشرنا • وحيز ظروف هذا الاختيار يذكر لنا محمد أمين يوسف أنه حينما التقى بالنحاس للتفاوض معه بشأن اختياره عضوا بالوفد سألته عن آرائه فبين له أنه معجب بسعد زغلول باشا وشديد الانتقاد لموقف لجنة الحزب الوطنى التنفيذية ، ثم أبدى سروره لاتضمامه الى الوفد لولا بعض الصعاب المالية التى تمنعه من اعتزال وظيفته ولأنه العائل الوحيد لشقيقته وأبنائها ٠٠٠ فأبلغ أمين يوسف هذا لسعد الذى أبدى استعداده لتذليل تلك الصعاب ثم طلب منه مقابلاته ودعوته الى بيت الأمة فذهب النحاس واختير عضوا بالوفد •

ويعد أن سلطنا بعض الضوء على مصطفى النحاس حتى اختياره يجدر بنا أن نمضى فى توضيح معالمه حتى نصل به الى مقعد زعامة الوفد فى أغسطس ١٩٢٧ ، لعل الصورة تصبح أكثر وضوحا • فعقب اختياره عضوا بالوفد وحينما نفى سعد وزملائه الثلاثة فى مارس ١٩١٩ ، واشتعلت ثورة ١٩١٩ بدأ يمارس دوره الجديد فأخذ يرسل الاحتجاجات ويشارك فى تنظيم الاجتماعات وحركة الاضرابات فاتصل بلجنة الموظفين ، وكان يحمل المنشورات السرية من القاهرة الى طنطا فاستدعته القيادة البريطانية (فى ١٦ مارس ١٩١٩) مع من استدعت من أعضاء الوفد وحملتهم تبعية الثورة القائمة • • وحينما أفرج عن سعد وصحبته وسمح للوفد بالسفر الى مؤتمر السلام كان النحاس بين أعضائه (فصلته الحكومة لسفره مع الوفد) ووثق فيه سعد فعينه سكرتيرا للوفد الى جانب عضويته • وإبان وجود

الرفد في باريس ذهب النحاس مع من ذهبوا لمفاوضة لجنة ملتر .
 وحينما أراد الرفد استشارة الأمة في مشروع اللجنة تولى النحاس
 عرضه ملتزما مجرد العرض مخالفاً بذلك زملاءه الذين كانوا معه .
 وكان موقف النحاس في ذلك محل تقدير سعد . ثم تتطور الأحداث
 فتؤدي الى الانقسام ثم الانشقاق في ١٩٢١ بين سعد وزملائه
 وتنقسم الأمة الى سعييين وعدييين ويخرج من الرفد معظم أعضائه
 ولم يبق الى جوار سعد سوى مصطفى النحاس واثنين من الأعضاء
 (ويصا واصف وسينوت حنا) . وحينما يعتقل سعد في المرة
 الثانية (ديسمبر ١٩٢١) يعتقل معه مصطفى النحاس في سيشل
 كما مربنا وهناك تتوطد الصلات بينهما . وقد حاول مكرم عبيد -
 في شهادته امام محكمة الثورة - أن يشوه تلك العلاقة فذكر انها
 لم تكن طيبة وأن سعدا كان يخص مكرم بالحب ... الخ .

وحينما يحين قطف ثمار الكفاح فيؤلف سعد وزارته في ١٩٢٤ يختار النحاس وزيرا معه . وفي عام ١٩٢٦ وحينما ألف عدلى وزارته الائتلافية رفض النحاس دخولها برغم الحاج سعد في أن يشترك فيها ، ويعمل اللورد لويد ذلك « بأن النحاس باشا كان قد التزم خطة العداء الذى لا هوادة فيه نحو بريطانيا العظمى ، إذ لم يكن قد تعلم بعد أن العداء لبريطانيا لا يتفق مع تقدم مصر » ، ثم استقالت وزارة عدلى (أبريل ١٩٢٧) فاتجهت انظار سعد الى النحاس وعرض عليه فكرة توليته رئاسة الوزارة فرفضها النحاس مؤثرا البقاء وكلا لمجلس النواب . .

ويختار الله سعدا الى جواره ، فيختار الوجد مصطفى النحاس
خليفة له ،

وينبغي علينا أن نرجى تناول كيفية هذا الاختيار والملازمات التي لا يسته . لنحاول أولالقاء نظرة تحليلية على شخصية النحاس من خلال العرض السابق . ونستطيع أن نستخلص منه عدة حقائق : أولها أن مصطفى النحاس كان سليلا للطبقة المتوسطة ، إلا أننا نرفض ما ذهب إليه البعض من أن اختياره لزعامة الوفد يعد ذلك كان يعنى تأكيدا للطابع البورجوازي لقيادة الوفد وله مغزاه . فرغم تسليمنا بأن النحاس يعتبر من صميم البورجوازية إلا أننا نستبعد وجود هذا المفهوم فى أذهان أعضاء الوفد حين اختيارهم له رئيسا للوفد ثانيا : أن النحاس كان بطبيعته ميالا الى التطرف ، ولم يغير من تطرفه أنه كان وزيرا مسئولاً مع سعد . ويستظل هذه الصفة تلازمه بعد ذلك . والحقيقة الثالثة التي نستشفها من تاريخه - وحتى زعامته للحزب - نزاهته وعدله ، وقد أشارت الصحافة الى ذلك أبان ترشيحه لرئاسة الوفد فذكرت روز اليوسف أنه « نقى الصفحة طاهر الزيل » ، كما أشارت الى مواقفه المشرقة مع مصطفى كامل ثم مع سعد زغلول .

حقيقة أخرى أو صفة ستلازم النحاس طوال حياته السياسية وهى الصراحة والاندفاع إذ كان « صريحا جدا وكلمته على طرف لسانه ومتسرعا جدا وكان لهذه الصفة أثر فى أن تنبأت الصحافة بوقوع الصدام بينه وبين أعضاء الوفد إلا أنها استدركت فاعتقدت أن مهام الرئاسة ومسئوليات الزعامة كفيفة بتهدة حدة تسرعه (*)

ومن الممكن أن نستخلص من هذه الحقائق حقيقة هامة وهى أن اختيار النحاس - وقد عرفه بالتطرف - رئيسا للوفد حفظ للوفد

(*) هذه الحقيقة اكدها لنا رجال الوفد : الاساتذة الافاضل : غزاد سراج الدين ، محمود سليمان غنام ، ابراهيم فرج ، د . محمد صلاح الدين ، عبد الفتاح حسن ، وقسموا لنا كثيرا من الامثلة والوقائع التي تؤيدها .

بعض طابعه الثورى ، وهو الطابع الذى كان هوى الجماهير وأنشورتها من أجل الحرية والاستقلال .

فكيف اختير النحاس رئيسا للوفد وما هى الظروف والملابسات والتيارات التى صاحبت هذا الاختيار ؟

بادئ ذي بدء يجب أن نضع فى اعتبارنا أن زعامة سعد للوفد كانت طاغية وجارفة . وبالمقالى فإن اختيار زعيم مكانه كان لاشك مسألة شائكة ومعقدة لعدة اعتبارات : منها أولا أن زعامة سعد لم تسمح بقيام زعامة أخرى الى جانبها . ثانيا : أن بعض أعضاء الوفد - كبشر - لا يد قد استهوتهم - فكرة الزعامة والانفراد بالسلطة وهذا من شأنه - كما يحدث فى أى تنظيم - أن يؤدى الى التنافس والأحقاد . ولعل هذه الاعتبارات كانت قائمة فى ذهن أعضاء الوفد حين اجتمعوا للنظر فى تلك المسألة . إذ قامت بينهم عدة آراء واتجاهات كان من بينها اتجاه يرى « أنه ليس من الخير اختيار شخص واحد بالذات ، إذ ليس فى وسع رجل واحد أن يرث نفوذ سعد ، وأن اختيار شخص ليملاً مركزه كفىل بأن يؤدى الى الحسد والانقسام .. » ونصح هذا الاتجاه باختيار حرم سعد للرئاسة الفخرية للوفد وانتخاب النحاس سكرتيرا وتأليف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء (*) .

وعلى أى حال رفض أعضاء الوفد هذا الاقتراح خشية أحداث الانقسامات فى داخله ، ومن ثم اتجهت الآراء لاختيار زعيم واحد . وكان هناك تنافس بين اثنين من رجالات الوفد : الأول محمد فتح الله بركات باشا الذى كان - كما يذكر الدكتور محمد حسين هيكل - يد سعد اليمنى أثناء حياته ، فضلا عن أن سعدا خاله ، إذ كان الرأس المدبر فى الوفد آنذاك ومحور كل حركة فيه والمشارك

(*) كان هذا رأى أمين يوسف زوج ابنة اخت سعد زغلو ووالد الصحفيين مصطفى وعلى أمين .

فى رسم سياسته لدرجة أن أطلق عليه خصوم الوفد لفظ « داهية
الوفد » .

أما الثانى فكان مصطفى النحاس . وانقسمت الآراء
والاتجاهات حول ترشيح وتزكية كل منهما . ويبدو أن الفكرة
السايدة آنذاك كانت اختيار فتح الله بركات لعدة اعتبارات منها :
أولا صلة القرابة التى تربطه بالزعيم الراحل . ثانيا : الثراء
الذى يساعده على أداء مهام الرئاسة . وكان يؤيد هذا الاختيار
الأعضاء الكبار فى السن والاقطاعيين كبار الملاك . وكان يقف فى
الاتجاه الآخر أغلبية أعضاء الوفد وهم من عنصر الشباب المثقف
والطبقة المتوسطة آنذاك . وكان على رأس هؤلاء : على الشمس باشا ،
ويضا واصف ، مرقس حنا وغيرهم ، فقد رأوا أن نفس الأسباب
التي تدعو الى انتخاب فتح الله بركات هى نفسها التى تدعو الى
تنحيته . هذا بالإضافة الى أنه غير متعلم ولا يعرف اللغات
الأجنبية . وأن رئيس الوفد باعتباره صاحب الأغلبية البرلمانية
سيتولى الوزارة وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول
الأجنبية . ثم أنه اقطاعى الخلق . لكل تلك الأسباب رغبوا فى
اختيار النحاس باعتباره شخصا تتوافر فيه النزاهة والرعاية
لمصالح الوفد . وقد تردد حينذاك أن فخرى بك عيد النور والأستاذ
مكرم عبيد كان لهما ولطافة أعضاء الوفد المقربين منهما أثر كبير
فى اختيار النحاس رئيسا للوفد . : ولما كان الوفد هيئة قائمة
على التنظيم الدقيق فقد أذعن الكل لهذا القرار وأن بقيت فى
نفوس الكثيرين ندوب بسببه ظهرت آثارها فيما بعد . ويقال فى
تبرير هذا الاختيار أن أغلب أعضاء الوفد مالوا الى اختيار
النحاس لأنه أقرب اليهم من فتح الله بركات الذى كانوا يهابونه
شخصيته القوية الطاغية . إلا أن البعض يرجع فشل بركات فى
الوصول الى زعامة الوفد الى مساعى مكرم عبيد بالذات بخجة

انه كان يرهب سطوة شخصية بركات وبراعته في المناورة السياسية . ونحن نميل الى الأخذ بهذا الرأي الأخير ونعتبره أساسا لطفيان نفوذ مكرم على النحاس والوفد كله وتسلمه على مقادير كل منهما بعد ذلك وفي الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٤٢ الأمر الذي سيؤدي بالضرورة الى الانسلاخات والانشقاقات التالية في تاريخ الوفد بل يؤدي - في النهاية - الى فصل مكرم نفسه وطرده من الحزب في ١٩٤٢ على النحو الذي سنقصله كل في موضعه .

ولقد تعرض مكرم - في شهادته أمام محكمة الثورة - لتلك المسألة فأضاف جديدا فقرر أن الوفد اعترض على فتح الله بركات لأنه « لا يعرف الخطابة » فرشح الأعضاء مرقص حنا فاعترض بحجة أنه لا يجب أن يكون رئيس الوفد قبطي رغم عدم وجود فارق بين المسلم والقبطي ، ويواصل روايته فيؤكد لنا « أن الاتجاه كان بأن تكون رئاسة الوفد في ثلاثة هم : النحاس ، ومرقص حنا وفتح الله بركات » « فانا اعترضت » فقالوا نختار النحاس رئيس ومكرم سكرتير والاثنان يكملان بعضهما ... الخ » .

على أي حال - ومهما تكن وجهات النظر - فقد انتهزت الصحافة المعادية للوفد ولاسيما صحافة القصر مثل صحف الاتحاد التي أرادت أن تصطاد في الماء العكر وتندق أسفينا تمزق به سفينة الوفد فقد حاولت أن تشيع الفرقة بين الأعضاء ومن ثم أخذت تؤيد توشيح فتح الله بركات بحجة أنه أفضل من مصطفى النحاس . ولوقت الوفد تلك الفرصة على أعدائه وخمس الموقف حينما اجتمع في ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ واختار بالإجماع مصطفى النحاس رئيسا له ، كما اختير في نفس الاجتماع « وليم مكرم عبيد » سكرتيرا عاما للوفد .

لكن السؤال الجدير بأن يفرض نفسه الآن - ونحن بصدد تنظيم الحزب الذى كانت رئاسته قمة هذا التنظيم - هو : هل كان النحاس كفوًا لامساكه زمام القيادة فى حزب الوفد ، أو بعبارة أخرى هل وجدت زعامة الوفد ضالقتها فى شخص النحاس ولاسيما عقب زعامة سعد الجارفة بشهادة جميع المصادر والمراجع ؟

فى الواقع لكى يجاب على هذا السؤال اجابة موضوعية جادة يلزم للباحث أن يفتش وينقب عن جوانب شخصية النحاس ليس فقط فى المرحلة التى انتهت بتوليته زعامة الوفد وهى التى تناولنا خطوطها العامة ، بل يجب أن يمتد البحث ليشمل جوانب تلك الشخصية من خلال قيادته لسفينة الوفد عبر بحر السياسة المصرية المتلاطم الأمواج طوال ربع قرن كامل (١٩٢٧ - ١٩٥٢) . ولأنه لا يمكن أن نفصل تاريخ النحاس - وهو زعيم الوفد - عن تاريخ حزب الوفد كحزب ، وهو ما نتناوله تلك الدراسة فمن الممكن أن يتم البحث فى شخصية الزعيم من خلال البحث فى الحزب وبالتالي فإننا سنقتصر على ما ألقينا من ضوء فى المرحلة السالفة الذكر ومن خلاله نحاول الاجابة على السؤال المطروح حول كفاءة النحاس للزعامة .

يعتقد أمين يوسف أن اختيار النحاس لم يكن خطأ إذ تولى الزعامة بنجاح من ١٩٢٧ الى ١٩٤٦ ، إلا أنه يستدرك فيقول : إلا أنه لا يمكن اعتباره مساويا لسعد زغلول باشا فى القدرة والخطابة ، وأن كان اشتهر بأنه رجل مستقيم ونزيه وعادل ... الخ - ويصرفه النظر عن أن أمين يوسف لا بد كان متأثرا بصلة المصاهرة بسعد بالإضافة الى عدم وفاقه مع الوفد فى تلك الفترة ، ويبدى أنه كان واقعا تحت تأثير ما أشيع حينذاك من أن وفاة سعد

ستترك فراغا في الوفد وتضعف الحركة الوطنية وتحطم بنيانه وأن خليفته ليس على غرازه . وقد أشار مكرم أيضا الى هذه الحقيقة - لكن في عام ١٩٥٤ - حينما ذكر أن النحاس بمفرده لم يكن يستطيع أن يملأ الموقف في مكان سعد ، وأن النحاس نفسه كان يستنكر أن يملأ هو هذا الفراغ وكان يقول لزملائه حينما عرضت عليه الرئاسة « اختاروا رئيس من بينكم وأنا أخضع القضية بجانبه كما خدمت سعدا من قبل ودعوني في مرضعى كما أنا سكرتيرا للوفد » .

وإذا طرحنا جانبا اعتبار أن مكرم هو الآخر كان واقعا تحت تأثير ما حدث بينه وبين النحاس في عام ١٩٤٢ مما سيأتى بيانه ، فلا شك لدينا أن احساسا بالرهبة - وهذا طبيعى - قد انتاب النحاس وهو يختار ليجلس مكان سعد . أما أن هذا الاحساس كان نابعا عن شعوره بضالته وإسراكه أنه ليس كفؤا له ، أو كان مصدره رهبة الموقف وعظم المسؤولية التى ستلقى على عاتقه فى حزب كبير تصطرح فيه الآراء وتحتتم ، فهذا ما يقف الباحث ازاءه صامتا .

ومهما يكن الأمر فقد اختير النحاس رئيسا للوفد فى عام ١٩٢٧ وأخذ فى ممارسة مهامه ، وهى لا تختلف كثيرا عن تلك المهام التى نظمها قانون الوفد الأول والتى مارسها سعد فى قوة وشكيمة ، باستثناء بعض التفاصيل التى اضيفت وفقا لتغير سياسة الوفد الى حد ما وما جد فى حقل السياسة المصرية من الأحزاب والقيادات السياسية المذهبية ، ومن الممكن القول بأن مهام الرئيس فى تلك الفترة قد تطورت الى مرحلتها الأخيرة ، فقد كانت مسئوليات الرئيس ينظمها قانون خاص نص على أن يؤدى الرئيس أمام الوفد

يعيننا خاصا ، كما كان أعضاء الوفد يؤدون نفس اليمين أمام الرئيس ، ونص على أن يدعى الوفد للانعقاد بنساء على طلب الرئيس ، كما نص على أن الرئيس هو الذى يمثل ويمثل الهيئة الوفدية ويحدد موعد انعقاد جلساتها ويرأسها ويشرف على جميع أعمالها وينوب عنهما أمام المحاكم ولدى مختلف الجهات ، وهو الذى يعين الموظفين اللازمين للوفد والهيئة الوفدية كما يتولى شؤون ترقيةهم ومجازاتهم وعزلهم ، وليس لأحد أعضاء الوفد أن يحدث باسم الوفد أى شخص الا بتفويض من الرئيس وعليه أن يدون الحديث كتابية ويقدمه للرئيس ، فان تحدث بغير إذن من الرئيس وجب عليه أن يعلن محدثه بأنه يتكلم بصفته الشخصية .

رابعاً : سكرتارية الوفد :

من الثابت أن السكرتير العام للوفد فى جميع مراحله كان هو بمثابة العمود الفقري فى تنظيم الحزب واليد اليمنى للرئيس ومحرك النشاط فى الحزب والمسيطر على وجوه هذا النشاط .

وقد شمل هذه السكرتارية على امتداد تاريخ الوفد خمسة من أعضائه تفاوتت مدة كل منهم تبعاً للظروف الخاصة بالحزب . فقد تولاها أولاً مصطفى النحاس منذ نشأة الوفد حتى وفاة سعد كما أشرنا (١٩١٨ - ١٩٢٧) ، ثم تلاه مكرم عبيد حيث اختير سكرتيراً عاماً فى نفس الاجتماع الذى اختير فيه النحاس رئيساً للوفد وظل يشغل المنصب حتى فصل من الحزب عام ١٩٤٢ ، وكان الثالث محمد صبرى أبى علم الذى شغل المنصب فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات (١٩٤٢ - ١٩٤٦) ثم توفى : فخلفه عبد السلام فهمى حمدة وكانت رحلته قصيرة مع المنصب (١٩٤٦ - ١٩٤٧) وتخللتها

بعض العواصف كما سنرى . أما نهاية المطاف فقد كانت مع محمد
قؤاد سراج الدين (١٩٤٨ - ١٩٥٢) .

والواقع أن الباحث في حزب الوفد وفي سكرتاريته على
وجه الخصوص وبالتحديد في الفترة من ١٩٢٧ حتى حل الحزب
(في يناير ١٩٥٢) لا مفر له - أي للباحث - من أن يسلم الضوء
على الشخصيتين اللتين سطع نجمهما وبرزا في منصب السكرتارية
ونعنى بهما مكرم عبيد وقؤاد سراج الدين ، فلا جدال في أن كلا
منهما - وبطريقته وكان لهما أثر كبير على مقادير الحزب -
فعاليته بصرف النظر عن نوع هذا التأثير .

ولنبداً بالبحث عن مكرم : كيف انضم الى الوفد وكيف كانت
علاقته بزعيمة ولاسيما مصطفى النحاس ثم كيف استطاع من خلال
تلك العلاقة الأخيرة أن يفرض شخصيته على الحزب والزعيم
معا .

فيما يتعلق بانضمام مكرم الى الوفد توضح لنا الوثائق
والمراسلات السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي في
عام ١٩١٩ كيفية دخول مكرم عبيد الى الوفد . ففي صيف ذلك
العام وكان الوفد في الخارج قد أحس بحاجته الماسة الى شخص
ذو مواهب فكرية وله قدرة في اللغة الانجليزية للدعاية للقضية
المصرية في أمريكا . فكتب سعد الى عبد الرحمن فهمي في
٢٤ أغسطس ١٩١٩ يقول « لعله لم تيسر لوليم مكرم السفر
الى أمريكا » ثم عاود الكرة في أول سبتمبر فيقول « لا نزال نرى
ضرورة سفر ولیم مكرم لأمريكا . . . والرجاء مضاعفة الهمة في
تيسير هذه المسألة بأي طريقة كانت . . . »

وجرت مفاوضات اصدر الوفد بعدها قرارا في سبتمبر ١٩١٩
(بقبول حضرة ولیم مكرم عبيد للمساهمة في أعمال الوفد لما

يعهده فيه من الكفاءة وأن يعطى اليه مائة جنيه شهريا مقابل مصاريفه ، وأن استغنى عن خدماته قبل مضي سنتين من تاريخ مباشرة العمل فيعطى مكافأة خمسمائة جنيه ، الا أن مكرم عبيد لم يقتنع بهذا بل طلب الانضمام الى هيئة الوفد وجعل ذلك شرطا أساسيا لقبول السفر وترك وظيفته ، فأرسل عبد الرحمن فهمي الى سعد في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ يخبره بشروط مكرم راجيا اياه أن يقبل الوفد عضوية مكرم ، فأرسل سعد في ٧ نوفمبر يعتذر باسم الوفد عن قبول عضوية مكرم « لعدم معرفته شخصا من أغلب حضرات الاخوان ولأن اشتراط تحمل الوفد بمصاريف مخالفة للاتحته ثم تصمت الوثائق ازاء ما تم في شروط مكرم وكيف نفذها الا أن مكرم نفسه يوضح الحقيقة فيذكر أنه كان موظفا في بداية الثورة (سكرتيرا للمستشار مستر « ايموس ») وأنه كتب مذكرة بالمطالب الوطنية فاستدعاه المستشار وعنفه قائلا له « أنه لا يجب أن يغفل أنه سكرتيره » فرد عليه مكرم بانها وطنيته التي دفعته الى ذلك فقال المستشار « أنا أحترم وطنيتك ولكن بقاءك معي أصبح مستحيلا » ثم نقله الى التدريس في كلية الحقوق . . ويستطرد مكرم فيذكر أن سعد عينه هو وعلى ماهر سرا أعضاء في الوفد ، ويمضي مكرم في موكب الوفد فيثق فيه سعد ويرسله الى انجلترا - حينما كان عدلى يتفاوض هناك - ويقوم بالدعاية والخطابة في مطالب مصر ، وكان مازال - حينئذ - مدرسا في كلية الحقوق فيفصله عدلى من وظيفته . نخلص من هذا بحقيقتين : الأولى أن مكرم كان من صميم البورجوازية فهو ابن الطبقة الوسطى وليس له مورد سوى وظيفته ، الثانية أنه كان حريصا غاية الحرص ويتضح ذلك من خلال شروطه التي وضعها لكي يسافر الى الوفد في باريس .

ولعلنا نستطيع أن نقارن بين موقف مكرم وموقف النحاس في ملابس دخول كلا منهما الى الوفد والظروف المالية الصعبة التي

كانت تجابههما ، الا ان النحاس اندفع - كعادته - بالانضمام بينما كان مكرم - كما رأينا - متائيا مترددا . ومهما يكن الامر فقد انضم مكرم عضوا للوفد - وسواء اكان سرا أم جهرا - وسرعان ما حاز تقدير الزعيم . وازدادت العلاقة بينهما توثقا حينما اعتقل مع سعد (ديسمبر ١٩٢١) حتى لقد اطلق عليه « ابن سعد البكر » . وتوفي سعد فكان لمكرم أثر كبير في اختيار النحاس رئيسا للوفد على النحو الذي اشرنا اليه ، كما أنه - أي مكرم - اختير مع النحاس سكرتيرا عاما للحزب كما مر بنا . وتبدأ مرحلة أخرى يصبح فيها مكرم والنحاس أصدقاء صديقين في السياسة المصرية ومن خلال تلك الصداقة يمسك مكرم بزمام الامر في الحزب ويصير اليد اليمنى لزعيمه فيسيطر على عواطفه وعقله وقلبه لدرجة أنه حينما عزم النحاس على الزواج (في ١٩٢٤) كان لمكرم يد في اختيار الزوجة . . . والى جانب سكرتارية الحزب شغل مكرم منصب وزير المالية في وزارات الوفد ، وأصبح مكرم محرك الوفد ومركز نشاطه وحركته الدائمة والقوة الدافعة له في الانتخابات وغيرها من مظاهر النشاط الشعبي واطلق عليه القاب « المجاهد الكبير - خطيب الوفد - صاحب المصطفى » . . . وازداد سلطان مكرم الى حد اثار عليه الاحقاد من كل جانب فهبت الاعاصير واقتلعت من جذوره : من الوزارة والوفد وسكرتاريته (مايو ١٩٤٢) بعد ان امضى بها مدة خمسة عشر عاما . هذا عن النجم الذي هوى فماذا عن النجم الذي صعد الى نفس المقعد واعتلى اعنى فؤاد سراج الدين ؟

وقبل ان نتناول اختياره لمنصب سكرتارية الوفد وظروف هذا الاختيار لابد وأن نلقى بعض الضوء على تاريخه كي نستطيع - من خلال الضوء - رؤية ملامح هذه الشخصية التي تركت بصماتها الواضحة وكان لها اثارها في سياسة الوفد مما دفع الكثير من

المؤرخين المعاصرين والكتاب أن يناولوها - من خلال الوفد -
ويوجهات نظر مختلفة .

ولد فؤاد سراج الدين في ٢ نوفمبر ١٩١٠ . وقد تخرج في
كلية الحقوق عام ١٩٢١ . وقد اشتغل بالمحاماة لميله إليها .
بينما كانت رغبة والده أن يعمل بالنيابة ولذلك فقد انتهز فرصه
شجار وقع بينه - أي فؤاد - وبين أعضاء المحكمة وذهب إلى علي
ماهر باشا (وزير العدل في وزارة اسماعيل صدقي حينئذ ١٩٢٢)
ورجاء في تعيين فؤاد بالنيابة . وعين وكيلاً للنائب العام والتحق
بالدراسات العليا بمعهد العلوم الجنائية (كان ملحقاً بكلية الحقوق)
في أكتوبر ١٩٢٢ وظل بالنيابة حتى ٢٠ يونيو ١٩٢٤ إذ توفى
والده وحينئذ وجد أنه من المتعذر التوفيق بين أعمالهم الخاصة
في الزراعة وعمله بالنيابة ولاسيما أنه أكبر أخوته ، ومن ثم
قدم استقالته ليتفرغ للزراعة . وكان بطبعه وميله الخاصة وقديماً
خلال مدة دراسته . . . وقد بدأت اتصالاته برجالات الوفد حينما تحرر
من قيود الوظيفة . . وفي ١٩٣٥ - كان واضحاً جداً
أن الأمور ستعود إلى مجراها الطبيعي وتجرى انتخابات جديدة .
فأخذ يستعد للترشيح مكان والده في دائرته (كان والده مستقلاً
ولم يكن وفدياً) . . واستقال توفيق تسييم وخلفه علي ماهر الذي
أجزى الانتخابات (مايو ١٩٣٦) ورشح فؤاد نفسه على مبادئ
الوفد المصري عن دائرة بلقاس وفاز بالتزكية (*) وكان انتصار

(*) فؤاد سراج الدين : لقاء معه في ١٩٦٨/٤/٦ ، ويذكر الأستاذ فؤاد
أنه في عام ١٩٢٥ - واستعداداً للانتخابات البرلمانية في وزارة علي ماهر في
مايو ١٩٣٦ قام فؤاد سراج الدين باستصدار حكم قضائي من محكمة شرعيين
لتصحيح تاريخ ميلاده (من وجهة نظره - لكي يكون ٦ يناير عام ١٩٠٦ بدلاً من
التاريخ الحقيقي (٢ نوفمبر ١٩١٠) وذلك لتثليل عقبة السن من أجل الترشيح
لعضوية مجلس النواب إذ كان عمره حينذاك ٢٥ عاماً بينما كان القانون يحتم
أن يكون أقل من ٣٠ عاماً .

الوفد مباحقا في هذه الانتخابات قالف النحاس الوزارة (٢٦٦ / ١٩٣٧) . ولأن فؤاد أصبح عضوا في الهيئة البرلمانية الوفدية فقد كان من الطبيعي أن تزداد اتصالاته برجال الوفد ووزرائه وأقيلت وزارة الوفد (٢٠ ديسمبر ١٩٣٧) وأصدر محمد محمود (الذي ألق الوزارة عقب اقالة النحاس) قرارا بحل مجلس النواب واجراء انتخابات وقد كان من المقرر فيها أن يسقط جميع الوفديين ولا سيما رئيس الوفد وأعضاؤه .

وينتهز فؤاد الفرصة فينتق سرا مع الرئيس الراحل مصطفى النحاس - ويحضور مكرم عبيد السكرتير حينئذ - على التنازل له عن دائرته الانتخابية باعتبار أنها مضمونة « جدا » بالنسبة له - أي فؤاد - مهما بذل من جانب الحكومة ، كما اتفق على حيلة ، لتحقيق نجاح النحاس ، وفاز فعلا بالتزكية « وابتهجت مدينة طنطا وابلغنا تليفونيا بنجاح الخطة » الا أن الحكومة - كما يذكر فؤاد - لم تقف جامدة ازاء هذه الحيلة فبعد اتصالات تليفونية بين الغربية ووزارة الداخلية قدمت في حوالى الساعة السابعة والنصف مساء أوراق ترشيح مرشح آخر ضد النحاس باشا . . . وسقط النحاس كما سقط أعضاء الوفد وسكرتيه مكرم .

على أي حال كانت مجاملة طيبة ومحاوله اظهر فيها فؤاد مكنون حبه لرئيس الوفد ، وقد تحدث عنها عبد الفتاح الطويل فنذكر أنها « كانت مجاملة قريت النحاس من فؤاد الذي اراد أن يعطى الفرصة لرئيس الوفد . . » وظل فؤاد - شأنه شأن الوفد - في المعارضة من ١٩٣٨ - ١٩٤٢ وفي اثناء ذلك توثقت علاقته « جدا » بالنحاس خاصة وبأعضاء الوفد عامة . . حتى شكل النحاس وزارته في فبراير ١٩٤٢ ولم يسخطها فؤاد عند بدء تشكيلها . الا أنه حينما اجريت الانتخابات في مارس ١٩٤٢ رشح نفسه ونجح بالتزكية وسجل مجلس النواب للمرة الثانية . وفي

أول أبريل ١٩٤٢ اختاره النحاس وزيرا للزراعة . واستمر فيها حتى نوفمبر ١٩٤٢ فنقل من الزراعة الى وزارة الداخلية بالإضافة الى الشئون الاجتماعية ، حيث بقى وزيرا للوزارتين حتى اقالته الوزارة في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

هذا عن النيابة ثم الوزارة ، أما عضوية الوفد وسكرتاريته فقد اختير فؤاد عضوا به فى عام ١٩٤٧ ، وكان محمد صبرى ابر علم قد توفى واختير عبد السلام جمعة سكرتيرا عاما للوفد مكانه بينما كان الاتجاه العام فى الحزب هو اختيار فؤاد سراج الدين سكرتيرا . وقد انتهزت الصحافة المعارضة الفرصة حينئذ فحاولت جريدة « أخبار اليوم » أن تصطاد فى الماء العكر فأشارت الى وجود تنافس وخلاف داخلى بسبب منصب سكرتير الوفد ، وأن فؤاد سراج الدين كان معارضا لتعيين عبد السلام فهمى جمعة سكرتيرا ، الا أن الواقع — كما يذكر محمود غنام — أن اقامة عبد السلام جمعة الدائمة فى طنطا جعلته غير مستطيع عمليا أن يلاحق الأحداث الجارية فى ذلك الحين وجوب تتبعها وتنفيذ ما يرى الوفد الاتجاه اليه فى السياسة العامة . ففى أحد اجتماعات الوفد التى تمت آنذاك (فى ١٩٤٨) للبحث فى حالة الركود التى انتابت الوفد وكان عبد السلام جمعة مازال يشغل منصب السكرتارية ، فبعد أن اشار النحاس الى وجوب تنفيذ قرارات الوفد المتعلقة بنشاطه الخارجى والداخلى « قال غنام بك ، أن الحالة أكثر من ركود بل هى حالة موت ، وأن من أهم أسباب هذه الحالة حالة سكرتارية الوفد ، وأنه يقترح أن يقوم أحد أعضاء الوفد بأعمال هذه السكرتارية نيابة عن عبد السلام باشا » . وأيده عثمان محرم الا أنه اقترح « استبدال عبد السلام باشا بعضو آخر يعين سكرتيرا عاما للوفد نظرا لظروفه الخاصة » . كما أشار حمدى سيف النصر « الى أنه سبق أن تحدث مع الرئيس منذ خمسة أسابيع فى

هذا الموضوع وذكر له أن عبد السلام باشا لاقامته في طنطا أصبح لا يستطيع القيام بعمل السكرتارية وأنه يجب تغييره ، وأنه لا يزال عند رايه ٠٠ ، وقال أحمد حمزة بك أنه يقترح أن يتولى عبد السلام باشا وكالة الوفد وفؤاد باشا يتولى السكرتارية العامة ، وأيده في ذلك عثمان باشا وغنام بك . ثم وافق الأعضاء على أن يندب عثمان باشا والعرايى باشا لمقابلة عبد السلام باشا لاقناعه بالتخلي عن السكرتارية على أن يخلقه فؤاد باشا ٠٠٠ ، وكانت وجهة نظر فؤاد باشا كما أبداها أنه يعتقد أن مجرد تخيير سكرتير للوفد يأخر لا يؤدي الى النتيجة المقصودة ٠٠٠ الخ .

على أى حال أخذ أعضاء الوفد ورئيسهم النحاس يتحدثون مع فؤاد سراج الدين في أمر ترشيحه فاشتراط عرض الأمر على عبد السلام فهمى جمعة باعتباره من أقدم أعضاء الوفد وله ماض كبير وقال أنه في حالة تنحيه - أى جمعة - لا مانع عنده مادامت هذه رغبة الوفد . فاستدعى النحاس عبد السلام جمعة وحديثه في هذا ووافق جمعة على ترشيح فؤاد نظرا لاقامته في طنطا . وتم اجماع الوفد على ترشيح فؤاد سكرتيرا عاما له ٠٠ إلا أنه - ورغم هذا الاجماع الذى يتحدث عنه فؤاد وغنام - فيبدو أنه كانت هناك عدة اتجاهات متعارضة فقد حدثت في جلسة عقدها الوفد - بعد ذلك - لانتخاب السكرتير مفاجأة وهي تعديل عبد السلام فهمى جمعة عن تنحيه مظهرا رغبته في سكرتارية الوفد ويشترط أن يكون ذلك باجماع الآراء ، وتم فعلا الموافقة على بقائه سكرتيرا عاما . وحينئذ اقترح أعضاء الوفد - الذين لم يكونوا مقتنعين بملاءمة ظروف عبد السلام جمعة لهذا المنصب - اقتراحوا انشاء منصب جديد لأول مرة في تنظيم الوفد وهو « سكرتير عام مساعد » للوفد وذلك للقيام ببعض الأعباء التى تستلزم مباشرة

السركتير العام لها في حالة غيابه بموطنه طنطا ، ورشحوا فؤاد سراج الدين لهذا المنصب . ويبدو أن هذا الترشيح كان محاولة لترضية فؤاد إلا أنه اعترض واقترح اختيار غنام باشا لهذا المنصب الجديد . واختير غنام سركتيرا مساعدا للوفد .

كانت هذه هي الجولة الأولى لفؤاد مع سركتارية الوفد ، ولا شك أنها كانت تجربة مريرة كانت كفيفة - لو لم يعالجها الوفد داخل كواليسه وبين أعضائه وبالحكمة والهدوء - بأن تؤدي إلى زعزعة بنيانه ، هذا البنيان الذي كان مازال قويا رغم الأعاصير والزوابع التي تهب عليه من كل صوب حتى من داخله وهو ما ستعرض له بعد قليل . استمر الوفد في تنظيمه ولكنه كان استمرارا ظاهريا ، فلاشك أن بذور الصراع ستنمو مع الأيام وتتخذ لها طابعا جديدا في انقسامات الوفد : اعنى انقسامه الى عدة أجنحة : جناح يميني وجناح يساري وجناح معتدل . فإن الخطر الحقيقي الذي واجه الوفد - على امتداد مراحل - لم يكن من قبيل القصر والاستعمار وأحزاب الأقلية فقط بقدر ما كان بسبب بذور تفكك ظهرت في كيان الوفد نفسه . . . والواقع أننا نرى في هذا التفكك الذي سيتخذ صورة أخرى في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات تفككا طبيعيا لا مناص من حدوثه في حزب كبير ضم جميع طوائف الشعب منذ قيامه ، جمع الباشوات وكبار ملاك الأرض والفلاحين والمتقنين والبورجوازية اليسارية التقدمية . وكانت الوطنية المشتركة توحد بين هذه العناصر المتباينة ، إلا أنه - ومع مرور الزمن - انحل هذا التماسك بالتدرج وزالت الفرق بين الطبقات الثرية التي استقانت أكثر من غيرها من حالة تقسم البلاد ، وبين الجماهير الكاسحة التي حرمت من ثمرة هذا التقسم . . . ولذلك فقد

كان طبيعيا أن تأتي نهاية الوفد مع تبشير يوليو ١٩٥٢ ويحين أجل النظام البرلماني المتداعي الذي كان دعامة الوفد .

وقبل أن نتعرض - بالتفصيل - لانقسام التنظيم الحزبي في الوفد الى أجنحة يمينية ويسارية ينبغي أولا أن نلاحظ الأحداث مع إحدى دعائم هذا التنظيم - أي السكرتارية العامة - وكيف انتهت الى فؤاد أو انتهى هو إليها . ونعتمد في ذلك على ما يذكره فؤاد وغنام من أن عبد السلام جمعة حاول في البداية التوفيق - قدر ما سمحت به ظروفه - من الحضور الى مصر ومتابعة الأحداث ، الا أنه ويمرور الوقت أحس الجميع أن ظروف عبد السلام باشا لم تعد تسمح له بالقيام بأعباء السكرتارية على الوجه الأكمل وشعر هو بذلك . ورغم ذلك فإن الوفد لم يفكر في تنحيته ولا حتى بالإيحاء له بذلك رغم ما كان معروفا عن الصراحة المتناهية عن النحاس باشا في مثل هذه الأمور دون مبالاة بأي اعتبار ، كما أن فؤاد لم يبدو منه سعى الى هذا المنصب كما لاكت بذلك « أخبار اليوم » أو السنة بعض الناس . . . إذن ماذا حدث ؟ . أوفد النحاس عثمان محرم الى عبد السلام جمعة ليفاتحه في الأمر . واقتنع عبد السلام بصعوبة ظروفه ومن ثم سلم استقالته - الى عثمان محرم - من سكرتارية الوفد لتوصيلها الى النحاس باشا .

وسرعان ما اجتمع الوفد وقرر بالاجماع في اواخر عام ١٩٤٨ تعيين فؤاد سراج الدين سكرتيرا عاما للوفد ، مع بقاء محمود سليمان غنام سكرتيرا مساعدا له . ولابد أن قدح سؤالا يطرح نفسه : على أي الأسس كان اختيار الوفد لفؤاد سكرتيرا عاما له - وعمره حينذاك ٢٨ عاما وحديث عهد بعضوية الوفد (١٩٤٧) ؟ وكيف بلغ فؤاد ما يلغىه من مكانة في الوفد حتى يختاره أعضاؤه

لنفس المقعد الذى شغله النحاس ثم مكرم ثم صبرى أبو علم ثم عبد السلام جمعة وكلهم - أو معظمهم على الأقل - من الطبقة الوسطى وكل منهم له سوابق فى الجهاد والنضال وارتقى السلم درجة درجة بالكفاح والكد ؟ • هل هى علامة التحول الخطير الذى حدث فى الوفد ؟ ثم وأين القاعدة العريضة التى كان يرتكز عليها الوفد أين جماهير الشعب ولجانه وتنظيماته ؟ لنُدع هذه التساؤلات لنقرر أن فؤاد بلغ مكانته فى الوفد وحكومة الوفد بعدة عوامل : هو رجل على كفاية لا شك فيها ، وهب المقبرة على مجاملة الناس واستمالتهم (تنازله للنحاس عن دائرته) ، حقا ائنه - كما يذكر الأستاذ محمد زكى عبد القادر - لم يكن صارما فى وفديته فهو لم يكن وفديا قديما - ولا حتى أسرته - وربما مهد له هذا أن يجامل غير الوفديين ويحظى بسمعة الاعتدال وعدم تغليب الحزبية فى كل الأمور • ثم لا يجب أن ننفل ما كان عليه من ثراء ومركز عائلى كبير وما عرف عنه من التمسك بالتقاليد من حيث الشهامة والمروءة والنجدة والكرم ••• كل هذا - وغيره - مهد له المركز الممتاز الذى بلغه فى الوفد وحكومته الأمر الذى سيؤدى الى أن يكون عاملا مؤثرا وخطيرا فى تنظيم الوفد وسياسته ولا سيما فى سنواته الأخيرة • لم يكن سراج الدين - كما يذكر الأستاذ محمد زكى عبد القادر - من غمار الشعب ولم يكن فى نفس الوقت من طبقة الأتراك والشراكسة ، فهو فلاح ابن فلاح من أعيان الريف نوى الثراء الواسع الموروث •

لكن ما هى الأسباب المباشرة التى دفعت الوفد - أو قادة الوفد - الى اختياره لمنصب السكرتير العام ، يذكر الأستاذ غنام عدة أسباب لهذا الاختيار من بينها أن فؤاد لم يوجد ما يشغله من أعمال كما يشغل غيره كعبد السلام فهى جمعة • وكذلك لقرية

من النحاس باشا واستطاعته قضاء معظم الوقت معه ليلا ونهارا (*) ثم لكفائه وتهيئة منزله لاستقبال جموع الوفدين وتبادل الرأي معهم ، يضاف الى ذلك قدرته المالية على ما يقتضى الصرف من رعاية للوفد من غير أموال الوفد .

على أى حال اختير فؤاد للسكرتارية العامة وظل - ومعه غنام سكرتيرا مساعدا - حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ . فاعتقلا فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وصدر قانون جديد لتنظيم الأحزاب فاجتمع الوفد (فى ١٢ سبتمبر) وقرر تعليق وضعهما (فؤاد وغنام) بعض الوقت حتى يبت فى المسائل المنسوبة اليهما والتي اقتضت اعتقالهما .

وحينئذ وجد فؤاد فى هذا الاجراء ما اقتضاه ان يبعث للنحاس باشا بكتاب استقالته من سكرتارية الوفد وعضويته ، يذكر فيه ان هدفه من الاستقالة تسهيل الأمور ابقاء على كيان الوفد ، لكن يبدو ان فؤاد كان قد أدرك اتجاه الرياح ولج بذكائه ان الوفد والنظام كله كانا يحتضران . وقد رد النحاس على الاستقالة بكتاب فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ . وقد اجتمعت الهيئة الوفدية ، وبعد ان تلا النحاس عليها رسالة فؤاد تحدث بعض أعضاء الهيئة الوفدية مناديين بعدم قبول هذه الاستقالة وقال لهم النحاس « اننى لم أوافق عليها ولكنى اقبلها تنفيذا لرغبته » . ثم خاطب النحاس باشا ابراهيم فرج وطلب منه ان يتولى منصب السكرتارية العامة بالنيابة حتى يتم الافراج عن فؤاد وعودته لمنصبه او اختيار آخر مكانه . واقتنع ابراهيم فرج بقبول المنصب مؤقتا .

ومهما يكن الأمر فقد كانت هذه آخر مراحل أو أطوار منصب سكرتارية الوفد ، فماذا عن مهامها التي كانت تمارسها فى هذا

(*) كان منزل النحاس باشا مواجها لقصر فؤاد باشا سراج الدين ومازالا قائمين بشارع احمد باشا بجاردن سیتی .

الطور الأخير ؟ فى الواقع أنها لا تختلف كثيرا عن تلك انهام التي كانت تمارسها فى الأطوار الأولى اللهم الا من حيث تطور تنظيم الوفد نفسه كاحداث منصب « السكرتير المساعد » ، وتطور اهدافه . ومع ذلك نشير الى بعض هذه المهام : كأن يتولى أحد السكرتيرين أعمال السكرتارية الخاصة بالوفد فعليه تحرير محضر لكل جلسة من جلساته يتضمن ملخص المناقشات ومنطوق القرارات ويثبت أسماء الحاضرين والغائبين واعتذارات المعتذرين ويوقع على المحاضر مع رئيس الوفد ، ويعرض المحضر على الوفد فى الجلسة التالية للتصديق عليه . هذا فيما يتعلق برئاسة الوفد وسكرتاريته .

خامسا : وكالة الوفد :

كانت هناك فكرة متداولة بين أعضاء الوفد منذ عام ١٩٤٨ حول اعادة منصب وكيل الوفد ، وقد طرحت للبحث ابان أزمة اختيار سكرتيرا عاما للوفد بدلا من عيد السلام فهمى جمعة التي اشرنا اليها اذ اقترح حينئذ تولية عيد السلام جمعة وكيلًا للوفد . فلم يوافق على ذلك العرابي على انشاء هذا المنصب . الا اذا كان هناك ضرورة لذلك أما أن تنشأ وظائف شرفية لا حاجة اليها فلا يقر هذا الرأي ، وقد أوضح النحاس فى الاجتماع السالف الذكر أن الحالة تستوجب أن يوكل الأمر الى شخص ينوب عن رفعة فى القيام بالأعباء تحت اشرافه مباشرة . ووافق النحاس العرابي على عدم تعيين عيد السلام جمعة وكيلًا للوفد ، لأن أعباء الوكالة أكبر بكثير من أعباء السكرتارية ، ولذلك فقد اقترح تعيين عضو نائبًا للرئيس يقوم بالنيابة عنه بكثير من الأعمال وخصوصا حضور لاجتماعات وتوقيع الخطابات بالنيابة عن الرئيس أو باسمه . فأشار غنام الى انه مع موافقته على الفكرة فقد يساء فهمها فى الوقت

الحاضر « خصوصا بعد حادث النصف الأخير (نصف منزل النحاس عام ١٩٤٨) ولذلك فهو يرى صرف النظر عنها فى هذا الوقت ووافق النحاس والأعضاء على ذلك .

ويبدو أن مسألة إنشاء منصب وكيل للوفد أو نائب الرئيس مجرد فكرة الهدف منها فى تصورنا تغطية مسألة تنحية عبد السلام فهمى جمعة عن منصب السكرتارية وحفظا لكرامته . وعلى أى حال ظلت هذه الفكرة حبيسة حتى قدر لها أن تبرز مرة أخرى فى عام ١٩٥٢ وعقب قيام ثورة يوليو حينما وضع الوفد لنفسه نظاما جديدا نص فيه على انتخاب وكيلين للرئيس (مادة ٥) .

هذا هو الهيكل العام لتنظيم حزب الوفد وكان لابد أن يستند هذا التنظيم بجهاز للصحافة يدعمه ويحافظ على بقائه .

الصحافة الوفدية :

حينما أعلنت الهدنة وتآلف الوفد المصرى وقامت ثورة ١٩١٩ كانت جميع الصحف مؤيدة للحركة الوطنية دون مقابل مادى من الوفد ، وكان الاقبال على قرائتها شديدا ، وكانت كلما أغلقت السلطات البريطانية صحيفة قامت بدلها صحيفة أخرى فى الحال ان كان الأمر لا يستدعى أكثر من مدد مالى محدود .

واستمرت الصحف على هذا النمط الى أن قام حزب الأحرار الدستوريين وأنشأ جريدة السياسة (فى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢) فانتهجت ناحية حزبية خاصة كلمسان معبر عن اتجاه الحزب آنذاك ، فكان لابد للوفد كرد فعل أن يخصص جرائد تدافع عنه وعن وجهات نظره ، فاتخذ من جريدة « الأخبار » التى كان يصدرها أمين الرافعى ، واتخذ كذلك جريدة « المنير » التى كان يصدرها

عبد الحميد حمدي ، كما اتخذ جريدة « مصر » التي كان يصدرها الأستاذ المنقبادي ، وجريدة « وادي النيل » بالاسكندرية ، اتخذها الوفد جميعها لتكون مجالا لنشر نشاطه وتبليغ المقالات المؤيدة له والمناهضة لخصومه .

وكانت أهم هذه الصحف آنذاك وأخطرها جميعا صحيفة الأخبار من حيث تعبيرها عن الأمانى المصرية والفكرة التي تألف من أجلها الوفد المصرى ، وقد زاملتها جريدة الأهرام فى ذلك ، فرغم أنها كانت معروفة آنذاك بأنها غير مصرية ، إلا أن القائمين على شئونها حينما أحسوا بتيار الوطنية العارم يكاد يطفى عليها غيروا من سياستهم وأسرعوا الى وضع أكلشييه بأن جريدة « الأهرام » مصرية للمصريين وأخذت تستجيب لنشر ما يؤيد ثورة ١٩١٩ وخطة الوفد وتعمل على تشجيع الوطنيين ...

وكانت تصدر فى الاسكندرية آنذاك جريدة « الأمانى » ويصدرها الأستاذ عبد القادر حمزة وجريدة « الأمة » وكان يصدرها الأستاذ محمد الهوارى . وظلت « الأمانى » تصدر فى الثغر الى منتصف عام ١٩٢١ ، ثم حدث أن اتفق الوفد مع عبد القادر حمزة على أن ينقل صحيفته الى القاهرة لتكون من السنة الوفد ، وكان الاتفاق على ذلك سرا ، لكن تصرح السلطات بهذا النقل اتجه عبد القادر حمزة الى انتهاج سياسة النقد للوفد ولزعيمه . وكان اتجاها مصطنعا اتى ثماره فى خداع السلطات فسهلت نقل الجريدة الى القاهرة ، ولم يكد يستقر الحال فيها حتى أماطت اللثام عن تأييدها المسافر للوفد ، وأصبحت الأمانى لسانا مدويا من السنة سعد زغلول من أركان الاحتلال وأرق مضاجع الانجليز . فصدرت الأوامر بتعطيلها . وأخذت الحكومة تتعقب عبد القادر

حمزة وقلمه وهو يحاول استئجار صحف لينشر فيها رأيه ويعبر
عن رسالة الوفد ، واستطاع أن يكتب في « المحروسة » كما استطاع
استئجار جريدة « الأفكار » . ثم حصل بعد ذلك على ترخيص
بإصدار جريدة « البلاغ » اليومية ، وأصبحت لسان حال الوفد
واتخذت شعارها من كلمات سعد زغلول « الحق فوق القوة والأمة
فوق الحكومة » وفي موضع آخر « يعجبني الصديق في القول
والإخلاص في العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » ،
ثم تعرضت البلاغ للإغلاق واعتقال صاحبها لفترة من الزمن ثم
عادت إلى الظهور وأصدرت نسخة أدبية أسبوعية باسم « البلاغ
الأسبوعي » في نوفمبر ١٩٢٦ :

ثم صدرت جريدة « كوكب الشرق » كصحيفة وفدية (في
سبتمبر ١٩٢٤) فأخذت البلاغ في اتجاهها الحزبي ، وأعلن صاحبها
أحمد حافظ عوض أن شعارها « استقلال مصر استقلالاً تاماً ،
كما صدرت جريدة « الجهاد » لمحمد توفيق دياب كجريدة وفدية
صباحية ، كما أنشئت جريدة « روز اليوسف » وسارت في نفس
الاتجاه الوفدي . إلا أن بعض هذه الصحف اختلفت في سياستها
مع السياسة العامة للوفد وأدى هذا الاختلاف إلى خروجها من
معسكره ، كما حدث بالنسبة لجريدتي « البلاغ » و « الجهاد »
وكذلك « روز اليوسف » .

هذا فيما يتعلق بصحافة الوفد قبل عام ١٩٣٦ أما في عام
١٩٣٦ فقد أنشأ محمود أبو الفتح ومحمد التابسي وكريم ثابت جريدة
« للمصري » ، وقد أشرف الوفد المصري على سياستها على أن تكون
لساناً له ، وهي تعتبر أول صحيفة رسمية له منذ تكريته .

ثم ظهرت جريدة « صوت الأمة » ر « الوفد المصرى » وقد اشرف على تحريرهما صبرى أبو علم سكرتير الوفد آنذاك والكتور محمد مندور وحافظ شيحا وغيرهم ، وكان الوفد يشرف على تحريرهما اشرافا فعليا . وإلى جانب تلك الصحف أنشأ الجناح اليسارى صحفا أخرى مثل « رابطة الشباب » وسوف نتناول تلك الصحف فى تناولنا للجناح اليسارى فى الحزب .

وعلى أى حال كانت هذه الصحف الوفدية هدفا لهجوم الصحف الأخرى التى كانت تعبر عن لسان القصر وأحزاب الأقلية ، كصحيفتى « الاتحاد » و « الشعب » لسان حال القصر وإسماعيل صدقى وحزب الشعب ، وكذلك جريدتى « السياسة » اليومية والأسبوعية ، لسانا حال الأحرار الدستوريين ، وجريدة « الكشكول » ، وفى الفترة الأخيرة كان هناك « صحف أخبار اليوم » لصاحبها مصطفى أمين وعلى أمين . وكان أهم ما يبدو فى رسالتها مخاصمة الوفد المصرى سواء كان فى الحكم أو فى المعارضة . وكذلك صحيفة « الأساس » لسان حال الحزب السعدى . والواقع أنه إذا كانت الصحافة الوفدية قد تكفلت بالمعبد الأكبر فى مناصرة الحركتين الدستورية والاستقلالية ، وكان لها فى ذلك أخطر الأثر بدون شك ، فإن صحافة الأحرار الدستوريين قد شغلت الرأى العام بالنواحي العلمية والاجتماعية والآراء الحرة . لكن السؤال الذى يفرض نفسه الآن : كيف كانت الصلات المادية بين الوفد والصحف التى كانت تنطق بلسانه ؟

فيما يتعلق بصحف الفترة الأولى أى التى ظهرت قبل عام ١٩٣٦ فقد اشرنا الى نوع تلك الصلات من حيث أن الوفد كان يمولها من التبرعات التى كانت تجمع آنذاك . أما الصحف التى

ظهرت فيما بعد عام ١٩٦٦ فينكر غنام وقد أصبح عضوا في الوفد وسكرتيرا عاما مساعدا له وبالمقابل أصبح مضطلعا على نشاط الحزب ، يذكر أن الوفد كثيرا ما كان يمول الصحف الوفدية آنذاك ويشرف على تحريرها اشرافا فعليا كجراند « المصري » و « صوت الأمة » و « الوفد المصري » و « البلاغ » في الفترة الأخيرة ، فقد كان الوفد يمد هذه الصحف بأموال طائلة كان مصدرها مما يجمعه الوفد من تبرعات أعضائه وأعضاء الهيئة الوفدية السالفة الذكر والتي كان يطلق عليها رئيس الوفد « واجبات » .

التنظيم الذي اتبعه الوفد في مرحلته الثانية والذي يبدو أنه كان اجتهاسيا خضع لكثير من التيارات والاتجاهات الأمر الذي سيحاول الوفد أن يتلافاه في تنظيمه الجديد الذي وضعه لنفسه عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إذ سيحاول الوفد في هذا التنظيم أن يضع لنفسه قواعد وأسس ثابتة وأن يضع برنامج له إذ نص في مادته الأولى مثلا على أن « هيئة الوفد المصري هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » وأنها تشكل الوفد المصري الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة الهيئة ويتكون من واحد وعشرين عضوا ، وكذلك الجمعية العمومية ثم لجان الوفد العامة والمركزية والقرعية ولجان الشباب الوفديين (المادة ٢) . كما نص في هذا التنظيم على أن يختار الرئيس والأعضاء الهيئة الوفدية العامة عن طريق الاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات ، ثم وضع شروطا لاختيار عضو الوفد هي : أن يكون قد مضى على عضويته في الهيئة الوفدية وقت انتخابه العضوية خمس سنوات متوالية على الأقل ، أو يكون قد سبق له عضوية مجلس الشيوخ على مبادئ الوفد ولم يكن قد فصل من الهيئة ، أو سبق انتخابه مرتين عضوا بمجلس النواب على مبادئ الوفد (مادة ٤) .

كما تنبه الوفد - فى نظامه الجديد - الى مسألة فصل الأعضاء فنص على الا يفصل عضو من الوفد الا بقرار من الهيئة الوفدية العامة وبناء على طلب من الوفد المصرى (مادة ٨) .

وفيما يتعلق بالهيئة الوفدية العامة التى أشرنا اليها نص النظام الجديد على اختصاصها من حيث انتخاب الرئيس واعضاء الوفد بطريق الاقتراع السرى ولمدة ثلاث سنوات وابداء الرأى فى ما يعرضه الوفد عليها من موضوعات وكذلك البحث وابداء الرأى فى كل ما يعرضه أعضاء الهيئة الوفدية من اقتراحات على أن يكون الاقتراح موقعا عليه من عشرين عضوا على الأقل وأربعين على الأكثر (مادة ١٨) .

وقرارات الهيئة الوفدية تعتبر نهائية الا اذا طلب الوفد إعادة بحثها فى خلال أسبوع من صدورها وفى هذه الحالة يعاد العرض على الهيئة ويكون قرارها نهائيا . أما جلسات هذه الهيئة فسرية ولا يذاع ما يدور فيها الا بقرار من الهيئة الوفدية ذاتها ، ويجتمع بدعوة من الرئيس كلما اقتضت الضرورة ذلك أو كلما وجد لديها من الأعمال ما يستدعى اجتماعها وتتخذ بصفة دورية مرة كل ثلاثة شهور ، وللهيئة الوفدية لجنة تنفيذية وتشكل من رؤساء لجان الوفد العامة فى المحافظات والمديريات ، وثلاثة من أعضاء الوفد يختارهم الوفد ، وسكرتير الهيئة الوفدية ثم من تنتخبهم الهيئة الوفدية . ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلث أعضائها (المادة ٣٠) .

كما نص فى التنظيم الجديد فيما يتعلق بدور لجان الوفد والشبان الوفديين على أن الغرض منه هو العمل على نشر مبادئ الوفد والمعاونة على تنفيذ برنامجه وتأييد مرشحيه فى الانتخابات (٢٧ ، ٢٨) وقد نص على أن الوفد يتولى الاشراف العام على

تأليفها بعواصم المحافظات والمديريات وبالأقسام والمراكز وبالبلاد والقرى ، وأن تكون قرارات الوفد ملزمة لها واجبة التنفيذ ، وقد وضع الوفد شروطا للقبول بهذه اللجان ، وكانت تتبع هذه اللجان فى تسيير أعمالها النظم المقررة باللائحة وتعمل وفقا لأحكامها .

هذه هى مراحل التنظيم الحزبى للوفد التى استطاع من خلالها أن يحسن انتهاز الفرصة السانحة من حيث تحمس الجماهير له وانطوائها تحت لواء لجانه وقيامها بالدعاية النشيطة وممارستها للسياسة وتمرسها بها . نقول استطاع الوفد من خلال كل هذا ولاعتبارات كثيرة أخرى أن يتغلب على الأحزاب الأخرى ، ولاسيما الأحرار الدستوريين الذين قصروا حياتهم السياسية على القاهرة . وفى صالوناتهم المغلقة - ولم يكثرثوا بأن ينشئوا لهم مثل هذه التنظيمات فى الأقاليم وريف مصر . ولاشك أيضا أن تنظيم الوفد كان يركز - فى أسسه - على القاعدة الشعبية العريضة من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة ، ولعله بذلك كان يتعرض « للضغط السفلى » من جانبها ، لذلك لم يشأ أن يقطع صلته بالقاعدة حرصا على كيانه وليتخذ منها قوة تسنده - إذا ما دب الخلاف بينه وبين الأحزاب الأخرى أو بينه وبين القصر ولذلك لا غرابة البتة فى أنه - أى الوفد - قام بكثير من الأعمال التى سنعرض لها بالتفصيل فى مواضع أخرى والتى استهدفت صالحي هذه القاعدة الشعبية ..

الا أنه - ورغم قوة تنظيم الوفد بالنسبة للأحزاب الأخرى - فإنه كان لا يخلو من الفجوات من حيث أن رئيس الوفد كان هو الذى يعين عضو الوفد المصرى وهيئة الوفد تختار أعضاء الهيئة الوفدية الذين يتحكمون فى اللجان الفرعية ، فإدى هذا الوضع إلى تسرب عناصر غريبة عليه خلخت كيانه وأضعفته .

ولذلك رأينا فى مقاعد الزعامة والوزارة والتوجيه قوما
يعيدون عن الوفد وليست لهم تاريخ جهاد أو توضحية أو بلاء
مذكور فى حين بقى الذين يمتلكون الحيان الحقيقى للوفد : المحامون
وصغار التجار ورؤساء اللجان يعيدون عن مراكز السلطة
والتوجيه ، بل رأيناهم - فى ظروف كثيرة - يعارضون الوزارة
والزعامة جميعا ، أدى هذا - بطبيعة الأمر - الى الصراع داخل
الوفد بين تلك العناصر التى تنتمى الى الطبقة المتوسطة والننى تعتبر
نفسها صاحبة الحق - أصلا - فى قيادة الوفد ، وبين العناصر
شبه الاقطاعية الجديدة (صراع صبرى أبو علم مع فؤاد سراج
الدين) ، ولا شك فى أن هذا الصراع كان تهديدا للوفد بالتمزق
كما كان من أسباب تدموره فقد أدى الى اتساع الهوة بين قيادة
الوفد وبين القواعد الجماهيرية له فبدأ نوع من التخلخل فى صفوفه
ثم فى علاقته بالجماهير الشعبية . الا أنه لايد أن نطرح عدة
تساءلات : لماذا تدهور الوفد وتخلخل نظامه فى اواسط الأربعينات
تخلخلا سيوئى - بعد قليل - الى انقسامه الى جناحين ؟ وهل
يرجع ذلك الى تغفل العنصر الاقطاعى (فؤاد سراج الدين ،
البدراوى ، الوكيل وغيرهم) أم هناك اعتبارات أخرى أدت الى
هذا التخلخل ؟ سبق أن ذكرنا أن الاقطاع كان عنصرا
ظاهرا - فى تكوين الوفد منذ نشأته ، بل وبالقيااس وبعملية
احصائية نتتبع فيها مراحل الوفد وطبقية أعضائه سننتهى الى أن
الاقطاع كان أكثر تسلطا وتغلغلا فى المراحل الأولى للوفد عنه
فى المراحل الأخيرة . فقط أن قرينا من هذه المراحل الأخيرة
ولأنها كانت الارماصات والمقدمات لثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولما
جسده لنا هذه الثورة واقعا حيا وقريبا يجعلنا نفزع فنبالغ فى
الصورة رغم أننا - مرة أخرى - لو تعمقنا الأمر والمنا بكل
ابعاد الصورة لوضع لنا أن الوفد فى آخره كان أكثر ثورية - فى

بعض الفرواحى دون بعضها الآخر وكان هذا لاشك نقصا وعدم
 عقائدية منه الا أنه على أى حال - ومن بعض وجوهه - كان أكثر
 ثورية فى نهايته عنه فى بدايته ، الا أن هذه الثورية كانت نابعة
 من الجناح اليسارى الذى سيبيرز لنا حقيقة واضحة فى عامي
 ١٩٥٠ ، ١٩٥١ . وإنما مع ذلك كله كان نظام الوفد يهتز بل
 يتمايل من الامتزاز لماذا ؟ هناك عدة اعتبارات يجب الا تغيب عن
 الأذهان أولها الزعامة ، فإن زعامة سعد لا شك فى أنها
 كانت طاغية طغيانا اسطوريا ، شخصية مهيمنة على مظ
 حولها ومن ثم توارى التخلخل واختفى الامتزاز اللذان كانا من
 الممكن أن يظهرأ ويهوى بالوفد . ثانيا الاعتبار الروح التى
 امتلأت وطنية وتدفقت أملا فى ذلك الوقت وحفظت جموع الشعب
 كتلة واحدة وراء الوفد فحفظت له قوته . اعتبار آخر : هو أن
 الوفد - فى الفترة الأولى - ظل بلا منازع أقوى الأحزاب وأكثرها
 تجاوبا مع الجماهير ودفاعا عن حقوق الوطن وتضحية فى سبيلها -
 يأتى الى الحكم بسلطان الجماهير فيركله القصر باقالة اثر اقالته - ،
 كان هذا فى المراحل الأولى للوفد . أما فى المرحلة الأخيرة - والتى
 نحن بصددنا - والتى تاتى عقب توقيع المساعدة فنجد مصطفى
 النحاس هو الزعيم . وقد قاد سفينة الوفد ربع قرن ، الا أنه
 عاصر كفاح الشعب نصف القرن أو يزيد من حيث الوقوف
 ضد الاستعمار والقصر ، وإذا جار لنا أن نتصدى للحكم عليه
 أو تقييم تاريخه الحافل - الذى يعد جزء لا يتجزأ من تاريخ شعب
 مصر - فليكن الحكم عليه فى اطار العصر الذى ظهر فيه والمدرسة
 السياسية التى نشأ فيها وهى مدرسة ثورة ١٩١٩ . وأيا كانت
 الأخطاء التى وقع فيها النحاس - وكان لابد له أن يخطئ فى
 كفاحه المتواصل ، الا أنه كان أكثر ثورية وصلابة من زملائه المنتمين
 الى تلك المدرسة ، ورغم هذا فإذا قارنا شخصيته بشخصية سعد

سنجد أن النحاس - بشخصيته العاطفية الى حد ما وباعتراف بعض رجال الوفد أنفسهم قد سمح أن حوله أن يسيطروا عليه بل ورتافسوا في السيطرة الأمر الذي ساعد على تدهور كيان الوفد . ومن ناحية أخرى نجد أن الوفد - بعد ١٩٢٦ - قد بدأ يجتاز مرحلة جديدة في حياته . فان انتهاء النزاع بين بريطانيا ومصر - وقد أوقفته المعاهدة لفترة مؤقتة - كان من شأنه أن يفتح المجال لاختلاف الرأي في شؤون الإصلاح الداخلى ، ولذلك فقد كان لزاما على الوفد - ولو لتبرير علة وجوده بعد عقد المعاهدة - أن يدرك أن المرحلة الجديدة من الكفاح الوطنى كانت تتطلب مضمونا اجتماعيا للثورة . كما كان يجب عليه أن يضع برنامجا اجتماعيا تقديما كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال بعد ١٩٢٦ . ومن هذه النقطة نبدأ بالبحث فى برنامج الوفد .

برنامج الوفد :

لما كان الوفد قبل ١٩٢٦ أقرب الى أن يكون هيئة موكله عن الأمة للسعى للاستقلال - وقد كان فى هذه الفترة لا يعتبر نفسه حزبا سياسيا - لذلك لم يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا كما اشرنا ، الا أننا حينما نبحث فى برنامج حكومة الوفد الأولى التى عرفت يومئذ باسم « حكومة الشعب » (يناير ١٩٢٤) نجد أنها الى جانب مطلب الاستقلال رفعت شعارات بتدعيم الديمقراطية ، ورفع مستوى المعيشة ، ولذلك فهناك سؤال يطرح نفسه : هل كانت حكومة الشعب تمثل الشعب فعلا أم أنها كانت تمثل الطبقتين البورجوازية والأرستقراطية ؟ فى الواقع أنها كانت فى تكوينها وفى برنامجها وسياستها تمثل البورجوازية المتوسطة ، وقد سارت حكومات الوفد - قبل ١٩٢٦ - فى هذا الخط يقيدما ويعوق نموها النظرة !لحدودة التى كانت طابع القيادة فى النظر للمسائل

الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وهذا يرجع الى نكزيتها
البورجوازي ، ومن ناحية أخرى يجب الا نتجاهل الصعوبات التي
كانت تجابه قيادة الوفد في محاولاتها لتطبيق بعض المبادئ
الديمقراطية التي كانت تأتي في خطب زعمائه او خطب العرش ،
وكانت تأتي هذه الصعوبات من جانب القصر أحيانا أو الانجليز
أحيانا أخرى ، أو الأحزاب المناوئة . على أي حال كان هذا شأن
الوفد قبل ١٩٢٦ ، لكنه كان في استطاعته بعد ذلك - وبعد أن
اعتقد أنه حقق الاستقلال - أن يتحول الى حزب جماهيري له
برنامج اجتماعي . حقيقة لقد حدثت مثل هذه المحاولات في
مؤتمرات الوفد ابتداء من مؤتمر عام ١٩٢٥ لمواجهة مشكلة
ايجاد مثل هذا البرنامج ، الا أن هذه المؤتمرات لم تسفر عن شيء
من ذلك وكان على الوفد أن ينتظر حتى انتهاء الحرب العالمية
الثانية ليجدد كفاحه في سبيل الاستقلال بنفس الأسلوب السابق
وهو المفاوضات وإن فرضت عليه قوى الشعب في عام ١٩٥١ الكفاح
المسلح (عقب إلغاء المعاهدة في اكتوبر ١٩٥١ كما سنرى) ،
لكن الوفد بذلك أضاع من حياته فترة طويلة من ١٩٢٦ حتى نهاية
الحرب دون أن يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا يعمل في إطاره .
ويبرر الوفد هذا القصور بأنه : أولا : كان مازال لا يعتبر نفسه
حزبا بالمعنى التقليدي وإنما كان يمثل شعبا ، وأنه في قراراته
وخطب قادته ونداءاته كان يحاول التجاوب مع كل متطلبات طوائفه
ولا يخص طبقة دون أخرى ، وثانيا : أنه حتى لو اعتبر نفسه
حزبا فلم يكن يجدر به أن يسخر في سباق وتنافس مع الأحزاب
الأخرى في صياغات ودعايات ليماجوجية ، ووضع برامج ، وأن
العبرة بالواقع . واقع قرارات الوفد واصلاحات وقوانينه ، وقد
أشار النحاس الى هذا المعنى في أحد اجتماعات الهيئة الوفدية
في عام ١٩٤٨ وذلك حينما يطالبه بعض أعضاء تلك الهيئة بوضع

برنامج اقتصادى للوفد فيجييه التحاس قائلا : « برنامجنا الاقتصادى معروف ، كما لنا برنامج سياسى ، وهو تحرير البلاد فى الخارج والداخل ، ولكننى لا أستطيع أن أضع كادرا للبوليس مثلا ، وبرنامجنا العام هو العدالة الاجتماعية ٠٠٠ الخ ، ، وبالإضافة الى ذلك كان الوفد يترك لبعض أعضاء الهيئة الرفدية ، ولبعض كتابه وصحفييه أمثال عزيز قهمى ، وسلامة موسى ، د - محمد مندور ، أحمد أبو الفتوح ٠٠ الخ يترك لهم الحرية الكاملة بل ويشجعهم للمتحدث فى المسائل الاجتماعية سواء فى اجتماعات الهيئة الرفدية أو البرلمان أو فى الصحافة كما أشرنا .

ومن الواضح أن هذه التبريرات لا تقف على ساق من الحقيقة أو المنطق ، ولكن التفسير الصحيح هو أن زعماء الوفد - رغم كونهم من الوطنيين - الا أنهم كانوا محافظين فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية ، فكانت ميولهم المحافظة قوية الى الحد الذى دفعهم - رغم بعض التشريعات الاجتماعية التقدمية التى وضعوها - الى عدم وضع برنامج اجتماعى أو السياس بالمضرب الأساسية أو النظام السياسى للبلاد . حقا أن الوفد قد أقر بعض التشريعات العمالية والاجتماعية ابان حكوماته (٣٦ - ٣٧ ، ٤٢ - ٤٤ ، ٥٠ - ٥٢) على النحو الذى سيتضح لنا ، من خلال دراستنا لحكم الوفد . لكنه - أى الوفد - فى اقراره لهذه التشريعات كان يبدو وأن أعضاؤه ، وهم كبار الملاك يتسامحون فيها : بعضهم يقرها عن ايمان واخلاص ، بينما البعض الآخر كان يرى فيها وسيلة أمن لتجنيب الهياج والاضطراب فى المدن ، ثم أنه من ناحية أخرى لو راجعنا كل التشريعات والاتجاهات التى بدت من حكومات الوفد نتجده أن

بعضها كان ينحز نحووا اشتراكيا محضا ، وبعضها الآخر ينحز
نحووا رأسماليا محضا ، بينما بعضها الثالث كان يتسم بالرجعية .

على أى حال كان هذا التخطيط فى تشريعات الحكومات الوفدية
وتناقضها راجعا الى أن الوفد لم يضع لنفسه برنامجا محمدا يسير
على مداه ، ولذلك فقد تنبه لنفسه - أخيرا - ويعد قوات الأوان -
وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدر قانون تنظيم الأحزاب - تنبه
فوضع لنفسه هذا البرنامج (فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢) وقد تناول
فيه : السياسة الخارجية والداخلية والدستور ، والقضاء ، وديوان
الحاسبية والإدارة الحكومية ، والجيش والبوليس ، والعمال
والفلاحون ، والتربية والتعليم ، الصحة العامة ، السياسة
الزراعية ، السياسة الاقتصادية والمالية ... الخ .

ومهما يكن الأمر فإن الوفد - بعد عقد المعاهدة - حاول
جامدا أن يحتفظ بالكتلة الشعبية وراءه دون برنامج فباعت
بالقشل ، حيث أخذت تيارات جديدة تتشأ فى داخله وبين الرأى
العالم ، وأخذ الافتراق فى مصالح الطبقات ونظرتها الى الإصلاح
يبرز شيئا فشيئا ، ومن ثم أخذ تنظيمه يتفكك تدريجيا ، ولولا أن
المسألة الدستورية برزت الى سطح الحياة السياسية - فيما بعد
١٩٣٦ - ومحاولة القصر الاستئثار بها - وكان الوفد كما نعرف
أول المدافعين عن الدستور منذ انشائه ، لولا هذا لكان افتراق
الآراء والصراع بينها فى الوفد قد بدأت عقب توقيع المعاهدة ،
ولكن توارى ولم يمس فى طريقه الطبيعى بسبب الصراع على
الدستور بين الوفد والأحزاب الأخرى وأسلوب الحكم الداخلى .
لاشك أن هذا الصراع - الذى أفسد الحياة السياسية وصبغها
بالديماجوجية - حفظ للوفد كتلته الى حد ما ولكنه لم يحفظها بنفس

القوة التي كانت عليها عندما كان كفاحها موجها ضد الانجليز .
لذلك فقد ظل تنظيم الرفد - دون برنامج - يمارس قوته وسلطاته
والأغلبية الجماهيرية حوله متمسكة به لعدة اعتبارات :
أولا : لتراثه الطويل فى الكفاح ، وثانيا : لدفاعه - بكل قوته -
عن الحريق الدستورية ، هذا بالإضافة الى اتجاهاته الشعبية - كما
أشرنا - والتي كانت تبدو بين الحين والحين فى اصلاحاته الداخلية
وتشريعاته الاجتماعية . حقيقة أن الرفد أصدرها دون انبعاث
نظرية متكاملة من نظريات الحكم الاقتصادية الا أنه كان مؤمنا
بالاقتصاد الحر والتجارة الحرة ، كما أنه كان متأثرا باتجاه
انصاره وكثرة عددهم وتمثيلهم لطبقات متعددة ويحاول ارضاءهم
ثم ما هى نظريات الحكم سوى أنها مبادئ وصياغات وتشريعات
توضع لخدمة الشعب أفرادا وطبقات ؟ والرفد فى سياسته كان
يحقق بعض تلك النظريات ، وإذا كان قد فشل فى تحقيقها كلها
فذلك يرجع الى عدة صعوبات أهمها أن الرفد لم يمارس الحكم
(فيما بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢) سوى فترات محدودة أى أنه بذلك
كان جهاز معارضة أكثر منه أداة حكم ، وحتى وهو فى الحكم
كان عليه أن يناضل فى جبهات متعددة : القصر من ناحية وأحزاب
الأقلية من ناحية أخرى ، ثم الانجليز وقواتهم رابضة فى قلب
البلاد ، أى أن الرفد لم ينفرد بالسلطة حتى وهو فى الحكم .

ثم أنه - وهو فى القيادة الشعبية - كان عليه أن يصمد وأن
يكون أكثر ثورية ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية
 وخروج المعسكر الاشتراكى منها منتصرا ، ولذلك سنجده فى عام
١٩٥١ يطرح اسلوب المفاوضات ويعتنق فكرة الكفاح المسلح ، حين
وجد أن لا مفر منه - ولو بضغط الشعب - حينما تاهب له
واستعمله فى معركة القتال - على أى حال كان استسلام الرفد

وعدم تطوره بداية لانفصاله عن الشعب . بين انفصال الوفد عن الوفد ان صبح هذا التعبير ، ذلك لان حكومته (١٩٥٠) كانت مثارا لمسخط بعض الوفديين الذين كانوا يمثلون الجناح المناوئ للقيادة فجمع حوله الانصار وكتلهم استعدادا للمعركة التي كانت كل الدلائل تشير - حينئذ - الى انها واقعة حتما لانقاذ قيادة الوفد من الانحراف الجديد . ولأول مرة في تاريخ الوفد تنشر مساجلات ومناقشات حامية وتثور في اجتماعات هيئته العامة ، وكلها تحمل على سياسة وتنظيم الوفد ، وبدأ هذا الخلاف في كل منظمات الوفد : في الهيئة الوفدية ، وفي الشباب الوفدي ، وحتى في اللجان الاقليمية ، ووضح ان الأمور تسير داخل تنظيم الوفد في طريق التفكك ، فكانت قيادته تضع نصب عينيها الحكم ومحاولة البقاء فيه أطول فترة ممكنة ، ومن ثم أصبحت - القيادة - حريصة على استقرار الأوضاع التي كانت تحاربها قديما . وكان لهذا التقهر - في سياسة الوفد - أثره ، فتأثرت أجنحة داخله بالاتجاهات الاشتراكية ، ولم تكن هذه الاتجاهات في الحقيقة وليدة أحداث عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ بل ترجع جذورها الى أوائل الأربعينات حين ظهرت في أفق السياسة المصرية جماعات شيوعية استمدت نفوذها من الانتصارات السطفيتين ، وقد تأثرت بها مجموعات من الطلبة الوفديين والمثقفين ، وقد تمخض هذا عن ظهور مجموعة أطلق عليها « الطليعة الوفدية » التي قام بينها وبين قيادة الوفد تناقض وصراع ، كما قام بينها وبين اليسار المتطرف تناقض آخر .

اليسار في الوفد :

استمرت الطليعة الوفدية في نشاطها داخل الوفد فأصدرت عدة بيانات وقرارات كان من شأنها بلورة الأفكار الجريئة التقدمية

فى الحرب • وادى هذا الى اصدار عدة جرائد كانت متبراً لثراء وافكار الجناح اليسارى فى الحزب مثل : صوت الامة ورابطة الشباب والفجر الجديد ، كما عقد الوفد مؤتمراً فى عام ١٩٤٣ ناقش فيه بعض الاتجاهات والتيارات الجديدة التى كان يغلب عليها الطابع الاجتماعى العمالى كما أصدر الوفد لائحة جديدة ، وكانت كل هذه التيارات مجالا للأفكار الجديدة التقدمية فى الحزب وبداية لتبلور الجناح اليسارى فيه •

والواقع أن هذه الفترة — منذ أواسط الأربعينات حتى أوائل الخمسينات — كانت مليئة بالارهاصات التى كانت تنبئ باتجاهات وتيارات جديدة تهب على تنظيم الوفد ، ففى عام ١٩٤٦ تم انشاء اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى شارك فيها بعض عناصر من الاخوان المسلمين الى جانب الوفديين والتى ظهرت كجبهة جديدة فى حزب الوفد ، وتآلفت من شباب الوفد وممثلى المنظمات الاشتراكية ، وكانت تطالب بالجلء بدون قيد ولا شرط كما طالبت بحق السودانيين فى تقرير المصير ، وكان لتلك اللجنة دور كبير فى النضال المصرى المحتدم فى تلك الفترة الحرجة ، ولذلك فقد وجهت حكومة اسماعيل صدقى — القائمة آنذاك (١٩٤٦) ضريبتها لتلك اللجنة ، كما وجهتها الى طليعة القوى القومية الديمقراطية الممثلة فى شباب الوفد وبعض الصحفيين الأحرار ، ولا شك ان تلك الضربات من حوادث القبض والاعتقال كان لها تأثيرها على جماعات الوفديين اليساريين ٠٠ الا انها من ناحية أخرى كانت المفجرة لبارود اليسار فى الوفد فى تلك الفترة ، وكان مما ساعد على تدعيم اليسار أن بقيان الوفد القديم كان يهتز ويتخلل بضول العناصر الغربية المشار اليها ، هذا بالإضافة الى أن زعماء الوفد أخذت تبهرهم مياهج الحياة وقد اتاحت لهم المكافآت الضخمة

والمناصب الرفيعة هذا النوع من الحياة فنقلتهم الى طبقة جديدة فتذكروا لماضيهم وجهادهم وطبقتهم ومن ثم ضعف ارتباطهم بالمضى والجهاد والطبقة الأولى ٠٠ والأمثلة كثيرة وحية في الأذهان ، فقد أورد أحمد بهاء الدين مثالا على ذلك يابراهيم عبد الهادى ومحمود سليمان غنام باعتبارهما كانا من أعضاء لجنة الطلبة القديمة ثم « أفندية » الوفد المكافحين والمحامين المغمورين الذين أصبح منهم الوزراء والأغنياء وأصحاب العزب ٠ وفى هذا ما يؤكد كيف بدأ الزعماء ثم كيف تطوروا ٠٠ وبالإضافة الى هذا العامل الذى كان من أسباب ثرة اليسار فى الوفد كان هناك العامل الآخر الذى مر بنا وهو نظام الوفد وتكوينه وتشكيلاته - التى أشرنا اليها - فقد كان النظام عتيقا لا يسمح « للقاعدة » أى لجماهير الحزب وشبابه وتشكيلاته الصغيرة أن تكون لها قوة ضغط حقيقية على القيادة لكى تظل هذه القيادة مربوطة دائما الى اتجاهات القاعدة ومطالبها المتجددة المتطورة ٠ وكان من الممكن أن يحدث هذا لو كان عضو الوفد ينتخبه أعضاء الهيئة الوفدية ، وهؤلاء تزكيتهم لجان الحزب الفرعية ، إذ كان لابد أن يراعى عضو الوفد - وهو فى قمة التنظيم - اللجان الفرعية فى أقصى انحاء القطر ويعمل لها حسابا ٠ كل هذا كان مدعاة لظهور قيادات جديدة فى اليمين واليسار : وفى اليمين كانت جماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة ، وفى اليسار كانت الجماعات الماركسية ٠٠ ، وقد قام تحالف بين هذا اليسار المتطرف والوفد ٠ باعتبار أن الوفد كان يروج حينئذ - ولاسيما جناحه اليسارى - بالاتجاهات الاشتراكية والأفكار التقدمية ٠٠ الا أن العناصر اليسارية - وقد قامت فيما بينها عدة تناقضات وصراعات - قد فشلت فى ايجاد ركيزة شعبية عريضة لها لأن الوفد كان يسيطر على قلوب الجماهير ويستحوذ على أفئدتها لارتباطه فى أذهانهم - ومنذ عام ١٩١٩ -

بالعمل الوطنى . ففى عام ١٩٢٤ وأبان رجود الوفد فى الحخم
أخطات تلك العناصر قاصطدمت بالوفد حينئذ . ومن ثم سحت
الفرصة لضرب الحزب الشيوعى الأول دون رد فعل لدى الجماهير
الكاسحة التى كان إيمانها بالوفد أعمق من فهمها لرسالة الحزب
الشيوعى ، وفى الثلاثينات كان الضعف والفشل أيضا راجعا لإيمان
الجماهير - أيضا - بحزب الوفد . الا أنه ورغم هذا الفشل الذى
أصاب اليسار بوجه عام فإن الجناح اليسارى فى الوفد كان يقوم
بدوره الطليعى فى نظام الحزب غير مبال بالعراقيل التى تقف فى
سبيله سواء من بعض قادة الوفد - وهم الذين يكونون الجناح
اليمىنى ، أو من اصطدامه بالجماعات الماركسية ، فقد برز اليسار
فى الوفد فى تلك الفترة وكان يمثل فكره ومنهجه الدكتور محمد
مندور الذى أصبح حينئذ « الكاتب الأول فى الحزب » وقد تألفت
كتاباته وتميزت بالثورية والوطنية واليسارية والوعى الاشتراكى .
فنادى بمساهمة العمال فى الأرباح ، وباعتبار العمل مصدرا
أساسيا ووحيدا للثروة ، وأخذ يكشف استقلال الباشوات وكيفية
حصولهم على الثروات بطرق ملتوية ضد مصالح الجماهير الشعبية
والعاملة .

لكن مندور - ورغم أنه كان يمثل اليسار فى الوفد ويعتبر
وفى تلك الفترة كاتبه الأول - نلاحظ أنه لم يذب فى التكوين
التقليدى للحزب ، بل حاول أن يخلق تيارا جديدا داخل الحزب
بكتاباته التى كانت أدانة علمية وثورية للباشوات ووثيقة ضد
الاستعمار الاقتصادى ، فقد كشفت عن أساليبه ودهاليزه التى كان
يحاول أن يختبئ فيها عن الأنظار ، ولا يترك مندور حكومة الوفد
فيهاجمها فى عام ١٩٤٤ : كما يهاجم اسماعيل صدقى مناديا
بوجوب عدم الاعتراض على الضرائب التصاعدية . والواقع أننا
لا نغالى كثيرا إذا اعتبرنا أن مندور كان يمثل الطلائع الثورية

لثورة يوليو ١٩٥٢ ، فقد كتب تحت عنوان « أس الفساد » يقول :

« ٠٠ هذه الحالة وهذه السيامية أصبحت شيئاً لا يطاق ، وأكبر الظن أن هؤلاء « الباشوات » وأولئك الساسة الحكام لا يحسمون على الاطلاق أن الحالة في مصر لم تعد تسمح بمثل هذه السياسة لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية السياسية » ، ثم يقول « وأنه لمن إعادة القول أن تصور ما بلغه الشعب المصري من يؤس نتيجة لتفاوت الثروات تفاوتاً قليل النظير في بلاد العالم أجمع ، ومن إعادة القول أيضاً أن تصور ما نرى الشعب أخذاً فيه من اليقظة والفتنة الى حقوقه في الحياة » ٠ ثم يستطرد ملقياً بنبؤته فيقول « والذي لا ريب فيه هو أن مصر تجتاز الآن من الناحية الاجتماعية مرحلة اشبه ما تكون بالمرحلة التي اجتازتها في أعقاب ثورة ١٩١٩ ٠٠٠ يخيل اليها أن هؤلاء « الباشوات » في ذرم عميق وان يظنهم ستكون مزعجة » هذه نماذج من كتابات مندور ممثل اليسار في الوفد والذي استطاع أن يجمع حوله « الطليعة الوفدية » والمثقفين والعمال وهو يعترف بذلك فيقول « لسنا نحن الذين نرد هذه الأفكار ، وإنما نلتقطها من السنة الشبان جميعاً في الجامعة بل ومن السنة أصانتتتهم ، كما نلتقطها من أفواه جميع موظفي الدولة الذين يزيد عددهم عن المليون ونصف وذلك فضلاً عن عمال الحكومة وصغار موظفيها الخارجين عن الهيئة ، وأما عمال الشركات والمصانع الأهلية فقد أصبحت هذه الآراء نشيدهم المستمر » ٠ كان مندور أبرز قادة اليسار في الوفد وكان يقف الى جانبه حينئذ زميله « الدكتور عزيز فهمي » وغيره من الشباب المثقفين الوفديين الذين أرادوا اصلاح حزبهم وتطويره ضد الاطار الحزبي ، الا أنهم كانوا يصطدمون دائماً ثم يفشلون نتيجة معارضة « آبائهم » لهم ، فقد اصطدم مندور وزملائه بالقيادات التقليدية للحزب وهي قيادات كانت اقطاعية أو رأسمالية تسلمت الى الحزب

– في فترات مختلفة – وأرادت الإبقاء على تكوينه الفكري الغامض الذي يدور حول أهداف وطنية عامة بعيدة عن أية دعوة اجتماعية واضحة ، فالدعوات الاجتماعية التي كان ينادى بها مندور – والتي أشرنا الى بعضها – كان من شأنها الإضرار بمصالحهم كقطاعيين ورأسماليين .

لشك أن الأفكار والقيارات التي كانت تمرج داخل الوفد منذ أواسط الأربعينات ٤٥ ، ٤٦ ، ١٩٤٧ والتي توهجت بعودة الوفد الى الحكم (يناير ١٩٥٠) واستمرت تفتح نوافذ لها في تنظيمات الوفد طوال عهد الوزارة الأخيرة للوفد ، لا شك أن هذه الأفكار كانت ارماسات ومقدمات لثورة يوليو ١٩٥٢ التي كانت تجسيدا وتحقيقا لأحلام وأفكار اليسار الوطني في الوفد سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ، ولذلك فمن الممكن أن نقول أنه لولا قيام الثورة – وقد جاءت في وقتها – لكان التطور الطبيعي لمندور وجماعته في الطليعة الوفدية هو أن ينفصلوا عن الوفد لانشاء حزب اشتراكي ديمقراطي جديد . هذا ورغم أن اليسار في الوفد كان متارجحا الا أنه قد أثير ادعاء بأنه اذا ما ساد الوفد واستمر في الحكم فانه سيحقق مطالب العمال العادلة والتي طال عليها الزمن . على أي حال لو كان هذا الانقسام – أو الانشطار بمعنى أدق – قد تم لكان من الممكن أن نعتبره الأول في تاريخ تنظيم الحزب ، حيث كانت الانقسامات التي وقعت في داخل هذا الحزب تقوم عادة على اساس من المصالح الشخصية واقتراق الآراء والأمزجة ، وكان المنقسمون في معظمهم ينفصلون عن الوفد لاعتبارات شخصية أو رغبة في الانتهازية السياسية ومهانة القصر والاستعمار ، أما هذا الانشطار الجديد – والذي كان يمثلته مندور وعزيز فهمي – فكان يعتبر – لو تم – انقساما الى مزيد

من الثورية واليسارية والأفكار التقدمية - هذا عرض للجناح اليسارى - فى الوفد - من بعض نواحيه فالواقع أن دراسة اليسار فى الوفد تحتاج لدراسة أوفر وأشمل ولقد كانت للييسار صحافته كما لليمين صحافته ، فكانت جريدة « رابطة الشباب » - وهى الصحيفة الوفدية التقدمية - تمثل افكار اليسار وثورته وتشن هجوما على صحيفة الوفد الأخرى التى كانت تمثل الجناح اليميني وهى « المصرى » واتهمت رئيس تحريرها بأنه الشريك الجديد فى « أخبار اليوم » وأن كلمة الصحيفة اليومية يكتبها مصطفى وعلى أمين كما هاجمت « الجماهير » رئيس تحرير هذه الصحيفة .

ولعل هذه الاتهامات والتناقضات كانت داعيا لأن يقترح الكثير من شباب الوفد على حزبهم أن يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه ، حيث كانت « الطليعة الوفدية » قد ظهرت خلال هذه الفترة وأخذت تعبر عن افكار هؤلاء الشباب المرتبط بتقاليد حزب فى الدفاع عن الحرية والاستقلال مع النزوع التقدمى والايمان بالمضمون الاجتماعى لأهداف الثورة الوطنية الديمقراطية . نخلص من هذا العرض لنقر حقيقة هامة فيما يتعلق بتنظيم الوفد فى الفترة الأخيرة ٤٥ - ١٩٥١ ، وهى الرغبة العارمة فى احداث تغيير وتطوير لتنظيم الحزب . ويتضح هذا من خلال بعض محاضر جلسات الهيئة البرلمانية الوفدية التى عقدت آنذاك ، ففي جلسة بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٨ طرحت عدة حقائق للبحث منها وجوب تغيير بعض وسائل وأساليب الحزب ، فزرى مثلا أن بعض شباب الوفد يطلب من التماس فى الاجتماع المسالف الذكر رفع شعار الثورة وتجميع القوى ويشيرون فى هذا الصدد الى أن شباب الوفد يرى فى الوسائل التى يتخذها الحزب غير مجدية « وأن الوسيلة الفعالة هى اثاره كل عضو للشعور فى دائرته وأنه يجب

تركيز الصحافة وتوحيد اتجاهها ، ورعاية الشبان الذين يصابون بالضرر وتمكينهم من وسائل الحياة ، ثم تنمية برامج الوفد بما يتمشى مع تطور الزمن من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٤٨ ويقولون أيضا « ليس لدينا برنامج لكسب الطوائف المتذمرة ويجب أن نعد لهم برنامج وأن ندعوا اليه » ، فيجيب النحاس « بأنه لا يمكن الآن وضع برنامج الطوائف على أساس الميزانية وحسب توزيعها » وعلى كل حال ففيم عملناه أيام الحكم ما يمكن الحديث عنه والقياس عليه ، الخ .

ويبدو أن هذه الأفكار التي كانت تموج بها تنظيمات الوفد قد أخذت العيون تترصدها وتتحسس منابعها ، وكان القصر فير غافل عنها فكان يأتيه التقارير بنشاطها ، وكان « النبيل » عباس حليم أحد مصادر هذه التقارير التي كانت ترسل للقصر ، ففي أحد تقاريره يتهم الوفد بأنه « الهيئة الوحيدة في البلاد التي احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للملكية المصرية » . وأنه ثبت أنه - أي الوفد - يهيء كافة الظروف لأصحاب هذه المبادئ للقيام بالجمولة الخاطفة التي تنتهي الى النظام الجمهوري الشيوعي ، إذ انطوى تحت لوائه في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ كافة الهيئات الماركسية والبروتستانتية وجماعات المخربين الهدامين وقد توغلت في صفوفه واحتلت مراكز الصدارة في كافة لجانه تنشر دعوة جديدة أطلق عليها : استخلاص حقوق الجماهير المفقودة . الخ ولا شك أن ما أورده عباس حليم في هذا التقرير وتقريره الأخرى لم يكن يتسق - في معظمه - مع الحقيقة لعدة اعتبارات أهمها أن عباس لا ريب كان يكره الوفد ويكن له الحقد ولاسيما بعد أن انتزع منه اللواء الذي طالما حاول أن يتظاهر بزعامته وهو لواء العمال ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى

يحاول عباس - وهو من أسرة الملك - أن يرضى مولاه ويرضى الرغبة عنده فى هدم الوفد وهو فى كل هذا كان مدعورا متطيرا من الأفكار التى سادت الوفد حينئذ والتى ماجت بها صحافته وضجت فيه مقافات الجماهير وقدقت بنداهاتها الثورية حينئذ (٥٠ / ١٩٥١) . هذه الأفكار التى أطلق عليها عباس فى تقرير آخر « المخدرات المذهبية » ، والتى آمن بها الوفد والتى تسربت الى كثير من الهيئات ، واستعملها لتحقيق وصوله الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، ويمضى التقرير فيذكر « انه بعودة الوفد الى الحكم انتصرت الماركسية ، وبانتصارها تطورت العقلية والتفكير الوفدى وظهر ذلك واضحا فيما كانت تنشره الصحافة الناطقة بلسان الوفد ان التى يمولها الوفد بطريق غير مباشر » ، واضح ايضا بمبالغة عباس حليم فى هذا التقرير حيث أن الوفد وبالمدة قيادته فى وزارته الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) لم يتطور نحو الماركسية والمذاهب المتطرفة وتفسيره لهذا - كما يشكر بعض قادته - أن البلاد لم تكن حينئذ مستعدة لقبول مثل هذه المذاهب والأفكار ، وأن المناخ الاجتماعى لم يكن فى استطاعته أن يتحمل هذا التطور المفاجئ ، وأن التطور الصحيح - فى رأيهم - كان يجب أن يسير بالتدرج ودون قلاقل او اضطرابات ، وأن الوفد لو فعل ذلك وحاول تغيير نظام الحكم - مثلا - لكانت قوات انجلترا الرابضة فى قناة السويس - مستعدة للحيلولة دون ذلك ويشتى الطرق ، ثم ان الشعب لم يكن يعى - حينئذ - ما هى المذاهب السياسية والأفكار الثورية والنظام الجمهورى ، ولم يكن - فى رأى قادة الوفد - بالذى يستطيع أن يفعل شيئا .

والواقع أن الشعب فى تصورنا كان كالرجل المريض الذى استعصى عليه الدواء فيئس من الشفاء ، لا استسلاما منه ولكن

كرها وعدم ثقة فى الأطباء وهم الساسة آنذاك لكن الوفد كان مازال
 بالنسبة لهذا الشعب - الذى يقس من الشفاء - بمثابة الطبيب الذى
 مازال المريض يأمل فيه الخير وعلى يديه سيتم الشفاء . كان الوفد
 يستأثر بالبور الطليعى فى حياة البلاد السياسية ولم يهدد هذا
 الدور سوى قيام بعض التنظيمات السياسية الجديدة سواء كانت
 يمينية كتتنظيمات الاخوان المسلمين ، أو يسارية فى أقصى اليسار
 وهى التنظيمات الشيوعية ، أو تنظيمات أخرى تتذبذب بين اليمين
 واليسار كجماعات « مصر الفتاة » ، وقد أحس الوفد بخطر هذه
 للتنظيمات فحاول أن يجدد برنامجه السياسى ، فكان من مخططاته
 الجديدة احترام الدستور القائم ، والنظام الملكى ، اتباع سياسة
 خارجية لا تخرج عن إطار ميثاق الأمم المتحدة ، والايان بالوحدة
 العربية والعمل على تحقيقها ، والعدالة الاجتماعية ، واصلاح
 الادارة الحكومية ، الا أنه عندما عاد الى الحكم فى ١٩٥٠ لم
 يعمل على تحقيق هذا البرنامج ويرجع هذا الى عدة اعتبارات :
 أهمها هذا الانتشار الذى حدث داخل الفرد . والذى أشرنا اليه
 ثم داخل الوزارة الوفدية نفسها ، فقد كان تشكيلها غير متجانس
 إذ أدخل فيها أشخاص - مهما كانت كفاءتهم - الا أنهم لم يكونوا
 من الوفديين القدماء وليس لهم سابق رأى أو عمل فى تنظيمات
 الحزب ومعاركه . فلا جدال فى أن اشخاصا كالكتور أحمد حسين
 والكتور طه حسين والكتور زكى عبد المتعال والكتور حامد
 زكى كانوا على كفاية الا أنهم - وان بدت عليهم بعض النزعات
 المتفقة مع نزعات الوفد - لم يكونوا على اتفاق معه فى كل الخط
 والآراء ، فضلا عن أن توليهم مناصبهم الوزارية أحفظ عليهم
 الكثيرين من أعضاء الوفد والهيئة البرلمانية الذين كانوا يعتقدون
 أن دورهم قد حان ، وقد أوجد هذا فى الحزب روحا من التفكك
 كانت جديدة على حزب الوفد .

هذا بالإضافة الى أن النفوذ الذي مارسه فؤاد سراج الدين
فى هذه الوزارة وفى المباحثات التى أجراها لتشكيلها لم يرق
لعدد كبير من الوفديين القساء فى الحزب والحكومة ، الأمر الذى
أدى الى ظهور عدة جبهات فى الوفد وحكومته لكل منها خصائص
ومصالح تخالف خصائص الأخرى ومصالحها كل هذا كان نذيرا
بالمصير الذى انتهى اليه التنظيم الحزبى للوفد .

الفصل الرابع

الانسلاخات والانشقاقات في الوفد

حينما تكون الوفد في عام ١٩١٨ كان واضحا في تكوينه تباين أعضائه واختلاف شخصياتهم . . فقد كانوا كما رأينا يمثلون عناصر مختلفة واشتاتا متفرقة ، فالى جانب ممثلى الرأسمالية الوطنية الناشئة في المدن والريف ، ضمت قيادة الوفد عناصر أخرى تمثل الاقطاعيين من فلول حزب الأمة وكان لها الاغلبية في القيادة ، هذا بينما كان سعد زغلول — رئيس الوفد — وممثلو الرأسمالية الوطنية يشكلون اقلية من الناحية العددية .

ولا شك أننا نلمح في هذا التكوين — منذ البداية — تنافرا وانقساما في قيادة الوفد الأمر الذى سيؤدى الى خلافات في الآراء على امتداد تاريخ الوفد وبالتالي انسلاخ بعض الأعضاء وانشقاق البعض الآخر ومن ثم ميلاد أحزاب وهيئات أخرى الى جانب الوفد تنازعه أحيانا وتهادنه أحيانا أخرى .

والواقع أن تكوين هذه الأحزاب وتلك الهيئات — بعد الثورة — كان أمرا طبيعيا إذ هو يكمن في طى الكتل الاجتماعية التى اشتركت في الثورة الى جانب الاختلاف الكامن بين الزعماء المصريين في الطبائع والامزجة . حقا أن ثورة ١٩١٩ كسبت تأييد البلاد كلها والتف

حولها الشعب بجميع طوائفه ، لكن — يجب أن ندرك — أن أسباب التأييد كانت تختلف من طبقة الى طبقة ومن فريق الى آخر ، فهناك طبقة آزرته مؤمنة متحمسة هي طبقة الفلاحين من الملاك الصغار والمتوسطين والاجراء . . وطبقة أيدتها الى حين وهي طبقة كبار الملاك التي سرعان ما انفصلت عنها بصورة أو بأخرى حينها أوغلت الثورة في مراحلها وبدأ التناقض بين مصلحة كبار الملاك وجماهير الكادحين . ثم هناك طبقة أيدتها خوفا أو رغبة في استدامة المصالح في ظل المد الجديد ، وكانت على استعداد لأن تأتمر بها اذا انتصرت أو تحولها عن غايتها اذا استطاعت وهؤلاء كانوا من المصريين غير الخالص من الأتراك والشراكسة والأرمن ومن اليهم ممن أثروا في مصر وأصبحوا سادة فيها .

ولا غرابة في ذلك فإن طبقة كبار الملاك الاقطاعيين — وهم أول من حنى الجبهة حين دهمت مصر نكسة الاحتلال البريطاني — هم أنفسهم سرعان ما سنجدهم على اثر انحصار المد الثورى — في اعقاب الثورة — ستتسع الهوة بينهم وبين الأحرار من كل لون .

على اى حال وباعتبار أن الوفد كان تعبيرا شعبيا وتجسيدا لآمال الأمة في الاستقلال المنشود يبدو أن الأمر كان طبيعيا في وجود تلك التناقضات الطبقية والاجتماعية والطائفية (مسلمون واقباط) في الوفد ، وهو الأمر الذى كان يحمل في طياته بذور الخلافات والأرض الصالحة لانماء تلك البذور ، وسيؤدى في النهاية الى انفصال تلو انفصال . لذلك فافتنا اذا تتبعنا ما وقع في الوفد من استقالات أو ما أصدرته قيادته من قرارات بفصل بعض الأشخاص سنجد انها كانت وليدة بعض الأحداث اختلفت فيها الآراء ، وظن البعض أن الاستقالة أو الانفصال ينبغي من تحقيق أغراض خاصة أو مصلحة عامة يراها بوجهة نظره وعلى طريقته الخاصة .

ولنتناول الآن أولا هذه الاحداث وما أدت اليه من الانتقاسات والانشقاقات قبل عام ١٩٢٦ . وكانت بداية هذه الاحداث الخلاف الذى نشب بين أعضاء الوفد أبان سفرهم لعرض القضية المصرية أمام مؤتمر الصلح وذلك حينما خاب أملهم بعد اعتراف معاهذ مرساي بالحماية ومن ثم تسرب الياس الى نقوس بعض الاعضاء . اذ قدم عزيز منسى مستشار الوفد استقالته وتلاه حسين واصف باشا عضو الوفد ثم على بك حافظ رمضان . وقد برروا استقالاتهم بأن مهمة الوفد قد انتهت وبالتالى فعليه أن يعود الى مصر ليفرض على الأمة نتيجة مسعاه . كما عاد على شعراوى باشا الى مصر وانعزل عن الوفد وكل نشاط سياسى .

ورغم أن تلك الاستقالات لم تفت في عضد الوفد — ومازال الأمل يداعب أعضائه — الا أنه سرعان ما حدثت الأزمة الثانية بينهم فأدت الى خروج اسماعيل صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك من صفوفه . والسبب الرئيسى في خروجهما اعتقادهما بأن الموقف بعد موافقة مؤتمر الصلح على الحماية البريطانية على مصر يحتم على الوفد أن يسعى للتفاهم مع انجلترا عن طريق لجنة « ملنر » التى أعلنت ايفادها لوضع نظام أساسى داخل إطار الحماية . وقد حاول اسماعيل صدقى في مذكراته تبرير خروجه بعدم ميله الى تحكيم العواطف بل الاتجاه نحو الوضع المفيد والوصول الى النتائج . الا أنه راح ضحية منطق « الواقع المفيد » اذ فصله الوفد هو وزميله أبو النصر في ٢٤ يوليو ١٩١٩ ، ويبدو من خلال ما ذكره محمود أبو الفتح المرافق للوفد آنذاك فى باريس أن صدقى وأبى النصر كانا مفترى عليهما من سعد والوفد .

على أى حال فرغم أن هذه الأزمة كادت تعصف بمركز الوفد وبالوحدة الوطنية الا أن الوفد اجتازها وبقي مثابسا حول سعد

لكنه كان تماسكا ظاهريا اضعفت منه الازمات المتوالية التى حدثت بين أعضاء الوفد فى الخارج .

وكانت الأزمة الثالثة إبان وزارة عدلى حينما بدأت المفاوضات بينه وبين الوفد بصدد اشتراكه فى المحادثات الرسمية التى دُعيت إليها مصر لعقد معاهدة مع إنجلترا كما أثرنا ، فقد أدت هذه المفاوضات التى جرت بين عدلى وسعد إلى انقسام المصريين بين سعديين وعدليين وبالتالي أدت إلى انشقاق جديد فى بنيان الوفد ، ذلك أنه حينما عرض عدلى الاشتراك فى المفاوضات على هيئة الوفد (فى ٢٨ إبريل ١٩٢١) رأت أغلبية أعضاؤه عدم اشتراك الوفد فيها وفى الوقت نفسه عدم محاربة الوزارة القائمة بها ، إلا أن سعدا كان قد اتخذ خطة للهجوم ضد عدلى ووزارته فأعلن عدم ثقته بها وقامت بينهما مساجلات فى هذا الصدد . الأمر الذى أدى إلى استقالة عدلى شعراوى من الوفد كما حرر خمسة أعضاء آخرون خطابا إلى سعد نشره فى الصحف يبدون فيه اعتراضهم على عدم أكثرائه برأى أغلبية الأعضاء . فسارع سعد فى اليوم التالى ونشر بياناً فى الصحف إلى الأمة باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وأن الوفد ماضى فى سبيله وقد سُمى هؤلاء الأعضاء المنفصلون منشقين وانضم اليهم عبد العزيز بك فهمى والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مذكور باشا ثم تلاهم جورج خياط بك (استقال فى يونيو) . هذا وقد بقى مع سعد من أعضاء الوفد كل من : مصطفى النحاس بك والاستاذ واصف بطرس غالى وسينوت حنا بك والاستاذ ويصا واصف . أما على ماهر فرغم أنه كان مختلفا مع سعد فى السياسة العامة « إلا أنه كتب خطبا إليه يذكر له فيه أنه بصفته مصرية فإنه رهين أثارته » .

وهكذا لم يبق بجانب سعد فى الوفد إلا الأقلية ، ورغم ذلك فقد ظل الركب سائرا والسفينة تصارع الأمواج ورياتها — تسعد —

مازال مدار آمال الأمة والقريب من قلوب الجماهير ، ورغم ذلك فلا يجب أن نغفل دلالة تلك الأزمات المتوالية على اسراف سعد في الخصومة . هذا الاسراف الذى سيلتزم قيادة الوفد فى عهد خليفته مصطفى التحاس والذى سيؤدى الى كثير مما شاب السياسة المصرية من ضعف كانت له اثاره الوخيمة على مصير البلاد . فقد أدت هذه السياسة الديماجوجية الى الانقسامات والخلافات التى أدت بدورها الى تكوين أحزاب ألقت كل منها بدلوها فى بحر السياسة المصرية .

والواقع اننا لو تأملنا كل تلك الأحزاب سنجدنا — فيها عدا الحزب الوطنى — انشطرت عن الوفد أو صدرت عن اشخاص كانوا أصلا من أنصاره . فالأحرار الدستوريون ، وحزب الاتحاد ، وحزب الشعب ، وحزب « الوفد السعدى » أو ٧٢ ، والهيئة السعدية ، والكتلة الوفدية تألفت من اشخاص انفصلوا عن الوفد فى أوقات مختلفة كما سنرى .

فقد تأسس حزب الأحرار الدستوريين من الأعضاء المنشقين على الوفد والمخالفين لسعد والسابق ذكرهم ، لذلك كان طابعه منذ تأليفه العداء لسعد والوفد ، وقد عقد مؤسسه أول اجتماع لجمعيةهم العمومية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٢ واختير على يكن رئيسا له . ولقد ظل هذا الحزب بعيدا عن معسكر الشعب ، وتمثل ذلك فى تعاونه مع المستعمر من ناحية والقصر من ناحية أخرى اذ تمسك المكان الذى كان يشغله حزب الأمة أو حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، حيث اتبع سياسة الاعتدال والكياسة وكان يمثل التوازن بين القصر والوفد والانجليز . كما انه هو الذى لعب الدور الأكبر فى صدور تصريح ٢٨ فبراير وتقيام دستور ١٩٢٣ كما اثبتنا .

على أى حال كان حزب الأحرار الدستوريين وليد الانشقاق في قيادة الوفد ، ونعنى الانشقاق بمفهومه اللغوي باعتبار أن جزءا من القاعدة خرج من صفوف الوفد ولو بدافع القرابة للأعضاء الذين انفصلوا عنه .

أما حزب الاتحاد أو حزب « القش » كما أطلق عليه سعد زغلول فكان وليد أرادة القصر الذي كان يعمل دائما على هدم الوفد بحجة أنه الحزب المناوئ للقصر والعرش ، إلا أنه مما يلفت النظر أن بعض الوفديين قد انضموا الى الحزب . . ورغم أن عددهم كان قليلا إلا أن ذلك كان دليلا على الانتهازية التي اتسمت بها الحياة السياسية المصرية في أعقاب ثورة ١٩١٩ . وقد استعان القصر في تأسيس هذا الحزب بحسن نشأت باشا الذي وجدها فرصة سانحة للعمل ضد الوفد ومن ثم أخذ يضم اليه المنفصلين عنه ، وكانت قد بدأت في ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش ، وانضم معظمهم الى حزب الاتحاد .

وقد انصَح الحزب عن نفسه حين أطلق عليه في الدوائر الشعبية اسم « حزب الملك » واختير يحيى ابراهيم باشا رئيسا له . ورغم المظاهر التي اصطنعها القصر وحواريوه لاضفاء صفة الحزب على هذا الوليد إلا أن ولادته كانت غير شرعية . . في حين بقي الوفد صامدا حائزا لثقة الشعب وتمثل ذلك في الانتخابات التي أجرتها وزارة أحمد زيور في مارس ١٩٢٥ فانه على الرغم من كل المضغوط التي مارستها هذه الحكومة فقد فاز الوفد بالأغلبية على النحو الذي أشرنا اليه .

ولائك مرة أخرى من أن شخصية سعد في المجل الأول كانت تغلب عوامل هذه الانفصالات باعتبار أنه كانت تتجسد

فيه الفكرة الوطنية بالنسبة للجماهير . لذلك لم يؤثر كثيرا - ولا قليلا - خروج كل تلك المجموعات . مجموعة اسماعيل صدقي وأبو النصر ، ثم مجموعة كبار الملاك « حزب الأحرار الدستوريين » ، ومجموعة محمد سعيد وعبد الحميد البيلي « حزب الاتحاد » وكانت هذه المجموعات التي انقسمت على الوفد وسعد زغلول رئيسا له ، ثم توفي سعد واختير النحاس زعيما للوفد على النحو الذي سلف .

قبل أن تنتقل الى الانفصالات التي حدثت في صفوف الوفد والنحاس ممسكا بزمام قيادته يجدر بنا أن نلفت النظر الى عدة اعتبارات أولا : ان الانفصالات السالفة الذكر والتي اثرنا اليها بايجاز كانت وليدة التناقضات الطبقية الكامنة في الوفد منذ انشائه وفي ثورة ١٩١٩ . ثانيا : أن الوفد استطاع أن يجتاز المحنة ويحتفظ بقوته وسيطرته الشعبية رغم تلك الانفصالات ذلك لأن سعد كان الصق بالجماهير وبالتنظيمات السرية والعنلية التي تبعت من الوفد . ثالثا : أن مكرم عبيد وقد مارس نفوذه في اختيار النحاس خليفة لسعد ثم اختياره سكرتيرا عاما للوفد على النحو الذي مر بنا كل هذا سيؤدي الى طغيان نفوذ مكرم واثره الكبير في الانشقاقات التالية بل ان خروجه نفسه من الوفد كان نتيجة لممارسته هذا النفوذ كما سنرى .

وبينما الركب سائرا بالوفد وعلى رأسه النحاس وفجأة وإبان وجود اسماعيل صدقي في الحكم وقع في حزب الوفد انقسام جديد أدى الى خروج مجموعة من أعضائه أطلقت على نفسها « الوفد السعدى » وهى مجموعة عناصر كانت تمثل قطاعات من الرأسمالية النامية في اتجاه الاحتكار من ناحية والقيضة من ناحية أخرى . وكان مسبب هذا الانسلاخ الجديد فكرة روج لها القصر والإنجليز

يقصد التعجيل بعقد المعاهدة ففى يناير ١٩٣٢ برزت فكرة تأليف وزارة قومية من الوفديين والاحرار الدستوريين وقد اعتنق الاحرار الدستوريين هذه الفكرة لانهم استبطاوا عودتهم الى الحكم بعدما سلخ صدقى فى الحكم سنتين تقريبا ومن ثم اخذوا يدعون الى هذه الوزارة القومية واجتنبوا الى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد غرأجت الفكرة بينما رفضها النحاس وأحمد ماهر والنقراشى ومكرم . ومن ثم فقد نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد وتطور الى انقسام بدت بوادره باستقالة نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس سنة ١٩٣٢ . ورغم ان الغرابلى سحب استقالته الا أن النحاس قبلها وأعلن استقالته فى أكتوبر ١٩٣٢ فاعترض على هذا الاعلان بعض أعضاء الوفد الذين نشروا بيانا يعلنون فيه تضامنهم مع الغرابلى وانقطعوا مؤقتا عن جلسات الوفد . فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر باعتبار مسلك هؤلاء الأعضاء خروجا على الوفد وانفصالا عنه ، بينما ترك لفتح الله بركات باشا تحديد موقفه بعد شفاؤه من مرضه ، « وقد أصدر بهى الدين بركات بيانا باسمه أعلن فيه تضامنه مع الأعضاء ، ثم نشر على الشمسى باشا بيانا بتأييد موقفهم فاذاع النحاس بيانا يفصله هو أيضا من الوفد كما كان قد استقال جورج خياط من قبل لأسباب صحية .

ولقد كان الوفد يراعى دائما — ولا سيما عقب كل انقسام يحدث فى صفوفه — أن « يدعم » نفسه بدماء جديدة فيضم أعضاء جدد كما أشرنا . ففى ديسمبر ١٩٣٢ — وعقب انسلاخ « السبعة والنصف » — ضم اليه اثنى عشر عضوا جديدا الى هيئته بدلا من انفصلوا أو توفوا .

كانت هذه هى الاتصالات التى حدثت فى الوفد قبل عام ١٩٣٦ وتوقيع المعاهدة . وهى فى مجموعها ذات طابع يختلف عن الطابع

العام الذى لازم الانقسامات التى حدثت عقب ذلك — وقبل أن تنتقل الى تلك الانقسامات الجديدة ذات الطابع المختلف — يود الباحث أن يلفت النظر الى أنه رغم الانقسامات الخطيرة التى تعرض لها الوفد منذ تشكيله — والتى أشرنا اليها بإيجاز — رغم هذا فإنها لم تستطع أن تنال من شعبيته أو تضعف من قوته ، وهذا دليل على أن الوفد كان ما يزال يمثل الفكرة التى كانت فى ضمير الشعب المصرى والتى كان يتجسد فيها كفاحه ونضاله من أجل الاستقلال .

ثم اتنا يجب ألا نغفل أبدا أن كل تلك الانقسامات كانت طبيعية تماما من حيث أنها كانت تمثل التناقضات الصارخة التى كان يحملها فى طياته بالإضافة الى أنه لم يكن حزب بالمعنى المفهوم وإنما حركة سياسية لا تقيم وزنا للتناقضات الطبقية ولذلك فقد استمر سعد زغلول مستمدا قوته من ارتباطه بالحركة الوطنية والتصاقه بالجماهير .

بالإضافة الى كل ذلك نلاحظ أن تلك الانقسامات والانفصالات التى حدثت فى صفوف الوفد حدثت وهو خارج الحكم ، بينما سنجد أن الانقسامات التالية — والتى سنتناولها بالتفصيل — جرت كلها والوفد متربع على كرسى الحكم ، الأمر الذى يؤدى بنا الى أن نعتقد أنه كان لاختلاف المذاهب والتيارات ومقا لاختلاف الأمزجة والطبائع . وهذا يتمثل لنا فى الانفصالات الثلاثة التى أدت الى خروج أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وزملائهما فى عام ١٩٣٧ وتكوين الهيئة السعدية ، ثم فى خروج مكرم عبيد ومجموعته فى ١٩٤٢ وتأليف « الكتلة الوفدية » ثم أخيرا فى خروج نجيب الهلالي أبان وزارة الوفد الأخيرة على النحو الذى سفتناوله بالتفصيل كل فى موضعه .

أولاً: انشقاق ماهر ، النقراشي ، محمود غالب :

ولنبداً بالانقسام الأول أو « الانشقاق » الأول في تلك الفترة — وهو الانقسام الثاني في عهد النحاس — فقد حدث عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والاتفاق مع انجلترا بشأن إلغاء الامتيازات الأجنبية في معاهدة مونتريه وكانت وزارة الوفد في الحكم ، وهي التي ألغى النحاس عقب الانتخابات التي أجراها على ماهر وفاز فيها الوفد بالأغلبية ، ومن ثم فقد عهد أوصياء العرش إليه — باعتباره زعيم الأغلبية — بتشكيلها . حدث أنه لم يزم الأمر طويلاً بهذه الوزارة . فعلى أثر تولية فاروق سلطته الدستورية رفع النحاس في ٣١ يولية ١٩٣٧ استقالة وزارته طبقاً لما جرى به العرف . ثم عهد الملك بالتالي إلى النحاس (في أول أغسطس ١٩٣٧) بتأليف الوزارة الجديدة . وقد ألغى النحاس في ٣ أغسطس على نحو مفاجئ به الرأي العام إذ أدخل فيها تعديلاً جوهرياً كبيراً ، بأن أخرج منها أربعة من وزرائه السابقين وهم : محمود فهمي النقراشي ، محمود غالب ، محمد صفوت ، على فهمي ، وأدخل بدلاً منهم أربعة جدد هم : محمود بسيوني : محمد محمود خليل ، محمد صبري أبو علم ، عبد الفتاح الطويل . . .

وكان هذا التعديل مثار دهشة الرأي العام وذلك لاعتبارين : الأول : إن هذه الوزارة كانت استمراراً للوزارة الماضية ولم تكن الاستقالة إلا إجراء شكلياً اقتضاه تولى الملك سلطنة الدستورية ، الاعتبار الثاني أن النقراشي كان يعتبر دعامة كبرى من دعائم الوفد ، كما يعتبر من أكفأ رجاله ، وكان له بين الوفديين كثير من الاعوان والأصدقاء . . . وصرعان ما تساعل الناس — وكان لا يسد لهم من هذا التساعل — عن السبب في هذا الاستبعاد ، وكان

الجواب الذى قدمته الوزارة « ان هناك خلافا حول مشروع استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان » .

وقبل ان نتناول هذا التفسير الذى قدمته الوزارة للجماهير
للمسائلة — والذى لم يكن وحده وراء تلك الأزمة — قبل هذا وقبل
ان نتناول وقائع هذا الخلاف وملابساته يجب ان نلقى بعض الضوء
على هذا المشروع الحيوى . فقد ظهر ان الحاجة ماسة اليه لعقب
اتهام اللجنة الاولى لخزان أسوان فى ١٩٢٦ ، وقد وافق مجلس
النواب — حينئذ — على تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية
١٩٢٦ / ١٩٢٧ الذى حدثت على « الوصول الى الدرجة القصوى
فى استثمار القوى الطبيعية واهمها مساقط المياه » . ثم اشترار
التقرير « الى القوى الآلية التى يمكن استخراجها من خزان أسوان
لصناعة السماد وإدارة الات الرى » . الخ . وكذلك فى ١٩٢٧
يأتى فى تقرير اللجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٧ / ١٩٢٨ تأكيدا
لما جاء فى تقرير السنة الماضية . واستمرت تلك الصيحات تدوى
فى مجالس النواب مبرزة حاجة البلاد الماسة لهذا المشروع دون
خطوات ايجابية من جانب الحكومات حتى جاءت وزارة الوقود الى
الحكم ويعود المشروع فيبعث حيا من جديد ، اذ يناقشه مجلس
النواب ويوافق على مشروع ميزانية ٣٦ / ١٩٣٧ الذى غنه « أوصت
اللجنة المالية ان لا يعطى امتياز مشروع الكهرباء من الخزان لى
شركة او هيئة اجنبية وان تقوم الحكومة بنفقاته بمفردها وتتولى
ادارته .. » .

ليس هذا فقط بل يقف مجرم عبيد فى مجلس النواب اثناء نظر
المشروع ويوضح خطوات الحكومة بشأنه . فيشير الى تكليف
الحكومة له ومعه عثمان محرم باشا زميله بدراسة المشروع كما
وضعت الوزارة التفسيرية من الناحية المالية والفنية .. ثم يستطرد
مكرم فيذكر ان سياسة الحكومة ازاء هذا المشروع تتلخص فى : « ان

يكون المشروع مشروعاً وطنياً بحيث يؤدي كل ترتيب مالى الى السيطرة التامة للحكومة عليه ، والا يكون الانتفاع به مقصوراً على استخراج السجاد ، فهناك صناعات اخرى كالحديد والمفرقات والبويات يمكن ان تعتمد على هذا المشروع . . . ثم ذكر مكرم « ان الحكومة تريد الشروع في اقرب وقت مستطاع في تنفيذ هذا المشروع العظيم حتى لا تضيق على الحكومة وعلى الزراع الفوائد الزراعية والصناعية المنتظرة منه ، وانه اكبر خطوة تخطوها مصر المستقلة في سبيل الصناعات الكبرى » . . ثم يشير مكرم في نهاية تقريره الى ان المشروع بعد استكمال بحثه واستيفاء شروطه المالية سيعرض بأكمله على البرلمان حتى لا يبرز الى الوجود الا اذا أقرتموه . . » .

يتضح من هذا مدى اهتمام حكومة الوفد باتمام هذا المشروع الذى عرض على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد الى مؤتمر مونترية بإيام قلائل الأمر الذى أدى الى التسرع حيث طلب الى الوزراء الموافقة عليه دون دراسة كافية وان يقرروا باعطاء لشركة انجليزية سون عرضه على خبراء عالميين للبت فى مواصفاته ودون طرحه فى مناقصة عالمية تختار على أساسها اصطلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم . . » .

ويذكر الدكتور هيكل « ان شركة انجليزية كان يمثلها فى مصر الكولونيل جراى قد عرضت ان تقوم بهذه العملية الضخمة على ان يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مسالومة دون مناقصة » . وتعاقدت الحكومة مع الشركة المذكورة للقيام بالمشروع ، الأمر الذى فجر الخلاف فى مجلس الوزراء اذ ظهر ان بعض الوزراء كمحمود فهمى النقراشى ، ومحمود غالب كانوا يؤيدون المعارضة ، وادانوا علناً وزير الأشغال (عثمان محرم) اتخاذ قراراً سريعاً فى المشروع « الذى كان لا يزال فى حاجة الى مزيد من الدراسة » .

وسرعان ما انتهزت المعارضة الفرصة فالتقت ببلوها ، اذ اثار
محمد محمود زعيم المعارضة في مجلس النواب هذه المسألة فبعث
بكتاب الى رئيس المجلس « الدكتور أحمد ماهر » طلب فيه ان
يعرض المشروع في مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية
بعطاءاتها ليستند العمل الى أكثرها خبرة ومالية . ولقد كان كتاب
محمد محمود صدى لاجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين
الذى اجتمع برياسته في ٢١ مارس ١٩٣٧ وأصدر بيانا عن هذا
المشروع هاجم فيه الحكومة « لأنها لم تفكر في انتداب خبراء عالميين
لابداء رأيهم في هذا المشروع من جميع نواحيه » .

كما وجه النائب أحمد بك عبد الغفار استجوابا الى النحاس
باشا مشيرا فيه « الى وجود عصبة من بعض الشركات الأجنبية
هدفها احباط عمل الحكومة المصرية في تنفيذ مشروع توليد الكهرباء
الذى وضع تصميمه « عبد العزيز بك أحمد » . ثم يوجه
الاستجواب الاتهام صراحة الى عثمان محرم فيشير الى « أن هذه
العصبة عهدت بالتنفيذ الى عثمان محرم باشا الذى كان ذا صلة
بالشركة الانجليزية المعروفة « انجلش اليكترك كومبني ليتد »
« English Electric Company Limited »

كما اتهمت المعارضة عثمان محرم بأنه اتصل بالحكومة المصرية
في عهد وزارة توفيق نسيم باشا واستمر متصلا بعمل مصلحة الشركة
الى أن عين وزيرا للأشغال في مايو ١٩٣٦ ، ثم قبله بالمفاوضات
معا بصفته وزير للأشغال وعرضه المشروع على مجلس الوزراء
واشتراكه مع المجلس في نظر طلب المصادقة ... كما تحدثت
المعارضة بأن « يتولى عثمان محرم وحده اختيار الخبراء العالميين
ويتولى هو تحديد أتعابهم والموافقة على أن تكون اجتماعاتهم في لندن
وليس في مصر » .

لا شك أن المعارضة — وقد أحست باشتداد الخلاف في مجلس الوزراء — كانت مغتبطة إذ رأت في ذلك الخلاف أضغاث لمشوكة الوزارة التي تناوئها . والوزارة من جانبها سرعان ما نزلت إلى ميدان الصراع ، ولما كان مكرم عبيد قد اشترك في بحث المشروع مع عثمان محرم بتكليف من مجلس الوزراء — كما مر بنا — فقد شارك في هذا الصراع وتولى الدفاع عن وجهة نظر الحكومة وتابعه جنيف الوزراء في الإصرار على الاتفاق مساومة مع الشركة الإنجليزية « بحجة أن لهذه الشركة سرا غنيا لا يمكن إفساؤه » ، وأن هذا السريبيع للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة إلى الممارسة » .

هذا بينما تشبث كل من محمود غالب والنقراشي بموقفهما المعارض لوجهة نظر مكرم وعثمان محرم ، وانضم إليهما محمد صفوت ورأوا أن هناك شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين جنيه بينما كانت الشركة الإنجليزية تطلب ٧ ملايين ومائتي ألف جنيه ، ولذلك فقد تمسكوا بطرح العملية في المناقصة على خلاف الرأي الذي انتهى إليه معظم الوزراء . كان هذا الخلاف في مجلس الوزراء — وقد تسربت أنباءه إلى المعارضة والجمهور — كفيلا بوقوع أزمة وزارية ، لذلك فقد أرجأ النحاس المشروع « تفاديا لوقوع هذه الأزمة إلا أنه — كما يذكر الراجحي — كان حائقا غاضبا وأسرها في نفسه » لذلك انتهز — النحاس — فرصة إعادة تشكيل الوزارة (في ٣ أغسطس ١٩٣٧) فاستبعد النقراشي وغالب وصفوت وعلى فهمي — كما مر بنا — . ويفسر الدكتور هيكل هذا الإجراء بأنه « كأننا أريد بذلك إتمام هذه الصفقة — صفقة المشروع — بأي حال » . . وأن ذلك كان « مجااة لدواعي الحكمة والاعتزان والاحتفاظ على أموال الشعب » .

والواقع أن الدكتور هيكل كان مبالغا في هذا التفسير الذى ساقه لنا بديل أن هذه « الصفقة » لم تتم « بأى حال » والتفسير الصحيح للتعديل الذى أجراه النحاس — وهو يحمل في طيه ما يثبت أن دوافع الاستبعاد كانت أبعد من مجرد المعارضة في مشروع كهرياء خزان أسوان — التفسير الصحيح يسوقه لنا النحاس باشا نفسه حين خاطب الجماهير في الاسكندرية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٧ ، إذ فقد لهم الخلافات المتكررة التى كانت تدور في مجلس الوزراء بين النقراشى من ناحية ومكرم عبيد من ناحية أخرى « ولذلك فتحقيقا لمعامل الاتسجام بين أفراد المجلس كما يقول « رأيت اخراج النقراشى لكن برضاؤه مع الاحتفاظ بوعديته » . ثم يشتر النحاس — في خطابه المذكور — الى ما قصوره المعارضة بأنه خلافا بين مسلم وقبطى فينفى هذا بشدة ويصله بأنه « فتنة يراد بها فرض النقراشى على النحاس ، فليس هو النقراشى الذى يرضى لنفسه أن يفرض على النحاس وليس هو النحاس الذى يفرض عليه النقراشى .. » .

ورغم أن النحاس لم يوضح في خطابه تلك « الخلافات المتكررة التى كلفت تدور في مجلس الوزراء بين النقراشى ومكرم » الا أننا نعتقد أن بواعث تلك الخلافات لم تكن مقصورة على مشروع الكهرياء وإنما كان هذا الخلاف حول ذلك المشروع وهو البسبب المباشر للانشقاق بمنايعة القطرة التى طفع بها الكيل . على أى حال كان خطاب النحاس تفسيرا — ولو أنه مبتورا — بأنها جاء في وقته ولا سيما بعد أن أخذ كل من النقراشى وغسالب — بعد استبعادهما — ينشران بياناتهما ، فنشر محمود غالب عدة بيانات فى جريدتى البلاغ والأهرام يشرح فيها اسوار الخلاف الذى وقع فى الوزارة بينه والنقراشى من ناحية وعثمان محرم ومكرم من ناحية أخرى موضحا فيها وجهة نظره هو والنقراشى ، وسارع مكرم عبيد فأدلى بدلوه بنشره عدة بيانات فى جريدة « المصرى » يرد بها على

غالب مفندا اتهاماته . وكانت هذه البيانات مثيرا حديث مستفيض في الاندية وبين الراى العام وفي بعض الصحف حول نزاهة الحكم .

ويستطيع الباحث من خلال هذه البيانات - الغالبية والمكرمة معا - أن يخرج بالحقائق الآتية :

١ - أن كلا من محمود غالب ومكرم عبيد كان مندفعاً وراء عاطفته الخاصة . . الا ان عاطفة الاول من الممكن تقديرها باعتبارها صادرة عن رجل كان يمسك - حتى وهو في الحكم - بميزان القاضي العادل الذي لا يميل ، أما عاطفة الثانى باعتباره كان سياسيا محترفا فكانت تحركها عوامل كثيرة ليس من بينها - المنطق وفرع الحجة بالحجة - بل غلبت عليها « الدياجوجية » واللعب بالالفاظ والهجوم غير البناء . . ومن ثم فقد اتسمت بياناتهما - ولا سيما بيانات مكرم - بكثير من اللغو والتهوئش والبعد عن الصدق وعرض وجهات النظر بأمانة .

٢ - التسابق بين كل منهما حول شخصيتى ماهر والنقراش . فبينما كانت محاولة محمود غالب أبرز تعاطف النقراشى وماهر بل واشتراكهما معه فى رأيه ، كانت محاولة مكرم واضحة فى تجنبهما وابعادهما عن هذا الخلاف لا حبا فيهما واستثئارا بهما بل لرغبة فى التشتيت بينهم واضعاف قوتهم . وكانت محاولة مكرم - فى الواقع - تتسم بكثير من الدهاء والذكاء معا فى تصوير غالب على انه « الفارس الوحيد » الذى يصول بمفرده فى الميدان فيطلب منه بالحاح « ألا يتدخل بين أعضاء الهيئة الواحدة » . . « والا يعمل على زيادة الخلاف العائلى بنشره وتوكيده فى الصحف مما لا يليق ولا شأن له - أى غالب فيه . . » .

ولا شك أننا نلمح فى هذا القول نفسه الخلاف فى وجهات النظر بين « أعضاء الهيئة الواحدة » وأن ماهر والنقراشى كانا فى

جانب غالب وأن دور الأخير فقط يتمثل في أنه هو الذى — على
حد قول مكرم — نشر الخلاف العائلى بالنشر فى الصحف .

ونخلص من ذلك لتأكيد حقيقة وهى أن الخلاف كان موجودا
وسيتضح بعد قليل أن ماهر والنقراشى كانا يقفان وراء غالب
— أو أماله — وقد كانت أسباب الخلاف أبعد وأعمق وأكثر من
مجرد الخلاف على مشروع كهرياء خزان اسوان . كيف كان ذلك ؟ .

النحاس فى الحكم — وقد اعتقد أنه كسب بالمعاهدة صداقة
الانجليز وصار محل ثقتهم ، وقد توصل الى إلغاء الامتيازات الأجنبية
والخلاص منها شيء ثمين — حقيقة — بالنسبة لمصر والمصريين ،
يضاف الى هذا تخلصه من الملك فؤاد — وهو عدو الوفد اللدود —
وانتقال العرش الى فاروق الذى لا يخشى شره آنذاك . . كل
هذا — ومصطفى النحاس يعتقد « أن من حقه أن يتسامى ويتكبر »
كما يذكر الرافعى فعز على زملائه القدماء ورفقائه فى الوفد أن يظهر
بهذا المظهر فاطلقوا السننهم فى انتقاده « وكان أول من أطلق
لسانه بانتقاده محمود فهمى النقراشى وشاطره هذا الشعوب
محمود غالب وصفوت فقد كانوا لا يكتفون تبرمهم من سوء معاملته
وتطور حالته النفسية » . ويرجع البعض هذه « الحالة النفسية »
الى زواج النحاس غير المتكافئ ، الأمر الذى أدى الى وضعه فى
موقف غير ملائم ، « فلاحظ أن الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير
على زعيم الوفد كان لها تأثيرها الكبير مما أدى الى تعيين الأقارب
فى مناصب هامة الأمر الذى أدى الى تخرج زعيم الوفد وخلق له
الكثير من المتاعب ، وكثيرا ما كان محمود غالب يذبح بتبرها أن
زوجة النحاس تطلب منه — فى وزارته — بعض الاعمال التى تتنافى
والصلحة العامة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نفوذ مكرم . فقد كانت
سلطته — كسكرتير للوفد وصديق مقرب لرئيسه — تتزايد

باستمرار ، وكان استنثاره بالمقود والسيطرة على النحاس ياشا يقوى ويشد فائز ذلك أعضاء الوزارة — ولا سيما أعضاء الوفد منهم — أمثال ماهر والنقراشي ومن ثم تولدت الأحاسيس والانفعالات في نفوسهم الأمر الذي سيؤدي الى الشقاق ثم الانشقاق ، وقد ساعدت السياسة التي اتبعها النحاس ياشا بعد عودته من مؤتمر مونترال على نمو هذا الاتجاه ، فقد اكدت تلك السياسة وجود الخلافات وبالتالي أدت الى الصراع بين الشخصيات .. لكن هل كانت هذه الخلافات وتلك الأحاسيس والانفعالات وليدة أحداث وزارة الوفد ١٩٣٦ / ١٩٣٧ أم أن جذورها اعمق من ذلك ؟

سبق ان اشرنا الى ما جاء في شهادة الاستاذ نجيب الهلالي — امام محكمة الثورة — حينما سئل عن اسباب خروج ماهر والنقراشي من الوفد اذ قرر « ان حقيقة الخلاف لها فيول وجذور في وزارة توفيق نسيم اذ كان من رأى النحاس ومكرم عبيد تأييد نسيم كي يعود الدستور وكانوا يعتبرونه همزة الوصل بين الوفد والاتجاه » بينما النقراشي وماهر كانا يريان عكس هذا الرأى ... الخ » ويؤيد هذا حادث فصل الوفد لفاطمة اليوسف في جلسته (في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥) واعلانه ان « جريدة روز اليوسف » لا تمثل الوفد فلا شك ان مكرم عبيد — الذي كان يلعب حينئذ الدور الاول في حياة النحاس والوفد — كان هو المسئول الاول عن هذا الفصل بينهما كان ماهر مؤيدا لموقف روز اليوسف في مهاجمتها لوزارة نسيم لتباطئها في عودة الدستور . بل ان البعض يرى ان خروج فاطمة اليوسف وجريبتها من الوفد كان تمهيدا ومرتبطا بخروج ماهر والنقراشي — فيما بعد — من الوفد .

هذه هي جذور الخلاف العميقة ، أما مشروع الكهرباء فلم يكن سوى « المنجز » لشحنة هذه الخلافات ومع ذلك — وحينما

نعود الى ما حدث عقب تعديل الوزارة واخراج النقراشى وزملائه قائماً بنجد الوفد — أي مصطفى النحاس — كان حريصاً على تهدئة الموقف واسترضاء النقراشى عن طريق الاغراء فعرض عليه — بعد اقتصائه من الوزارة — عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس . وشكره النقراشى واصبح الجميع يعتقد ان المسألة قد سويت وان خروج النقراشى من الوزارة لن يؤثر على علاقاته مع زملائه أعضاء الوفد أو مركزه في هيئة الوفد .

والحقيقة ان الباحث في ملايسات هذا العرض السخى لا يستطيع ان يقطع برأى : هل قبله النقراشى لأول وهلة — ورفضه بعد ذلك لاعتبارات سنورها — أم انه رفض هذا العرض في بدايته منتوياً الا رجعة الى السلام والوثم ؟ فانه مما لا شك فيه ان النحاس باشا عرض هذا المنصب على النقراشى وقد اشارت اليه جميع المصادر الا ان محمود غالب في بياناته السلفه الذكر يؤكد ان النقراشى رفض هذا المنصب لتوه وان غالب في لقاء له مع النحاس أفهمه « انه يكون مخطيء اذ اعتقد ان النقراشى باشا قبل عرض الحكومة تعيينه عضواً في مجلس ادارة قناة السويس .. » .

لكن مكرم عبيد — وفي أحد بياناته ايضاً — يؤكد قبول النقراشى بل والتفاهم بينه وبين النحاس باشا على ذلك : وتاكيدا لهذا يذكر مكرم « ان الرئيس كلفه رسمياً ان يعرض على جناب مندوب شركة القناة في مصر تعيين النقراشى باشا عضواً في مجلس الادارة وقام مكرم بالاتصال بمندوب الشركة وتفاهم معه .. الخ » .

على أى حال نحن نميل الى ان النقراشى وافق في البداية على هذا العرض ، مخالفين بذلك ما ذهب اليه الاستاذ الراجعى الذى يذكر ان النقراشى رفض هذه العضوية ويرى بذلك على تهميكة بنزاهته واستقامته وكرامته .. الخ .

لكن هناك سؤال يطرح نفسه وهو : اذا كان النقراشي قد قبل هذا العرض فما الذى حدا به الى الرفض والتراجع بعد ذلك ؟ .. لقد لعبت جريدة « البلاغ » دورا كبيرا فى هذا حيث انتهزت الفرصة واصططت — بخبث ودهاء — فى الماء العكر اذ خرجت بمقال لصاحبها « عبد القادر حمزة » تعاتب فيه أو تعيب على النقراشي قبوله لهذا المنصب ذى الخمسة آلاف جنيه ثم قال « انه لا يصدق هذا الخبر لأن النقراشي رجل مشهود له بالنزاهة والاعتزاز بالنفس ولا يمكن أن يتراجع عن خطوة خطاها . » . ونجحت البلاغ فى اصطيداعها اذ أخذت النقراشي العزة والكبرياء فأعلن أنه لم يقبل المنصب المعروض وأنه ماضى فى سياسته وفى معارضته مشروعات عثمان محرم وزير الأشغال .

وفى اعتقادنا أن النحاس كان مترددا فى موقفه ازاء النقراشي : تنازعتة الحيرة بين عواطفه وزمالة الكفاح وفكريات الماضى — وبين رغبة لا قبل له بها .. كان النحاس — بذكائه — يدرك أن النقراشي من اكفاء رجال الوفد وله بينهم كثير من الأصقاء — ولا سيما صديقه الأكبر د . أحمد ماهر وفى الوقت نفسه كان هناك من يلعب دورا آخر . وبينما تأخذ الحيرة بخواطر النحاس بين مد وجزر يقيم حفلة ويحضرها النقراشي الذى ما أن يراه الشيوخ والنواب الوفديون حتى يحيطوا به ويرحبوا به ويرجونه تسوية الخلافات مع زملائه فى الوفد وبينما هم كذلك — كما يذكر محمد التابعى — أقبل النحاس ورأى النقراشي فتقدم منه وتصافح معه وصفق الحاضرون وهتف حسن يس بحياة النحاس ثم بحياة النقراشي .. وتعاتق النحاس والنقراشي وتقال الحاضرون خيرا . » .

لكن يبدو أن الأمر لم يكن بيد الحاضرين وليس الخبز كذلك فى ركايبهم وإنما كان الأمر حينئذ — وحتى عام ١٩٤٢ — فى يد مكرم الذى لم يكن حاضرا هذا المشهد الدرامى ، وقد ذهب اليه محمد

التابعى عقب هذا الحفل يزوره لرضه فسال مكرم التابعى عن تفاصيل اللقاء فرواها له . وتبسم مكرم وقال : كده ، طيب لما نشوف « .. وتناول التليفون وطلب دار الرئيس — وكان قد عاد الى داره مباشرة بعد انتهاء حفلة الشاى . وترك التابعى يكمل القصة فيقول « بعد حديث قصير عن وعكة مكرم قال مكرم .. مبروك يا باشا ، ولا بد أن النحاس سأل مبروك على أيه لأن مكرم قال : مبروك الصلح مع النقرائى » . وفهم التابعى من رد مكرم أن النحاس انكر أن هناك صلحا . لأن مكرم قال « انا كمان استغريت الخبر وقلت مش معقول » .

نستخلص من هذه الرواية — وما سبقها وما سيتلوها ان مكرم كان هو الصانع الاول لكل انقسام حدث في الوفد في الثلاثينيات .. فمكرم هو الذى اختلف مع نجيب الغرابلى وادى هذا الى خروج « السبعة والنصف » فى ١٩٣٢ ، ومكرم هو الذى غضب على فاطمة اليوسف وطردها هى وجريدتها من الحزب ١٩٣٥ ، ثم ان مكرم هو الذى حارب العقاد « كاتب الوفد الاول » وفصله من الوفد ١٩٣٥ ، وفى عام ١٩٣٧ — كما سنرى — سيسعى حثيثا حتى يطرد اثنين من دعامات الوفد واركائه القوية : ماهر والنقرائى ، الا أننا — ورغم ذلك — لا بد ان ننظر فى هذا الانشقاق الى عوامل أخرى من بينها الظروف والاقدار التى كانت تساعد مكرم على توسيع الهوة بين النقرائى والوفد وبالتالي كان لا مناص من أن تتطور الأمور الى ما تطورت اليه . ففى ٢٣ أغسطس ١٩٣٧ — وكان قد مضى على اقضاء النقرائى وزملائه من الوزارة حوالى ثلاثة أسابيع — احتفل الوفد — كما دتته — بذكرى وفاة سعد وأقام تراثقا وحضر النقرائى الحفل وهتف انصاره باسمه ، فاستنكر انصار النحاس هذا الهاتف واشتبك الفريقان فى معركة دامية سقط فيها عدد من الجرحى . وكان ذلك

اول اشتباك يقع بين الوفديين منذ اقتضاء النقراشى وزملائه من الوزارة .

والواقع ان الباحث في امر تلك الانقسامات التى حدثت في الوفد طوال تاريخه لا يجد مثل هذه المعارك والعنف الذى صاحب انقسام ١٩٣٧ ، فقد كان لأحداثه ومعاركه صدى كبير في الترى والمدن وفي الأوساط الوفدية ، ذلك لأن النقراشى - حينئذ - كان معدودا - ويحق - من أركان الوفد القديمة والقوية ، وكان موثوقا بنزاهته واستقامته ، فلا غرو أن التفت حوله جماعة كبيرة من انصار الوفد وشبابه . . الا أنه من ناحية أخرى كان هذا الالتفات حول النقراشى وشعوره بأنه على حق أزاء تصرفات الوزارة التى كانت مثار الانتقاد مثل انشاء فرق « القمصان الزرقاء » والاستثناءات التى سنتناولها بالتفصيل في موضعها ، نقول لعل كل هذا أشعر النقراشى - وهما - أنه سيكسب الجولة ضد النحاس ومكرم غبالغ في قوته . ومما يفسر هذا الشعور - ولا يبره - أنه أجاب على سؤال ألقى اليه عقب تلك الأحداث عما يريد أن يفعله فقال « سأسعى لانشاء حكومة عادلة أعتقد أن مصر بحاجة اليها » .

ولا شك اننا عندما نرنو بالبصر الى اعوام ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ نجد ان النقراشى قد حقق نبوءته ولكن من حيث انشائه حكومة فقط ، بيد أن العدل كان مطلباً عسير المنال على يد النقراشى في حكومته . لكن الانصاف يقتضينا أن ننظر الى النقراشى في عام ١٩٣٧ - واعتبار ماضيه في الحركة الوطنية - وباعتباره - مازال - ركنا من أركان الوفد . . يجب أن ننظر الى النقراشى بحسب ماضيه قبل ١٩٣٧ . لا بحسب مستقبله السياسى واشتراكه - بتصيب كبير - في الفساد الحياتى السياسى في مصر بعد ذلك والواقع أن الباحث في أمر هؤلاء المسامة لتأخذ

الحيرة - والاضطراب أحيانا فى مرازين التقدير - إذ يراهم فى
 فترة مبكرة من حياتهم وطنيين ثم فى فترة تالية يصيرون وكأنهم
 غرباء عن أنفسهم وماضيهم حتى أن الانسان ليحسبهم فى الفترة
 الأخيرة مخالفين لما كانوا عليه فى الفترة الأولى من حياتهم . وعلى
 أى حال هذا موضوع بحث طويل لسنا بصدد الآن ، فقط -
 وباعتبار تلك النظرة للنقراشى على ضوء تاريخه القديم لا ندهش
 لانقسام الوفد على نفسه أمام الخلاف الذى نشب بين النقراشى
 من ناحية والنحاس ومكرم من ناحية أخرى ، لا سيما وقد توقع
 الوفد - وكان صادقا فى توقعه هذا - أن يغضب أحمد ماهر -
 رئيس مجلس النواب حينئذ - لغضب صديقه وزميل كفاحه
 ورفيق المشقة فى ١٩٢٥ النقراشى وأن يقف الى جانبه يسانده
 ويدافع عنه ، ليس هذا فقط بل أن الوفد فوجئ بالسيدة صفية
 زغلول تغضب من أجل النقراشى الى حد تهديدها باغلاق « بيت
 الأمة » فى وجه الوفد اذا استمر هذا الخلاف . ومن ثم فقد بذلت
 صفية زغلول وساطتها فجمعت الزعماء الاربعة عندها (النحاس ،
 مكرم ، ذ . ماهر والنقراشى) وناشدتهم الاتفاق حرصا على
 وحدة الوفد . الا انها فشلت فى راب التصدع الذى أصاب بنيان
 الوفد ، ذلك لأن الأيدى الخفية كانت تعمل ، فقد قامت لجان
 الوفد بعدة حملات شديدة شنتها على النقراشى بعد هذا الاجتماع
 بغية تحطيمه ، كما نظمت سلسلة حفلات لتكريم النحاس « وكانت
 الخطب التى تلقى فيها تدور حول التأييد للنحاس والطعن فى
 منأويته » . وليس هذا فقط بل أعد « النحاسيون » مضابط طافوا
 بها على التجار والصناع والعمال فى العاصمة والأقاليم لتأييد
 النحاس . كما طفحت جريدة « المصرى » بمقالات تنفث السموم
 بتوقيع « وفدى » و « برلمانى » مليئة بالقذف ضد النقراشى وغالب
 وتدعوها للاستقالة : الأول من الوفد والثانى من عضويته فى
 مجلس الشيوخ . وكان النقراشى - باعتراف جميع المصالح -

عنيدا صلب الرأي لا يركن الى المهانة ، فأصدر بيانا في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ رد فيه على ما اسماه « الحملة الكاذبة » وطالب في هذا البيان بحل قرق القمصان الزرقاء واحترام الشورى ... الخ . كما أوضح فيه سلامة موقفه من المعارضة في تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان بدون مناقصة ، ثم دعا — في نهاية البيان — حكومة الوفد الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم . وخطا خطوة اخرى فامتنع عن حضور اجتماع الوفد الذي حضره كل الاعضاء في الاسكندرية .

وكان من الواضح عندئذ « انه قد بلغ السيل الزبى » وأصبح الأمل في السلام على « شفا جرف هار فانهيار » ، فصان أوان الفراق وأصبحت « سفينة » الوفد لا تحتل هذا الراكب العنيد ولا بد أن تقذف به على الشاطئ . فقد اجتمع الوفد في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ وناقش موقف النقراشي ، ثم اذاع بيانا باعتباره منفصلا عن الوفد ، وكان هذا القرار باجماع رئيس واعضاء الوفد — ما عدا الدكتور ماهر الذي أعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشي عضوا في الوفد . كما امتنع عن ابداء الرأي « ابراهيم سيد أحمد » .

ونقف قليلا لننظر موقف أحمد ماهر ، فلا شك لدينا أن في التزامه هذا الموقف كان يمثل الرجل الحريص على الوحدة والابتعاد عن سياسة الحزبية والتحزب وعدم الانقياد للأهواء وتصفية النفوس وهو المبدأ الذي نادى به عقب توقيع المعاهدة ، لذلك كان طبيعيا أن يقف بجانب النقراشي ويعتبره عضوا في الوفد المصري له من الحقوق ما لغيره من سائر أعضائه وله أن يطلع على ما يدور من قرارات ومناقشات ولذلك فقد أمر في الاجتماع السالف الذكر على تسجيل ذلك في قرار الوفد الخاص بفصل النقراشي بالفا .

ولا شك أن هذا الموقف من جانب أحمد ماهر كانت له نتائج
 ستبرز لنا بعد قليل وتؤدي به في النهاية الى نفس المصير .
 وقبل ذلك نشير الى أنه لما كان الوفد — دائماً — حريصاً على
 اسخال عناصر جديدة فيه عقب كل خلاف أو انقسام فقد أصدر
 الوفد قراراً ضم اليه أعضاء جدد وكانت تغلب عليهم الصفة
 الانتطاعية كما اثّرنا ، ومن خلال هذه الحقيقة نطرح سؤالاً يفرض
 نفسه : هل نعتبر خروج النقراشي — ثم خروج أحمد ماهر بعد
 فترة وجيزة — تطهيراً للقيادة الوفدية حقيقة كما رأى البعض الذي
 لاحظ أن خروجهما جعل القوى المركزية المسيطرة في الوفد تنتمي
 الى الطبقة المتوسطة واقتربها من القواعد الجماهيرية ، أم نعتبر
 أن خروجهما كان انشقاقاً لا شك أنه أفسح المجال وفتح الباب على
 مصراعيه أمام العناصر الانتطاعية الجديدة — التي اثّرنا اليها
 والتي كانت مازالت في ضمير الغيب — للدخول في صفوف الوفد
 وبالتالي فإن خروجهما كان دليلاً على أن الوفد بدأ يتزلق الى
 المنحدر الخطر الذي سيؤدي به الى الهاوية ؟؟

نريد أن نوضح من خلال هذا التساؤل — لو رجحنا شقه
 الثاني — أننا لا نستطيع أن نعتبر أن خروج ماهر والنقراشي كان
 انسلاخاً أو تطهيراً للقيادة الوفد ، فلفظ أنسلاخ في — تصورنا —
 يطلق على الأفراد الذين خرجوا — أو أخرجوا — من الوفد
 بهفردهم ثم ذابوا ولم يتركوا أثراً لهم مثل جماعة صدقي وأبي
 النصر . ومجموعة البيللي والسبعة ونصف لكن أحمد ماهر
 والنقراشي ومحمود غالب لم يذوبوا ولم يكن من الممكن أن يذوبوا
 طالما أن للتاريخ ذاكرة تعي ، فتاريخ ماهر والنقراشي الممتد من
 أحداث ثورة ١٩١٩ (ولا سيما دور أحمد ماهر مع عمه عبد الرحمن
 فهمي في اللجنة المركزية) ثم اختيار سعد زغلول لهما في وزارته
 الدستورية ١٩٢٤ ، ثم القاء القبض عليهما وتقديمهما لحكمة
 الجنايات بتهمة الاغتيالات السياسية في يونيو ١٩٢٥ واقتراب

حبل المشنقة منها ، ثم اشتراكها في وفد المفاوضات في معاهدة ١٩٢٦ . وتوليتهما : للنقراشي وزيرا للمواصلات ، ود . ماهر رئيسا لمجلس النواب . ورأى ماهر في المعاهدة باعتبارها ليست الا خطوة في سبيل الاستقلال وكان رأياً جريئاً وفريداً ودقيقاً ارتفع من بين رجال الوفد الذين نظروا الى المعاهدة على أنها معاهدة الشرف والاستقلال (كما وصفها مكرم في محاضراته بالجامعة ، والنحاس في البرلمان والصحافة) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ظروف خروجها وما كان يحيط بالوفد حينئذ وما لاقته الاسن وتحدث به الناس ازاء تصرفات حكومته ، فلو قارنا بين خروج ماهر والنقراشي في ١٩٣٧ وبين كل الانقسامات التي مضت في تاريخ الوفد سندرك ان الوفد كان مازال محتفظاً « بالأسطورة » الخيالية ولذلك فلم تؤثر فيه الانقسامات قبل ١٩٣٦ ، أما انقسام ١٩٣٧ وقد لا بسه وادى اليه تصرفات وفدية كانت موضع شك من الراى العام ، لذلك فنرجح تسمية « انشقاق » بمعناه ومفهومه اللغوى والمادى ولا سيما اذا مددنا البصر — فيما بعد — وتكوين ماهر والنقراشي لهيئة لا شك — ومهما كان الراى فيها — انه كان لها انصارها في الاقاليم والريف من الطبقة المتوسطة والشعبية صحيح كانت تشكل اقلية ضئيلة بالنسبة للوفد لكنها على اى حال كان لها انصارها في الريف — حتى ولو اعتبرناها « الحزب صاحب المصالح الصناعية بالدرجة الاولى » وان « قادته رجال مال ، وان احمد ماهر أصبح فيما بعد رئيسا لمصانع نسيج القاهرة » .

نخلص من هذا بحقيقة ان خروج النقراشي — ثم ماهر — من الوفد كان انشقاقا بمعناه اللغوى والمادى بمعنى خروج جزء من قاعدته سواء بدافع القربى والصلات العائلية بين المنشقين ونوابهم — كما حدث لعائلة محمود غالب مثلاً — او بدافع الاقتناع بأن

موقف المنشقين كان سلبيا بينما كان موقف النحاس ومكرم — في تصورهم — تطرفا وتخربا لا داعى لهما هذا رغم اعتقادنا بأن المصطلحات مثل « الانشقاق » و « الانسلاخ » ليست ثابتة باعتبار أن القاعدة الشعبية كانت غير مؤثرة وغير فعالة في مثل هذه الأحداث التي كانت تقتصر في الغالب على بعض الشخصيات التي تحاول التأثير على الناس ويتوقف نجاحها أو فشلها على عوامل عدة منها العصبية والمصالح ... ثم نعود الى مجريات الأحداث عندما أصدر الوفد قراره بفصل النقراشي في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ بإجماع الآراء — ما عدا د. ماهر — وكان هذا ايدانا بظهور أحمد ماهر في الميدان فقد آن له أن يظهر ، وكان الوفد — كما سبق أن أشرنا — يتوقع هذا منه « بل أن الناس عجبت يومئذ لماذا لم يخرج — منذ مدة — ليناصر صديقه وعدت سكوته وبقاءه — في الوفد — أمرا عجيبا » ... برز أحمد ماهر فأصدر بياننا — عقب قرار الفصل — نعى فيه على رئيس الوفد أنه « حدد وجهة نظره في الموضوع المعروض للبحث وأبدى رايه فيه صراحة ، فقد خير الأعضاء بين شخصه وشخص النقراشي باشا ، وجعل مدار الرأى هذا المحور الدقيق » . وقد عقببت « جريدة المصرى » على بيان ماهر بأنه « صديق للنقراشي ولعل ما فعله من حق الوفاء له » ... والواقع أن أحمد ماهر كان يؤيد النقراشي وغالب في موقفهما — على أثر استبعادهما — من الوزارة — بل منذ ظهور الخلافات حول مشروع الكهرباء وإن كان لم يظهر لهذا التأييد حينئذ — اثر خارجى ، اذ كان فقط ينتظر الفرصة الملائمة لإعلان خروجه على زعامة مصطفى النحاس .

اذ كان ماهر حائقا على سياسة النحاس في الداخل فمضى في توجيه النصيح له ولكرم وزملائهما حرصا على وحدة البلاد ، وإن تكون المساواة في الحقوق والواجبات بين الناس سواء . كل هذا

كان داعياً لأن يشهد الخلاف بين الدكتور ماهر (رئيس النواب) وبين النحاس رئيس الوزراء فساعات العلاقات بينهما ، الأمر الذى تداول فيه الراى العام واغلبت له المعارضة وهلت صحفها .

كان هذا الخلاف بين النحاس وماهر مثار تساءل : هل يرجع الى مناصرة ماهر للفقراشى وغالب فى موقفها من مسألة استنباط الكهرباء من مساقط أسوان أم يرجع الى تمسك الدكتور ماهر بالرأى الذى أبداه عقب توقيع المعاهدة حين نادى بأن يكون اشتراك الأحزاب فى توقيعها خاتمة النضال الحزبى وفتحة عهد جديد تتطور فيه الأحزاب الى صورة أخرى ؟ يذكر الدكتور هيكى « أنه لم يقف على السر فى اشتداد الخلاف » الا انه - أى هيكى - قدر أن ماهر عرف الاتجاه الجديد إزاء النحاس ووزارته ، وأن ثمة تفكيراً فى اسناد رئاسة الوزارة اليه اذا أيدته مجلس النواب وأغناه من حل المجلس واجراء انتخابات جديدة .

والواقع أن الدكتور هيكى كان صادقا فى تقديره . فان الأفق السياسى حينئذ كان مشحونا بالضباب وقد تعذرت فيه الرؤية بين الوزارة من ناحية والقصر من ناحية أخرى مما أئذر بوقوع الصدام - والظلام حالك - بينهما . فقد تابعت سلسلة من الازمات بين الوزارة والقصر - كان أعنفها تعيين القصر لعلى ماهر رئيساً للنيوان الملكى فى أكتوبر ١٩٢٧ رغم ارادة الوزارة مما سنتناوله فى موضعه .

نخلص من هذا الى أن فكرة اقالة الوزارة الوفدية كانت تطوف حينئذ فى اذهان القصر ورجاله ولا سيما على ماهر (شقيق د . أحمد ماهر - بالذات ، ومن ثم فان خصوم النحاس - بزعامة أحمد ماهر - كان يحذروهم الأمل فى أن يتمكنوا - بعد اقالة الملك

للنحاس - من استدعاء زعيم وفدى آخر حيث أن الحزب كان يتمتع بأغلبية ساحقة في البرلمان . ولا شك أن أحمد ماهر - بعد اشتداد الخلاف بينه وبين النحاس - كان محط الآمال . آمال القصر على الأقل الذى عمل دائماً - ومنذ عهد فؤاد - على تقويت الوفد . ويشير الى ذلك الدكتور هيكل فيذكر أن الشيخ المراغى قابله يوماً بدنزل لطفى السيد (بمصر الجديدة) ودار الحديث حول من يخلف النحاس ووزارته ، وكان رأى الشيخ أن يخلفه الدكتور ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب لأنه يؤيد النقراتك وغالب في موقفهما من النحاس ومكرم « ولأن توليه يؤدي الى انقسام الوفد وضعفه » . ومهما يكن الأمر فقد حاول أحمد ماهر - محاولة أخيرة - ولمه كان يقدر النتائج المنتظرة ، واشفاقاً على وحدة الوفد رأى أن يفتح النحاس بالعدول عن سياسته في الوزارة . « الا انهما اختلفا واشتد خلافهما ولم يكن بد لحسم هذا الخلاف من اجتماع الهيئة الوفدية وأن تسمح حجج الطرفين وتؤيد أحدهما وتخذل الآخر » . واجتمعت الهيئة الوفدية في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٧ وانبرى ماهر في الاجتماع يشرح النتائج الخطيرة التي ستترتب على سياسة الوزارة « وود لو تخلى رئيس الوفد عن الحكم حسبما للخلاف الناشب بين القصر ورئيس الأغلبية ، واسناد الحكم الى أحد رجال حزبه من زملاء « رفعة » النحاس باشا حتى تبقى للأمة وحدتها وللوفد تضامنه وقوته » . وفي هذا الاجتماع تحدث مكرم عبيد وآخرون وظهر أن الخلاف عميق وأنه يؤدي الى انقسام الوفد ، ولم يقترح أحد من المجتمعين وسيلة للاتفاق . . وانسحب الدكتور ماهر من الاجتماع ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء ، وقد حاول بعض شباب الوفد الاعتداء عليه أثناء خروجه من النادي السعدى وواجهته بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس . ولا شك أن تلك كانت النهاية ما بين النحاس وأحمد ماهر ، نهاية اطمان لها النحاس ومكرم إذ أيدهما النواب ،

ثم ان الدكتور ماهر وحده « كان الرجل الذى يخشى ويراد استرضاءه » — على حد تعبير الدكتور هيكل . الا أن المشرح كان مازال معدا فالدكتور ماهر مازال عضوا بالوفد والوزارة الوفدية مازالت متربعة على كرسى الحكم ، وتتابع فتصاوغ الرواية : تفلتت الازمة الدستورية بين القصر والوزارة فأغاثها الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ ، وكلف محمد محمود — زعيم المعارضة وحزب الأحرار الدستوريين — بتشكيل الوزارة كما سيأتى بيانه . واجتمع مجلس النواب فى ٣ يناير ١٩٢٨ برئاسة أحمد ماهر . ورغم أنه — كما ذكرنا — كان مازال عضوا بالوفد الا أنه رفض أن يتحدث النحاس باشا — رئيس الوزارة السابق — قبل قراءة خطاب العرش . ثم أمر بتلاوة مرسوم الاقالة قائلا أنه لا يسمح بالتعليق عليها مما أهاج النواب الوفديين ووقفوا يعلقون ويعقبون على الاقالة وأحمد ماهر يطلب منهم عدم الكلام — وحينها اشتد هياجهم أمر بوليس المجلس باطفاء الأنوار ورفع الجلسة .

ولا شك أن هذا الموقف من أحمد ماهر كان مجافيا للروح الديمقراطية وللدستور مجافاة الاقالة ذاتها — التى أعدها شقيقه على ماهر ووقعها فاروق — للدستور ، فانه مهما يكن الراى فى سياسة وزارة النحاس ومجافاتها للعدل والمساواة ، ومهما تكن أسباب الخلاف ، فلم يكن يجدر بأحمد ماهر — وتاريخه المشرف — أن يتخذ مثل هذا التصرف ، وكما كان موقفه عظيما لو ارتفع الى مستوى الأحداث وتناسى خلافه فى وجهات النظر مع النحاس ومكرم ووقف يصد طغيان شقيقه والقصر . . . وأكثها — مرة أخرى — آفة هؤلاء الرجال وتقلبهم فى فترات حياتهم بين الوطنية والديماجوجية . ولاشك أنها سقطة وقع فيها أحمد ماهر كما سقط فيها غيره فالواقع أن تقلب الأمراد مع النزوات والمنافع والأهواء النفسية آفة لا يسلم منها حزب سياسى .

على أى حال كان ما يزال هناك مشهد آخر لى تتم فصول الرواية ، وكان مسرحها فى هذه المرة التادى السعدى . فحينما اسدل الستار على الفصل الماضى واضطر النواب لمغادرة المجلس ذهبوا الى ناديهم ومن الغريب أن أحمد ماهر لم يتردد فى الذهاب معهم فقد كان — كما يفكر التابعى — (وكما ذكر مكرم نفسه فى بياناته السالفة الذكر) كان ماهر صريحا شجاعا . وهناك — فى التادى — وقف بين صيحات الغضب والاستفكار والاتهام بالخيانة وأخذ يهاجم سياسة مصطفى النحاس الخاطئة التى أدت الى اقالة الوزارة . فاشتدت ثورة النواب وأعضاء الوفد . « مغادر أحمد ماهر قاعة الاجتماع وانسحب معه — فى هذه المرة — تسعة وعشرون شيخا ونائبا من أعضاء الهيئة الوفدية . . وقد قرر الوفد فى ذلك الاجتماع — ٢ يناير ١٩٢٨ — فصل الدكتور ماهر ، وبنى الفصل على عدة أسباب : تضامنه مع النقراشى ، وعدم اعترافه بقرار فصله ، ولتصرفاته الأخيرة فى جلسة مجلس النواب . وهكذا فصل الوفد أحمد ماهر (فى يناير ١٩٢٨) كما فصل النقراشى (فى سبتمبر ١٩٣٧) ، وقد أذاع أحمد ماهر بيانه فى ٤ يناير ١٩٢٨ أعلن فيه أن حزب الوفد قد انحل عندما وصلت الى قيادته عناصر غير وفدية أصيلة وبذلك لم يعد الوفد — فى رأيه — يتألف من مجموعة المبادئ الوطنية كما كان ، والواقع أن هذا البيان كان صحيحا الى حد ما ، فقد مر بنا كيف أن الوفد ضم اليه — فى ديسمبر ١٩٣٧ وقبل هذا بقليل — مجموعة من الأعضاء كانوا كلهم — باستثناء عدد قليل — غرباء عن الوفد وكانت السمة التى تميزهم — أنهم — فقط — من كبار ملاك الأرض ، الا أننا من ناحية أخرى نستطيع أن نلقى اللوم على ماهر ورفاقه إذ أنهم لا شك كانوا مشتركين فى المسئولية وكانوا يستطيعون — لو تناسوا ذواتهم — أن يبقوا فى حظيرة الوفد ليمسحوا ما أعوج منه . . الا أنه يبدو أنهم كانوا — وقد حان أوان الفراق — تملؤهم الرغبة فى تكوين حزب جديد شأنهم فى ذلك

شأن كل — أو معظم — من خرج من الوفد . ومن ثم فقد اجتمع
 شمل أحمد ماهر والنقراشي والدكتور حامد محمود معها كما انضم
 اليهم ابراهيم عبد الهادي احد نواب الدقهلية حينئذ ، وعدد غير
 قليل من النواب والشيوخ الذين كانوا اعضاء في الهيئة الوفدية ،
 والتموا حزب « الهيئة السعدية » واختاروا الدكتور ماهر رئيسا
 لها ، وانضم اليهم في الهيئة الجديدة « كل من يش من اصلاح حالة
 الوفد على يد النحاس » . وهل اصلحت تلك الهيئة حالة الوفد او
 حتى حال نفسها ؟ سؤال تتوقف اجابته على دراسة تاريخ تلك
 الهيئة ولسنا بصددده الآن . ولكن الذي لا شك فيه انها القت
 بنفسها — شأنها في ذلك شأن احزاب الاقلية — في احضان القصر
 ومرغت راسها وانفها في تقبيل اعتابها وناصبت الوفد العداء ..
 ولذلك هناك سؤال يلح في ان يطرح نفسه ومن خلال البحث ليست
 هناك علاقة مربية وشك بين القصر وما حدث من الانشقاق وتاليف
 الهيئة السعدية على انقاضه ؟ بصرف النظر عن « شهر العسل »
 الطويل الذي استمر وكله متاجاة بين فاروق وبينها — أى الهيئة —
 والذي يشير بأصبع الاتهام الى قيام هذه العلاقة ابان تاليفها
 بل وقبل خروج ماهر والنقراشي .. فان واقع العلاقة بين الوفد
 والقصر يفرض ترجيح قيام هذه العلاقة « المشينة ثم السرابية » حزب
 الشعب ١٩٢٠ ، حيث كان القصر دائما يرغب في ان يضع
 لنفسه — بين آن وآخر — حزبا جديدا يهدف منه الى تفتيت وهدم
 الوفد . ويرجح الاستاذ فتحى رضوان ان انشقاق ماهر والنقراشي
 وتكوينهما لحزبهما كان بايحاء من الدوائر ذات النفوذ التى ترسم
 سياسة مصر وتحرك الخيوط المتصلة بالزعامات والزعماء ، ويقول
 ان هذه الدوائر كانت قد قررت قيام هيئة سياسية جديدة تنتمى
 لسعد وتعمل باسمه ولا تخضع في الوقت نفسه للنحاس ، وانها
 حاولت ذلك عقب وفاة سعد وبعد فشل فتح الله بركات في الوصول
 الى زعامة الوفد ، وكانت تلك المحاولة فى ١٩٢٢ التى اشرنا اليها ،
 ويستطرد فيقول « ان هذه الدوائر نفسها لم تياس من امكن تنفيذ

هذه الفكرة ذاتها « فقد كان واضحا لها أن النقراشي وماهر لن يطول صبرهما على استئثار مكرم والنحاس بالسلطة في الوقت وأن التصديق آت لا ريب فيه ولم يبق الا أن تحضر له الظروف وترتب له النتائج .

على أي حال تألف الحزب السعدي — على اثر انشقاق في حزب الوفد — وكان من الطبيعي وتأييدا للفكرة السابقة ان ينضم الى الجبهة السياسية العادية للوفد ، شأنه في ذلك شأن بقية الأحزاب التي تولدت عن الانسلاخات والانشقاقات التي جرت في حزب الوفد . ولا بد ان نتساءل هل كان من الممكن تلاقى هذا الانشقاق النقراشي — الماهري ؟ وهل كان خروجهما — ماهر والنقراشي — من أجل الاقتتال على السلطة أم كان لاختلاف الفكر وتباين الفهم وعدم انسجام الطباع والأمزجة ؟

.. في الواقع لم يكن هناك بد من خروج ماهر والنقراشي فانه كان — في رأينا — نتيجة محتمة لعدة اعتبارات : أولا : لأن ثورة ١٩١٩ قد انتهت — سياسيا — بتوقيع المعاهدة في ١٩٣٦ ، ولأنك ان الذي جمع الوفد حتى هذا التاريخ لم يكن الاتفاق في مذهبهم الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولكنها الرغبة في مقاومة النفوذ البريطاني ومحاولة التخلص منه . ثانيا : لأن الوقت قد حان لظهور الافتراق الطبيعي على هذه الأسس . ولذلك فان انشقاق ماهر والنقراشي في تصورنا كان هو الانشقاق الوحيد الذي جاء في وقته وكان توقيتيه سليما يعكس الانسلاخات والانشقاقات التي سبقتها .

أما الاقتتال على السلطة فلم يكن سوى سبب ثانوي ، ولو كان مكرم تنازل عن سلطته في الوفد لماهر والنقراشي لما تغير الأمر كثيرا فيما عدا احتمال تأجيل خروجها بعض الوقت .

وهناك سؤال آخر يفرض نفسه : ما هي نتائج هذا الانشقاق بالنسبة للوفد أولا ثم بالنسبة لمصلحة الوطن ثانيا ؟

فأما بالنسبة للوفد فلا شك أن خروج ماهر والنقراشي وانصارهما من بين صفوفه كان نقطة تحول فيه ونستطيع أن نعتبره بداية لتدهور الوفد . ذلك أن الخلاف في الرأي بين أعضاء الهيئة الواحدة أمر طبيعي وهو أمر تعارفت عليه جميع الهيئات ذات النظم النيابية والاحزاب السياسية في العالم مثال ذلك ما حدث في حزب المحافظين في إنجلترا عام ١٩٣١ . ويبدو أن قادة الوفد كانوا يغفلون هذا المبدأ الديمقراطي السليم ٩ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كانت شخصية الرجلين ولا سيما الدكتور ماهر مكسبا كبيرا للوفد فكان يجب عليه الاحتفاظ بهما ، هذا بالنسبة للوفد . أما بالنسبة للوطن فهناك اعتباران أولا : الخسارة الفادحة لعدم اتمام مشروع كهرباء خزان أسوان في تلك الفترة ، فلو أن المشروع نفذ في هذه الوزارة لكسبت البلاد من ورائه آلاف الجنيهات إذ أنه حينما تم تنفيذه بعد ذلك تكلف المعاف المبلغ الذي كان سيتكلفه لو نفذ في ١٩٣٧ إذ لو قد تم في هذا العام لعاد على البلاد بأرباح كانت تغطي كل ما كان ممكنا أن يضيع نتيجة سرعة التنفيذ أو حتى أخطائه . .

وقد أشار سابا حبشي (وزير التجارة والصناعة في وزارة على ماهر ١٩٣٩) - وهو ليس وفديا - إلى تلك الحقيقة في مذكرة أكد فيها استعدادة لأن يعلن على الملأ وفي كل مناسبة أنه درس هذا المشروع دراسة كافية من جميع نواحيه ، فتبين له « أن الوفد كان على حق كل الحق فيه » وأنه كان يظن أن الحملة الصحفية التي تناولت المشروع لها ما يبررها من الاعتبارات التي تستند إلى المصلحة العامة . . . وأنه اقتنع اقتناعا ثابتا بأن

الخسارة التي منيت بها مصر من جراء عدم تنفيذ المشروع كانت
اشد ما أصاب البلاد في نهضتها الاقتصادية الحديثة ، ولو كان
قد تنفذ — قبل الحرب — لاتيح لصر في خلال سنى الحرب وحدها
ما لا يقل عن مليون ومائتى ألف طن من السماد بواقع ثلثمائة ألف
طن في العام فضلا عن صناعة الحديد والصلب وما يتفرع عنها
٠٠٠ الخ . ومما لا شك فيه ان خروج حزب جديد الى حقل السياسة
المصرية وانضمامه الى معسكر أحزاب الاقلية كان عاملا في ازدياد
واشاعة الفساد في السياسة وسيطرة الديهاجوجية عليها .

ثانيا : انشقاق مكرم عبيد

كان انشقاق احمد ماهر والنقراشي من صفوف الوفد في ١٩٣٧ / ١٩٣٨ الانشقاق الاول عقب ابرام معاهدة ١٩٣٦ . اما الانشقاق التالي فقد كان مقدرا له ان يقع في عامي ١٩٤٢ / ١٩٤٣ وأبان وجود الوفد في الحكم عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي سفتناوله في موضعه . وقد أدى هذا الانشقاق الجديد الى خروج احد الأعمدة التي قام عليها بنيان الوفد وأكثرها رسوخا منذ نشأته ، أعنى مكرم عبيد .

فقد مر بنا كيف أصبح مكرم عضوا بالوفد وكيف سار في قافلته يوطد علاقته بزعيمه سعد لدرجة اطلاق لقب « ابن سعد البكر » عليه ، وهي حقيقة أشار اليها مكرم في شهادته أمام محكمة الثورة فقال « والله سعد كان يقول لي يا مكرم انا مسلم وانت قبطي ، وانا احمد الله انى أنجبت مكرم ، انت من دمي يا مكرم ... الخ » ومن خلال هذه العلاقة استطاع مكرم ان يمارس نفوذه ويفرض شخصيته في صفوف الوفد وقد رأينا كيف كان له أثر كبير في اختيار مصطفى النحاس خليفة لسعد في زعامة الوفد . ثم اختير هو سكرتيرا عاما للحزب وبذلك توطدت الصداقة بينهما حتى أصبحا لا يكادان يفترقان . ولعله من المناسب هنا وقبل ان نتناول عوامل هذا الانشقاق وظروفه وملابساته ان نشير الى ملامح تلك العلاقة التي قامت بين النحاس ومكرم وتتبعها حتى مجيء وزارة الوفد الى الحكم في فبراير ١٩٤٢ وذلك لأهميته في توضيح أسباب الخلاف .

بدأت علاقة الصداقة بينهما منذ انضمامهما الى الوفد ثم زادت توطدا أثناء نفيهما مع سعد في جزائر سيشل ، وقد أشار مكرم الى تلك العلاقة فقال « انا كنت معه على صلات أكثر من الاخوة » .

ولطالما كان مكرم يردد في خطبه كيف كان اخوه مصطفى النحاس يواسيه في مرضه بالنفى ويجلس معه فيديم مجالسته وتمريضه . وهكذا توطدت الصلات وازدادت تعبتا على مر الأيام حتى أصبح مكرم بشهادة كل المراجع والمصادر محور نشاط الوفد والقوة الدافعة له في الانتخابات وغيرها من مظاهر النشاط الشعبى مستغلا تلك العلاقة الوطيدة برئيس الوفد حتى أصبح الراى العام يعتقد انه هو الذى يحرك النحاس ، وذهبت الآراء في تفسير ذلك مذاهب شتى ، فالبعض يرجعه الى أن مكرم كان ذو صلات بمجموعة من الساسة الانجليز في لندن بحكم أسفاره الكثيرة الى العاصمة البريطانية ودراسته في أكسفورد وعلاقاته المتينة برجال حزب العمال خاصة وعلى رأسهم مستر رمزي ماكدونالد رئيس الحزب وكليمنت أتلى وغيرها ، بينما يفسره البعض الآخر بأن النحاس كان بحكم طبيعته من النوع الذى لا بد أن يسيطر عليه شخص ما ، والواقع أن النحاس يعتبر مسئول الى حد كبير عن اعتقاد جماهير الوفد وأعضائه والراى العام في سلطان مكرم عبيد وذلك لا يثاره له واصطحابه في غزواته وجولاته وبما يسبغه عليه من الأوصاف وبالثقة المطلقة به ، لقد راينا كيف كان لمكرم أثر كبير في خروج مجموعة ال ٧٥ ثم خروج الأستاذ العقاد كاتب الوفد الأول وطرد السيدة فاطمة اليوسف وصحيفتها «روز اليوسف» من الوفد ، ثم انشقاق ماهر والنقراشى من صفوفهم على النحو الذى سلف .

وقبل انشقاق ماهر والنقراشى وبالتحديد في عام ١٩٣٥ نجد النحاس يصطحب معه مكرم — دون أعضاء الوفد — في رحلة طويلة في بلاد الصعيد ثم يشير في كل خطبه ويشيد بمآثر مكرم فيذكر مثلا « .. وجاتبى الآن ابن قنا البار زميلى وصديقى وأخى العزيز الأستاذ مكرم المجاهد الكبير الذى لا تقهر به مديرية قنا

٢٨٩

حزب الوفد ج ١ - ٢٨٩

فقط بل تفخر به مصر كلها فقد وهبها كل ما حباه الله من كريم
الخلال وشريف السجايا وجليل المواهب ... الخ » وفي خطاب آخر
يتحدث عن « شمس الجهاد الصحيح التي أوجدت في قنا ابنها البار
مكرم ، أوجدته فأوجدت فيه نارا تشتعل وطنية وحماسة تشعل
كل من رآها فلا يلبث أن يشتعل مثلها ، وإذا هو يأخذ بهجامع
القلوب فيتنافس كل بلد في الافتخار بالانتساب اليه وتود كل مدينة
أن تشارككم فيه . وأول من يشارككم سمهود ، وأول من يشارك
سمهود مصطفى النحاس ... الخ » .

كيف توطدت هذه العلاقة بين النحاس ومكرم — والتي
جعلت منهما أصدق صديقين في السياسة المصرية قبل أن يصبحا —
عام ١٩٤٢ أعدى عدوين في السياسة المصرية أيضا ؟ بصرف النظر
عن أن هذا الأسلوب يصطبغ بالصبغة الديماجوجية فإن هذه
العلاقة لم تكن وليدة الجهاد والوطنية فحسب بل أدى إليها عامل
هام وهو « الناحية الشخصية » ، لدرجة مثلا أنه عندما عزم النحاس
على الزواج في عام ١٩٣٤ كانت الزوجة من اختيار مكرم . وبالتالي
كان بالضرورة أن يزداد نفوذ مكرم وسيطرته على النحاس أو هكذا
كان الأمل عند مكرم ، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : إذا كانت
العلاقة بين هذين الرجلين قد بلغت هذا المبلغ من القوة فكيف
انتهت الى ما انتهت اليه من فصل مكرم من الوزارة ثم من الوفد
ثم من سكرتارية الوفد ثم فصله من مجلس النواب وفي النهاية
اعتقاله ؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن .

ولكى نطمئن على أن علاقة النحاس ومكرم كانت على خير
ما يرام حتى تأليف النحاس لوزارته في فبراير ١٩٤٢ — ولذلك
اهميته — وحتى لا يتبادر الى الأذهان أن مكرم دخل الوزارة والود
مفقود بينه وبين النحاس . نعود قليلا الى مقدمات تأليف الوزارة .

فى أوائل فبراير ١٩٤٢ . وقبل استدعاء النحاس لتأليف الوزارة - كان هو وزوجته فى زيارة لبلاد الصعيد وكان يرافقهما فى هذه الزيارة مكرم عبيد وبعض رجال الوفد وبينهم فؤاد سراج الدين ، وحينما استدعى النحاس الى القصر للتشاور فى الموقف السياسى حينئذ - سافر الى القاهرة ومعه مكرم ، وقد تركا السيدة حرم النحاس وفؤاد سراج الدين والمرافقين لاستئناف الرحلة ٠٠ واضطر فاروق - على اثر توجيه الانذار البريطانى - لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة وكان مكرم وزيرا للمالية والتموين معا . اذن كانت العلاقة كما هى طيبة وها هو مكرم يمارس نفوذه - كالعادة - بل انه - فى اmsية ٤ فبراير وقبل تأليف الوزارة - كان همزة الوصل بين النحاس والسفارة البريطانية لازالة آثار « الانذار الكريه » ، فهو الذى اشرف على صياغة الخطابين الذين تبودلا بين النحاس والسفير لتأليف الوزارة ، ويذكر مكرم انه « صاحب هذه الفكرة » وقد اشترط على النحاس تنفيذها والا لن يدخل الوزارة وانه كتب الخطابين هو والهلالى وسمرت (السكرتير الشرفى بالسفارة البريطانية « وكل هذا يؤكد نفوذ مكرم ابان تشكيل الوزارة واستمر هذا النفوذ عقب ذلك فعندما حلت الوزارة الوفدية مجلس النواب القائم آنذاك ، كان مكرم هو الذى تولى المحادثات مع أعضاء أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة بشأن الدوائر والانتخابات . وليس هذا فقط بل ان مكرم كان مستشار النحاس فى اختيار الوزراء حتى انه - اى مكرم - اعترض على ادخال صهر النحاس فى الوزارة وأن النحاس قبل هذا الاعتراض ، ويضيف مكرم دلائل أخرى ليثبت بها قوة مركزه ونفوذه فى الايام الأولى لوزارة ١٩٤٢ فيذكر مثلا انه ألح فى تضمين خطاب قبول تشكيل الوزارة « عهدا صريحا بمنع المحسوبية والاستثناءات » حتى لا يعود الناس فيأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخذة فى عام ١٩٣٧ » وانه فعلا تم هذا التضمين ..

ويضيف مكرم دليلاً آخر فيذكر أنه هو الذى وضع خطاب تشكيل الوزارة وحرره ، كما عهد النحاس اليه بالاشراف على قسم الصحافة بوزارة الداخلية وارشاد الرقيب الى سياسة الوزارة العامة ..

كل هذه السلطات بالاضافة الى تقلده — أى مكرم — وزارتى المالية والتموين ، وهما وزارتان لا شك فى جلال خطرهما ولا سيما فى وقت الحرب ، كل هذا يوضح لنا — وبما لا يدع مجالاً للشك — ان مكرم فى فبراير ١٩٤٢ هو مكرم فى وزارة ٣٦ / ١٩٣٧ وما قبلها .

نريد بهذا أن نوضح هذا النفوذ لمكرم ونبرزه — فى البداية — لكى نهمل اتهاماً توجه به بعض النواثر الوفدية الى مكرم بأن سبب الخلاف كان شعور مكرم بتقلص نفوذه وسيطرته فى وزارة ١٩٤٢ . وأهمالنا لهذا الاتهام أو الادعاء يقوينا بدوره الى أن نطرح سؤالاً : انن ما هى اسباب الخلاف الجوهرية ؟ ونقول اسباب لأنه فى الحقيقة — كما سنرى — تشابكت عدة عوامل مجتمعة واسباب متنوعة أدت فى النهاية الى خروج مكرم من الوفد والقيام بحملة تشهير فى كتابه الأسود ثم تأليف حزب جديد هو « الكتلة الوفدية » . وهذه الاسباب نستطيع أن نقسمها الى اسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة ، وسنبداً بالبحث فى تلك الاسباب « غير المباشرة » باعتبارها كانت بمثابة التمهيد وملء الخزان بالبارود فى انتظار من يشعله . وهى من الممكن أن نعتبرها مقدمات الخلاف أو بواكره . يذكر الاستاذ نجيب الهلالي أنه « لمح بواكر الخلاف بين النحاس ومكرم منذ الأيام الاولى للوزارة » وأن مصدرها السيدة حرم النحاس ، وأن مكرم ذهب اليه عقب تشكيل الوزارة بقليل وشكى له من بعض تصرفاتها ويؤيد الدكتور ميكل سور حرم النحاس فى هذا الخلاف فيذكر أنه « كانت لها مطالب فى وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم لذويها وأنه لم يجيبها الى ما طلبت فاحفظها ذلك عليه وأوقعت فيه عند النحاس قائلة له « أنه بالغ فى اكرام مكرم بمبالغة

جعلت الناس تعتقد أنه كل شيء وأن النحاس ليس شيئا ، واطمعت
 مكرم فلم يعد يسمع لها ولا لزوجها قولا . ويبدو أن هذا القول
 لا يبتعد كثيرا عن الحقيقة إذ أن السيدة زينب الوكيل وقد رأت مدى
 نفوذ مكرم وسيطرته على شئون الوفد وزعيمه حاولت - بغيرية
 المرأة - أن تنقل هذا النفوذ الى قبضتها ، ولا سيما نفوذها على
 زوجها شأنها في ذلك شأن الزوجة خاصة إذا كانت تتمتع بها كانت
 تتمتع به تلك السيدة فقد كانت تحقد على مكرم - مثلا - اسراف
 الصحافة في الكتابة عنه وعن حركاته ونشاطه « بينما لا تكتب عن
 النحاس والوزارة نصف ما تكتبه عن مكرم » . وليس هذا فقط بل
 كانت تحقد على مكرم أنه إذا خرج من الوزارة عمل في الحمامة وبيع
 منها الأرباح الطائلة في حين لا يشتغل النحاس بالحمامة وإذا ترك
 الحكم لم يكن له إلا معاشه فقط « وينكر الدكتور هيكل أنها كانت لا
 تجد بأسا بأن تصارح مكرم بذلك أمام زوجها ، فإذا ذكر لها مكرم
 مكانة النحاس من الشعب وجلال قدره في الناس ضحكت ساخرة
 وقالت « يكفيني نعيمها » . وهذه قضية هامة يتوقف عليها تحليلنا
 للموقف كله ، ومن ثم فانه يجب أن نبحث - قليلا - في شخصية
 هذه السيدة . لا شك أنها كانت تشعر - وهي السيدة الجميلة
 والذكية وزوجة لزعيم سياسى كبير ورئيس للوزارة - أن من حقها
 أن تبرز الى المكان اللائق بها في المجتمع المصرى القائم حينئذ على
 المظاهر والوجاهة ، الا أن هناك سؤالا يطرح نفسه : هل استطاعت
 هذه السيدة أن تؤثر على زوجها وتسيطر عليه ؟ لا شك أن الزوجة
 الصغيرة كانت ذات نفوذ كبير على زعيم الوفد ، فكان لها تأثيرها
 عليه ، ولا ينكر بعض رجال الوفد هذه الحقيقة ويبررونها بأن
 النحاس بائسا بحكم طبيعته - ورغم عظمتة - كان من النوع الذى
 لا بد أن يوجد الى جانبه شخص قوى يستطيع السيطرة عليه .
 ويقرر الدكتور محمد صلاح الدين ، وقد كان من أخلص الوفديين
 لمصطفى النحاس وأقربهم الى قلبه كما كان موضع ثقته - أن هذا

الشخص كان في وقت ما مكرم عبيد ، وبعد ذلك كانت زوجته زينب هانم التي سيطرت عليه وسيرته كما تريد .

نستخلص من هذا بأن زينب الوكيل استطاعت ان تؤثر في زوجها وتتسلط عليه ومن ثم فهي حين حققت على مكرم ما سبقت الإشارة اليه بالاضافة الى طبيعة المرأة وحبيها للتسلط على من بجوارها ، ولا سيما الزوج — وهذا بالاضافة الى عامل هام — سيظهر في الأتق بعد قليل — وهو ظهور غؤاد سراج الدين في حلبة الوفد مسلح هو الآخر بأسلحته الكثيرة . كل هذا يؤدي — وهو طبيعي في اعتقادنا — الى نشوب معركة بين مكرم من ناحية وزينب من ناحية أخرى ، ولكن — وبالسوء حظ مكرم هذه المرة — كانت أسلحة المعركة غير متكافئة ، فبينما كان مكرم يقف وليس معه الا سلاحه القديم سلاح الجهاد والوطنية — بفهمه — وصداقة الزعيم والأسلوب الديماجوجي ، كانت السيدة زينب تملك الأسلحة الكثيرة أهمها قوة وإرادة المرأة فاستطاعت بهما أن تستحوذ على زوجها وبالتالي أن تزيح مكرم من طريقها .

الا أنه ورغم تقديرنا لعامل الصراع بين زينب ومكرم من أجل التسلط والنفوذ — وقد استمر لفترة طويلة كان النحاس في أثناءها يعاني هو الآخر صراعا لا يقل ضراوة عن صراعهما ، لكن صراع النحاس كان بين ذكريات ماضيه ورفيق كفاحه وصديق الزمن وبين الزوجة التي يبدو أنها أخذت بمجامع قلبه وعواطفه — نقول رغم تقديرنا لهذا العامل في هذا الخلاف الذي سيؤدي الى خروج مكرم من الوفد والوزارة الا أنه لم يكن هو العامل الوحيد ، فقد كانت الى جانبه عوامل أخرى هيأت وساعدت على اشتعال نار هذا الخلاف .

فيذكر الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين عامل كان — في اعتقاده — مبعثا للخلاف بين النحاس ومكرم وهو أن مصطفى النحاس في هذه الوزارة (٤٢ / ١٩٤٤) استقن سنة جديدة لتلقى ما حدث في وزارة ١٩٢٧ / ٣٦ وخروج ماهر والنقراشي من الوفد بسبب ما كانوا يعتقدونه من سيطرة مكرم باشا على مصطفى باشا واستثثاره بكل النفوذ والحظوة لديه . ومن ثم فإن النحاس باشا في وزارة ١٩٤٢ — ومنذ البداية — عمل على ايجاد نوع من الموازنة بين أعضاء « الوفد الكبار » حتى لا يتوهم بعضهم — كما حدث سابقا — أن مكرم يطفى عليهم أو أنه يستأثر بكل المكثنة لدى رئيس الوفد فتتولد الاحاسيس والانفعالات وينتهي الأمر الى انشقاق جديد . . . » والاخ مكرم فوجيء بهذه الخطة — وهو لماح ونكي الى حد بعيد — ولكنه أخطأ في تفسيرها ، فبدلا من أن يفهمها على وجهها الصحيح اعتقد أنها تحول في شعور النحاس نحوه أو في مكانته هو عند النحاس . « ولم يستطع مكرم — وهو المعروف بعصبيته وعنفه كما يذكر سراج الدين — أن يتمالك أعضائه أو يسيطر عليها فاستسلم لأوهامه ولأقوال السوء من بعض المتصلين به يرضخون له الأمور ويستثيرونه ويفهمونه أن الأمر خطة مرسومة لزعزحته عن مكانه في الوفد والهيئة الوفدية . فاندفع مكرم حتى وقعت الواقعة . . . » .

ورغم وجهة هذا الرأي — أو هذا التبرير — إلا أنه من الثابت أن مكرم — كما مر بنا — دخل الوزارة محتفظا بنفوذه ممارسا سلطانه مشاركا في توجيه النحاس . ومن ناحية أخرى فإننا نعتقد أن مكرم وهو السيلسي الذكي لم يكن يرضى لنفسه — لو كانت خطة النحاس صحيحة كما يذكرها فؤاد — أن يروح ضحية هذه الخطة ويجعلها قبرا لصداقته بالنحاس ولنفوذه في الوفد فلا جدال في أن مكرم — كقبطي — لم يكن يأمل في زعامة الحزب المباشرة ، ولذلك فقد استمر نفسوده على النحاس

والحزب ، وكان مصمما على الاحتفاظ بهذا النفوذ . لكنه لم يكن من البلاهة بحيث يثير ما اثار من العواصف التي اقتلعت من جذوره من الوزارة والوفد ومجلس النواب ثم قنفت به في النهاية الى الاعتقال . . واذا كانت هذه الخطة حقيقة قد جالت في خيال النحاس - بحسن النية - فان هذا لا يمنع أن زوجته - وقد أرادت بهكرم شرا - كانت تدبر له - بسوء النية - لكى يصل الحال بهكرم الى ما سيصل اليه . ثم انه كان من المحتمل أن تقبل نظرية فؤاد سراج الدين لولا أن الماضى من ناحية والمستقبل من ناحية أخرى - فيما يتعلق بطبيعة النحاس - يؤكدان عكس ذلك . فلا شك انه فى الماضى - أى قبل ١٩٤٢ - كانت شخصية مكرم تلقى بظلالها الكثيفة حول النحاس - وذلك باعتراف بعض رجال الوفد انفسهم - أما فى المستقبل فستسيطر شخصية أخرى هى شخصية فؤاد سراج الدين - فيما يتعلق بطبيعة النحاس - يؤكدان عكس ذلك . بالاشتراك - مع السيدة حرم النحاس . ولذلك فالسؤال الذى يطرح نفسه - بالحاح - هو : هل كان الأستاذ فؤاد نفسه وراء الاكمة يحرك الخيوط بمهارة ؟ أو بصيغة أدق : هل لعب فؤاد دوره فى هذا الخلاف ؟

تشير معظم المصادر الى دور فؤاد باشا فى تحريك خيوط المؤامرة التي راح ضحيتها مكرم . فعندما يحدثنا الدكتور هيكل فى مذكراته عن الأقوال التي تبادلها الناس إبان الخلاف - وفى تعليقه يقول « وحسبى أن أنكر أن عنصرا جديدا دخل الوزارة قبل خروج مكرم منها كان له من بعد اثر واضح فى الوفد وسياسته ذلك هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين الذى عين وزيرا للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين سنة . ولما أخرج مكرم من الوزارة عين فؤاد بك وزيرا للداخلية ثم وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية معا ، » وبينما لا يشير الدكتور هيكل بوضوح الى حقيقة دور فؤاد فى

الخلاف ، يذكر الاستاذ فتحى رضوان أن أسهم سراج الدين كانت
 في صعود مستمر عند النحاس وفي دوائر الوفد وأنه قد أعان على
 الهاب هذه الخصومة بين النحاس ومكرم « ومن خلال هذا يلزمنا أن
 نشر سريعا الى بداية العلاقة التى نشأت بين النحاس وفؤاد
 سراج الدين ، فقد مر بنا أنه قد تقدم فؤاد بترشيح نفسه في
 الانتخابات عام ١٩٢٦ على مبادئ الوفد وأن مكرم هو الذى
 رشحه ، ثم توطدت العلاقات أبان الانتخابات التى أجراها محمد
 محمود في ١٩٢٨ حينما تنازل فؤاد عن دائرته للنحاس على النحو
 الذى سلف ثم كان لشخصية فؤاد نفسه — ولا يجب التهوين من
 شأنها — أثر فى توطيد هذه العلاقة الا انه ورغم كل هذا وما يعترف
 به فؤاد نفسه من قوة علاقته برجال الوفد عامة والنحاس بصفة
 خاصة فإنه ليس بالضرورة أن تؤدى هذه العلاقة الى القضاء على
 علاقة مكرم بالنحاس ، وتأسيسا على هذا نستطيع أن نرفض
 الشكوك التى حامت حول دور فؤاد فى القضاء على علاقتها اللهم
 الا اذا كان فؤاد قد استطاع بذكائه — بطريقة أو بأخرى — أن
 يبرز مساوئ مكرم وأسلوبه الديماغوجى وأثره فى تفقيت بنيان
 الوفد وزعزعة كيانه أو لعل هذا كان يجول فى خيال مكرم لا سيما
 وقد عرف عنه الخيال الخصب .

ان الامر لا يعدو فى تقديرنا ان مكرم قد احس بذكائه هو
 الآخر ان حب فؤاد — وهو حب جديد — يتسلل فى انسياب الى
 قلب مصطفى النحاس وروحه وأنه يوشك أن يحتل مكانه فطار
 لب مكرم وطاش صوابه وسار يتخبط على غير هدى . ويؤيد هذا
 الأستاذ محمود غنام بقوله « ولا اكون متجنبا على التاريخ اذا قلت
 أن حالة الغرام بين النحاس ومكرم قد أدت الى الغيرة من حلول
 شخص آخر لدى النحاس بدلا من مكرم فقد اعتقد مكرم عندما توثقت
 العلاقة بين مصطفى النحاس وسراج الدين أن قلب مصطفى قد
 بعد عن حب مكرم » . الى أنه من ناحية أخرى نجد الدكتور محمد

صلاح الدين يؤيد حقيقة دور فؤاد فيما يتعلق بالاشاعات التى انطلقت آنذاك ويبدى صلاح الدين أسفه فيذكر « ان فؤاد كان ينبغي عليه أن ينتظر بعض الوقت الا أنه يبدو أنه كان طموحا ومتسرعاً للوصول الى تحقيق أطباعه الواسعة فاتخذ كل الوسائل لتحقيقها وكانت تسنده مؤهلاته فى كونه شاب وسيم وغنى الأمر الذى فتح مجالا للشائعات والشكوك وينتهى بصلاح الدين الى أن لفؤاد يدا فى اخراج مكرم من الوفد .. » .

ويتناول الاستاذ فؤاد هذا الاتهام لينفيه ويدفعه عن نفسه مدلا على أن علاقته بمكرم كانت وثيقة جدا ، وقد بدأت قبل بحوله الوزارة بمدة طويلة ، وقبل انتخابه عضوا بمجلس النواب ، كما يذكر أنه حينما اختير وزيرا فى ١٩٤٢ كان يعتقد أن مكرم هو الذى رشحه لمنصب الوزارة لعلاقتها الوثيقة ولما كان يسمع منه من عبارات الاطراء فى شخصه باستمرار ، وظل فؤاد على هذا الاعتقاد حتى خرج مكرم من الوفد والوزارة فعلم الحقيقة وهى أنه — أى مكرم — عارض بشدة فى اختياره وكيلا لوزارة الداخلية عقب تشكيل الوزارة مباشرة (فى فبراير ١٩٤٢) وكان الذى رشح فؤاد — كما علم فيما بعد — عبد الفتاح الطويل وايدى النحاس وأعضاء الوفد ، وعارض مكرم فقال له عبد الفتاح الطويل « اننى كنت اعتقد أنك أول الموافقين على هذا الترشيح نظرا لما نعلمه عن علاقتك الوثيقة بفؤاد » . ولكن مكرم أصر على موقفه مما جعل النحاس باشا حينئذ يرجئ الأمر حسبا للمناقشة .. وكان من الممكن للباحث فى صلة مكرم بفؤاد — وبالتالي فى أسباب الخلاف بين مكرم والنحاس — أن يجد فى هذا الموقف الحلقة المفقودة بين فؤاد ومكرم — حين رفض الأخير اشتراك الأول فى الوزارة فى بداية تأليفها — الأمر الذى أدى الى أن يلقي فؤاد بوزنه فى الهاب الخصومة واشعال نارها بين النحاس ومكرم . نقول كان من الممكن لولا أن فؤاد يذكر أنه لم يعلم بهذه التفصيلات الا بعد خروج مكرم من

الوزارة والوفد وقد نقلها اليه نجيب الهلالي وصبرى أبو عسلم
وعبد الفتاح الطويل شخصيا . وكان من الطبيعى الا يخبرونى —
كما يذكر فؤاد — بها قبل خروج مكرم من الوفد » .

والواقع ان الباحث حين يطالع الصحافة ولا سيما الوفديّة
وبالذات جريدة « المصرى » لا يحتاج كبير عناء لكى يدرك علاقة
الود بين فؤاد ومكرم فى الفترة من ١٩٣٦ الى أوائل عام ١٩٤٢ ،
فقتشير جريدة المصرى الى زيارة قام بها مكرم عبيد لكفر الجرايدة
واستقبال آل سراج الدين له واحتفالهم به وكرمهم اياه ، وقد
استمرت هذه العلاقة الوطيدة حتى بعد تأليف الوزارة فكان مكرم
يستدعى فؤاد الى منزله حينما كان وزيرا للمالية والتموين — ولم
يكن فؤاد قد اشترك فى الوزارة بعد — وذلك ليساله رايه فى بعض
المشاكل والأزمات الخاصة بوزارتيه . فيذكر فؤاد — مثلا لذلك —
حينما استدعاه مكرم وسأله رايه فى « أزمة القمح » التى كانت
مستحكمة حينئذ (١٩٤٢) وعما اذا كان لفؤاد اقتراحات خاصة
بشأنها .. وعندما قدم له فؤاد اقتراحه لتفريج الأزمة ابتهج مكرم
وكان رده — كما يذكر فؤاد — « ان قام وقبله مرارا وقال له انه امر
على اختياره وزيرا فى الوزارة ... الخ . فشكره فؤاد قائلا له
« انت تعلم مشاغلى الخاصة واننى زاهد فى اى منصب حكومى ولو
كان منصب وزير » ونعتقد ان قول فؤاد بالزهد فى منصب الوزير
كان فيه ادعاء ومبالغة ، فان الرجل الذى يضطر لتغيير تاريخ
ميلاده ليتمكن من دخول مجلس النواب لا نستبعد ان طموحه يتخذ
اى وسيلة ليصل الى منصب الوزير وهذا ليس عيبا . والسؤال
الذى يطرح نفسه الآن : هل كان دخول فؤاد سراج الدين الوزارة
نفسه عاملا من عوامله الخلاف بين النحاس ومكرم ؟ وبصيغة أدق
هل كان دخوله الوزارة تمهيدا لخروج مكرم منها ؟ . ينفى فؤاد
هذا بشدة ويحججه انه لم يكن هناك داع اطلاقا يدعوه لمحاربة
مكرم او زحزحته من مكانه لأنه — اى فؤاد — لم يكن يطمح فى مكانه

بالوفد اذ لم يكن عضوا في الوفد حينئذ (١٩٤٢) . . هذا بالاصانة الى انه كان يعتقد ان مكرم هو الذى رشحه للوزارة لعلاقته القوية به وهى العلاقة التى اشرنا اليها . — ويستطرد فؤاد في توضيح وجهة نظره — او تبريرها — فيشير الى ان الخلاف بين مكرم والنحاس بدا قبل دخوله الوزارة « فاننا لم ندخلها الا في أبريل ١٩٤٢ وكانت الوزارة قد شكلت في فبراير ١٩٤٢ (٥ فبراير) وفي هذه الفترة بين تشكيل الوزارة ودخولى فيها كانت الخلافات قد اخذت مجراها وبدأت تظهر للجميع .

ولا شك ان هذا الدفاع يحمل الكثير من الحقيقة ، فالثابت — كما مر بنا — ان سحب الخلاف كانت قد بدأت تتجمع في أفق الوزارة عقب تشكيلها بقليل — أى في فبراير — كما ذكر الاستاذ نجيب الهلالي في شهادته امام محكمة الثورة . ويؤكد مكرم نفسه هذه الحقيقة فيذكر ان خلافاته مع النحاس ظهرت قبل اختيار سراج الدين وزيرا في الوزارة . الا انه ومن ناحية أخرى يبدو ان الرغبة في دخول فؤاد الوزارة كانت عاملا في الخلاف بين النحاس ومكرم . اذ يذكر مكرم ان النحاس حدثه في يوم ما عن رغبته في تعيين فؤاد وزير زراعة فرفض مكرم بحجة انه ما زال جديدا في الوفد ، وحينما ألح النحاس رشح له مكرم محمد الوكيل باعتباره اقدم منه . وما ذكره مكرم في شهادته يناقض ما ادعاه في لقائه مع سراج الدين من انه هو الذى اقترح تعيينه وزير .

على أى حال نستطيع ان نقرر ان الخلاف بين النحاس ومكرم كان موجودا قبل دخول فؤاد سراج الدين الوزارة الا انه ظل خلافا متواريا ، فقد كان الاثنان يتحاشيان اظهاره ، ولهذا لا نجد اثرا له في الصحافة طوال شهر فبراير ١٩٤٢ ، الا أن مكرم كان أكثر صراحة ، فقد حيث عندما اتفق النحاس باشا وزوجته على كتمان خبر الخلاف الذى نشب بينهما وبين مكرم — لدرجة انه

عندما ذهب الهلالى باشا واحد الوزراء الآخرين الى والدهما عبد الواحد الوكيل لتوسيطه فى الصلح بينها وبين مكرم باشا وجداه لا يعرف شيئا — هذا فى الوقت الذى خرج فيه مكرم يقول لأصدقائه ويذيع لهم أن زينب هائم شتمته وأهانتة ... الخ .

كان هذا الخلاف المستور تجرى أحداثه بينما كان هناك عامل آخر يعمل فى الخفاء ويعد المسرح لظهوره ، فقد كان القصر — وقد تناهى الى اسماعه بواخر هذا الخلاف — يعد نفسه للقيام بدور فيه . فقد نشرت جريدة « الأهرام » فى ١٣ مارس ١٩٤٢ تصريحاً لمكرم يصف فيه مقابلة له للهلك ويعلن فيه أنه عرض على المسامح الملكية أهم شئون التموين والسياسة والقطن ٠٠ كما أشاد ببساطة الملك وديمقراطيته « وأنه ملك للجميع » .. كان هذا اللقاء بين فاروق ومكرم بتدبير من أحمد حسنين — رئيس الديوان الملكى حينئذ — وقد كان هدفه منه — كما يذكر التابعى صديقه — الانتقام من مصطفى النحاس ، إذ كان حسنين يحس بأنه لطمه فى حادث ٤ فبراير — ومن ثم فقد دبر هذا اللقاء ليساعد فى إشعال نار الخلاف بينه وبين مكرم . وحقق حسنين هدفه ، فعلى أثر نشر تصريح مكرم السابق غضب النحاس الذى كان قد حذر مكرم من هذه المقابلة الملكية . — ويذكر التابعى أنه قد زار النحاس فى مساء نفس اليوم — ١٤ مارس ١٩٤٢ — وجرت فى حضوره محادثة تليفونية بين النحاس وبين مكرم الذى كان يحدثه فى أمر خاص بترشيحات الوفد .. فقاطعه النحاس طالبا منه تفسيراً لتصريحاته المنشورة بالصحف ولامه على عدم عرضه ما نشره عليه قبل أن ينشر متسائلاً لماذا تجاهله هذه المرة ثم أظهر له ابتعاضه مما نشره وأنه لا يأتى الا على لسان « العبيد » ... الخ .

ونخرج من هذا بحقيقتين : الأولى أنه كانت هناك سحب خلاف — يحجبها النحاس ويظهرها مكرم — وهى من صنع زينب

الوكيل وبعض المحيطين بمكرم وكل له هدفه من ورائها ، والحقيقة الثانية أن القصر - أحمد حسنين ومن خلفه فاروق - كان يعمل على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ، ويؤكد هذه الحقيقة فؤاد سراج الدين ويفسرهما بأن القصر كان يعتقد - وهذا حق - أن مكرم قوة كبيرة في الوفد وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقسامها كبيرا في الوفد والهيئة الوفدية ، ومن المعروف أن الوفد هو الخصم الأول للقصر الذي يريد تفتيت كلمته وتفريق صفوفه .

وهناك سؤال يطرح نفسه : وماذا يستفيده مكرم من هذا الموقف وهو الرجل الثاني - أن لم يكن الأول - في حزب الوفد وعلى أى أساس يغامر بماضيه الطويل في الجهاد والحزب ؟

لا شك أن مكرم حينئذ - وفي مارس ١٩٤٢ - كان قد بدأ يحس بسيطرة زوجة النحاس ومن ثم فقد بدأت الأرض التي كان يقف عليها تهتز من تحت قدميه ، فقد لح بزكائه - المشهود له به - أن قبضته على قلب النحاس وعواطفه قد ضعفت شيئا فشيئا .

وننتهي من هذا لقرر أن الخلاف بين النحاس ومكرم - والذي أدى إلى انشقاق سنشير إلى وقائعه وتفاصيله بعد قليل - لم يكن وليد شخص بمفرده : فلم تكن زينب الوكيل تقف وحدها وراءه ، ولم يكن كذلك فؤاد سراج الدين يصول ويجول منفردا ، وليس السبب تقلص نفوذ مكرم في الوزارة بعد فترة - كما سنرى - ، كما وأنه لم يكن القصر أو أعضاء الوفد كل بمفرده وراء هذا الانشقاق ، بل كل هذه العناصر مجتمعة ساهمت وتضافرت على التفريق بين أصدق صديقين في السياسة المصرية . غاية الأمر أن تلك العناصر - وهي ليست بالهيئة - كانت تختمر تحت السطح وتجهز البارود في انتظار شرارة توقد لتلتهب وتشتب

نيرانها حامية فوق السطح . وكانت تلك الشرارة — أو السبب المباشر للانفجار — مسألة الاستثناءات . وكان النحاس يعتقد أن مكرم سيختار تلك المسألة ميدانا للمعركة وكان يحدث الوزراء بشكوكه في مسلك مكرم . وقد ذهب نجيب الهلالي الى مكرم يستفسر منه عن حقيقة ذلك فأنكر مكرم أن لا شيء من هذا يدور بخاطره . . . الا أن الأفق كان مليئا بالغيوم والعاصفة توشك على الهبوب .

فحينها تقدمت الوزارة بطلب عدد من الاستثناءات والترقيات لبعض الموظفين الوفديين الذين انفصلوا في عهد الوزارات غير الوفدية ، رفض وزير المالية — مكرم عبيد — الموافقة على هذه الطلبات ، فراجع النحاس في الأمر ، فأحال مكرم المسألة كلها على اللجنة المالية . وكان مكرم نفسه — بوصفه وزيرا للمالية — رئيس هذه اللجنة ، فكان من الطبيعي أن تقرر عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، ورفعت مذكرة بقرارها الى مجلس الوزراء في مايو ١٩٤٢ . ولأن مكرم كان قد تأهب للمعركة وأعد الأسلحة لها فلم يكتف بتقديم المذكرة الى مجلس الوزراء بالرفض بل أرغم جريدة « المصري » على نشر هذه المذكرة .

فأثارت النحاس وزادت في حنقه على مكرم لمعارضته طلبات له ثم التشهير به بالنشر ، وكان معظم هذه الطلبات الاستثنائية بايعاز منه وصادرا عنه ، وكان مكرم كذلك قد رفض تمييز بعض أصهاره في طلبات تصدير مربية تقدموا بها الى وزارة المالية واستندوا فيها الى صلتهم برئيس الوزارة . ويجب أن نطرح سؤالا : هل كان مكرم في موقفه وتشدده ازاء الاستثناءات مخلصا — مجرد الاخلاص — أم كانت تحركه عوامل شخصية بحته ؟ يبدو أن مكرم — وقد أحس باهتزاز علاقته بالنحاس ولم يعد حينئذ صاحب النفوذ الأول بالإضافة الى الأمل الذي راوده باتصاله بالقصر — ومن ثم وجد ضالته في مسألة الاستثناءات فانتهزها فرصة وبالغ وشنع في اتهام أصهار النحاس (ولا سيما أحمد وحافظ البركيل)

باستغلال النفوذ والتصدير والاستيراد فأطلق الكثير من التشنيعات عليها . ولا يعنى هذا — فى رأينا — أن مكرم كان متجنبا فلا شك أن أصهار النحاس وغيرهم من المتصلين به و ببعض رجال الوفد قد عصفت بهم رياح الريبة والشك واستغلال النفوذ « وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فى فصل « الوفد فى الحكم » الا أننا نأخذ على مكرم اتخاذ موقف المحارب العنيف فى هذه الجولة وأراد أن يضرب الضربة القاضية بينها سبق له أن شارك فى مسألة الامتيازات والاستثناءات ودافع عنها دفاعا بليغا وقويا فى عام ١٩٣٧ مما كان من اسباب انشقاق ماهر وغالب والنقراشى .

ومهما يكن الأمر فقد كان هذا الموقف من مكرم اعلنا بالمعركة الفاصلة ومن ثم فقد أعلن النحاس عدم امكانه التعاون مع مكرم وطلب منه أن يستقيل من الوزارة ، فرفض فارسل اليه عثمان محرم لمطالبته بالاستقالة فرفض مكرم متحديا النحاس . ولا شك أننا نستطيع أن ندرك أن القصر كان يقف وراء مكرم فى هذا الموقف ، كما أدرك النحاس أنه يعمل بوحى القصر وأن مصدره رئيس الديوان أحمد حسنين ، الأمر الذى زاد فى ثورة النحاس فأعلن أنه اذا لم يستقل فسوف يقيله من الوزارة . واكفهر الجو وتلبدت الغيوم ومما زاد فى تلبدها أزمة أخرى كانت ناشبة الى جوار مسألة الاستثناءات وهى أزمة وزارة التموين . فقد مر بنا أن مكرم تولى وزارة التموين بالاضافة الى وزارة المالية حين تآلفت الوزارة فى ٥ فبراير . الا أنه حدث — وبعد أن ظهرت بوادر الخلاف بين زينب ومكرم أولا ثم بين النحاس ومكرم ثانيا — أن أعلن النحاس فى خطاب العرش الذى القاه فى ٣٠ مارس ١٩٤٢ أعلن سحب وزارة التموين من مكرم . وكان الهدف من هذا التعديل التخلص من مكرم كوزير التموين لاستمراره فى التحقيقات التى كان قد أجراها ضد أصهار النحاس فى تهم نسبها لهم . ويذكر مكرم أنه قدم استقالته من عضوية الوفد لنجيب الهلالى فتدخل بعض الوزراء فأعاد النحاس

وزارة التموين الى مكرم . الا ان الأمور تخرجت مرة أخرى حين ذهب احمد الوكيل — على أثر تحقيق معه — ثائرا يهدد مكرم ويصيح في فناء الوزارة « ان مكرم سيخرج من وزارة التموين » . على اى حال كانت هذه الأزمة بالاضافة الى مسألة الاستثناءات والى جانب العوامل الأخرى — التى أشرنا اليها — كانت كلها مؤذنة بأن الأمور تسير فى طريق الانفصال . ورغم هذا وفى وسط هذا الضباب كانت تبذل محاولات لاتخاذ ما يمكن اتقاذه ، فيذكر فؤاد سراج الدين انه طلب من مكرم ان يسافر معه الى بلدته للاقامة معه أسبوعا حتى تهدأ النفوس المضطربة ووافق مكرم بعد الحاح الا انه فى صباح اليوم التالى — كما يذكر فؤاد — اتصل به مكرم واعتذر عن السفر بحجة « انه لا يريد ان يهرب من ميدان المعركة » واستمر فى عقد الاجتماعات بمنزله مع بعض الشيوخ والنواب الوفديين مثل « السيد سليم — بشارة ميخائيل ، أحمد قاسم جسودة ، جلال الصامصى . . . الخ) وكان مكرم يهاجم فيها زملاءه الوزراء والنحاس باشا ، فقام النحاس من ناحيته بمقعد اجتماعات مابثلة يشرح فيها الموقف . واحتدم الخلاف واتخذ صورة الصراع لدرجة أن عبد القوى أحمد باشا يصوره حينئذ فيقول « أعتقد أننى لو حملت القرآن يمينى والانجيل بيسارى وذهبت الى النحاس ومكرم لتصفية ما بينهما فلن يسمع لى أحدهما » .

وبدأت تهب العواصف والزلازل . استقبل الملك مكرم عبيد — للمرة الثانية — وبدون علم النحاس وكان ذلك فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ . ورغم أننا لا نعرف ماذا دار فى هذا اللقاء الا أننا نستشف منه ان القصر كان يتابع الخلاف وأنه ما زال يساند مكرم . والواقع انه — أى القصر أو حسنين بالذات — كان يلعب الدور بمهارة فقد أرسل الملك الى النحاس — أيضا — واستمع منه تفاصيل الخلاف وما أن انتهى من سماعها حتى قال للنحاس « أنك لمعذور أن احتملت كل ذلك من مكرم وضبرت عليه » . ولا شك ان فاروقى كان غير

صادق في هذا التعبير لأنه — كما رأينا وسنرى — كان طرفا هاما في هذا الخلاف وباعثا عليه . ومما يؤكد هذا ولا يدع مجالا للريبة أنه عندما ذهب النحاس الى القصر وطلب اقالة وزير المالية — مكرم — رفض الملك واقتراح تقديم استقالة الوزارة فيكلفه باعادة تشكيلها بدون مكرم اذا اراد . فرمى النحاس استقالة الوزارة في ٢٥ مايو ١٩٤٢ وعهد اليه الملك بتأليفها في ٢٦ مايو فالفها بدون مكرم ، واصدرت سكرتارية مجلس الوزراء بيانا بأن الرئيس دعا جميع الوزراء — عدا وزير المالية — لحضور جلسة مجلس الوزراء التي تعقد في هذا اليوم .

كانت اقالة مكرم من الوزارة — او فصله منها — أولى الزلازل . وسرعان ما عاجلته الضربة الثانية وهي فصله من الوفد كسكرتير له — منذ ١٩٢٧ — وعضوا به — منذ ١٩٢٠ — فكيف أتت هذه الضربة ؟ يبدو أن فؤاد سراج الدين — وقد ينس من اصلاح الحال ورأى ان الهوة تتسع — رأى أن يعاجل الوفد — او مصطفى النحاس — مكرم بالضربة الثانية ولتكن القاضية ، ففي حديث له مع التابعي ساله : « عن رايه في فصل مكرم باشنا من الوفد ؟ » واستطرد فؤاد قائلا « أنه يفضل فصل مكرم لان الخلاف استفحل ومستحيل أن تصفى القلوب مرة أخرى » ويبرر فؤاد هذا بأنه « اذا فصلناه — أي مكرم — حينئذ فلن يستطيع أن يفعل شيئا لوجود الوفد في الحكم » ، لكن اذا تركناه جايئ نخرج من الحكم ويهاربنا » . ونعتقد أن فؤاد لم يكن وحده الذي يرى التعجيل بفصل مكرم من الوفد — بعد استفحال الخلاف وفصله من الوزارة — بل انسياقا مع العوامل التي اشرنا اليها نرجح ان بعض أعضاء الوفد الآخرين كانت تحذوهم نفس الرغبة في اخراج مكرم من الوفد — فقد آن له أن يخرج — لكي يصبحوا ارقاما صحيحة لا تقبل الكسر . هذا على الرغم من أنهم — او بعضهم — كان على علاقة طيبة مع مكرم واستمرت هذه

العلاقة حتى بعد خروجه من الوفد ولو كرملاء في المحاماة
مثلا .

على أى حال اجتمعت الهيئة الوفدية . ولما كان مكرم مازال
عضوا في الوفد وسكرتيرا عاما له فقد حضر الاجتماع الذى فيه
تعاهد على الامتناع عن طرح أسباب الخلاف على الهيئة كما نفى
النحاس أمها أية نية أو رغبة له في المساس بمركز مكرم في الوفد .
وأصدرت سكرتارية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم في الاجتماع من
تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف في الحكم . هل
التاريخ يعيد نفسه حقا ؟ هذا الموقف — أو هذا المشهد الدرامى —
يفكرنا بموقف شبيه له حينما التقى النحاس والفقراشى — على اثر
الخلاف واستبعاد الأخير من الوزارة — في حفلة أولا ثم في اجتماع
ضم بعض أعضاء الهيئة الوفدية ثانيا .

وعلى أى حال لم يستمر هذا التفاهم طويلا ولم يكن من الممكن
له أن يستمر فقد جف نبع العاطفة وغيض نهر الصداقة إذ نشرت
جريدة « المصرى » بيانا عن هذا الاجتماع ولم تشر فيه الى « سكرتير
الوفد » . ولو بعبارة واحدة أو « المجاهد الكبير » ، ويبدو أن
الاستاذ غنام كان وراء هذا التجاهل ، وإن كان يقال « انه كان
بايعاز من « رفعة » رئيس الوزراء » ، ولم يسكت مكرم مخاطب
الاستاذ غنام بشأن ذلك فأجابه غنام بأنه سيعمل على تهدئة الحال .

مهما يكن الأمر فقد اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقام
النحاس أمها فشرح أسباب الخلاف ثم أعلن أنه قد فصل مكرم
من سكرتارية الوفد ، كما أعلن أنه سيقاوم ترشيحه لنقابة المحامين ،
وكان النحاس يكرر هذا في اجتماعه بوفود المحافظات والمديريات
— كلا منها على حدة — . ولم يتلق مكرم هذه الصفحة ساكتا

فسرعان ما أرسل الى النحاس خطابا مذكرا اياه بانسه انتخب
سكرتيرا عاما للوفد باجماع آراء الهيئة الوفدية والوفد في نفس
الجلسة التي انتخب فيها هو - أى النحاس - رئيسا للوفد ،
« أما فيما يختص بنقابة المحامين فليس لاية حكومة أن تتدخل في
انتخاباتها » . ورغم أن النحاس أهمل هذا الخطاب الا أنه انتهز
فرصة مناقشة استجواب قدمه النائب فكرى أياظة عن الاستثناءات
في مجلس النواب ووقوف مكرم - كممثل للاتهام - يلفت نظر النحاس
بشأن واقعة معينة - انتهز النحاس الفرصة وصاح قائلا : « أنا
فصلتك من سكرتارية الوفد » .

وبإزاء هذا الموقف أرسل مكرم خطابا موقعا عليه من عشرين
نائبا الى النحاس في ٢٧/٦/١٩٤٢ يطلبون فيه عقد الهيئة الوفدية
في ٢٩/٦/١٩٤٢ للنظر والمناقشة في بعض المسائل من بينها « تحديد
مركز مكرم عبيد في الوفد ومنصب سكرتير الوفد » ، ومراقبة دار
مكرم والحصار المضروب حولها ، والاستثناءات التي لا تزال الوزارة
سانرة فيها ، وكذلك بحث الموقف الحربى وغيره من المسائل . فما
هى وجهة نظر مكرم في تقديم هذه العريضة الى النحاس أولا قبل
تقديمها الى البرلمان ؟ يبرر مكرم هذا الاجراء بأنه كان يأمل « أن
تقتنع الحكومة بأخطائها فتعالجها أو تقتنع نحن - بخطأ ماخذنا
عليها فنعدل عنها من غير حاجة الى مناقشة في البرلمان » . وهل
كان مكرم فى مريضته تلك يهدف - بالنية الحسنة - الى ما ذكر
فيها من حيث اقتناع الحكومة بأخطائها و . . . الخ ؟ نستبعد ذلك
لأنه لا شك أن مكرم - حينئذ وفي نهاية يونيو ١٩٤٢ وبعد فصله
من الوزارة ثم من سكرتارية الوفد - كان يدرك تماما أنه لا رجعة
له الى صفوف الوفد وتنبه لنفسه ومصيره الذى كان مربوطا
بالحزب ، كل هذا افقده انزاته ومن ثم فقد أراد كتحريك يتعلق
بقشة - أن يلعب بورقة أخيرة في اجتماع - علق عليه الأمل -
وتعتقد الهيئة الوفدية لعله يستطيع أن ينقذ مراكبه التي أوشكت

على الفرق فيحوز ثقة أغلبية أعضائها معتمدا في ذلك على براعته في الخطابة وعلى ماضيه الطويل باعتباره « المجاهد الكبير » و — « مكرم النزيه » ، كانت محاولة لأن يمسك بزمام الموقف ويبدو في الميدان كمفترى عليه من النحاس والملتصقين به ريثالتأني لعله يستطيع — في حالة فشله في استرداد مواقعه — أن يسبب تصدعا كبيرا في حزب الوفد ، ومن ناحية أخرى كانت هذه العريضة مناورة بارعة إذ لا بد أن مكرم كان يعرف مقدما أن النحاس لن يوافق على دعوة الهيئة الوفدية لمناقشة ما جاء في عريضته أو في خطابه لأنه كان قد سبق وقدم عن بعض هذه المسائل التي وردت فيه استجابا في مجلس النواب تحدد لنظره « بعد غد » أي في نفس اليوم الذي حدده لعقد الهيئة الوفدية اجتماعها - ولذلك لا نستبعد أن مكرم أراد أن يمهّد لنفسه ويستبق الحواشي ليبرر موقفه الذي سنجده في جلسة النواب وهو الهجوم « غير المتزن » على النحاس ووزرائه . لكن ماذا كان رد الفعل عند النحاس إزاء الخطاب ؟ في البداية رفض النحاس (ووافق سراج الدين) الرد عليه الا أنه — أي النحاس — عدل عن هذا الرأي وأرسل محمد صلاح الدين ليطلب من موقعي الخطاب مقابلته « ليعرف منهم شخصا الأسباب التي يريدون من أجلها عقد الهيئة الوفدية » ثم ليبلغهم أجاباته عن تساؤلاتهم . وكانت أجابات النحاس حاسمة من ناحية إصراره على أن مكرم « لم يعد مسكرا للوفد » وكذلك رفضه لطلب عقد الهيئة الوفدية . أراد النحاس أن يفوت الفرصة على مكرم فأصر على إغراقه الأمر الذي دفع مكرم إلى أن يطلق لسانه في كل مكان وتبريره في ذلك أنه أراد مناقشة النحاس في « اجتماع عائلي — أي الهيئة الوفدية — فرفض ومن ثم « فلا تلوموني إذا أنا تكلمت علانية في مجلس النواب » ولذلك فقد أراد فؤاد سراج الدين التعجيل بفصل مكرم — كما مر بنا — من الوفد « لأنه طالما مازال عضوا في الوفد مان

مهاجمته أو الحملة عليه من أعضاء الهيئة الوفدية أمر صعب احتراماً لعضويته في الوفد والهيئة الوفدية . « . إذن كانت الأذهان مهتية لفصل مكرم من الوفد وبقي أن يكون هناك تبريراً لهذا الفصل — على الأقل أمام الرأي العام الذي كان يجهل معظم ما يدور في كواليس الوفد من صراعات ومؤامرات — وكان التبرير عريضة مكرم إلى البرلمان التي قدمها إليه لمناقشتها في ٢٩ يونيو ١٩٤٢ . ورغم أننا لن نتعرض لهذه المناقشة بالتفصيل إلا أننا لا نملك إلا أن نبدي الأسف إزاء ما حدث في تلك المناقشة التي كانت مدعاة للخزي في ظروف تمر بها مصر حينئذ فالحرب قائمة على قدم وساق والجيش متطاحن على أبوابها ودوى المدافع والقنابل يسمع في الإسكندرية وطائرات المحور تحلق فوق الأراضي المصرية . ووسط كل هذه النيران — التي لا مزيد عليها — يشعل النحاس ومكرم ناراً أخرى، فقد أصر النحاس عند افتتاح جلسة النواب على نظر الاستجوابات المقدمة عن الاستثناءات رغم أن أصحابها — بما فيهم مكرم — طلبوا تأجيل النظر فيها مراعاة للظروف .

ويبدو أن النحاس — باعتباره متهماً هو وحكومته — كان يجد في هذا الإصرار تبريراً لموقفه ، ومن ثم فقامت معركة حامية الوطيس بينه وبين مكرم على مسمع من النواب والرأي العام . وكان لا بد مما ليس منه بد فاجتمع الوفد في ٦ يوليو ١٩٤٢ وأصدر قراراً بفصل مكرم « باشاً » وراغب حنا « بك » من الوفد والهيئة الوفدية ، كما أعلن القرار أنه سينظر في أمر النواب الذين وقعوا على العريضة في جلسة أخرى . كان اجتماع الوفد واتخاذ قراره قد تم في غيبة مكرم وزميله ودون إخطارهما بالاجتماع .

فماذا يفعل مكرم — وقد غرقت كل مراكبه — ؟ هل كان مازال يراوده الأمل في أن يناضل ويضم إليه بعض أعضاء الهيئة الوفدية أو أعضاء البرلمان وكان له على كثير منهم — كما يذكر الدكتور هيكل — أياد استمرت سنين طويلة ومن ثم يضعف موقف الوزارة ؟

ينكر هيك أن مكرم كان — حيثئذ — لا يستطيع نشاطا ظاهرا حيث الأحكام العرفية مبسطة والرقابة على الصحف قاسية ، وأبواب الاعتقال مفتوحة . وعلى الرغم من ذلك حاول مكرم أن يضم اليه من أعضاء البرلمان ما استطاع « لكنه لم يلق في ذلك نجاحا يذكر » حقيقة انضم اليه جماعة الشبان المتعلمين وقليلون من أعيان الصعيد في مديرية قنا « إلا أن مؤازرتهم كانت اقتناعا منهم بأن النحاس ظلمه في غير حق ولا مصلحة وطنية ، ولذلك اندفعوا في تأييده وتعرضوا لغضب النحاس » . هذا وقد دفع الحماس — حماس بدافع الغيرة القبلية — بعض الشيوخ والنواب الوفديين الذين أيدوا مكرم فأرسلوا للنحاس استقالة مسببة وقعوها بأسماءهم احتجاجا على قرار الوفد بفصل مكرم وزميله « راغب حنا » . .

وقد وقع على هذه الاستقالة سبعة عشر شيخا ونائبا وفديا . ورغم أن الحكومة تجاهلت هذه الاستقالة الجاعية فلم تشر إليها نجد أن الوفد اجتمع في هيئته برئاسة النحاس باشا وأصدر قرارا بفصل الأعضاء « السبعة عشر » دون أن يشير القرار الى هذه الاستقالة ، وأشار فقط الى أن فصلهم بناء على اتهامهم لرئيس الوزراء وزملائه بالتفريط في حقوق البلاد .

كان فصل مكرم — وزملائه — من الوفد بعد فصله من الوزارة ثم من سكرتارية الوفد ضربات متلاحقة أراد النحاس وزملاؤه بها — ولا نقول أراد الوفد كحزب — بتر مكرم من الوفد وإظهاره بمظهر المتجنى المذنب .

وقد نجح النحاس في انتزاع مكرم وجماعته من الوفد مهمل يستكين مكرم وقد عرفه الناس والوفد منافلا ومجاهدا ؟ تساعل

الناس حينئذ - وحق لهم أن يتساءلوا دائما اذا ما اندلعت امامهم السبل واكفهرت السحب - فلا شك ان ما اثر حينئذ وما لآفته الصحافة - الوفدية والمعارضة - حول ظروف الخلاف وملابساته والشخصيتين اللتين يدور حولهما وبينهما الخلاف قد اثار الراى العام ومن ثم فقد تساءل ما عسى أن يكون موقف مكرم ، وقد كانت الاحكام العرفية حينئذ مفروضة على البلاد بحكم حالة الحرب ومن مساوئها انها فى يد الحاكم - ايا كان - سلاح حاسم يشحذه لمحاربة من يخالفه الراى . لذلك فلا شك أن النحاس - وقد قدر ان الضربات اصابته مقتلا ثم انه - اى النحاس - اعرف الناس بمكرم لكل هذا نعتقد أن النحاس اتخذ من سلاح الاحكام العرفية وسيلة يحد بها من نشاط مكرم وللقضاء عليه اذا ما بقيت فيه حركة، وكان مكرم من جانبته مدركا انه لن يتمكن من قيامه بنشاط ظاهر ولذلك فلم يستطع التحرك بعد خروجه من الوزارة والوند لا سيما وأن النحاس - كما يذكر هيكل - كان حينئذ هو صاحب الكلمة النافذة فى حرية المصريين جبيعا وفى مصالحهم ومصالح ذويهم . ورغم أن مكرم - كما اشرنا - استطاع أن يضم اليه بعض الشباب والنواب المتعلمين وبعض اعيان الصعيد فى مديريته الا أن ميزان المصلحة الشخصية وتحقيقها كان هو النسائد حينئذ ولذلك فلم ينجح مكرم فى أن يضم اليه أكثر من هؤلاء . ويفسر هيكل هذه الحقيقة بأن النواب انضموا الى الوفد وهو صاحب الحكم حينئذ فمن خرج عليه انها يكون ذلك خروجا عن مبادئهم الشخصية المتصلة بمصالحهم الذاتية ، لذلك فلم يكن من حق مكرم أن يطمع فى انضمام وتأييد معظم النواب الوفديين .

ولا شك ان هذا التفسير من جانب هيكل يحمل فى ثناياه جزءا من الواقع لكنه ليس صحيحا تماما . فاننا لى نقيم هذا الموقف لآبد ان غلقت نظرة سريعة الى دوافع الخلاف . حقا ان الوفد اتبع فى وزارته (٤٢ - ١٩٤٤) اسلوبا لم يكن خيرا كله لكنه رغم ذلك

فان مكرم لم يستطع - رغم شعبيته وجهاده - أن يؤثر كثيرا في النواب أو أعضاء الوفد أو الهيئة الوفدية لعدة اعتبارات : أولا : كان يغلب على أسلوب مكرم الديماجوجية وصياغة الالفاظ المنمقة وتريديدها دون تعمق ، ثم انه هو الذى استن هذا المبدأ وهو يتر أى عضو فى الوفد يختلف مع رئيسه - وقد اشرنا الى ذلك وأكدناه - فهو الذى خلق صورة الزعامة المقدسة ، ثانيا : موقفه من انشقاق ماهر والنقراشى . فلا شك أن المحسوية والاستثناءات كانت من اسباب خروجهما من الوفد اذن لماذا لم يخرج معها فى ١٩٢٧ اذا كان غير راض عنها ، وكان موقفه - لو خرج معها - افضل ولاستطاع أن يخلق جبهة قوية ضد الوفد . أما وقد ارتضى خروجها بل وساهم فى هذا الاخراج فلا شك أن الرأى العام نظر الى موقفه فى ١٩٤٢ نظرة لا تتصف بالتقدير كما كان يأمل . ثالثا : تطرف مكرم فى أسلوبه أثبت انه لايعرف وسطا فى خصومته كما انه لم يقف فى الماضى عند حد فى مودته ، فلم يلتزم جادة الاعتدال والهادئة فى موقفه بل القى بكل ثقله - أن كان قد بقى له ثقل - الى جانب خصوم الوفد ، وهاجم النحاس والوفد مهاجمة عنيفة فضاعت الحقائق فى ضجة العنف والخصام .

لذلك نعتقد انه لو ظل مكرم بعد انفصاله من الوزارة ثم من الوفد يستنكر مساوىء حكومة الوفد فى اعتدال وبأسلوب خبير أسلوب « الكتاب الأسود » لكان محتملا أن يجتذب اليه فريقا من الوفديين لأن منهم بدون شك من لم يكن يقر مسلك الحكومة فى تصرفاتها . رابعا : كانت هناك الحرب وأطوارها فلا شك فى أثرها فى فشل مكرم فى أن يضم اليه أعضاء من البرلمان الى صفه أكثر من النواب الذين أزروه ، فان ظروف الحرب شدت انظار الناس اليها فلم تدع لأكثرهم فرصة التفكير فى سواها .

ولكنه — وعلى الرغم من قلة الانتصار ويطش الأحكام العرفية — فقد ناضل مكرم ضد الوزارة معارضا اياها قاصدا النيل من نزاهتها — ولا سيما الرئيس النحاس بالذات فأخذ يحصى عليه وعلى وزرائه أخطاءهم ليعده عدته للانتقام ، وقد وجد ضالته في الشائعات التي أصبحت منتشرة في كل مكان وتتعلق بسلوك الوفديين بسين البارزين وخاصة أسرة الوكيل التي أثرت على حساب السوق السوداء ومارست الاستغلال في وقت الحرب . وجمع مكرم كل هذه المادة في كتاب حرره بأسلوبه المسجوع وطبعه في خفية من الحكومة وأعانه القصر الملكي امانة كبيرة ، وكان أحمد حسنين يتابع انجازته وخطواته . وادعى مكرم أن هدفه من كتابه الأسود التهديد لأقامة حكم نزيه . وهي نفس النغمة التي كان يرددتها قبل من انفصل عن الوفد لسبب أو لآخر ومع الأسف لم يحقق أيهم هذا « الحكم النزيه » . على أي حال كان هذا الكتاب وسيلة مكرم لطاعة الرأي العام في العاصمة والأقاليم بما يجري في دوائر حكومة الوفد . والواقع أن الرأي العام — والوفديين بالذات — كان بعيدا عن هذا الخلاف . لذلك فأننا نرجح أن الخلاف كان بين النحاس وحرمة وبعض رجال الوفد ومكرم وكل ما اتخذته النحاس ضد مكرم أو قام به مكرم كرد فعل ، كان كله يتم دون اشراك لجان الوفد في الأقاليم في الرأي وطبقات الوفد المختلفة من العمال والفلاحين وغيرهم أين كانوا من هذا الخلاف ؟ .

نريد أن ننتهي الى أن الوفد بلجانه وشبابه وفلاحيه وعماله كان بعيدا عن الخلاف كما رأينا كان خلفا شخصا لا حول مصلحة وطنية أو عقيدة سياسية أو مذهب من مذاهب الحكم وهذه إحدى الآفات التي أفسدت الحياة السياسية في مصر . ورغم ذلك فقد كان الكتاب الأسود حينئذ موضع اللهفة وقد استعان مكرم ببعض الصحفيين الموالين له وبعض الموظفين وأقربائه في جمع بياناته

وتبويبها وترتيبها . وتمكن مكرم من طبع كتابه في ٩ مارس ١٩٤٣ ثم رفعه الى الملك في ٢٩ مارس باعتباره عريضة .

وقد اختلفت الآراء حول تلك العريضة « الكتاب الأسود » من حيث قيمتها وموضوعيتها ومن حيث تقديمها الى الملك وتجاهل البرلمان في ذلك . ولعل أكثر تلك الآراء - المأما وموضوعية الرأي الذي أبداه الأستاذ الراقعي « عضو الشيوخ حينذاك » فبعد ان أوضح أن الكتاب أرسل اليه بالمبريد وتلاه من أوله لآخره يذكر انه « لم يقابله بالارتياح » وبخاصة بعد ما سمع ان نسخا منه أرسلت الى دور الوكالات الأجنبية والبلاد العربية وذلك « لأننى اعتقد أن الكتاب مع ما فيه من المطامع اذا اطلع عليه غيرنا كان ذلك مدعاة الى التشكك في نزاهة الأمة ونزاهة نظامها البرلمانى . » . وقد تتخذ حجة علينا في المستقبل خصوصا اذا صدرت من وزير سابق اشترك في الانتخابات العامة التى حدثت ولا يمكن حضرته أن يطعن في صحة هذه الانتخابات بطعنه على الحكومة التى تولت الحكم نتيجة لهذه الانتخابات التى باشرها واشترك فيها كما اشترك في الترشيح لها . « ومن يدرينا أن يقوم في المستقبل رجل مثل اللورد دفرين الذى قال في تقريره عن مصر « ان مصر لا تصلح للنظام النيابى » ، او يقوم آخر ويعلن مثل ما أعلن اللورد كرومر الذى ذكر في كثير من تقاريره ان هذه الأمة لا تصلح للنظام الدستورى » . ويستطرد الراقعي في بيان وجهة نظره فيذكر انه لم يستحسن طريقة وضع هذا الكتاب باعتباره انه عريضة قدمت الى الملك « لأن تقديمها اليه معناه شعور من مقدم العريضة بأن البرلمان لا يمكنه أن يفصل بنزاهة وكفاءة في هذه التهم . . . » .

وبصرف النظر عن رأى الراقعي - كان سكرتيرا للحزب الوطنى واحد اعمدته والذي ظل على عداء مع حزب الوفد - فان الكتاب الأسود من ناحية أخرى كان سببا في قيام أزمة في ١٩٤٣ حيث يشير اللورد ويلسون (فى القيادة العليا للشرق الأوسط فى

أثناء الحرب الثانية) في كتاب Eight years Overseas الى أن فاروق أراد أن ينتهز فرصة ما جاء فيه (الكتاب الأسود) من اتهامات تمس نزاهة الحكم في وزارة الوفد ليقيل وزارة النحاس ، ومن ثم طلب السفير البريطاني من القيادة العسكرية البريطانية « استعدادات عسكرية » ليكرر ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ . وعقد مؤتمر غملا بين العسكريين البريطانيين والسفير بشأن هذا ، الا انه كانت هناك معارضة قوية من جانب ويلسون « لأنها ستكون كارثة أن نعيد ما حدث في ٤ فبراير » .

الا انه — ورغم ما حدث — فان هذا الكتاب كان بمثابة ناقوس نبه الأذهان . صحيح أن ثقافته كانت عالية ولها صدى أجوف الا أنها اثارت ضجة كبيرة في البلاد مع أن الرقابة على الصحف منعت الإشارة اليه ، فاهترت له دوائر الحكومة وحزب الوفد وتلقته الناس في لهفة وشوق وتبادلته الأيدي في سرعة حتى أصبح حديث الناس جنينا . كما كان مبعثا لدهشة السياسيين حينئذ وذلك لما احتواه . صحيح أن الوفد درج في جميع الفترات التي تولى فيها الوزارة — ولا سيما الفترات الأخيرة — على أن يجعل الحكومة وغدنة لحما ونما . لكن الأمر في هذه المرة انتقل من الخيبة السياسية الى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية .

ولم يقف أمر هذا الكتاب على حدود مصر بل تحدث عنه الصحافة الانجليزية والعربية واضطربت الوزارة لهذا الأمر ، ولكنها سكنت طويلا قبل اتخاذ أى إجراء جديد أزاء مكرم وكتابه الأسود . هذا الكتاب الذى تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استقلال النفوذ لا شك عندنا في صحة بعضها ومنشور إليها في فصل آخر ، الا أن بعضها الآخر — كما يذكر هيكل — كان تافها كارسال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة الحديد دون أجر لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء . وإن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنب

على الكتاب أكثر مما افادته لأن بعض الوقائع أصلها التحريف وبعضها لم يكن دقيقا تماما .

أما وجهة نظر مكرم فإنه كان وما يزال - وحتى عام ١٩٥٤ في شهادته أمام محكمة الثورة - مصرًا على أن كل ما جاء في كتابه صحيح فقد نكر أنه ملأه بالوقائع الصادقة وأن النحاس لم يحاكمه قضائيا رغم أنه طلب منه ذلك الخ .

هذا بينما نجد أن نجيب الهلالي يخالفه فيذكر أن بعض ما جاء به غير صحيح ، وبعضه الآخر صحيح « وقد أورد الهلالي مثلا على الوقائع التي تبين عدم صحتها بعد ذلك بمسألة « الفرو » الذي طلبه وزير الخارجية من السفارة المصرية في باريس لأجل حرم الرئيس السابق النحاس . فيذكر الهلالي أنه تبين أن قيمته عشرين جنيها . وإذا ذكرنا أن شهادة الهلالي تلك كانت في عام ١٩٥٣ - وبعد أن فصله الوفد في عام ١٩٥٠ وهو ما سنشير إليه بعد قليل - كما أنه إذا لاحظنا أنه كان متعاطفا مع مكرم في خلافه مع النحاس نستطيع أن ندرك أن الكتاب الأسود لم يكن صحيحا كله كما أنه لم يكن باطلا كله . فالوقائع أننا بمراجعة واستيعاب كل ما جاء في كتاب مكرم « الأسود » من الوقائع والحوادث وكلها بالطبع تلقى بأبشع التهم إلى شخص مصطفى النحاس ووزراء الوفد ورجاله وأقارب هؤلاء جميعا بمراجعته وما ورد ردا عليه في الكتاب الأبيض (الذي أصدرته حكومة الوفد) من تفنيد ودحض وتكذيب مدعم بالوثائق والمستندات ثم وبمحاولة من جانبنا للقياس والبحث اتضح لنا ما اشرنا إليه أننا من أن كل ما جاء بالكتاب الأسود لم يكن صحيحا كله ولم يكن باطلا كله إلا أننا نضيف أن ما جاء فيه تغلب عليه ضفة البطلان واستلوب مكرم الديماجوجي (*) .

(*) حصلنا على نسخة من الكتاب الأسود « من الأستاذ محمود غنام كما قدم لنا الأستاذ فؤاد سراج الدين نسخة « الكتاب الأبيض » .

وعلى أى حال لم تحرك الحكومة ساكنها إزاءه فى اى حال الأمر ولعلها أرادت أن تتجاهله ثم لانشغالها فى تطورات ظروف الحرب بين مد وجزر بالقرب من حدود مصر ، الا أنها — بعد قليل — لم تجد بدا من أن توغز الى انصارها أن يقدموا أسئلة عن الأمور التى وردت فى الكتاب ليرد عليها الوزراء ردا يتضمن حصر اتهامات مكرم . ومن ناحية أخرى نصح أصدقاء مكرم له بأن يقدم هو استجوابا عن المسائل التى ضمنها كتابه فاقدم على ذلك بعد تردد خوفا من مقاطعة الأغلبية الوفدية له . وقد استغرق شرح الاستجواب جلسات طويلة كان حاضروها يزدادون فى كل جلسة عما قبلها ، ويح صوت مكرم لكثرة ما تكلم وما قوطع . وقد امتلأت هذه الجلسات بالمهاترات لدرجة أن من يطالعها فى محاضر جلسات البرلمان لا يملك الا أن يأسف ويزداد أسفه حينما يدرك أن هذا يدور فى الداخل وعلى حدود البلاد جيوش تتطاحن ولكنها الدياجوجية السياسية مرة أخرى .

واضطلع النحاس بعبء كبير فى الرد على الاستجواب وتبريره فى ذلك « أنه مطالب أمام ضميره وأمام التاريخ يكشف القناع عن محتويات هذا الكتاب الكاذب وتفنيد ما جاء فيه تفنيدا سريعا حاسما ... الخ » .

على أى حال لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب الى جدول الأعمال ، بل كان ما يزال هناك فى جعبة النحاس سهم سرعان ما صوبه الى صدر مكرم ، فقد رأى أن ما أقدم عليه مكرم هرطقة واقتراء لا يجوز معها أن يبقى عضوا بمجلس النواب . ولذلك فقد اقترح المجلس — لا شك بايعاز من النحاس — فصل النائب مكرم عبيد من عضوية المجلس وذلك فى جلسة ١٢/٧/١٩٤٣ . وقد أسفر أخذ الراى عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا —

باعتباره أسوأ مثل للنائب منذ قامت في البلاد الحياة النيابية في عام ١٩٢٤ — من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا . وليس هذا فقط بل قرر المجلس فصل معظم أنصار مكرم من عضويته جزاء لهم على تأييدهم له ونشر الكتاب الأسود .

لا شك انها سقطة وقع فيها مصطفى النحاس بدافع الانتقام من مكرم فكان يجب الاتساع أمور الدولة من رجل القت اليه الأمة بمقاييد زعامتها بالعواطف والانفعالات ، وإذا جاز لنا نحن الأفراد العاديين والبسطاء أن نتفعل وتحركنا العواطف فلا يجب ولا ينبغي أن يقع الزعماء فريسة لعواطفهم لأن وقوعهم يستتبع بالتالي وقوع بلادهم وشعوبهم وراءهم ، ولكن يخفف من الحزن والأسف أن الوفد لم يكن حزبا عقائريا بالمعنى الواضح لدينا عن العقائدية ، فانه إذا جاز لمكرم — وقد كان في حالته يشبه الفريق الذي يتخبط في التيه تتنازعه الأمواج والتيارات هنا وهناك — أن يفعل — وهو ليس بجديد على الانفعال والمبالغة في انفعالاته بل وكان النحاس نفسه مشجعا له وراضيا عنه في انفعالاته يسمى الأشياء بغير مسمياتها الحقيقية بطلق البخور ويدق الطبول وينمق خطباته ريسجس الفاظه — إذا جاز لمكرم — وقد أجاز لنفسه — أن تحركه العواطف فلم يكن جديرا بالنحاس ومجلس نوابه أن يتخذا مثل هذا الاجراء ويفصلا بالجملة نوابا — مهما كان الرأي فيهم — فانهم كانوا في المجلس باسم وباختيار دوائرهم وجماعاتهم ولذلك فقد كان يجب على النحاس والمجلس أن يرجعا الى تلك الجماهير يأخذان ابياءاتها ، الا انها تجاهلا كل شيء في سبيل أن يرضى الأول شهوة الانتقام في نفسه من صديق عمره ورقيق كفاحه ارضاء لدوافع شخصية وعوامل ذاتية ، وأن يرضى الثاني — وهو مجلس النواب — زعيم الاغلبية ورئيس الحكومة . سنة خطيرة استنتها النحاس ومجلس نوابه وهو فصل النواب هكذا . وهل أصبح مكرم أسوأ مثل للنائب في مصر منذ قامت فيها الحياة النيابية فجأة هكذا وبدون

مقدمات في سنة ١٩٤٣ ؟ واين مكرم الذي كانت تفخر به مصر كلها وتتنازع في الانتساب اليه كل بلاد القطر « وسمنود اول من يشارك في هذا الفخر ؟ اين مكرم شمس الجهاد التي تشرق في سماء مصر ؟ وذلك بتعبير النحاس في ايام الصفاء مع مكرم في سنة ١٩٣٥ .

وباليت الامر وقف عند هذا الحد ، فمازال هناك فصل من غصول الدراما او الملهاة — وهي دراما اذا نظرنا اليها بميزان العواطف وتقديرها بين صديقين حميمين من اصدق الساسة في مصر ، وملهاة اذا نظرنا اليها بالنظرة الوطنية او المنطقية — كان الفصل الاخير فيها اعتقال مكرم عبيد . فعلى اثر طبع الكتاب الامنود وتوزيعه وما اثير حوله رأى النحاس — بدافع من نفسه او سواء — ان لمكرم تشاتطا ضارا لا يجوز معه ان يتمتع بحريته ، ولذلك فقد امر بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الاحكام العرفية باعتقاله كما امر من قبل باعتقال على ماهر ومحمد طاهر وغيرهما . وكان الاعتقال في ٩ مايو ١٩٤٤ ، ويعتقد مكرم عبيد ان اعتقاله هو وحرمة كان دليلا على صحة ما جاء في الكتاب الاسود فكان انتقاما منه وقد وقع بعد الكتاب بعشرة شهور تقريبا ، ثم يؤكد مكرم انه تم بناء على رغبة انجليزية ويبرر هذا بأنه طالب بمخاربة الانجليز قبل الاعتقال بثمانية ايام . هذا وقد أصدرت حكومة الوفد على اثر اعتقاله بلاغا تشير فيه الى انها انذرت مكرم قبل ستة اشهر بخطورة الاجتماعات التي كان ينظمها وعدم شرعيتها ورغم ذلك فقد تقالت مما اضطرها الى اتخاذ تدابير اخرى .

الواقع ان مكرم لم يهدأ في اى مرحلة من مراحل الصراع فبالإضافة الى كتابه الاسود وما جاء فيه كان يعقد الاجتماعات ولا سيما مع رجال الاحزاب المناوئة للوفد ، والى جانب ذلك انشأ حزبا جديدا اسماء « الكتلة الوفدية » كما أصدر جريدة بنفس الاسم وكان رئيس تحريرها احمد قاسم جودة ، وكان مكرم يكتب كل يوم

فى الكتلة وفى داخل اطار كلمة ويوقعها (حكيم) ، وكان فى كلماته هذه يهاجم النحاس ووزراءه .

وقد ظل مكرم معتقلا حتى انتقل الى الوزارة التى ألفها أحمد ماهر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ عقب اقالة وزارة النحاس . وهناك سؤال آخر يطرح نفسه : ما اثر خروج مكرم عبيد من الوفد ؟ لا شك أن خروج مكرم من الوفد كان حادثا خطيرا لا يقل من حيث أهميتها عن خروج ماهر أو النقراشى فقد كان خطيب الوفد الذى يتمتع بشعبية كبيرة . ويبدو أن مكرم نفسه حسب الأمر كذلك وظن أنه قادر على أن يهد من بنيان الوفد ويجذب الكثيرين من أنصاره ، ولكن تقديره — كما رأينا — لم يكن صحيحا تماما ، وإذا كان مكرم قد لقي بعض التأييد فى أول خروجه من الوفد فلم يكن ذلك لشخصه بقدر ما كان لسوء تصرف الحكومة الوفدية واندفاعها فى سياسة حزبية وضغط على الحريات .

وليس هناك من شك فى أن خروج رجال كالنقراشى وماهر ومكرم من الوفد قد أضعف كيانه الداخلى ولا سيما اذا بقنا النظر فى الاسماء التى انضمت الى عضوية الوفد بعد ذلك — ومنذ أوائل الثلاثينيات — لكنه على الجملة لم يؤثر فيما كان له من تأييد شعبى . فيذكر الأستاذ غنام أنه بينما كان لانتشاق ماهر والنقراشى بعض الأثر فى انضمام بعض أعضاء الهيئة الوفدية الى الهيئة السعدية — ويرجع ذلك الى الصلات الشخصية القوية التى كانت تربط هؤلاء بالدكتور ماهر والنقراشى — الا انها لم تضعف الوفد على الإطلاق ، أما الكتلة — حزب مكرم الجديد — فلم يحدث لانتشاقها أى أثر سوى مكرم نفسه بشخصيته وحيويته المعروفتين .

ولا جدال في أن هذا الدفاع يحمل في طياته بعض التجنى على الحقيقة ونستطيع أن نتقبله كتبرير فقط حيث أننا لا نستطيع بحال أن ننكر أن تلك الانشقاقات والانسلاخات قد أدت لتعرض الوفد — كقوة مركزية في قيادة الحركة الوطنية — لتدهور شديد ، فقد اضطر الوفد الى أن يخوض معركة الدستور ضد القوى المنسلخة والتي وضعت نفسها في خبة القصر أو الانجليز فلم يستطع الوفد أن يتفرغ لقضية الصراع في سبيل الاستقلال ضد الانجليز كما بدا في ثورة ١٩١٩ ، فكان طبيعيا أن تؤدي هذه الانسلاخات والانشقاقات الى تضاعف قوة المعسكر المناوئ له .

وفي ختام تلك الرحلة الشاقة الطويلة التي استغرقتها عملية انتزاع مكرم والتي لم تكن سهلة باعتبار أنه كان أشبه باخطبوط تغفل في كل حنايا جسم الوفد وزواياه وبالتالي كان من الصعب استئصاله على النحو الذي رأيناه ولا مبدوحة لنا من الإشارة الى ما تخلل تلك العملية من المشاهد التراجيدية والكوميديّة معا والتي أن دلت على شيء فانما تدل على مدى ما وصلت اليه الحياة السياسية في مصر من الدياجوجية والفساد ، فكيف كان مكرم ملء السمع والبصر والمهين على أقدار حزب الوفد طوال ما يقرب من خمسة عشر عاما أو يزيد ، وكيف كان شمس الجهاد التي لا تغرب ، ثم كيف أصبح بين يوم وليلة « الكيذبان والانعصان وأسوا مثل للنائب في مصر ... الخ » آخر ما أخذت طبول الوفد تدقه وتنشده ليلا ونهارا ، ثم من ناحية أخرى كيف كانت زعامة النحاس « زعامة مقدسة » من يجترى عليها يستحق الطرد من جنة الوفد . وكيف كان هو الزعيم الأوحّد في نظر مكرم ، ثم بين يوم وليلة ينهار هذا كله وتنطلق أبواق مكرم ترّيع أشنع الأوصاف وتشيع مختلف الاتهامات للزعيم وزملائه ..

حقا : انها قصة من قصص السياسة التي سيطرت على مصر والتي لا قلب لها .

ثالثا : انسلاخ أحمد نجيب الهلالي :

حدث انشقاقى ماهر والنقراشى ثم مكرم من الوفد ابلان وجوده في الحكم . ففينا يتعلق بالاول فقد جرت وقائعها في عامى ٣٦ / ١٩٣٧ ، اما الثانى ففى عامى ٤٢ / ١٩٤٣ كما اشرنا ، اما في وزارة الوفد الأخيرة ٥٠ / ١٩٥١ فقد قدر أن يقع فيها انقسام آخر ادى الى فصل نجيب الهلالي احد أقطاب الوفد .

وقبل ان نتناول البحث في هذا الانفصال الآخر في تاريخ الوفد ودوائمه يتعين علينا أن نشر بإيجاز لتاريخ الهلالي في حزب الوفد . فهو ليس وفديا قديما الا أنه استطاع أن يشق طريقه الى صفوف الوفد حتى صار عضوا فيه في ديسمبر ١٩٣٧ ، وقد رشحته السراى لتولية رئاسة الديوان في ١٩٣٧ ولكن حكومة الوفد القائمة حينئذ لم توافق على هذا الترشيح لأن نجيب الهلالي لم يكن يومئذ وفديا صريحا بل كان لا يزال حديث عهد بالوعدية . ولأنه كان خصما للاستاذ محمود فهمى النقراشى الذى كان ما يزال حينئذ يتمتع بنفوذه ولم يكن قد أخرج بعد من الوفد . لكنه — بسبب هذا العداء بينه وبين النقراشى والذى لا نعرف على وجه التحقيق كيف بدأ — بسببه ارتفعت اسهم نجيب الهلالي في الوفد وكان طبيعيا أن ترتفع بعد فصل النقراشى ، وبمرور الأيام أصبح مقربا من رئيس الوفد مصطفى النحاس وسكرتيره مكرم ومعدودا من كبار أقطاب الوفديين ، لدرجة أن الوفد وافق — بعد رفضه السابق — على ترشيحه لرئاسة الديوان وعرض اسمه على فاروق فرغض اذ كيف يرفضه الوفد وهو مستقل ثم يرشحه بعد ان أصبح وفديا ؟ على أى حال أصبح الهلالي عضوا في الوفد ومقربا من رئيسه فعينه في نوفمبر ١٩٣٧ وزيرا للمعارف . وحينما ألف النحاس وزارته في ٥ فبراير ١٩٤٢ عينه وزيرا للمعارف أيضا كما رشحه النحاس للانتخابات التى أجريت عقب تاليف الوزارة .

وكانت له في وزارة المعارف اتجاهات شعبية في التعليم من حيث تقرير المجانية في الابتدائي وبعض المدارس الثانوية ، كما وضع تقريرا عن « التعليم في مصر ووسائل اصلاحه » ، وقد ساهم الهلالي بدور كبير — كما اشرنا — في الخلاف الذي ادى الى فصل مكرم من الوفد وتعاطف معه في وقت ما ثم انقلب عليه حين رأى الرياح تهب قوية مزعجة سرعان ما عصفت بمكرم فشارك بنصيب كبير في الدفاع عن التهم المنسوبة الى النحاس وزملائه الوزراء وقذف مكرم في بيانه باشنع الأوصاف فأطلق عليه « الكذبان والأفغوان ... الخ » ومن ثم فقد أصبح نجيب الهلالي من كبار رجال الوفد الذين يعتمد عليهم ولا سيما بعد فصل مكرم منه .

وحينما اتيل النحاس من الحكم في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ كانت العلاقة بينهما أوثق ما تكون لذلك كان طبيعيا أن يستدعيه النحاس الى وزارته التي انشأها في ١٢ يناير ١٩٥٠ — على اثر الانتخابات العامة آنذاك — وقد استدعاه النحاس فعلا وقبل الجميع وغرض عليه الوزارة ، ورفض الهلالي دخول الوزارة مما الجأ النحاس الى أن يجنبه من يده ويخرج به الى الجماهير — التي كانت محتشدة هاتفة امام بيته أثناء تأليف الوزارة — ويطلب منها أن ترجوه — أي الهلالي — لكي يقبل الوزارة .. وصاحت الجماهير هاتفة بالهلالي « وزير المعارف » ورغم نداء الجماهير فقد أصر على الرفض ويرر رفضه بأنه قرر أن يعتزل السياسة منذ زمن بعيد .

وحينما سأل النحاس : كيف يكون معتزلا السياسة وهو عضو في الوفد ؟ لجابه الهلالي : « الحقيقة أنني اتخذت قرارا لن أحيده عنه ابدا مهما كانت الظروف وهو الا أحل قصر الملك ولا أحلف بيمين الاخلاص لملكه ولا أوقع على ورقة واحدة تحمل توقيعيه .. »

وكرر النحاس العرض محاولا اقناع الهلالي بدخول الوزارة

معرض

هذا الموقف من الهلالي — في يناير ١٩٥٠ — لا شك يشير
تساؤلات — وقد أثار في وقته مثل هذه التساؤلات — هل كان
هناك عداوة أو نفور بين نجيب الهلالي وفاروق وما هي أسبابه وقد
حدث له — باعتباره عضواً في الوفد وزارته ٤٢ / ١٩٤٤ —
ما حدث للوفد والوزارة كلها من حيث الاقالة والجفاء بينها وبين
القصر ؟ لقد اعتقد البعض حينئذ أن الهلالي مازال يعادى القصر
منذ ١٩٤٤ حين أوعز إلى أحد النواب الوفديين بتقديم استجواب
عن ديون أحمد حسنين (رئيس الديوان) التي لم يدفعها للوزارة ،
وقد رد الهلالي حينئذ بأنه كوزير للمعارف سوف يتخذ اللازم لإرقام
رئيس الديوان على دفع هذه الديون . لا شك في تصورنا أن هذا
الاعتقاد كان خاطئاً فليس هذا الموقف جديراً بأن يرتفع إلى مستوى
العداء بين الهلالي والقصر ، ثم وإن الهلالي في موقفه كان ينفذ
سياسة وزارة الوفد مجتمعة وقد كانت لا تخلو من مثل هذه
المواقف التي كانت أن تسبب أزمات بين الوزارة والقصر ، كذلك
لا نلاحظ أن القصر اتخذ إجراء كرد فعل لهذا الموقف بل مكرمه
بمر غير علم تطالب باقالة الهلالي مثلاً من الوزارة أو يمنعه من
دخوله القصر في المناسبات المختلفة . وبالإضافة إلى ذلك كله فقد
كان الموقف برمته كما أثير في مجلس النواب وبالصورة التي أثير
بها كانت تنهض دليلاً على ضعف حكومة الوفد حينئذ وسعيها
وراء انتصارات بزاة ورخصه ، ولا سيما بعد أن تدخل
والترسمات وطلب من النحاس إزالة الأثر النقي الذي تركته
حملة نوابه ضد رئيس الديوان واقترح أن يحذف من مضبطة
الجلسة كل ما دار حول الاستجواب ورد الهلالي وجعله النواب
الوفديين ، ووافق النحاس — فعلاً — على الحذف . نريد أن نصل
إلى أن هذا الموقف وما لابس لا ينهض دليلاً قوياً على قيام عداوة
بين القصر والهلالي اللهم إلا إذا تخيل الهلالي — وقد كان واسع
الخيال شأنه شأن مكرم — ذلك العداء « لغرض في نفسه » كما

سفرى بعد قليل وكما أكتفه الأحداث فيما بعد . . اذن لماذا رفض
 الهلالى دخول الوفد فى ١٩٥٠ ؟ هل كان رفضه هذا احتجاجا
 على فساد وزارة النحاس الماضية ٤٢ / ١٩٤٤ وقد اشاع انتصاره
 اذ ذاك ما يفيد ذلك ؟ واضح تماما المغالطة فى هذا فقد شارك
 الهلالى بعيب كبير — كما ذكرنا — فى الدفاع عن سياسة الوزارة
 كما قام بمجهود كبير فى الرد على مكرم وكتابه الأسود . ثم انه
 — لو كان ذلك حقا كما يذكر الأستاذ أحمد بهاء الدين — لخرج مع
 مكرم ولا نهض بأكبر العيب فى الدفاع عن وزارة الوفد كان
 انتصار الهلالى وهم كثيرون ومن بينهم حتى بعد فصله من
 الوفد بعض الوفىيين مثل الدكتور أحمد حسين والدكتور محمد
 صلاح الدين كانوا يشيعون أنه ساخط على أسلوب الوفد فى الحكم
 من قبل ولذلك فقد أثر الابتعاد ووقف موقفنا سلبيما مما جعل
 الروايات تتناثر بأنه انزل الى الصوفية وأنه يصدد وضع تفسير
 للقرآن ، وأنه انقطع الى الصوفية والقرآن الكريم لولا انه هو
 نفسه — باعتزافه أمام محكمة الثورة — كذب هذه الدعاية واعتبر
 انها كانت تشهرا به من اخراج مؤاد سراج الدين الذى كان يريد
 قتله « الجنون » ومن ناحية أخرى لو صدق الهلالى فى انه كان غير
 راض عن سياسة الوفد واتباع المنطق لدخل الوزارة — رغم هذا —
 ليحول دون أخطائها او لتزعم جماعة من الوفىيين وكون جبهة
 تسعى الى الاصلاح ولكنه لم يفعل واحاط نفسه بهالة من الغموض ،
 حينما حدث أزمة تشريعات الصحافة فى وزارة الوفد ٥٠ / ٥١
 أدلى بحديث الى الاهرام قال فيه « ان تقييد الشبهوات أولى من
 تقييد الحريات » فنتهى الى أن كل ما اشيع حينئذ حول رفض
 الهلالى دخول الوزارة — ولهذا الرفض أهمية من حيث انه كان
 بداية او انذارا بالانفصال من الوفد كان غير صحيح . اذن لماذا كان
 فى الامق ؟ وفى اتجاه أى رباح كان يسير الهلالى ؟ وعلى أى مركب
 انتوى الركوب ؟ محاولة أخرى — ولعلها كانت الأخيرة — من

محاولات القصر في تفتيت الوفد وهدمه والتضاء عليه . . سلسلة طويلة — وعلى امتداد تاريخ الوفد — والقصر مريض له — في أعوام ١٩٢٥ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، وها هو ذا في عام ١٩٥٠ — ولكي نلم بهذه البطقة الأخيرة نعود قليلا الى مقدمات تأليف وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠ . فحينما شكل حسين برى وزارته الحزبية في ١٩٤٩ لاجراء الانتخابات لاح للكثيرين من المطلعين على بواطن الأمور أن الأمر يوشك أن ينتهي الى تحقيق ما تصبو اليه الأمة — بعد حكم احزاب الاقلية بشرها المستطير والذي دام خمسة أعوام — كان اهل الأمة أن يكتسح الوفد الانتخابات وبالتالي يتولى زعيمه مصطفى النحاس تشكيل الوزارة :

ويبدو ان الملك كان حريصا على ألا يشكل النحاس الوزارة وأن يتركها لاحد رجال الوفد وكان يشجعه على ذلك بعض رجال القصر الذين روجوا له فكرة تكليف نجيب الهلالي بتشكيل الوزارة الوفدية الجديدة التي ستسفر عنها نتيجة الانتخابات .

ويبدو ان هذه الفكرة كانت تلقى قبولا ورغبة لدى نجيب الهلالي وقد علم بها فؤاد سراج الدين من رجال القصر الا أنه — حرصا على وحدة الوفد وبقاء الهلالي في عضويته — بذل جهودا مضادة لافشال هذا المسعى ودون أن يطلع النحاس بانثا على شيء في هذا الموضوع . لكن ما الدليل على صدق هذه الرواية ؟ وهل ترشيح القصر للهلالي لتولية الوزارة يعنى بالضرورة رغبة القصر في انقسام الوفد أم هو اجتهاد من جانبه ؟ انه اجتهاد قائم على السوابق في الماضي وتؤكد أحداث المستقبل .

اما فيما يتعلق بالتساؤل الاول فالدلائل لدينا تتلخص في انه حينما بدأت الاحزاب تضع قوائم ترشيحاتها للدوائر الانتخابية — استعدادا للانتخابات — وبدأ الوفد يعقد اجتماعاته لاختيار برشيحه — وقبل أي اجتماع له — ارسل نجيب الهلالي رسالة

شفوية باعتذاره مقدما عن الترشيح في أى دائرة كما قاطع هذه الاجتماعات واجتماعات أخرى سابقة عليها ، كما لوحظ انه قتل كثيرا من تردده على النحاس باشا وزياراته له كما كان يفعل من قبل . هذه هى المفرد وقد كانت مفاجأة للنحاس باشا الا انها لم تثر في خاطره الريبة . حتى كان تأليف الوزارة واعتذار الهلالى عن دخولها — كما اشرنا — وكان هذا الرفض مفاجأة أخرى للنحاس ومعه أعضاء الوفد لكنه لم يكن كذلك بالنسبة لفؤاد سراج الدين فقد كان يعرف السرفيه . وغضب أعضاء الوفد اعتذار الهلالى بأنه ربما يفضل التعيين عضوا في مجلس الشيوخ الذى سيطر انتخبات مجلس النواب اثارا منه للبعد عن المعركة الانتخابية ومتابعها . وغادر الوفد بالأغلبية وأرسل الملك حسين سرى يبلغ النحاس باشا تكليفه بتأليف الوزارة الجديدة . ويذكر فؤاد ظروف تأليف هذه الوزارة واعتذار الهلالى عنها فيقول « أنه اتصل بناء على تكليف النحاس له بنجيب الهلالى وبعض أعضاء الوفد البارزين لمقابلته النحاس والتشاور معه في اختيار الوزراء الجدد . فاعتذر الهلالى عن لقاء النحاس وأضاف انه يحتذر من دخول الوزارة أيضا . فكلف النحاس فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح الطويل بالذهاب اليه لمحاولة اقتناعه بالاشتراك في الوزارة . وذهبا اليه في داره . ثم اخذا يحاولان الاستفسار منه عن سبب اعتذاره فاحتج أولا بمكتبه وأعمال الحملة ، ثم احتج ثانيا بامتناعه عن مجيئه الوزارة يضنيه صحيا كما أن تركه الحملة يضنيه ماليا . فردد عليه فؤاد والطويل بأن ما ينطبق عليه ينطبق على الجميع . وحينما ضيقا عليه الخناق وازاء الخاتمة عليه واجههما بحجة جديدة ابداها — وهو في حالة هياج — قائلا يكاد يكون منه : « بالعربى أنا حالف يمين أن أسمى لا يظهر في أى ورقة عليها توقيع فاروق بعد الذى قاسيناه منه وبعد سوابقه واقالاته المتكررة لنا ولذلك اطلب منكم من الآن عدم تعيينى في مجلس الشيوخ لانها

تتم بمرسوم ملكى عليه توقيع فاروق « . ونكر مؤاد أنه واصل هو والطويل محاولة اقناعه فقالا له أن ما يعتبره اهانة من فاروق في تصرفاته السابقة مع حكومات الوفد ينطبق على الجميع . فقال لهما : قد يكون هذا صحيحا ولكنه بدر منه هذا اليمين ولا يستطيع الحث به . ولما فشل سراج الدين والطويل في اقناعه تركاه ، وفي هذا اللقاء طرح نجيب الهلالي اسم الدكتور طه حسين ورشحه لوزارة المعارف وأضاف أن طه عمل معه مستشارا للوزارة واشترك معه في مشروعاتها وأنه محيط بتوجيهاته فيها . ويذكر مؤاد أنه أبدى هذا الترشيح لدى النحاس من ناحية لأنه أى طه حسين كان جديرا به ، ومن ناحية أخرى أرضاء لنجيب الهلالي « حتى لا تعطيه ذريعة يتذرع بها للاستقالة من الوفد أو مقاطعته بحجة أننا لا نأخذ بتوجيهاته في اختيار الوزراء » . بل وأكثر من ذلك — كما يذكر مؤاد — « بسبب حرصى على بقاء نجيب باشا في الوفد وعلى استمرار صلته بالنحاس وثيقة واثقت على دخول د. زكى عبد المتعال الوزارة معتقدا أنه اختيار نجيب الهلالي .

نخلص من هذا الاعتقاد بأن نجيب الهلالي كان يحس بأن المسرح يعد له فأخذ يهيئ لنفسه الدور الجديد الذى كان القصر يجهزه له « دور مقلب القسط » ، وكان القصر فكيا في اختياره إذ لا شك أن الهلالي كان يتمتع — حتى ذلك الوقت — بسمعة طيبة من حيث اتجاهاته الشعبية في التعليم حين كان وزيرا للمعارف وكذلك لطهارة يده ونزاهته ، وهى صفات تؤهله لكى يلعب الدور المطلوب .

ويبدو أن مؤلفى الرواية اعتقدوا فى الهلالي — كما اعتقدوا فى أحمد ماهر والنقراشى ثم مكرم من قبل — أن فى استطاعته أن يجتذب عددا من الوفديين وبذلك يكون سببا فى انشقاق يصيب الحزب

ويحطمه . اذن اراد الهلالى — كما اراد غيره من قبل — ان يركب سفينة القصر ومن ثم كان يمهّد لنفسه الخروج من سفينة الوفد معتقدا انها موشكة على الغرق وكان ينتظر فقط اضطراب الامواج كى يقفز بخفة — وكان خفيف الحركة — واضطربت الامواج على اثر خلاف نشب بينه وبين فؤاد سراج الدين ، فانتهز الفرصة — كما انتهزها الوفد — ويبدو أن الهلالى كان يتوقع دعوته لتأليف الوزارة قبل أن يلغى مصطفى النحاس المعاهدة حيث ارتفعت اسمه اذ ذاك مرة اخرى . الا انه رغم كل هذا كان الخلاف الذى نشب بينه وبين فؤاد سراج الدين هو السبب المباشر لتفصله من الوفد . ولا ينكر فؤاد قيام هذا الخلاف الا أنه يذكر أنه حدث في عام ١٩٥١ وكان نجيب قد انقطع تماما عن حضور جلسات الوفد وعن زيارات النحاس وبدأ في محالسه الخاصة بهاجم الوزارة الوفدية كما بدأت اتصالاته بخصوم الوفد من صحفيين وسياسيين تزداد على مر الأيام .

اما وقائع الخلاف نفسها فقد برزت الى السطح حينما اتهم فؤاد سراج الدين دعوى قذف ضد « مصطفى أمين صاحب اخبار اليوم آنذاك » الذى نسب الى فؤاد — باعتباره وزيرا للداخلية حينئذ — أنه يراقب تليفونات بعض كبار الوفديين ، فقد حدث في أثناء نظر القضية أن طلب محامى مصطفى أمين سماع شهادة نجيب الهلالى الذى ذهب الى المحكمة وايد رواية مصطفى أمين وذكر أنه شخصا يعلم أن تليفونه موضوع تحت المراقبة .

ولا نستطيع ان نجزم هل كان الهلالى فى شهادته تلك صادقا لم أنه — وقد أصبح راغبا فى الخروج من الوفد — كان مدعيا . على أى حال كان هذا التصرف — كما يذكر فؤاد — غريبا وصريحا « جدا » فى نفس الوقت فى التعبير عن رغبته فى الخروج من الوفد اذ من غير المعقول أن يتطوع عضو بارز من أعضاء الوفد بالشهادة

ضد سكرتير الوفد ولصالح الد خصوم الوفد وفي ادعاء كاذب لا اساس له من الصحة وتهمة من اساسه الملفات الرسمية والأوراق في مصلحة التليفونات . وقد اعتبر الوفد هذا التصرف من جانب الهلالي بمثابة استقالة منه — أي من الوفد — فاجتمع الوفد بعد ذلك وقرر فصله منه .

ويبدو أن الفصل لم يتم نتيجة لرغبة فؤاد فقط ، بل أن النحاس كان متعاطفا مع سكرتير الوفد ومتفقا معه فإن هذا الموقف من الهلالي يستلزم فصله من الوفد ، وهذا يذكرنا بمواقف متشابهة حين كان محرم هو سكرتير الوفد والمسيطر على شؤونه وشئون زوجته فقد كان يؤيد بتر أي عضو من أعضاء الوفد إذا ما اختلف معه أو مع رئيسه ، وفي الموقف الحالي سراج الدين ، ودليلنا على تأييد النحاس وتعاطفه في فصل الهلالي أنه في إحدى المناسبات الرسمية في قصر القبة وكانت الوزارة الوضعية حاضرة جرى حديث بين الملك وفؤاد سراج الدين — وزير الداخلية — حول المظاهرات التي كانت تهتف في الشوارع بسقوط غاروق . . فقد أشار الملك في حديثه إلى « أن أول واجب على وزير الداخلية أن يعنى شخص الملك وكرامته » . وحينما رد فؤاد بأن البوليس يبذل كل جهده في تفريق المظاهرات والقبض على زعمائها وتقديمهم للنسابة التي تحقق معهم . . قال غاروق ساخرا : النسابة : النسابة . آهى النسابة بتخرج عنهم بكلمة % ٢ جنيه « ياخى دا انت نجيب الهلالي شهيد ضدك فى المحكمة ما استحملتش وفصلته من الوفد » وعندئذ قال النحاس : « اتنا لم فصله من الوفد بل هو فى الواقع الذى فصل نفسه بنفسه بالموقف الشاذ الظالم الذى وقفه ضد فؤاد باشا فى المحكمة ولم يكن أمامنا إلا أن نقرر هذا الفصل تقريرا للواقع » . ونخرج من هذا بحقيقتين : الأولى : أن النحاس كان مؤيدا بل ومتعاطفا مع فؤاد من أجل فصل الهلالي من الحزب ، الحقيقة الثانية : أن القصر كان وراء الهلالي في خلافه مع الوفد بهدف تحطيم الحزب وانقسامه . .

فصل الوفد نجيب الهلالي الا انه - ووزارته في الحكم - لم يتخذ ضده أى إجراء آخر كما فعل مع مكرم مثلا ، بل أصدر سراج الدين تعليماته حينئذ لصحافة الوفد بعدم مهاجمة نجيب فلم يعد الأمر حينئذ مجرد نشر قرار الوفد دون أى تعليق . وبالإضافة الى ذلك يذكر مؤاد كليل على تسامح الوفد مع الهلالي حتى بعد فصله منه أنه - وبعد الفصل بأشهر قليلة - أخبره رئيس القسم المخصوص بوزارة الداخلية أنهم يراقبون خلية شيوعية تقوم بطبع منشورات شيوعية وأن ترتيبا قد وضع للقبض على هذه الحملة ليلا وهي تتسلم المنشورات من المطبعة وأنه بين أفرادها والذين سيقبض عليهم « نبيل الهلالي » نجل نجيب الهلالي ... فقدر مؤاد في نفسه - كما يذكر - أنه اذا تم ذلك فسوف يظن الكثيرون أنه دبر هذا الأمر للنيل والانتقام من نجيب الهلالي في شخص ابنه الوحيد ، ومن ثم فأصدر أمره الى محدثه بعدم القبض على هذه الخلية قائلا انها ليست أول خلية ولا آخرها « فتركوها هذه المرة حرصا على سمعتي الشخصية وسمعة الحكم كله » . وغلا تبذلت التعليمات وتركت الخلية تتسلم منشوراتها تحت سمع اليوليس ويصره .

والواقع أن الباحث في أمر خروج نجيب الهاللي من الوفد
قد كان أحد أركانه — لا يملك إلا أن تأخذه الحيرة — كما
أخفته أراء أقدار الرجال الآخرين — فيما انحدر اليه الرجل بعد
ذلك مما يؤكد أن خروجه من صفوفه كان في المحل الأول راجعا
الى رغبته في أن يرمى بقطعه — أن كان قد أصبح له ثقل — في
معسكر القصر فان رجلا مثله كتب عنه أحد الانجليز يصفه بأنسه
« يتسم بالحكمة والقدرة على الحكم على الأشياء » . يزن الحقائق
بعناية قبل أن يتخذ قراره ، وليس ممن يسهل إقناعهم « هذا
بالإضافة الى تاريخه الناصح في الوفد والذي استعرضناه بليجاز ،
يجعل الباحث عاجزا عن تفسير ما حدث — وما سيحدث — من

الهلالى اللهم الا اذا نظرنا اليه على ضوء انه — كغيره — من البشر
يصدق عليه ما يصدق عليهم جميعا من نزعات الشر والخير
والنقلب بين هذه وتلك .

لكنه مما يلفت النظر أن معظم من انشق على الوفد وخرج
منه قد تردد كثيرا أو قليلا في انحيازه ناحية القصر وتولية ظهره
للشعب في حين نجد أن الهلالى لم يتردد بل سارع مطلقا لأحضان
القصر الدقيقة في اعتقاده ، ولعل عذره أن الوفد كان قد تنكب
طريقه السليم من ناحية وأن القصر كان مطلقا هو الآخر للقاءه من
قبل مجيء الوفد الى الحكم في يناير ١٩٥٠ ثم قبل الغائه للمعاهدة
كما مر بنا ، كما سيحاول أن يلتقى به مرة ثالثة عقب حريق
القاهرة واقالة وزارة الوفد . ففي ٢٧ يناير ١٩٥٢ أرسل القصر
الياس اندراوس وادجار جلاد الى الهلالى يعرضان عليه تشكيل
الوزارة فاشار عليه فكاه بأن ينصح الملك بتكليف على ماهر
بتشكيل الوزارة حتى يقوم بتمهيد الطريق لهما من حيث الاجراءات
العنيفة التى كانت تقوم بها كل وزارة تعقب وزارة الوفد (كحل
مجلس النواب واجراء انتخابات كما سنرى) فأراد نجيب بالاتفاق
مع حافظ عنيى أن يقوم على ماهر بدور « رأس الحرية » ويأتى
بعد ذلك هو الى الحكم والأرض مهددة له ، وكلف على ماهر فعلا
بتشكيل الوزارة في (٢٧ يناير ١٩٥٢) ولم يمكث الا قليلا حتى
وضعت العراقيل في طريقه فاضطر الى الاستقالة . فأتى دور
« مخلب القط » جاء الهلالى الى الوزارة وكان قد قضى السنة
السابقة على دخولها في اتصالات مريبة مع رجال القصر والمسئولين
الانجليز مثل « مستر ستوكس » ، كما كان فاروق يتصل به — قبل
اقالة النحاس — وكان يعرف ما بينه وبين القوم وكيف أنه يريد
الانتقام منهم فانفق معه على جميع الخطوط والتفاصيل وفي مقدمتها
القضاء على النحاس والتكيل بأئصاره ، على النحو الذى سنتناوله
بالتفصيل في موضعه .

وهكذا ألف الهلالي الوزارة ودخلت سيارته القصر وحلف
اليمن أمام فاروق ، ووصل الى امنيته القديمة وهى رئاسة
الوزارة متناسيا عبارته الماثورة له حينما كان فى صفوف الوفد
وهى :

« أن من يدخل الوزارة يفقد نصف عقله ومن يتركها يفقد
النصف الآخر ووفقا لهذه العبارة سجل التاريخ على هذا الرجل
أنه فقد نفسه لأنه كان آخر مسمار أراد القصر أن يدهقه فى سفينة
الوفد ، رغبة فى اغراقها ، كما سجل عليه أنه آخر وزراء الملك
وأخـر محاولة لتوطيد أركانه والتمكين لظلمه .

طريق مسدود سار فيه الهلالي كما سار فيه كل من اتشوق
على الوفد وخرج منه منذ نشأته ، الا أنه ورغم ظلمة هذا الطريق
فلم تكن تحول دون اختلاف الآراء وتباين الأمـرجة وتضارب المصالح
فكان لا بد من تلك الانسلاخات والانشقاقات فى صفوف الوفد شأنه
شأن أى تنظيم يقبـله البشر منذ بدا الخليقة حتى نهايتها .

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
تقديم	٩
مقدمة	٢٢

الفصل الأول

الوفد ١٩١٨ - ١٩٢٦	٢٧
كيف نشأت فكرة تأليف الوفد المصرى وكيف تطورت ؟	٢٧
مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨	٢٢
مسألة سفر الوفد ١/٢ والعقبات التى وقفت فى طريقه	٢٨
ثورة ١٩١٩ ودور الوفد	٤٢
جهود الوفد فى الخارج	٤٧
الوفد ولجنة ملند	٤٩
وزارة عدلى وموقف الوفد منها	٥١
النفى الثانى لسعد ونتائجه	٥٢
الأزمة الدستورية الأولى بين الوفد والملك فؤاد	٦٨
مفاوضات سعد - مكدونالد	٧٠
سياسة وزارة الوفد الأولى	٧٢
الانقلاب الدستورى الأول	٧٤
وزارة النحاس الأولى	٧٨
وزارة النحاس الثانية	٨٢

الفصل الثانى

معاهدة ١٩٢٦ ودور الوفد	٩٠
الأزمة الدولية	٩٠
تقديم المعاهدة	٩٢
التصوص العسكرية	١٢٥

الصفحة	الموضوع
١٤٦	المعامدة فى الميزان
١٤٨	التنازلات
١٥٢	التعويضات
١٥٨	مؤتمر مؤتتريه
١٥٨	آراء فى المعامدة

الفصل الثالث

١٦٩	التنظيم الحزبى والبرنامج
١٧٨	لجنة الوفد المركزية
١٨٧	لجان الوفد
١٨٧	الهيئة الوفدية العامة
١٨٨	الهيئة الوفدية البرلمانية
١٨٨	هيئة الوفد المصرى
١٩٠	التمويل : الاشتراكات والتبرعات
١٩٨	عضوية الحزب
٢٠٥	زعامة الوفد : مصطفى النحاس
٢١٥	سكرتارية الوفد
٢٢٧	وكالة الوفد
٢٢٨	الصحافة الوفدية
٢٢٧	برنامج الوفد
٢٤٢	اليسار فى الوفد

الفصل الرابع

٢٥٢	الانسلاخات والانشقاقات فى الوفد
٢٦٢	انشقاق ماهر ، النقراشى ، محمود غالب
٢٨٨	انشقاق مكرم عبيد
٢٩٢	انسلاخ احمد نجيب الهللى

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر ،
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة ،
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ،
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،
لمى المطيعي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية ،
د . علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية ،
محمود فوزي ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية .
شكرى القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير .
د. نبيل راغب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكلوبة الاستعمار المصرى للسودان : رؤية تاريخية .
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة . من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية .
د. سيده اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى .
د. على حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) .
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي .
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر .
جمال بدوي ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢ . امام التصوف
في مصر : الشعراي .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامي والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . احمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة .
د . سعيد اسماعيل علي ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ .
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - المؤلفون في مصر في عهد محمد علي ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضو ، ١٩٨٩

- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى المطيعي ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤيه مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومي ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربع قرن ،
د . سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر
العثماني ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقي الجميحي ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والمأساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١

- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال . ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الاوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني .
د . محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) .
ترجمة : د . عبد الرؤوف احمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) .
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) .
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الاعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،
د . الهام محمد علي ذهني ، ١٩٩٢

- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤنعات من دولة المماليك اجتراسه .
د . محمد كمال الدين عز الدين على ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حس
حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي : ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية واهل الذمة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التاميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمى المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية .
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣ .

- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة
ولاتقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د . نريمان عبد الكريم احمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الاصول التاريخية .
(ابحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الاعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوة موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) .
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - اهل اللمة في الاسلام ،
تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف احمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٣ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمانة أحمد امام ، ١٩٩٤

- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٢
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل اللمة في مصر ، في العصر الفاطمي الاول ،
د . سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني) ،
د . سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قنائة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
العثمانية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥ .
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥ .
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشرييني ، ١٩٩٥ .
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥ .
- ٨٨ - التلوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥ .
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥ .
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦ .
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر هانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦ .
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦ .
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦ .

- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) .
ج ٢ ،
د . سهر اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا ٥٠ الجذور التاريخية الافريقية المعاصرة .
(أبحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الافريقية بجامعة القاهرة)
أعدھا للنشر د . عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عيد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) .
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصرى فى النصف الاول من
القرن التاسع عشر ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى -
الرومانى) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة .
أ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،
أ . د . محمد ابراهيم بكر ، أ . د . ابراهيم نصحي ،
أ . د . فاروق القاضى ، أ . د . عبد العظيم
رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
كفانى ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ .
د . تيسير أبو عرجة

- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية (١٨٠٥
١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ريع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليب ميرو ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ١ ،
د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك) ، ج ٢ ،
د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدي صالح

- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في عصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د . البيومي اسماعيل
- ١١٩ - النقابات في مصر الرومانية ،
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤) ،
د . محمد عبد الحميد الحناوي
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد احمد البدوي .
د . سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د . محمد نعيان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوي

- ١٢٩ - الدين المعلم (وأثره في تطور الدين المصرى)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)
د . يحيى محمد محمود
- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)
سمير فريد
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)
تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر
- ١٣٢ - دار المنسوب السامى فى مصر ج١ ،
د . ماجدة محمد حمود
- ١٣٣ - دار المنسوب السامى فى مصر ج٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)
د . ماجدة محمد حمود
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى
للدارينلى
بقلم / عزت حسن أفندى - الدار نذكرى
ترجمة / جمال سعيد عبد الغنى
- ١٣٥ - اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجنيزة)
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق تقديم / د. عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى
د . محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٣٨ - الاخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والإرهاب
فى مصر
السيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين
محمد قابيل

- ١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر
في النصف الأول من القرن التاسع عشر - طارق
عبد العاطي غنيم .
- ١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك
لطفي أحمد نصار .
- ١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج ٤
أحمد شفيق باشا .
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق.م.
د. منيرة محمد الهمشري .
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية
في عهد الخديوي اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) -
د. عبد العليم خلاف .
- ١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر
في عهد دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م) -
د. منيرة محمد الهمشري .
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية
د. أحمد عبد الرازق
- ١٤٧ - حسن البنا [متى .. كيف .. ولماذا ؟]
د. رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية
تأليف / د. سمير فوزي
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية في القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد المعطي
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها) .
د. سمير يحيى الجمال

- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
تأليف / السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقلعات السياسية)
د . عليّة عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الاسلامية فى
العصور الوسطى
د . عليّة عبد السميع الجنزورى
- ١٥٥ - عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر
(١٨٠٥ - ١٨٨٣)
د . عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٣ فى العصر الاسلامى
د . سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٤ فى العصر الاسلامى
والحديث
د . سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية فى مصر
(من ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محمد عبد الفنى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) الجزء الأول
د . محمد فريد حشيش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الأيداع بدار الكتب ١٤٠٣٦/١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6871 — 2

هذا الكتاب ينقسم إلى تسعة فصول، تناول الباحث في الفصول الأربعة الأولى (وهي تكون الجزء الأول) تاريخ الوفد منذ تأليفه في نوفمبر ١٩١٨ حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦، وتعرض لدوره في إبرام معاهدة ١٩٣٦، وفي مؤتمر مونترال ١٩٣٧ لالغاء الامتيازات الأجنبية. وتناول التنظيم الحزبي للوفد، ولجانه، وسكرتاريته، وهيئته البرلمانية، وصحافته، وبرنامجه، والتيارات اليسارية فيه (الطليعة الوفدية) كما تعرض للإنسلاخات والانشقاقات التي وقعت في الحزب منذ ظهوره، وخصوصاً انشقاق ماهر - النقراشي وانشقاق مكرم عبيد، وانسلاخ أحمد نجيب الهلالي.